

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة مولود معمري - تيزي وزو  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم الحقوق

## قضية الصحراء الغربية بين الإخفاق والركود وآفاق فعالية حق الشعوب

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم  
تخصص: القانون

إشراف  
أ/ د. خلفان كريم

إعداد الطالبة  
حدوش وردية

### لجنة المناقشة

- أ/د. تاجر محمد، أستاذ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو..... رئيساً؛  
أ/د. خلفان كريم، أستاذ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو..... مشرفاً ومقرراً؛  
أ/د. يحيىوي أعمار، أستاذ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو..... ممتحناً؛  
د. فرشة كمال، أستاذ محاضر "أ" جامعة برج بوعريج..... ممتحناً؛  
د. لخضاري منصور، أستاذ محاضر "أ" المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية..... ممتحناً؛  
د. مكي محمد سعيد، أستاذ محاضر "أ" المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية..... ممتحناً؛

تاريخ المناقشة : 29 أبريل 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## إهداء

إلى روح عمي الشهيد حدوش عمران... أسكنه الله فسيح جناته  
والى روح الفقيد الصراوي المحفوظ اعلي بيبا، والى كل من يناضل في سبيل الحرية

### و اهدي هذا الهمد إلى

إلى القلبين الذين ينبضان بالحب والرحمة، و الذين أفنى شبابهما لإسعادي، وبذلا  
عمرهما لإرضائي، إلى الحبيبين الغاليين أبي و أمي أطل الله في عمرهما...  
إلى مصباح الطريق وشريك الحياة، ورفيق الدرب، إلى الزوج الغالي زغوري عمر  
حفظه الله لي... وإلى عائلته خاصة أخته تسعديت و أبنائها، خاصة، بن رمضان كريمة  
و مجيد، و أحفادها.

إلى قرة العين الشمعة التي أرى بها طريقي، صاحب القلب الأبيض والحنون إلى  
أخي الحبيب و شقيقي العزيز رمضان حفظه الله لي.  
إلى إخوتي الأعمام سمير وزوجته وصال وأولاده الأبناء لجين وعلي، وأخي رابع وزوجته  
Noelia حفظهم الله لي.

إلى كل أعمامي (عائلة حدوش) وخالتي (عائلة شعبان). و إلى كل الأهل والأقارب.  
إلى كل أساتذة وإدارة وطلبة وعمال كلية الحقوق ببوخالفة ومركز التكوين  
المتواصل بتيزي وزو، والى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد  
سواء في الجزائر أو في مدريد-إسبانيا.

ورديّة

## شكر و عرفان

أتوجه بخالص الشكر إلى الأستاذ الدكتور كاشر عبد القادر للجهود التي بذلها في سبيل انجاز هذه الرسالة، واعترافاً بالفضل و الجميل أتقدم بأسمى عبارات الشكر وعميق التقدير و الامتنان إلى الأستاذ الدكتور خلفان كريم لقبوله الإشراف على الرسالة و مساعدته في التصحيح لإتمامها ،بتقديم النصائح و الإرشادات التي أضاءت أمامي سبيل البحث والمعرفة.

و لا يفوتني أن اشكر جزيل الشكر أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم الاطلاع على الرسالة لتقديم ملاحظتهم القيمة وأرائهم السديدة.

الطالبة/ حدوش وردية

« L'époque actuelle de l'histoire de l'humanité se caractérise par la lutte des peuples pour leur totale libération du colonialisme, de l'impérialisme et de toutes les autres formes de la domination et de l'oppression qui font obstacle à la grandeur, à la dignité de l'homme, à la paix et au progrès ». \*

---

\* **Amilcar Cabral**, cité par, MALEK Boualem, La question du Sahara Occidental et le Droit International, O.P.U, Alger, 1983, P01.

## قائمة المختصرات (Liste des abréviations)

أولاً - باللغة الفرنسية:

**CORCAS** : Conseil Royal Consultatif pour les Affaires Sahariennes.

**MINURSO**: Mission des Nations Unies pour l'organisation d'un Référendum au Sahara Occidental.

**U.M.A** : L'Union du Maghreb Arabe.

ثانياً - باللغة الانجليزية:

**E.M.P**: Euro-Mediterranean Partnership.

**ENP**: The European Neighborhood Policy.

**FTA**: Free Trade Agreement.

**NEPAD**: The New Partnership for Africa's Development

ثالثاً - باللغة الاسبانية:

**ETA**: Euskadi Ta Askatasuna (Pays basque et liberté.)

**POLISARIO**: Frente Popular para la Liberación de Saguía el-Hamra y Río de Oro.

**PP**: Partido Popular.

**PSOE**: Partido Socialista Obrero Español.

## مقدمة

مرت عقود على تأكيد المناضل الإفريقي أميلكار كبرال (Amilcar Cabral) على حقيقة مرحلة معينة من تاريخ الإنسانية، والتي تميزت بكفاح الشعوب للتحرر الكامل من الاستعمار، من الإمبريالية، ومن كل الأشكال الأخرى التي تعرقل سمو وكرامة الإنسان، والسلم والتطور<sup>(1)</sup>.

لم تتغير هذه الحقيقة بعد عقود، فلا زالت هناك شعوب، تكافح الاستعمار والاضطهاد من بينها الشعب الفلسطيني والشعب الصحراوي<sup>(2)</sup> وهذا ما أكده الكاتب الأوروغواني (إواردو غالينانو) (Eduardo Galeano) سنة 2003:

يقول ذكر الجدار الذي ترفعه الولايات المتحدة الأمريكية على الحدود المكسيكية، وقليل ما تذكر الأسلاك الشائكة في سبته ومليية.

لا يذكر تقريبا جدار الضفة الغربية، الذي يديم مدى الحياة، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، و الذي سيصبح خمسة عشر مرة أكثر عرضا من جدار برلين ولا يذكر إطلاقا الجدار الذي بنته المغرب، منذ عشرين سنة و يديم الاحتلال المغربي للصحراء الغربية. هذا الجدار الملغم الذي يحرسه آلاف الجنود المغاربة من أقصى نقطة إلى أقصى نقطة، اكبر بستين مرة من جدار برلين. لماذا هناك جدران صوتها عالي وأخرى لا نسمع لها صدى؟ هل يعود ذلك إلى الجدران العازلة التي تبنيها وسائل الإعلام الكبيرة كل يوم؟<sup>(3)</sup>

(1) MALEK Boualem, MALEK Boualem, La question du Sahara Occidental et le Droit International, O.P.U, Alger, 1983, P01.

(2) يقع إقليم الصحراء الغربية على طول المحيط الأطلسي ويتقدم المغرب نحو الجنوب، وتقدر مساحته بحوالي 280,000 كلم<sup>2</sup> وعدد سكانه حوالي 250,000 نسمة.

احتلت إسبانيا إقليم الصحراء الغربية سنة 1884 ولم يكتمل الاحتلال الفعلي للإقليم إلا في سنة 1934، حيث أصبح الإقليم مستعمرة إسبانية. وطالب الرئيس الموريطاني ولد دادة في جويلية 1957 بإقليم الصحراء الغربية لتوحيد كل القبائل التي تتحدر من أصل موريطاني، وفي 25 فيفري 1958 أعلن ملك المغرب عن نيته في استرجاع الإقليم. للمزيد انظر حدوش وردية، قضية الصحراء الغربية: حق غير قابل للتنازل يبحث عن آفاق، مذكرة لنيل شهادة

الماجستير، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2004، ص 02

(3) « Poco se habla del muro que los estados Unidos están alzando en la frontera mexicana, y poco se habla de las alambradas de Ceuta y Melilla.

Casi nada se habla del Muro de Cisjordania, que perpetua la ocupación Israelí de tierras Palestinas y de aquí a poco será quince veces más largo que el Muro de Berlín=

بدأت لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة (بعد إقرار الإعلان العالمي سنة 1948) تشغل على صياغة العهدين الدوليين لحقوق الإنسان، وقد حاولت بعض الدول المنتمية للمعسكر الاشتراكي ودول العالم الثالث المستقلة حديثاً على نقل تقرير المصير من مجرد مبدأ دولي إلى حق أساسي من حقوق الشعوب<sup>(1)</sup>.

ارتبط حق تقرير المصير ارتباطاً وثيقاً بالحفاظ على استقلال الشعوب، وفي ميثاق منظمة الأمم المتحدة يجسد حق تقرير المصير فكرة إزالة الاستعمار، فمبدأ تساوي الشعوب وحققها في تقرير المصير، سمّة حيوية من سمات ميثاق الأمم المتحدة.<sup>(2)</sup>

تبنّت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 14 سبتمبر 1960، اللائحة 1514 الخاصة بإعلان منح الاستقلال للأقاليم والشعوب المستعمرة والتي اعترفت بحق تقرير مصير الشعوب<sup>(3)</sup>.

=Y nada, nada de nada, se habla del Muro de Marruecos, que desde hace veinte años perpetúa la ocupación marroquí del Sahara Occidental. Este muro, minado de punta a punta y de punta a punta vigilado por miles de soldados, mide sesenta veces mas que el Muro de Berlín

Por qué será que hay muros tan altisonantes y muros tan mudos?

Sera por los muros de la incomunicación, que los grandes medios de comunicación construyen cada día? »، Citado por GALEANO Eduardo, Altercom, «Muros», Red Voltaire, 25 April de 2006, Uruguay, [www.voltairenet.org/Article\\_138273.html](http://www.voltairenet.org/Article_138273.html).

(1) الصد يقي سعيد، تطور مفهوم تقرير المصير في القانون الدولي المعاصر، كلية الحقوق، فاس، أبريل 2011  
in ; [www.researchgate.net/publication/230600234](http://www.researchgate.net/publication/230600234)

(2) تنص المادة 2/1 من الميثاق على أنّ من مقاصد الأمم المتحدة، « إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام ». و تنص المادة 55 من الميثاق: « رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها » للمزيد انظر ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. [www.un.org](http://www.un.org) In ;

- كما تنص المادة المشتركة 1/1 من العهدين الدوليين لحقوق الإنسان أنه « لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرّة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي » اعتمد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة 2200 (د-21) المؤرخ في 16 ديسمبر 1966، للمزيد انظر العهدين الدوليين لحقوق الإنسان مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، A.94.XIV-Vol 1، [www.un.org](http://www.un.org) in ;

(3) تنص الفقرة الثانية من لائحة الجمعية العامة 1514 (د-15) المؤرخة في 14/12/1960 على: « لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعي بحرية إلى تحقيق إنمائها

سجلت منظمة الأمم المتحدة إقليم الصحراء الإسبانية منذ سنة 1963 في لائحة الأقاليم والشعوب المستعمرة التي لها الحق في تقرير المصير، مما دفع الصحراويين للمطالبة بالاستقلال وكفاح الاستعمار الإسباني<sup>(1)</sup>.

جاء في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي طلبته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مسألتان تتعلقان بالصحراء الغربية:

المسألة الأولى: هل كانت الصحراء الغربية (واد الذهب والساقية الحمراء) وقت الاستعمار الإسباني أرضاً لا مالك لها (Terra nullius)؟  
وكان رأي المحكمة بالإجماع أن الصحراء الغربية لم تكن وقت الاستعمار الإسباني أرضاً لا مالك لها.

المسألة الثانية: ما هي الروابط القانونية التي كانت بين هذا الإقليم والمملكة المغربية والكيان الموريطاني؟

كان رأي المحكمة أن المواد والمعلومات المقدمة إلى المحكمة تظهر وجود روابط ولاء قانونية، وقت الاستعمار الإسباني بين سلطان المغرب وبعض القبائل التي تقطن إقليم الصحراء الغربية، وهي بالمثل تظهر وجود حقوق، بما فيها الحقوق المتصلة بالأرض، تشكل روابط قانونية بين الكيان الموريطاني كما تفهمه المحكمة، وإقليم الصحراء الغربية.

خلصت المحكمة من ناحية أخرى إلى أن المواد والمعلومات المقدمة إليها لا تقيم الدليل على وجود أي رابطة من روابط السيادة الإقليمية بين إقليم الصحراء الغربية والمملكة المغربية، أو الكيان الموريطاني<sup>(2)</sup>، وهكذا لم تجد المحكمة أي روابط قانونية كتلك الروابط ذات الطابع الذي يمكن أن يؤثر على قرار الجمعية العامة 1514 (د-15) في إنهاء

الاقتصادي والاجتماعي والثقافي». إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة

منيسوتا، [In: www1.umn.edu/humanrts/Arabic](http://www1.umn.edu/humanrts/Arabic)

(1) أنشأ الثوار الصحراويين في 10 ماي 1973 "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب"، "جبهة البوليساريو"، وفي 17 سبتمبر 1974 رفعت القضية الصحراوية إلى محكمة العدل الدولية والتي قدمت رأياً استشارياً في 16 أكتوبر 1975.

(2) للمزيد انظر حدوش (زعروري) وردية، "قضية الصحراء الغربية حق ثابت يبحث عن تفعيل"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، عدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، ص 249.

استعمار الصحراء الغربية، ولاسيما تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر والحقيقي عن إرادة سكان الإقليم.<sup>(1)</sup>

أنهت إسبانيا تواجدها في الصحراء الغربية بانسحابها من الإقليم بداية من فيفري 1976، وتخلت عن مسؤولياتها اتجاه الشعب الصحراوي<sup>(2)</sup> ، وفي الواقع تركته تحت سلطة المغرب وموريطانيا وتم إعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في السنة نفسها.

تم الاعتراف بالجمهورية الصحراوية في منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا كعضو في نوفمبر 1982 مما أدى إلى احتجاج المغرب وانسحابه من المنظمة في سنة 1984<sup>(3)</sup>.

أحتل الإقليم من المغرب وكان مسرحاً لحرب شلت الشعبين الصحراوي والمغربي، فالشعب المغربي عانى من أزمة قاسية، بسبب تأثير سياسة التسليح التي انتهجتها الدولة على الاقتصاد الوطني. وعانى الشعب الصحراوي التمزق بين الاحتلال المغربي للإقليم واللجوء إلى المخيمات في صحراء تندوف الجزائرية، وهذا ما أثر سلباً على مسار الوحدة المغربية التي أثرت بدورها على التعاون بين الدول المغربية والدول الأخرى، وأدى ذلك كله إلى عدم استقرار المنطقة بأكملها.

استمر القتال بين القوات المغربية وقوات جبهة البوليساريو، حتى تدخلت منظمة الوحدة الإفريقية بإعداد خطة التسوية السلمية لوقف لإطلاق النار ورحبت بها منظمة الأمم المتحدة وتبنتها، وبالفعل تم الاتفاق بين الطرفين في 1988 على وقف لإطلاق النار، وتدعم

(1) الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، الصادر في 16 أكتوبر 1975 عن محكمة العدل الدولية حول الصحراء الغربية، موجز للأحكام والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية 1948-1991، ST/Leg/Ser.F/1، منشورات الأمم المتحدة، 1992، ص 132، انظر في: [www.icj-cij.org](http://www.icj-cij.org)

(2) بعد صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ، نظم الملك الحسن II، مسيرة إلى إقليم الصحراء الغربية، سماها "المسيرة الخضراء"، وشارك فيها أكثر من 350 ألف مغربي اجتاحوا إقليم الصحراء الغربية. وقعت إسبانيا اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 نوفمبر 1975، بموجبها تنازلت عن الإقليم للمغرب وموريطانيا.

انسحبت موريطانيا من الإقليم في أوت 1979، فاستولت المملكة المغربية على كل الإقليم واحتلته منذ ذلك التاريخ. أدان مجلس الأمن الغزو، و نادى القوات المغربية للانسحاب والتفاوض لحل النزاع، وذكرت منظمة الأمم المتحدة بحق شعب الصحراء الإسبانية غير قابل للتنازل في تقرير المصير. للمزيد انظر قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالصحراء الغربية في الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة [www.un.org](http://www.un.org) In;

(3) انظر توصية منظمة الوحدة الإفريقية، ولمزيد من التفاصيل حول الاعتراف انظر MALEK Boualem, op.cit,

الموقف بإجراء استفتاء حر وعادل من خلاله يقرر الشعب الصحراوي مصيره نهاية سنة 1992. سيدرج الاستفتاء خيارين، وهما الاستقلال التام للإقليم، أو ضمه للمغرب، وقبل الطرفين خطة التسوية السلمية الأممية بتحفظ.

أصدر مجلس الأمن القرار 690<sup>(1)</sup>، الذي سمح بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية "المينورسو" (Minurso) .

دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 06 سبتمبر 1991، وبدأت بعثة (المينورسو) عملها في العيون. تبادل الطرفان بعد أسبوعان من وقف إطلاق النار اتهامات حول خرق إطلاق النار. بدأ موظفي بعثة (المينورسو) في عملية إحصاء الناخبين وتحديد هويتهم، بالاعتماد على إحصاء الناخبين الصحراويين المعتمد من إسبانيا سنة 1974<sup>(2)</sup>.

أجل الاستفتاء، ودخل الإقليم منذ ذلك الوقت في حالة اللاسلم واللاحرب ( **ni paix** **Ni guerre**) بسبب توتر العلاقة بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، وتهديد مناضلي الجبهة المجتمع الدولي العودة لحمل السلاح.<sup>(3)</sup>

عين الأمين العام الأممي الجديد **كوفي عنان** (Kofi Anane) في مارس 1997 **جيمس بيكر** (James Baker) كمبعوث خاص له، وحاول جيمس بيكر إجراء مباحثات

(1) للمزيد اطلع على القرار 690 (1991) المؤرخ 29 أبريل 1991 [In ; www.un.org](http://www.un.org)

(2) استمر الوضع إلى غاية سنة 1993، حيث دعا مجلس الأمن الأمين العام الأممي إلى القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة لتنظيم الاستفتاء الخاص بتقرير مصير شعب الصحراء الغربية، وإلى التشاور مع الطرفين بقصد البدء في تسجيل الناخبين على وجه السرعة بدأ بالقوائم المستكملة لتعداد 1974.

ونبه مجلس الأمن إلى ضرورة تعاون الطرفين بصورة كاملة مع الأمين العام الأممي في تنفيذ خطة التسوية التي قبلاها وحل المسائل العالقة لاسيما المتعلقة بتفسير وتطبيق معايير أهلية الناخبين. للمزيد اطلع على قرار مجلس

الأمن: [In ; www.un.org](http://www.un.org) (S/Res/809(1993) du 2 Mars 1993)

(3) هدد مناضلي جبهة البوليساريو بالعودة إلى الحرب مرارا. و كادت أن تحدث مواجهة عسكرية مباشرة بين الطرفين في سنة 2016 في منطقة "كركارات"، بعدما حذرت جبهة البوليساريو من أنها قد تستخدم القوة لوقف الأشغال التي يقوم بها المغاربة لتعبيد الطريق على الحدود الموريطانية باعتبار منطقة "كركارات" منطقة متنازع عليها .

مباشرة بين الجانبين (الحكومة المغربية وممثلين عن جبهة البوليساريو على التوالي في لشبونة (البرتغال) ولندن (بريطانيا) وأخيراً هيوستن (الولايات المتحدة الأمريكية).<sup>(1)</sup>

يتضح أن سبب التوقف في تطبيق خطة التسوية المسطرة من طرف منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة لا يرجع في حقيقة الأمر إلى استحالة تطبيقها بل أنّ عدم ضغط مجلس الأمن على المغرب من أجل احترام ما جاء في المخطط واتفاقيات هيوستن 1997 هو المسبب في هذا الجمود<sup>(2)</sup>.

ردت جبهة البوليساريو بالرفض القاطع لفكرة الحكم الذاتي لأنها تعتبر تنظيم الاستفتاء بالصحراء الغربية من أجل تقرير مصير سكانها الطريق الوحيد الذي يساعد على إعادة الأمن والضامن للاستقرار لمصالح شعوب المنطقة والأطراف المتعاملة معها، وعلى أساس ذلك فهي ترفض كل حل آخر خارج مخطط السلام الأممي الإفريقي<sup>(3)</sup>. توفي الملك الحسن II في جويلية 1999 وخلفه ابنه محمد السادس وانتهج الملك الجديد نفس سياسة والده، وأكدّ تمسكه بكل شبر من الصحراء ولو طال الزمن وحذا حذو والده من خلال عبارته الشهيرة "يجب التوصل إلى حل لا فيه منتصر ولا فيه منهزم"<sup>(4)</sup>.

أعرب الأمين العام الأممي كوفي عنان على وجود صعوبات وعراقيل لإجراء الاستفتاء، لتمسك كل طرف بموقفه. ورفض المغاربة الاستفتاء، مبررين موقفهم بحجة بأن منظمة الأمم المتحدة خلال اللائحة 1514 (د-15) عملت على الجمع لقبول تعايش عدّة

(1) أعترف جيمس بيكر أن المحادثات بين الطرفين كانت صعبة جداً، وفي سبتمبر 1997 توصل الطرفان إلى اتفاق هيوستن، وفي هذه الاتفاقيات حاول الطرفان وفي وسط خلافات جمّة التوصل إلى تحديد الأشخاص الذين لهم حق الانتخاب للمشاركة في الاستفتاء، وفي اتفاقيات هيوستن طلب من الطرفين التخفيف من قواتهما العسكرية في الإقليم المتنازع عليه، وعودة اللاجئين والإفراج عن المعتقلين. بالرغم من هذا الاتفاق إلا أن الخلاف، استمر حول تحديد هوية الناخبين وحدد الأمين العام تاريخ 31 ماي 1998 كآخر أجل لإنهاء قوائم الناخبين وتحديد هويتهم للمشاركة في الاستفتاء، ولكن بدون نتيجة للمزيد انظر:

Morocco, the Middle East and North Africa, 2006, 52<sup>nd</sup> Edition, Routledge, London and New York, 2005, P 818.

(2) أومايوف محمد، دور منظمة الأمم المتحدة في تمكين الشعب الصحراوي المتمتع بحقه في تقرير المصير، بحث لنيل درجة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2001-2002، ص 113.

(3) أومايوف محمد، المرجع السابق، ص 113.

(4) BALLESTEROS Ángel Garcia, La batalla de los tres contenciosos Gibraltar, Ceuta y Melilla y Sahara Occidental, Editorial Dossoles, Burgos 2001, P 141.

شعوب يقطنون الإقليم نفسه وتغاضت عمداً عن فكرة انتقال السلطة، أثناء الاستقلال فانقالها لا يتم إلا لصالح الجماعة القوية على حساب الجماعات الأخرى فالبحت عن صحة وخصوصية الهوية الصحراوية ما هو إلا بحث تاريخي. وفي هذا البحث التاريخي عن الهوية، الصحراويين وخاصة أعضاء البوليساريو يلجأون إلى الماضي لتأكيد وجودهم، وهذا النقاش التاريخي لم يجد له إجابة وجر عملية تحديد هوية الصحراويين إلى طريق مسدود.

اتضح ولعدة أسباب أنّ تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية عن طريق الاستفتاء واجه مشكلة عويصة وحساسة وهي تحديد هوية الناخبين، الذين لهم الحق للمشاركة في الاستفتاء، وسرعان ما أظهر الطرفين خلافاتهما، وأصبح تحديد هوية الناخبين محل جدل بين الطرفين في السنوات اللاحقة<sup>(1)</sup>.

بالرغم من نجاح المساعي الدبلوماسية لجبهة البوليساريو في مختلف المحافل الدولية، إلا أن المغرب ما لبث يدعم موقفه بروئ مخالفة ومغايرة لتقرير المصير وأنه ليس المبدأ الوحيد والنتيجة الحتمية بعد تصفية الاستعمار، بل هناك حقيقة لم تكف منظمة الأمم المتحدة للتذكير بها في مختلف لوائحها وقراراتها وهي مبدأ الوحدة الترابية للدول المستقلة حديثاً وتمسك المغرب بالفقرة السادسة من اللائحة رقم 1514 (د-15) التي تنص « كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لبلد ما تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ».

دخلت قضية الصحراء الغربية في صميم الطابع القانوني للحكومة المغربية وأحزاب المعارضة حيث كانت الركائز والدعائم الأساسية للمملكة المغربية هي: الله، الملك، والوطن وابتداء من سنة 1974، أكدت أحزاب المعارضة دعمها لسياسة المملكة حول الصحراء الغربية وأصبحت الدعائم الثلاثية، رباعية أي: الله، الملك، الوطن، الصحراء<sup>(2)</sup>.

تم التخلي عن إجراء الاستفتاء، مع أنّ القضية الصحراوية هي قضية تصفية استعمار تم تأجيلها، إلا أنّ الملاحظ في السنوات الأخيرة أن حق تقرير المصير للشعب الصحراوي تلاشى شيئاً فشيئاً وبدأ البحث في إطار منظمة الأمم المتحدة عن حلول سياسية من بينها

(1) POINTIER L'aurant, Sahara Occidental, La controverse devant les Nations Unies, Editions Karthala, Paris, 2004, P.P.135-136.

(2) WHITE Gregory, A comparative Political Economy of Tunisia and Morocco, state university of New York Press, 2001, p132

تقسيم الإقليم، والحكم الذاتي تحت السيادة المغربية وذلك بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

بعد أكثر من أربع عقود على ميلاد جبهة البوليساريو وبالرغم من العراقيل والتحديات، يأمل قادتها في يوم ما، أن يتحقق لهم الاستقلال، كما حدث في تيمور الشرقية الذين تحصلوا على الاستقلال من اندونيسيا، بعد إجراء استفتاء تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة سنة 1999.

طال النزاع و الاستقلال صعب المنال، لأن إجراء استفتاء حر وعادل لتقرير مصير الشعب الصحراوي قد تأجل منذ سنة 1991 إلى يومنا هذا، أي 25 سنة من الانتظار دون حل في الأفق، فهل حالة اللاسلم و اللاحرب (Ni paix ni guerre) دليل على صمت و فشل المجتمع الدولي على إيجاد حل عادل لنزاع الصحراء الغربية وتفعيل حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير؟

للإجابة، سنقوم بدراسة تطور قضية الصحراء الغربية على المستوى الدولي، من خلال الحديث على دور منظمة الأمم المتحدة في محاولة إيجاد حل سياسي للنزاع، للمواقف المتباينة للدول بين مؤيد لسياسة المملكة المغربية تجاه القضية ومؤيد لجبهة البوليساريو، بينما لم يطرأ تغيير كبير على المستوى الإقليمي والجهوي على قضية الصحراء الغربية (الباب الأول).

كما سنتطرق إلى مصير الشعب الصحراوي من خلال التساؤل عن مستقبل قضية الصحراء الغربية، المليء بكثير من التحديات، أولها معضلة حقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية، والتحدي الآخر هو مصير جبهة البوليساريو كحركة تحررية في وسط التغييرات الدولية، وتمسك شعب الصحراء الغربية بجبهة البوليساريو كمثل شرعي، وبحق تقرير المصير كحق غير قابل للتنازل (الباب الثاني).

## الباب الأول

### تطور قضية الصحراء الغربية من المنظور الدولي

مرّ على ميلاد جبهة البوليساريو، وعلى إعطاء محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً حول الصحراء الغربية، ومغادرة الأسبان لإقليم الصحراء الغربية، والإعلان عن ميلاد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية أكثر من 40 سنة، وأكثر من ذلك فقد مرت أكثر من خمسة عقود على الإعلان 1514 الخاص بمنح الاستقلال للأقاليم والشعوب المستعمرة. رغم تبني خطة التسوية السلمية الأممية لم يتغير شيء، تمسكت جبهة البوليساريو بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والمغرب لا زال متمسكا بحقه التاريخي على الإقليم والمحاولات المستمرة لإيجاد بديل لإجراء استفتاء، آخرها مشروع نظام الحكم الذاتي الذي تبنته منظمة الأمم المتحدة كحل جدي لحل النزاع، ودعوة الطرفين المغربي والصحراوي للتفاوض بشأنه دون شروط مسبقة.

تركت الحرب الباردة أثارا هامة في المواجهة بين دول شمال إفريقيا فالتحالف بين الدول ساهم في تنمية النزاع، المغرب كان ضدّ المد الشيوعي، وكان مع قطب الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. بينما جبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر وكوبا كان الأقرب إلى الإتحاد السوفياتي، والدليل على هذا الانقسام هو المد والجزر في مواقف الدول من قضية الصحراء الغربية إلى يومنا هذا (الفصل الأول).

لم يؤثر هذا الانقسام على القضية فقط على المستوى الدولي، بل أثر عليها أيضاً على المستوى الإقليمي، فكان ملف الصحراء الغربية آخر ملف لتصفية الاستعمار ورثه الإتحاد الإفريقي عن منظمة الوحدة الإفريقية.

أما إتحاد المغرب العربي، الذي تتوقف عليه آمال الشعوب المغربية لا زالت أشغاله مجمدة منذ سنة 1994، بسبب قضية غلق الحدود بين الجزائر والمملكة المغربية إلا أن السبب الحقيقي لتعطيل عمل الإتحاد هو قضية الصحراء الغربية. وهذا الجمود أثر سلبا على التعاون بين الدول المغربية فيما بينها وبين الدول المغربية والتكتلات الجهوية الأخرى، خاصة في ميدان الشراكة مع الإتحاد الأوروبي (الفصل الثاني).

## الفصل الأول

### قضية الصحراء الغربية من أجندة منظمة الأمم المتحدة

#### إلى تباين مواقف الدول

أكدت المملكة المغربية بشكل قطعي بأن الصحراء الغربية مغربية، وأنه لا اليوم ولا الغد، ولا بعد مئات السنين سيتوقف ذلك. (1)

دفع الموقف المتعنت للمغرب **جيمس بيكر** (James Baker) للاستقالة في سنة 2004، هذه الاستقالة التي أثرت على جهود جيمس بيكر لإيجاد حل لتسوية النزاع، واعترف له الصحراويين بالامتنان لكل ما بذله في سبيل إيجاد حل للنزاع لمدة سبعة أعوام كاملة (2).

(1) « Ni hoy, ni mañana, ni en cien años el Sahara dejara de ser Marroquí: el Sahara es Marroquí » citado por BALLESTEROS Ángel García, Op.cit, P 136.

(2) قَدَم جيمس بيكر مخططا لحل النزاع بين الطرفين المغربي والصحراوي سمي "بالاتفاق الإطار" أو الحل الثالث، يضاف إلى خيار الاستقلال والضم إلى المغرب. والاتفاق الإطار شرحه الأمين العام الأممي في تقريره في جوان 2001 وأكد على فكرتين وهما من جهة ستتمارس السلطة من قبل الشعب الصحراوي عن طريق أجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية وتكون لها الصلاحية المطلقة في المجال الداخلي.

يمارس المغرب من جهة ثانية الاختصاصات في ميادين متعددة أهمها: العلاقات الخارجية، الأمن، العملة، الوحدة الإقليمية. والاتفاق الإطار سيسمح بإجراء الاستفتاء في إقليم الصحراء الغربية بعد 05 سنوات من التطبيق الفعلي للاتفاق الإطار، وحدد الناخب بالشخص الذي عاش بشكل مستمر في الإقليم منذ عام في تاريخ الاستفتاء للمزيد انظر تقرير الأمين العام (S/2001/613 du 20 Juin 2001).

قبل الجانب المغربي بالاتفاق الإطار، لكن الجانب الصحراوي رفضه لطول مدة للاستفتاء وهي خمس سنوات، كما أبدى الصحراويين اعتراضهم على السماح لأي شخص يقطن الإقليم قبل سنة من الاستفتاء، ليشارك فيه وتمسك الجانب الصحراوي بتقرير المصير. بعد الرفض الصحراوي، قَدَم جيمس بيكر اقتراح آخر سمي "بمخطط بيكر الثاني" وهو خطة السلام لتقرير الشعب الصحراوي لمصيره Plan de paix pour l'autodétermination du peuple du Sahara Occidental.

الجديد في هذه الخطة، هو إجراء استفتاء تحت الرعاية الأممية بعد خمس سنوات من الحكم الذاتي، أين سيتمكن الشعب الصحراوي من الاختيار بين الاستقلال عن المغرب، الاندماج مع المغرب، والحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، كخيار ثالث، للمزيد انظر تقرير الأمين العام (S/2003/565 du 23 Mai 2003).

قبلت جبهة البوليساريو بالمخطط، لكن الجانب المغربي رفضه لأنه وخلال الفترة الانتقالية سيقلص من سيادته على الإقليم، كما أن المغرب رفض إدراج خيار الاستقلال في الاستفتاء بعد انتهاء المرحلة الانتقالية. =

مثلت الاستقالة المنعطف الخطير لتغيير مسار قضية الصحراء الغربية من الحق في تقرير المصير إلى إيجاد حل سياسي بديل، والتفاوض حول منح الصحراويين حكماً ذاتياً. والمشروع المغربي حول نظام الحكم الذاتي لإقليم الصحراء الغربية ليست فكرة جديدة، فقد اقترحها جيمس بيكر من قبل.

هناك ميل لمنح الصحراويين حكماً ذاتياً تحت السيادة المغربية، وبين التأييد ورفض فكرة نظام الحكم الذاتي، تزداد معاناة الصحراويين (المبحث الأول).

أظهر الصراع في الصحراء الغربية عدم تطابق قواعد القانون الدولي ومبادئه (ميثاق الأمم المتحدة، قرارات مجلس الأمن، لوائح الجمعية العامة) التي تبنت لعدة عقود حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

اختلاف وجهات النظر بين الدول حول القضية، دفع الدول، خاصة الكبرى منها لمحاولة إيجاد حل سياسي باستعجال وبشكل سريع للنزاع، ولو على حساب النضال الطويل للشعب الصحراوي (المبحث الثاني).

---

=تبنى المجتمع الدولي خطة بيكر الثانية، كحل نهائي لنزاع طال أمده وتمسك المغرب بموقفه الراض للاستفتاء ومن جهة أخرى، جبهة البوليساريو لم يقبلوا بأي حل خارج الحق في تقرير المصير. للمزيد عن "الاتفاق الإطار" الذي اقترحه جيمس بيكر، انظر حدوش وردية، قضية الصحراء الغربية: حق غير قابل للتنازل يبحث عن آفاق، المرجع السابق، ص ص 80-85

## المبحث الأول

### الحلول الأممية المقترحة كبديل لحل النزاع

يلاحظ من تتبع القضية الصحراوية أنّ كل الحلول الأممية المقترحة كانت دائماً متمسكة بتقرير مصير شعب الصحراء الغربية من خلال إجراء استفتاء حر وعادل.

تلاشت الحظوظ في إجراء الاستفتاء لتقرير المصير، بسبب تماطل الجانب المغربي، وبدأت تظهر في الأفق حلول سياسية بديلة برعاية منظمة الأمم المتحدة، وأهمها المقترح المغربي حول نظام الحكم الذاتي كبديل لتقرير مصير الإقليم (المطلب الأول).

رفضت جبهة البوليساريو نظام الحكم الذاتي، لأنه بعيد عن نضال الجبهة منذ عقود الصحراويين متمسكين بتقرير المصير، الذي جسده الإعلان 1514، وقادة جبهة البوليساريو مستعدين للتفاوض حول مشروع نظام الحكم الذاتي، بشرط أن يضيف المغرب إلى نص المشروع خيار الاستقلال في الاستفتاء المزمع إجراءه من السلطات المغربية بعد الاتفاق مع الصحراويين على نظام الحكم الذاتي.

أدى الخلاف بين المغرب وجبهة البوليساريو، بمنظمة الأمم المتحدة إلى دعوة الطرفين العودة إلى المفاوضات، دون شروط مسبقة لإيجاد حل عادل ونهائي للنزاع (المطلب الثاني).

## المطلب الأول

### نظام الحكم الذاتي كبدل لحق تقرير المصير

اختلف طرفي النزاع على الصحراء الغربية، (المغرب وجبهة البوليساريو) على الاستفتاء. فالجانب الصحراوي متمسك بإجراء استفتاء متعدد الخيارات، بينها خيار الاستقلال، بينما يصر المغرب على نظام الحكم الذاتي، عن طريق التفاوض وعلى استفتاء لإقراره، لكن بخيار واحد وهو قبول نظام الحكم الذاتي كمقترح مقدم من المغرب كبديل للاستقلال لحل النزاع (الفرع الأول).

وسط تعجب الصحراويين من جهة وقلقهم من جهة أخرى، حضي مشروع نظام الحكم الذاتي بترويج كبير من المملكة المغربية وقام مسؤولوها بشرحه عبر كامل أرجاء المعمورة. لقي مشروع الحكم الذاتي تأييداً دولياً لا مثيل له، على حساب تقرير مصير الشعب الصحراوي، وتبناه القرار 1754 لمجلس الأمن الصادر في 30 أبريل 2007<sup>(1)</sup>، وسبقه تقرير الأمين العام الأممي بان كي مون في 13 أبريل 2007<sup>(2)</sup>. كما رحبت به كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا، ودعت أطراف النزاع للتفاوض حول هذا المقترح وسط تأييد دولي منقطع النظير (الفرع الثاني).

## الفرع الأول

### مشروع نظام الحكم الذاتي

مشروع نظام الحكم الذاتي ليس فكرة جديدة (أولاً) ولكن أتى بعناصر جديدة (ثانياً).

#### أولاً - بؤادر مشروع نظام الحكم الذاتي:

قدّم جيمس بيكر استقالته من ملف الصحراء الغربية بصفته مبعوثاً شخصياً للأمين العام في الصحراء الغربية في سنة 2004، وقد تأسف البوليساريو على هذه الاستقالة، وأعرب قادة الجبهة عن امتنانهم عما قام به من جهود في سبيل إيجاد حل عادل ومنصف لقضيتهم بينما المغاربة وجدوا في استقالته دليلاً على صلابة موقفهم في رفض خيار الاستقلال.

تأسف الأمين العام كوفي عنان على استقالة جيمس بيكر بعد سبع سنوات كمبعوث خاص إلى الصحراء الغربية ونوه الأمين العام بالمجهود الذي قام به جيمس بيكر حيث كرس كل مهارته الدبلوماسية التي لا نظير لها في البحث عن حل للصراع، وتأسف عن عدم استفادة الطرفين بشكل أفضل من مساعدته.

عين الأمين العام الأممي مبعوثاً شخصياً جديداً له وهو الفارو دي سوتو (Alvaro De Soto) لكي يواصل العمل مع الطرفين والدولتين المجاورتين سعياً للتوصل لحل

(1) S/RES/1754 (2007) du 30 Avril 2007, in ; [www.un.org](http://www.un.org)

(2) S/2007/202 du 13 Avril 2007, in ; [www.un.org](http://www.un.org)

سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين في شأنه أن يتيح لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره<sup>(1)</sup>.

لاحظ الأمين العام كوفي عنان أنه لم يكن هناك اتفاق بين الطرفين بشأن خطة السلام المتعلقة بتقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره، ويبدو هذا الاتفاق بعيد المنال ولا يوجد ما يمكن فعله للتغلب على الخلاف المستحکم القائم، وبالتالي تمكين شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره هدف صعب المنال.

وعد الأمين العام الأممي أنه سيستمر في التماس الفرص لتحقيق ذلك الهدف، وفي الوقت نفسه أعرب الأمين العام عن قلقه العميق إزاء التصعيد الأخير في اللهجة الخطابية من الطرفين، وحث الجميع على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس<sup>(2)</sup>.

تبنى مجلس الأمن في سنة 2004 القرار 1570 حول الصحراء الغربية، ولم يشر هذا القرار إلى مخطط بيكر<sup>(3)</sup>.

تم التخلي على مخطط بيكر الثاني نهائياً والمملكة المغربية بدأت باستغلال القنوات الدبلوماسية لإيجاد حل يجمع بين ميثاق الأمم المتحدة ومشروع المجتمع المعاصر والديمقراطي وتحدياته الجديدة التي تواجه المنطقة.

أعلن الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة الذكرى الثلاثون للمسيرة الخضراء في 06 نوفمبر 2005، مبادرة صرّح بأنها في صالح الصحراويين، وهي مقترح نظام للحكم الذاتي<sup>(4)</sup>.

(1) S/2004/827 du 20 Octobre 2004, Para 02, 03. , in ; [www.un.org](http://www.un.org)

(2) Idem, Para 42, 43.

(3) أكد هذا القرار 1598 بعد سنة، وبدوره لم يتضمن مخطط بيكر ولم يشر إلى استفتاء في الصحراء الغربية وذكر القرار الطرفين بضرورة الانقياد إلى الاتفاقات مع بعثة(المينورسو) فيما يتعلق بوقف إطلاق النار، للمزيد انظر القرارين:

S/RES/1570 (2004) du 28 Octobre 2004 و S/RES/1598 (2005) du 28 Avril 2005

(4) سيسمح مقترح نظام للحكم الذاتي للصحراويين بتسيير شؤونهم المحلية، بالانسجام مع متطلبات الوحدة الوطنية والسيادة الإقليمية للمملكة المغربية. ويحي المقترح في حقيقة الأمر "الاتفاق الإطار" الذي اقترحه "جيمس بيكر" والذي رفضته جبهة البوليساريو.

مشروع الحكم الذاتي اقترحه المغرب كحل نهائي لهذا الخلاف الذي أثر سلباً على المنطقة، يراه المغاربة مبادرة جادة أفضل من مخططي بيكر الأول والثاني، فهي تحمل خيار الاستفتاء<sup>(1)</sup> كما يجب التفاوض على حل سياسي، لأنه إذا لم يكن كذلك سيؤدي ذلك إلى ما حدث في السودان، أين الاستفتاء أدى إلى استقلال الجنوب، لهذا يرفض المغاربة خيار الاستقلال ويفضلون الحكم الذاتي.

بدأ تجسيد فكرة نظام الحكم الذاتي في سنة 2006، عندما قرر الملك محمد السادس في 25 مارس 2006، إعادة بعث نشاط (الكوركاس) (Corcas)<sup>(2)</sup> المجلس الذي أنشأه الملك الحسن II سنة 1981، ويتكون هذا المجلس من صحراويين ينتمون إلى مختلف الانتماءات الاجتماعية والسياسية، والنقاشات التي حدثت على مستوى المجلس ساعدت على حل بعض المسائل العالقة<sup>(3)</sup>.

جسدت مبادرة نظام الحكم الذاتي التي اقترحتها الملك للتفاوض رسمياً في أبريل 2007 وقدمت للمجتمع الدولي والأطراف المعنية، وروجت المملكة المغربية لهذا المشروع بكل قوة، حيث قامت الدبلوماسية المغربية بزيارة أكثر من 30 دولة لعرض هذا المشروع.

سلم مشروع المبادرة المغربية السفير المغربي المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة مصطفى ساهل، للأمين العام للأمم المتحدة الجديد بان كي مون (Ban ki Moon) الذي خلف، الأمين العام السابق كوفي عنان في 01 جانفي 2007.

### ثانياً - محتوى مشروع نظام الحكم الذاتي:

يتضمن مشروع نظام الحكم الذاتي على 35 مادة، وهو نص كامل للمبادرة المغربية للتفاوض بشأن الحكم الذاتي لمنطقة الصحراء الغربية، وهو التزام من المغرب لإيجاد حل سياسي نهائي للنزاع.

(1) BOUQENTAR El Hassane, Le Conseil de sécurité et la question du Sahara : les labyrinthes d'un processus de paix, in le différend Saharien devant l'organisation des Nations Unies, centre d'études internationales (CEI), Rabat, Karthala, Paris, 2011, P 204.

(2) كوركاس، لفظ يستخدمه المغاربة وهو اختصار لاسم للمجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية باللغة الفرنسية (Corcas)

(3) BOUQENTAR El Hassane, op.cit, P 205.

حسب نص المبادرة المغربية، يكون نظام الحكم الذاتي موضوع تفاوض، وي طرح على السكان المعنيين بموجب استفتاء، حر وعادل ضمن استشارة ديمقراطية، وإجراء الاستفتاء سيتم طبقاً للشرعية الدولية (ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن).

حاول واضعي مشروع لنظام الحكم الذاتي الإلمام بكل ما يتعلق بالأقاليم الصحراوية وقد أعطيت صياغة المشروع للمجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية برئاسة خليفه ولد الرشيد. وعند دراسة دقيقة للمشروع نجده ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

خصص القسم الأول: (من المادة 01 إلى المادة 10) لشرح أهمية هذا المشروع لكل الصحراويين سواء الموجودين في داخل إقليم الصحراء أو خارجها، من خلال التكفل اللائق بهم وإعطائهم دور كامل في إقليم الصحراء دون تمييز أو إقصاء، بتوفير الإمكانيات لهم سواء المالية أو البشرية لضمان نجاح المشروع.

يخضع نظام الحكم الذاتي للاستفتاء، وتنص المادة 08 من المشروع على: « يخضع نظام الحكم الذاتي، المنبثق عن المفاوضات لمبدأ تقرير المصير ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة ». ولكن تقرير المصير حسب هذه المادة يستبعد خيار الاستقلال.

وحسب نص المشروع فإن المغرب أبدى الاستعداد الكامل للانخراط في مفاوضات جدية وبناءة وكذا الإسهام في خلف مناخ الثقة الضرورية لإنجاحها، كما أكد على أن المملكة مستعدة للتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص<sup>(1)</sup>.

تناول القسم الثاني من المشروع العناصر الأساسية للمقترح المغربي حيث تنص المادة 11 بفقرتها على: « المشروع المغربي للحكم الذاتي مستلهم من مقترحات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومن الأحكام الدستورية المعمول بها في الدول القريبة من المغرب جغرافياً وثقافياً.

وهو مشروع يقوم على ضوابط ومعايير متعارف عليها عالمياً ».

(1) للمزيد اطلع على النص الكامل لمشروع الحكم الذاتي المغربي في الموقع الإلكتروني للمجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية: [www.Corcas.com](http://www.Corcas.com) ص 01.

قسم نص المشروع هذه العناصر الأساسية، إلى جزأين، الجزء الأول ذكر فيه اختصاصات جهة الحكم الذاتي للصحراء (من المادة 12 إلى المادة 18) والجزء الثاني أشار إلى هيئات جهة الحكم الذاتي (من المادة 19 إلى المادة 26).

يمارس سكان جهة الحكم الذاتي للصحراء، داخل الحدود الترابية للجهة، ومن خلال هيئات تنفيذية وتشريعية وقضائية، ووفق المبادئ والقواعد الديمقراطية. وعدة اختصاصات في شتى الميادين الإدارية والاقتصادية والاجتماعية<sup>(1)</sup>. وستوفر جهة الحكم الذاتي للصحراء على الموارد المالية الضرورية لتحقيق تنميتها في كافة المجالات.

ولكن من جهة أخرى، وفقا لنص المشروع في المادة 14 فإن الدولة تحتفظ باختصاصات حصرية، كمقومات السيادة، لاسيما العلم والنشيد الوطني والعملة، المقومات المرتبطة بالاختصاصات الدستورية والدينية للملك، الأمن الوطني، والدفاع الخارجي والوحدة الترابية، العلاقات الخارجية، النظام القضائي للمملكة، وهذه الاختصاصات كلها يمارسها مندوب الحكومة حسب المادة 16 من المشروع<sup>(2)</sup>.

ويفهم من سياق المادة 15 أنّ بالرغم من ممارسة الدولة مسؤوليتها في مجال العلاقات الخارجية، إلا أن ذلك سيتم بالتشاور مع جهة الحكم الذاتي للصحراء، ويجوز لجهة الحكم الذاتي للصحراء، بالتشاور مع الحكومة إقامة علاقات تعاون مع جهات أجنبية.

تتمثل هيئات الجهة، في البرلمان، الحكومة، ومحكمة عليا. وتنص المادة 19 من المشروع على « يتكون برلمان الحكم الذاتي للصحراء من أعضاء منتخبين من طرف مختلف القبائل الصحراوية، وكذا من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام المباشر من طرف مجموع سكان الجهة، كما يتعين أن تتضمن تشكيلة برلمان جهة الحكم الذاتي للصحراء نسبة ملائمة من النساء ».

يمارس السلطة التنفيذية في جهة الحكم الذاتي للصحراء، رئيس حكومة ينتخبه البرلمان الجهوي، وينصبه الملك، رئيس الحكومة هو ممثل الدولة في الجهة، ويتولى تشكيل حكومة

(1) اطلع على النص الكامل لمشروع الحكم الذاتي المغربي، مرجع سابق، ص 01.

(2) اطلع على النص الكامل لمشروع الحكم الذاتي المغربي، المرجع نفسه، ص 02.

الجهة، ويعين الموظفين الإداريين لمزاولة الاختصاصات التي يكلف بها، بموجب نظام الحكم الذاتي ويكون رئيس حكومة الجهة مسؤولاً أمام البرلمان الجهة<sup>(1)</sup>.

يجوز للبرلمان الجهوي أن يحدث محاكم تتولى البث في النزاعات، وتصدر هذه المحاكم أحكامها بكامل الاستقلالية وباسم الملك، وتتولى المحكمة العليا الجهوية، باعتبارها أعلى جهة قضائية بجهة الحكم الذاتي للصحراء، النظر نهائياً في تأويل القوانين الجهة، دون الإخلال باختصاصات المجلس الأعلى والمجلس الدستوري للمملكة، ويجب ألا تخالف القوانين والأحكام الصادرة عن هيئات جهة الحكم الذاتي، نظام الحكم الذاتي ودستور المملكة وحسب المادة 25 من المشروع سيتمتع سكان جهة نظام الحكم الذاتي، بكافة الضمانات التي يكفلها الدستور المغربي في مجال حقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها دولياً<sup>(2)</sup>.

يبين القسم الثالث في نص مشروع الحكم الذاتي كيفية تطبيقه، بعنوان: مسار الموافقة على نظام الحكم الذاتي وتفعيله (من المادة 27 إلى المادة 35).

وتنص المادة 27 من المشروع على: « يكون نظام الحكم الذاتي للجهة موضوع تفاوض، وي طرح على السكان المعنيين بموجب استفتاء حر، ضمن استشارة ديمقراطية، ويعد هذا الاستفتاء، طبقاً للشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، بمثابة ممارسة حرة من لدن هؤلاء السكان، لحقهم في تقرير المصير ».

ولتحقيق ذلك يجب أن تلتزم الأطراف بالعمل سويًا وبحسن نية، من أجل تفعيل هذا الحل السياسي، وموافقة سكان الصحراء عليه.

حمل نص المبادرة فكرة العفو الشامل لكل من يعود من الخارج، ويستبعد أي متابعة أو توقيف، أو اعتقال أو حبس، أو أي شكل من أشكال التهريب، وستتخذ المملكة كافة الإجراءات الواجبة واللازمة من أجل إدماج الأشخاص الذين تتم عودتهم إلى الوطن<sup>(3)</sup>.

(1) اطلع على النص الكامل لمشروع الحكم الذاتي المغربي، مرجع سابق، ص 02.

(2) المرجع نفسه.

(3) اطلع على النص الكامل لمشروع الحكم الذاتي المغربي، مرجع سابق، ص 02.

(3) المرجع نفسه.

بعد موافقة الأطراف على مشروع نظام الحكم الذاتي، يساهم مجلس انتقالي مكون من ممثلي الأطراف في تدبير عودة سكان المخيمات إلى الوطن، ونزع السلاح، وإعادة إدماج العناصر المسلحة التي توجد خارج تراب الجهة.

أتى نص المشروع بشيء جديد ومهم، حسب المادة 29 منه، أنه سيتم مراجعة الدستور المغربي لإدراج نظام الحكم الذاتي فيه، ضمانا لاستقراره<sup>(1)</sup>.

نلاحظ من خلال نص المشروع تمسك المغرب بهذه المبادرة، والاقتراع التام بأن نظام الحكم الذاتي هو الحل والمخرج الوحيد للنزاع المغربي والصحراوي والدليل نص المادة 33 من المشروع: « إن المملكة المغربية اليوم مقتنعة مثل سائر أعضاء المجموعة الدولية بأن حل الخلاف حول الصحراء لن يتأتى إلا بالتفاوض وبناء على هذا الخيار، فإن المقترح الذي تطرحه على أنظار الأمم المتحدة يشكل فرصة حقيقية من شأنها أن تساعد على انطلاق مفاوضات بهدف التوصل إلى حال النهائي لهذا الخلاف في إطار الشرعية الدولية... ».

نصت المادة 34 من المشروع: « في هذا السياق يتعهد المغرب بالتفاوض بحسن نية وبروح بناءة، ومنفتحة وصادقة من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي ومقبول من جميع الأطراف لتسوية هذا الخلاف، الذي تعانیه المنطقة برمتها. ومن أجل ذلك فإن المملكة على استعداد للإسهام الفعال في توفير مناخ من الثقة، كفيل بالمساعدة على إنجاز هذا المشروع ».

ختم نص المشروع بأمال المملكة المغربية باستيعاب الأطراف الأخرى أبعاد هذا المقترح، وأن تقديره حق تقدير وتساهم فيه بشكل إيجابي وتعتبر المغرب أن الديناميكية التي ستفرزها المبادرة، ستتيح فرصة تاريخية لحل هذه القضية بصفة نهائية<sup>(2)</sup>.

(1) اطلع على النص الكامل لمشروع الحكم الذاتي المغربي، مرجع سابق، ص 02.

(2) « En fait, cette solution, proposée par le royaume du Maroc afin de mettre un terme au conflit du Sahara occidental, comporte de nombreux axes capitaux qui garantissent la reconnaissance des spécificités de provinces du Sud du royaume. Le credo du plan d'autonomie pourrait être "penser global, agir local" ». Cité par SETTOUTI Bochra, La diplomatie Française et les intérêts Méditerranéens Maghrébins, Thèse en vue de l'obtention du grade de Docteur en droit (Doctorat Nouveau Régime, mention Science politique) Faculté de droit, Sciences Economiques et gestion Université Nancy 2, 30 octobre 2008.p 526

## الفرع الثاني

### تأييد مشروع نظام الحكم الذاتي

رحب الأمين الأممي بمشروع الحكم الذاتي (أولا) كما حاولت المغرب إقناع الدول بالمشروع، وطرحه كحل امثل للنزاع (ثانيا)

#### أولا - الترحيب الأممي بالمشروع:

أشار الأمين الأممي بان كي مون في تقريره عن الصحراء الغربية أنه اجتمع مع الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة مصطفى مساهل، الذي سلمه رسالة مؤرخ في 10 أبريل 2007 يحيل بها إلى وثيقة بعنوان: "المبادرة المغربية للتفاوض على وضع الحكم الذاتي لمنطقة الصحراء"، وتتضمن مبادرة ملك المغرب محمد السادس بشأن مقترح الحكم الذاتي الذي كرس له المغرب جهوده لبضعة أشهر. وفي الإحالة توصف المبادرة بأنها مقترح يمكن أن يتخذ أساسا للحوار والتفاوض<sup>(1)</sup>.

أعرب الأمين العام عن ترحيبه بكل جهد يبذله الطرفان ويمكن من المضي قدما في تحقيق حل عادل ومقبول للطرفين وينص على تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره، كما شجع الطرفين على التفاوض بحسن نية ودون شروط مسبقة<sup>(2)</sup>.

أصدر مجلس الأمن القرار 1754 في أبريل 2007 ورحب بالمبادرة المغربية، فبعد أن كرر دعوته للطرفين ودول المنطقة أن تواصل تعاونها التام مع الأمم المتحدة ومع بعضها بعضا لوضع حد للمأزق الراهن، وإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي، أحاط مجلس الأمن علما بالمقترح المغربي الذي قدم إلى الأمين العام في 11 أبريل 2007، إذ رحب بالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصادقية والرامية إلى المضي قدما بالعملية صوب التسوية.

الجدير بالذكر أن مجلس الأمن في هذا القرار ذكر بمقترح قدمته جبهة البوليساريو في 10 أبريل 2007. والقرار في فقرته الثانية، دعا مجلس الأمن فيه، الطرفين الدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع أخذ التطورات الحاصلة على مدار الشهور

(1) S/2007/202 du 13 Avril 2007, Para 07, in ; [www.un.org](http://www.un.org)

(2) Idem, Para 08.

الماضية الأخيرة في الحسابات، من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم مقبول من الطرفين، بما يكفل للشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره<sup>(1)</sup>.

أصدر مجلس الأمن في السنة نفسها القرار 1783 حول الصحراء الغربية، وأعاد التأكيد على ما جاء به القرار 1754، وأشاد مرة أخرى بالمقترح المغربي لـ 11 أبريل 2007 إذ رحب بالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصادقية الرامية إلى المضي قدما بالعملية حول التسوية، وذكر بمقترح جبهة البوليساريو المقدم في 10 أبريل 2007 وأحاط مجلس الأمن في هذا القرار بجولتي المفاوضات اللتين عقدتا تحت إشراف الأمين العام، إذ رحب بما أحرزه الطرفان من تقدم نحو الدخول في مفاوضات مباشرة<sup>(2)</sup>.

يلاحظ على القرارات الأممية أنها اعتمدت على الحل السياسي، بعيدا على خطة التسوية السلمية لـ 1991 التي أدرجت استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي، وبالمقابل أشادت بالمقترح المغربي، وثلّمت جهود المملكة المغربية من خلال تقديم مقترحها حول نظام الحكم الذاتي. وفي كل مرة تدعو إلى إيجاد حل سياسي مقبول من الطرفين، وهذا صعب المنال. وهذا ما سنوضحه لاحقا.

رحبت العديد من الدول بمشروع نظام الحكم الذاتي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وزكته إسبانيا.

### ثانيا - جهود المملكة المغربية في الترويج للمشروع:

ساهم رئيس مجلس الكوركاس خليهن ولد الرشيد في نشر فكرة مشروع نظام الحكم الذاتي، وهو أحد أعضاء الوفد المغربي للمفاوض مع جبهة البوليساريو، (من مواليد مدينة العيون المحتلة، من قبائل الرقيبات وهي أكبر القبائل الصحراوية). ومن يوم تعيينه على رأس

(1) S/RES/1754 (2007) du 30 Avril 2007.

(2) دعا مجلس الأمن الطرفين مواصلة إظهار الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل إجراء مفاوضات موضوعية، بما يكفل تنفيذ القرار 1754 ونجاح المفاوضات. كما حث مجلس الأمن الطرفين على مواصلة المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة دون شروط مسبقة وبحسن نية والأخذ بعين الاعتبار كل الجهود المبذولة منذ 2006، والتطورات الحاصلة على مدار الشهور الأخيرة في الحسبان، من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، بما يكفل للشعب الصحراء الغربية تقرير المصير.

ودعا مجلس الأمن الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم اللائم لهذه المحادثات، للمزيد انظر القرار:

S/Res/1783 (2007) du 31 Octobre 2007.

المجلس في 25 مارس 2006 من قبل الملك محمد السادس (إلى يومنا هذا)، لم يتوانى يوما على الترويج لفكرة المشروع، فقد طاف كثير من دول العالم، إفريقيا، أمريكا، آسيا مع أعضاء المجلس لعرض مشروع نظام الحكم الذاتي، لم يتوقف عن استقبال الوفود الأجنبية لإقناعها بالمشروع، ونجح فعلا خاصة في إسبانيا واقتنعت الكثير من الدول الإفريقية والأمريكية بآرائه وسحبت اعترافها بالصحراء الغربية<sup>(1)</sup>.

والدليل على نجاح الدبلوماسية المغربية هو تبني مجلس الأمن للقرار 1754 والذي دعا الطرفين المغربي وجبهة البوليساريو للتفاوض بأقرب وقت ممكن وبدون شروط مسبقة للتوصل إلى اتفاق نهائي حول قضية الصحراء الغربية، صراع دام أكثر من 30 سنة، ومجلس الأمن خطط لثلاثة تغيرات:

1- قلق إزاء الجماعات المتطرفة وعلى رأسها القاعدة في الصحراء الكبرى فالولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2006 وضعت قانون لقيادة إستراتيجية لوسط إفريقيا.

2- تقديم الدبلوماسية المغربية اقتراح مشروع للحكم الذاتي في الصحراء الغربية تحت السيادة المغربية.

3- هناك حركة لدى الطرفين، فالجانب الصحراوي، بعض الأعضاء في جبهة البوليساريو يريدون التغيير، والجانب المغربي يريد حلا، لأن الجانبين استنزفا إمكانيتهما لمدة عقود دون حل في الأفق. وقد عبر عن هذا الموقف في سنة 2004، الكاتب مانويل مارين (Manuel Marin) قائلا: « الطرفين دخلا في مرحلة خطيرة من التعب الدبلوماسي ». <sup>(2)</sup>

اقتراح المغرب لمشروع نظام الحكم الذاتي، كان نتيجة استشارة مختلف شرائح المجتمع المغربي وممثلي المجتمع المدني في الصحراء، والشعب الصحراوي بمختلف مستوياته، فحسب أحد أعضاء مجلس (الكوركاس): فإن أعضاءه تفاجأوا بأن كل اقتراحاتهم المقدمة من قبل مجلسهم، قد تم اعتمادها وتبنيها من الملك دون استبعاد أو استثناء<sup>(3)</sup>.

(1) من هذه الدول: كولومبيا التي أكدت على سحب اعترافها في سنة 2001.

(2) « Habían entrado en una peligrosa fase de fatiga diplomática », citado por, VALCARSEL Darío, El Sahara Cambia por fin, in: Marruecos, autonomía de la región del Sahara, Centro Mohammed VI para el dialogo de civilizaciones, Coquimbo, Chile, P 59.

(3) MECHBAL Jamal Eddine, la autonomía y la legalidad internacional en la controversia Saharaui, in Marruecos, autonomía de la región del Sahara, Op.cit, P 37.

وهذا ما شجع أعضاء المجلس برئاسة، "خليهن ولد الرشيد" بتقبل فكرة المشروع وتبنتها وبالتالي نشرها وإقناع العالم أجمع بجدوى وأهمية المشروع لمستقبل الصحراء الغربية. الاقتراحات المغربية في مشروع الحكم الذاتي مستوحاة من أنظمة الحكم الذاتي المعتمدة في إسبانيا (Estados Autonomicos)، ومخطط بيكر الأول "الاتفاق الإطار"، ولكن مع تغيير طفيف، فمشروع الحكم الذاتي أخذ في الاعتبار، الخصائص الاجتماعية للمنطقة والجوانب السياسية والدينية.

ثمنت بعض الدول، وبعض الأحزاب في الدول الأوروبية الجهود المبذولة من المغرب كالحزب الاشتراكي الفرنسي والحزب الاشتراكي الإسباني، وقد وقع 169 نائب في الكونغرس الأمريكي (مختلف التشكيلات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية) والتي ترأسها الرئيس الأمريكي جورج بوش وذلك لمساندة مقترح مشروع الحكم الذاتي المغربي<sup>(1)</sup>.

ما يثير الانتباه من بين المسائل المقترحة من المغرب، الكثير من النقاط في مختلف الميادين التي ستعرض للتفاوض، إقامة مجتمع ديمقراطي وعصري مبني على أسس دولة القانون، الحريات الفردية والجماعية، وهذه المبادرة دعت إلى مستقبل أفضل لشعوب المنطقة، ليضع حدا للانقسام، والمنفى، ويفضل المصالحة. فالشعب الصحراوي (سكان جهة الحكم الذاتي) سوف تدير بنفسها وبديمقراطية عن طريق القوانين ومن خلال أجهزة مستقلة، (تشريعية، تنفيذية، قضائية) والتعهد باحترام حقوق الإنسان<sup>(2)</sup>.

يؤكد المغاربة على أن مسار الحوار والمفاوضات سيؤدي إلى حل سياسي مقبول من الجانبين، كما أن المشروع قدم حولا للقضاء على إشكالات تحديد هوية الناخبين التي عرقلت مسار تقرير المصير منذ عقود، فالهيئة الناخبة لن تطرح إشكال، لأنه وحسب المغربية، الحديث عن الصحراويين الحقيقيين بدل من مواطنين فيه إجحاف لأنه يرتكز على عامل عرقي وقبلي يؤدي إلى نظام قبلي أين الأقلية تدير وتحكم مصير أغلبية السكان.

(1) MECHEBAL Jamal Eddine, op.cit, P38.

(2) Ibid.

يرى المغاربة أن الطريقة الأنسب لتطبيق مبدأ تقرير المصير دون منتصرين أو منهزمين هو تجسيد نظام الحكم الذاتي<sup>(1)</sup>.

يذهب المغاربة أبعد من ذلك، من خلال تأكيدهم أن المقترح المغربي أشادت به كل قرارات مجلس الأمن، بينما المقترح الصحراوي، لم تتمنه ولم تشيد به قرارات مجلس الأمن، بل اكتفت بذكره فقط دون إعطاء الأهمية له، وما زاد أهمية المشروع، إشارة الأمين العام الأممي بان كي مون في تقاريره إلى الجهود والمسااعي الحثيثة المقدمة من المغرب لتفعيل المسار لإيجاد حل سياسي عادل يرضى به الطرفين.

صرح ممثل البوليساريو آنذاك إبراهيم غالي بأن قرارات مجلس الأمن هي فشل ذريع للمغرب، ويرى المغاربة أن المغرب لم يفشل لأن جبهة البوليساريو تنتظر الحكم في إقليم الصحراء الغربية لمدة 30 سنة، وطال الانتظار في أقاليم تندوف والمغرب ليس خارج الإقليم، ينتظر اكتساب هذا الإقليم. وفعلا، عمليا الإقليم محتل من المغرب وليس تحت قيادة الجمهورية العربية الصحراوية<sup>(2)</sup>.

رغم الرفض القطعي من المغرب للتفاوض مع جبهة البوليساريو، وعدم اعترافها بالجبهة كممثل شرعي للصحراويين، إلا أن المغرب وافق رسميا ولأول مرة إيجاد حل نهائي للنزاع، وإجراء مفاوضات دون شروط مسبقة، على أرضية للوفاق توضح سيادة المغرب. الصلاحيات الممنوحة للصحراويين في إطار الحكم الذاتي، يدل على تخلي المغرب على الأفكار التقليدية في الوحدة الترابية التي طالما دافع عليها المغاربة في ظل حكم الملك الحسن الثاني، ولكن مع منطق الحكم الذاتي، اعتمد المغاربة المرونة<sup>(3)</sup>.

يرى المغاربة أن الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره يجب أن يتضمن، تمكين هذا الشعب من تقرير إرادته ورغبته بكل حرية، دون ضغط أو قيد أو استعمال للقوة، من الذين يقولون أنهم الممثلون الشرعيين، فيجب الإشارة حسب المغاربة بأن

(1) « Actuellement, le plan d'autonomie paraît comme la solution la plus juste du conflit par le fait qu'il éviterait la désignation d'un vainqueur et d'un vaincu », cité par SETTOUTI Bochra, op.cit, P 40.

(2) SETTOUTI Bochra, op.cit, P 41.

(3) CHAUI Abdelkader, La autonomia del Sahara Occidental: Un proyecto para pactar el consenso in: Marruecos, autonomia de la región del Sahara, op.cit, P 51.

التسليم بأن جبهة البوليساريو هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي، يعني إنكار 60% من الصحراويين الذين يعيشون في المغرب الذين لا ينحازون لجبهة البوليساريو<sup>(1)</sup>.

ما يأخذ على جبهة البوليساريو حسب المغاربة أنه جبهة للقتال في وقت كانت فيه حركات التحرر في أوجها، ولكن مع مرور الوقت أصبحت تتهم الجبهة على أنها هيئة مركزية، بتفكير لينيني يرتكز على القوة والهيمنة، وعدم السماح بأي شكل من أشكال المعارضة وبالتالي نقص الديمقراطية في المخيمات، وضبط الأوضاع يكون دائما بالشعور الثوري<sup>(2)</sup>.

لا يختلف الأمر من الجانب المغربي الذي يلجأ إلى القوة، دائما للحفاظ على الوضع، وفي حقيقة الأمر الجانبين لم يتوصلا يوما إلى اتفاق مع الصحراويين، وإحلال السلام للشعب الصحراوي<sup>(3)</sup>.

يتضمن المقترح المغربي حول الحكم الذاتي التفاوض لأول مرة في تاريخ النزاع، هذا المقترح أتى باللمحة السياسية الحاسمة لجبهة البوليساريو، فعلى قاداتها أن يقبلوا وبدون قيد مسبق، مصالحة الشعب الصحراوي مع مستقبله الحقيقي في مغرب ديمقراطي.

يحاول المغرب التفاوض حول نظام للحكم الذاتي مع الاحتفاظ ببعض الاختصاصات، كالحدود السياسية للمغرب، النظام الملكي، الأمن الوطني والدفاع الخارجي، وبعد الاتفاق ستعرض على الصحراويين وثيقة، تتضمن كل النقاط المتفق عليها في حيادية نظام الحكم الذاتي، لتقادي إنكار الطرفين وتخليها على التزاماتها، وقبول الاتفاق يعني تبادل الثقة بين الطرفين.

في الوقت الحاضر، هذا الأمر بعيد المنال، فالمغرب وعد بالعفو الشامل على كل الصحراويين بدون ضغوط أو اعتقالات، وهذا يظهر حسن نية الجانب المغربي، بالمقابل جبهة البوليساريو ليسوا مقتنعين بالتفاوض لأنهم يرفضون فكرة منحهم حكما ذاتيا، لكن بقبولهم التفاوض سوف يساهمون في إنهاء سياسة العنف التي تمارس في إقليم الصحراء الغربية إلى يومنا هذا<sup>(4)</sup>.

(1) CHAUI Abdelkader, op.cit, P52.

(2) CHAUI Abdelkader, op.cit., P 53.

(3) Ibíd.

(4) BERNABE LOPEZ García, Aplazar la utopia, defender la dignidad, in: Marruecos, autonomia de la región del Sahara op.cit, P56.

التفاوض على مخرج يحافظ على الشرف، ويرتب مسؤولية كبيرة على حركة دام نضالها أكثر من 30 سنة، دافعت ولازالت تدافع على مبدأ واحد ووحيد، وهو الاستقلال، وهو قرار يصعب التمسك به، أمام رأي عام خارجي معاكس، ومنتشدد برأيه المخالف، والذي يرى في خيار الحكم الذاتي، استقرار المجتمع الصحراوي.

قبول جبهة البوليساريو والمغرب على فكرة الحكم الذاتي لا يعني الخيانة، خاصة على الصحراويين، لأن التردد بين خيارين، لا يعني خيانة الأهداف الأساسية للحكم الذاتي، بل هو الحل المناسب، للامتناع الحالي الذي يظهره الطرفين<sup>(1)</sup>.

العودة إلى الديار، وضمان المستقبل، بتوفير الأمن وحماية الممتلكات حسب مشروع نظام الحكم الذاتي، والتفاوض حول مسار ينتهي باستفتاء قريب للحكم الذاتي، هذا الموقف يعني الدفاع عن حقوق الصحراويين.

التحول إلى مدافع في إطار نظام الحكم الذاتي يعني التحول إلى مدافع شرعي، وليس وحيد على حقوق الصحراويين، وهذا بالطبع سيقوم به كل الصحراويين العائدين إلى الصحراء بما فيهم مناضلي جبهة البوليساريو، يجب على المغرب تقديم ضمانات لهم، وفتح قنوات الحوار السياسي لكل الفئات، والمستويات وتلبية كل الرغبات الجهوية، وإذا توفرت الظروف والمناخ الملائم، فيمكن تخيل أن جبهة البوليساريو، قد تتحل آليا، لتتصهر وتصبح حركة وطنية تدافع عن حقوق الشعب الصحراوي<sup>(2)</sup>.

الحق في تقرير المصير لا يعني بالضرورة الاستقلال، وإنما حرية الشعب الصحراوي في اتخاذ القرارات المستقبلية المصيرية، ومنح الشعب الصحراوي لأول مرة في قضيته، فرصة ممارسة تقرير مصيره، والذي سيرتبط بشجاعة البعض ولعدم شجاعة البعض الآخر.

ظهر فشل الانتخابات لأول مرة في تاريخ النزاع، فوق طاولة التفاوض هناك مشروعين متشابهين، أحدهما يأخذ بفكرة نظام الحكم الذاتي، فبعد 30 عام من ممارسة سياسة النعامة من المغرب أعلن أخيرا على مبادرته.

(1) BERNABÉ LOPEZ Garcia, Aplazar la utopia, defender la dignidad, op.cit, P 56.

(2) Idem, P 57.

أعلن المغرب أمام منظمة الأمم المتحدة، وأمام الرأي العام العالمي، مشروع لنظام الحكم الذاتي بمصادقية والذي سيؤثر على المؤسسات داخل المغرب، والزامية تعديل الدستور لكي يتماشى مع هذه المعطيات الجديدة التي ستغير قواعد هامة في النظام، ولأول مرة يدور الحديث حول رئيس مجلس انتخابي، وتعديل الدستور سيساعد على ترسيخ النظام البرلماني الديمقراطي<sup>(1)</sup>.

وجدت فكرة نظام الحكم الذاتي لها مؤيدين حتى داخل مخيمات اللاجئين في تندوف، فقد نددت منظمة العفو الدولية، بمعاقبة مصطفى ولد سلمى ولد سيدي موسى الذي قبض عليه ليلة 21 سبتمبر 2010 إثر زيارته إلى إقليم الصحراء الغربية، وعند عودته إلى مخيمات اللاجئين، اتهم مصطفى سلمى وهو ضابط شرطة في جبهة البوليساريو بالخيانة. أعلن مصطفى ولد سلمى في مؤتمر صحفي عقده في السمارة بالصحراء الغربية في أوت 2010 عن تأييده لإقامة نظام حكم ذاتي في الإقليم الواقع تحت السيطرة المغربية، وقبل اعتقاله بوقت قصير أعلن أنه يعتزم الترويج لخطة الحكم الذاتي المغربية في أوساط اللاجئين الصحراويين الذين يعيشون في مخيمات تندوف التي تديرها جبهة البوليساريو<sup>(2)</sup>.

وجهت منظمة العفو الدولية رسالة إلى الرئيس الصحراوي محمد عبد العزيز لإطلاق سراح مصطفى سلمى، وفتح المجال لحرية التعبير أكثر الصحراويين في المخيمات، وجعلهم يعبرون عن آرائهم بكل حرية، ويجب ألا يعاقب الصحراويين في المخيمات لمجرد إبداء آرائهم بمساندة الحكم الذاتي، فهم أحرار في اتخاذ قراراتهم.

هددت منظمة العفو الدولية أنها ستعتبر مصطفى سلمى ولد سيدي مولود سجين رأي، إذا كان محتجزا بسبب آرائه المؤيدة للحكم الذاتي للصحراء<sup>(3)</sup>.

لتبني مشروع الحكم الذاتي نهائيا، يرى المغاربة أنه يجب وضع وسيلتين هامتين جدا، الوسيلة الأولى، هي مراعاة المفاوضات بين الأطراف المعنية، لقرارات مجلس الأمن، التي

(1) BERNABÉ LOPEZ Garcia, Aplazar la utopia, defender la dignidad, op.cit, p 55.

(2) مؤيد خطة الحكم الذاتي يجب ألا يواجه الانتقام في مخيمات تندوف بالجزائر، وثيقة رقم 03 /002/2010 MDE، منظمة العفو الدولية، 2010/09/23، ص 1.

(3) وثيقة رقم 002/2010 MDE، منظمة العفو الدولية، مرجع سابق ص 3.

تعود إلى تاريخ بعيد والتي تدعو الطرفين إلى التفاوض حول حل نهائي، والأرضية التي سيتفق عليها الأطراف ستكون محل استفتاء، لتصبح أرضية للوفاق الوطني.

يؤكد المغاربة كثيرا على وسيلة ثانية هامة وهي ضرورة تعديل الدستور المغربي ليتماشى ونظام الحكم الذاتي في الإقليم. وهذا يعطي الضمان الأكيد لعدم التراجع، وخاصة أن تعديل الدستور يتطلب إجراءات خاصة، فحسب المواد من 103 إلى 106 من دستور المملكة المغربية لسنة 1996، المبادرة بالتعديل الدستوري، للملك والنواب، والملك يمكن له أن يضع للاستفتاء مباشرة تعديل الدستور ولا يمكن لأي تعديل دستوري أن يمس بالنظام الملكي للدولة، أو الدين الإسلامي<sup>(1)</sup>.

يشكك المغاربة في قبول جبهة البوليساريو المقترح المغربي حول نظام الحكم الذاتي، بسبب اقتراح البوليساريو لمقترح مخالف للحكم الذاتي والذي ذكره مجلس الأمن في قراره 1754 ل 30 أبريل 2007.

يأمل المغاربة قبول المشروع من جبهة البوليساريو، وكل الصحراويين في مخيمات تندوف لأنه سيفصل في النزاع، بسبب بعده الإنساني ووضعه حيز التنفيذ سيضع حدا للمعاناة في المنطقة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

ستعطي المبادرة المغربية في السياق نفسه، دفعا جديدا لتقرير المصير، وسيمنح المشروع لهيئات الجهة حرية إدارة الإقليم، وأبعد من ذلك يحافظ على الوحدة الوطنية وبالتالي الاندماج الوطني، وقد أعطيت الانطلاقة الأولى للمفاوضات في 18 جوان 2007 تحت إشراف المبعوث الخاص للأمين العام الأممي بيتر فان فلسوم (Peter Van Walsum)<sup>(2)</sup>.

مبادرة المغرب سنة 2007 أعطت آمالا للمغاربة للتفاوض حول نظام الحكم الذاتي في الصحراء الغربية وهو ترجمة معاصرة (Post Moderne) لتقرير المصير، الذي يتحول من حق الاستقلال إلى ديمقراطية وحكم راشد عبر الاعتراف بشكل موسع للحكم الذاتي، للإقليم الذي يسمح من خلاله ممارسة حق تقرير المصير<sup>(3)</sup>.

(1) BOUQUENTAR El Hassane, op.cit, P208.

(2) Idem, P209.

(3) ROUVILLOIS Frédéric, le différend saharien devant l'organisation des nations unies, op.cit, P12.

لا داعي للتفاوض حول استقلال مليء بالمخاطر، ولكن فتح حكم ذاتي موسع في الدولة نفسها يضمن بدوره حماية الحريات والحكم الراشد أكثر مما قد يضمنه الاستقلال، فالحكم الذاتي في الإقليم كحل بديل أفضل من الاستقلال وهذا ما اعترف به بيتر فان فوسوم ( Peter Van Walsum ) سنة 2008 عندما صرح: « حكم ذاتي حقيقي تحت السيادة المغربية هو الحل الوحيد الذي يمكن تحقيقه »<sup>(1)</sup>.

## المطلب الثاني

### فشل تجسيد بديل لحق تقرير المصير

الجهود المبذولة في إطار منظمة الأمم المتحدة لحل النزاع هي بين الانفتاح والتماطل، ففكرة الحكم الذاتي من بين البدائل الرئيسية التي حاول الأمناء العامون، كوفي عنان وبن كي مون، تجسيدها بدأ بخطة الاتفاق الإطار إلى المبادرة المغربية بمشروع لنظام الحكم الذاتي، وهذا ما رفضه جبهة البوليساريو الذين أكدوا تمسكهم بحق تقرير المصير (الفرع الأول).

حاول الأمين العام الأممي بان كي مون (Ban ki Moon) منذ أبريل 2007، تقريب وجهات النظر بين الطرفين بإجراء مفاوضات مباشرة رسمية أو غير رسمية بين الجانبين المغربي والصحراوي لإيجاد حل سياسي فقبول من الطرفين مع تغليب المقترح المغربي حول نظام الحكم الذاتي، وهذا ما رفضه الجانب الصحراوي في السنوات اللاحقة وتمسك بخيار الاستقلال (الفرع الثاني).

## الفرع الأول

### رفض نظام الحكم الذاتي

أشادت الكثير من الدول بمشروع نظام الحكم الذاتي المغربي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وزكته فرنسا، ورحبت به إسبانيا، ورفضته جبهة البوليساريو، المدعومة من الجزائر، هذه الأخيرة التي أخذت على عاتقها مبدأ مساعدة الشعوب في كفاحها ضد الاستعمار.

مرت عدة سنوات على انسحاب إسبانيا من إقليم الصحراء الغربية، وأصبح الإقليم شاغر منذ 1975، وجزء من السكان فر من المغرب، وأصبحوا منذ ذلك الحين إلى يومنا

(1) ROUVILLOIS Frédéric, le différend saharien devant l'organisation des nations unies, op.cit, P13.

هذا لاجئين في مخيمات تندوف غير بعيدين عن أرضهم وكانوا حوالي 100 000 وكلهم مساندين لجبهة البوليساريو. اقترحوا من البداية إنشاء دولة ذات سيادة، لكن الإقليم لم يبقى شاغرا بل احتلته المغرب، بمجرد انسحاب إسبانيا ورفض المغرب، استقلال الصحراويين، منذ احتلاله للإقليم<sup>(1)</sup> ولكنه قبل بخطة التسوية الأممية، بوقف إطلاق النار وأبدى استعدادا كاملا لتنفيذ مخطط التسوية الأممية.

الدليل أنه في 03 سبتمبر 1991، الملك لحسن الثاني أثار انتباه الأمين العام الأممي خافيير بيريز دي كويلار (Xavier Pérez de Cuellar)، في رسالة ذكر فيها ملك المغرب « أن الطائرات المغربية التي تحلق فوق الأجواء الصحراوية اكتشفت تواجد عناصر للبوليساريو وأسلحة ثقيلة على بعد 10 كلم من الحدود الدولية في منطقة تيفاريتي، قبل ثلاثة أيام من دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ »<sup>(2)</sup>.

أضاف في رسالته، أن المغرب له حق اللجوء إلى الوسائل المناسبة للدفاع والحفاظ على السلام داخل حدودها الدولية. لكن تقرير الامتاع عن كل تصرف يعيق مخطط السلام الأممي، نطلب منكم اتخاذ كل الإجراءات العاجلة لإعادة الثقة وخاصة العمل على إخراج كل العناصر الأجنبية من الصحراء »<sup>(3)</sup>.

ما يثير الانتباه في هذه الرسالة، عبارة "الامتاع عن كل تصرف يعيق مخطط السلام الأممي"، بالإشارة إلى خطة التسوية الأممية، فالمغرب أبدى الاستعداد الكامل لاحترامها. كونه البلد المحتل للإقليم، طالبت الأمم المتحدة من المغرب قبول تنظيم الاستفتاء وقبل المغرب تنظيم الاستفتاء، ووعده بتقديم كل المساعدات التي يحتاجها أعضاء بعثة البوليساريو.

لكن المغرب، اشترطت في كل مرة في البعثة، إحصاء الناخبين، ويرى البعض أن المغرب لها الحق في هذا الطلب بينما يرى البعض الآخر أنها، مجرد أعذار لعدم إجراء الاستفتاء، وهذا ما حدث فعلا فيما بعد<sup>(4)</sup>.

(1) VALCARSEL Dario, op.cit, P59.

(2) EL MERINI Abdelhak, L'armée Marocaine à travers l'histoire, traduit et révisé par Ahmed Benjelloun, Dar Nachr el Maarifa, Rabat, 2000, P 487.

(3) Ídem, P 488.

(4) JENSEN Erik , Western Sahara: Anatomy of a stalemate, Lynne Rienner Publishers, London, 2005, P118.

رفض المغرب كل الحلول المقترحة، و بعد وصول عملية تحديد هيئة الناخبين إلى الانسداد، اتهم المغرب بعثة (المينورسو) بعدم تسهيل عملية تحديد هوية الناخبين على المغاربة وذلك بعدم قبول الطعون المغربية.

حاول الصحراويين الدفع نحو الاستفتاء عند انتهاء البعثة من العملية لتأكدهم من نيل الاستقلال والفوز، ولكن المغرب كان بعيدا للسماح بحدوث ذلك. لم يتفق الطرفين يوما على أي حل مقترح من الأمم المتحدة، ودعا مجلس الأمن الطرفين للتعاون أكثر وطوعا.

والحلول المقترحة فيما بعد من جيمس بيكر بدأ بمخطط الاتفاق الإطار في 2002 رفضه قادة جبهة البوليساريو لأنهم تمنوا دائما أن لا تخرج الحلول الأممية المقترحة عن تقرير المصير أي دون التخلي عن خطة التسوية لـ 1991، ولتنفيذ هذه الخطة وتمكين الشعب الصحراوي من التعبير عن رأيه بحرية وشفافية بإجراء استفتاء حر وعادل لتقرير المصير، يجب إجبار المغرب على قبول ذلك ولو باللجوء للقوة.

يلاحظ أنه لم يطرأ أي تغيير على السياسة الدولية إزاء المغرب، فعند وفاة الملك الحسن الثاني في 1999، هدوء حذر ساد وسائل الإعلام والرأي العام العالمي، إزاء قضية الصحراء الغربية، توخت إسبانيا الحذر في البداية، فقط دولتين أعربتا علانية على مصالحهما المباشرة في المنطقة وهما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا (الاستثمار والروابط التقليدية مع المغرب كحليف مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا التي لها مصالح إستراتيجية مع المغرب)<sup>(1)</sup>.

فرنسا وأمريكا من الدول الأعضاء الخمس الدائمة في مجلس الأمن، وبالتالي لا يمكن إجبار المغرب على خطوة السماح بتقرير الشعب الصحراوي لمصيره لأن ذلك سيشكل خطرا على استقرار والوحدة الترابية للمملكة، حسب المغاربة، والدول الكبرى لن تسمح بذلك وبالتالي يستبعد تماما استخدام منطوق القوة ضد المغرب لإجبارها على تنفيذ القرارات الأممية<sup>(2)</sup>.

استبعاد اللجوء إلى القوة لإجبار المغاربة على تنفيذ القرارات الأممية، أدى بالمنظمة إلى محاولة إيجاد حل يرضي المغرب ولو على حساب الشعب الصحراوي وعدم تمكينه من حقه في تقرير المصير، ومحاولة الضغط على جبهة البوليساريو لقبول مقترح نظام الحكم

(1) JENSEN Erik, op.cit, P118

(2) Ídem ,P 119.

الذاتي المغربي، ورفض الصحراويين هذا المشروع، لأنهم يرون فيه محاولة للانحراف على المسار الأممي والتسوية السلمية وإجراء استفتاء حر وعادل.

ومن الانتقادات المقدمة لهذا المشروع، أنه وضع من جانب واحد، أي من جانب دولة محتلة وبشروطها، والتي تعمل على تقليل أهمية تقرير المصير وإخراج القضية على هدفها الأساسي وهي التصفية من الاستعمار وتحرير الإقليم من الاحتلال.

سيسمح الحكم الذاتي في الإقليم الصحراوي للصحراويين بممارسة بعض الاختصاصات كالإدارة، القضاء، الشرطة المحلية، وغيرها، ولكن كل هذا يذكرنا بما يحدث في فلسطين، فتمتع فلسطين بالحكم الذاتي في غزة وأريحا<sup>(1)</sup> اظهر الخلافات بين أهم الفصائل الفلسطينية حركة فتح، وحركة حماس.

والحكم الذاتي في فلسطين لم ينجح، والدليل كل ما يحدث من قتال وحصار في قطاع غزة. أثبتت التجربة الفلسطينية عدم نجاعة نظام الحكم الذاتي عن الاستعمار وتحظى فلسطين بالتأييد الدولي الواسع، أكثر من الصحراء الغربية، ومع ذلك لم ينجح الفلسطينيون في تسيير شؤونهم من خلال الحكم الذاتي، فالصراع المتواصل مع إسرائيل، من قتال وحصار أنهمكهم، والمفاوضات لم تقض إلى سبيل، ومن جهة، والصراع الفلسطيني - الفلسطيني أنهمك شعب الأراضي الفلسطينية سواء المحتلة أو التي تحت الحكم الذاتي وسينطبق ذلك على الصحراء الغربية، لأن الحكم الذاتي مقترح من المغرب، وهي قوة محتلة. اختيار نظام الحكم الذاتي كبديل للاستفتاء لتقرير المصير، هو خرق لقواعد القانون الدولي (لوائح وقرارات الأمم المتحدة).

(1) انعقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط في 30/10/1991، في العاصمة الإسبانية مدريد، أجريت مفاوضات متعددة وسرية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في العاصمة النرويجية أوسلو، توجت باتفاق أوسلو، وفي سبتمبر 1993 انعقد مؤتمر واشنطن وتوقيع اتفاقية الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا، بعد سنة نقل الحكم الفلسطيني إلى قطاع غزة وأريحا، ثم وقع الطرفين اتفاق في السنة نفسها حول توسيع الحكم الذاتي إلى الضفة الغربية. وقع اتفاق السلام الرئيس ياسر عرفات وإسحاق رابين تحت رعاية جورج بوش الأب، إلا أن اغتيال إسحق رابين في 1994، ومعارضة الأحزاب السياسية (كحماس، والجهاد الإسلامي وبعض الأحزاب اليهودية) لاتفاقية الحكم الذاتي، حال دون تطبيقها الكامل، إن لم نقول فشلها وسط المعاناة المستمرة للفلسطينيين.

ترسخ لدى الصحراويين حقيقة، وهي أن المغرب احتل الأراضي الصحراوية ليصطدموا بواقع جديد، وهو حرمانهم من حقوقهم، أبعد من ذلك، فإن منظمة الأمم المتحدة عادت لتطبيق قرارات رفضها أعضائها سابقاً(1).

رفض المغرب لمخططات بيكر تحت الرعاية الأممية وأمام الجدل العقيم ضاعت أكثر من ثلاثة عقود من الجهود الأممية لتقرير مصير الشعب الصحراوي بقيادة جبهة البوليساريو التي ساندها الدول، وساندت إجراء الاستفتاء، ولكن بدؤوا يميلون إلى المقترح المغربي.

رفض المغرب حلول بيكر لمدة سبع سنوات، لأن بيكر حسبهم، خالف المبادئ والمصالح الوطنية المغربية في بناء السلم والأمن في المنطقة، مع أن مخطط بيكر الثاني، اقترح فكرة الحكم الذاتي لمدة خمس سنوات، مع إمكانية إجراء استفتاء عند نهايتها، وإدراج خيار الاستقلال، وهذا ما رفضه المغاربة(2).

يبين تحليل وثيقة مشروع نظام الحكم الذاتي، أن المغرب، تفادى ذكر إقليم الصحراء الغربية، وفضل تسميته بجهة الصحراء، والشعب الصحراوي بسكان الصحراء وهذا مخالف لمخطط التسوية فالكسان هم كل الأشخاص القاطنين فوق الإقليم بما فيهم المغاربة وهذا مخالف لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

ذكرت الوثيقة أن مشروع نظام الحكم الذاتي سيكفل للصحراويين في الداخل والخارج مكانتهم، وسيتولى السكان وبشكل ديمقراطي، تدبير شؤونهم بأنفسهم من خلال هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية. والإشكال المطروح أن ملك المغرب وعد رئيس المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية "خليهن ولد الرشيد" ليكون رئيساً للأقاليم تحت لواء الحكم الذاتي، فالسؤال حول مصير رؤس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الذي ترأس جبهة البوليساريو عدة عقود.

لا يكفي العفو الشامل بالنسبة لقادة جبهة البوليساريو الذي يمحي كل ما مضى حسب نص وثيقة مشروع نظام الحكم الذاتي، ولكن يجب تقديم ضمانات حقيقية لحماية مناضلي

(1) ZOUBIR H YAHIA, Geopolitics and Realpolitik as impediments to the resolution of conflict and violations of international law : the case of Eastern Sahara, in: karin Arts, Pedro pinto leite the international platform of jurists for last timor (IPJET) oporto, 2007, P284.

(2) ZOUBIR H YAHIA, Geopolitics and Realpolitik as impediments to the resolution of conflict and violations of international law: the case of Western Sahara, op.cit, P 285.

وقادة الجبهة، وحرية ممارسة النشاطات السياسية لتقادي الشعور بالهزيمة لدى هؤلاء، الذين أكدوا دائما، أنه إذا لم يتحقق الاستقلال، سيعيشون في المنفى، في الجزائر أو في موريطانيا<sup>(1)</sup>.

ويرى المغاربة أنه على جبهة البوليساريو إدراك بأن الحل الذي اقترحه المغرب للتفاوض، ليس دليلا على الانهزام بل بالعكس فهو دليل على الانتصار وعلى أن قضيتهم عادلة، وبأن كفاحهم يستحق التقدير.

منح المغرب الحكم الذاتي لهم والذي هو محل للتفاوض، سيكلف النظام المغربي ثمنا غاليا، الذي يجب أن يتغير ويحسن صورته على الصعيد الخارجي، فهو مشروع لتحريك الوضع وإخراجه من الحال الراهن (Statuquo).

قبول البوليساريو لهذا المشروع يعني عدم استطاعة المغرب العودة إلى الخلف، بل بالعكس يجب السير قدما، حتى تتحقق الديمقراطية وبناء مغرب الشعوب، والأهم من كل هذا هو إنهاء العذاب اليومي للصحراويين لتقادي أربعين سنة أخرى من العذاب والتشرد في الصحراء<sup>(2)</sup>.

والسؤال المطروح: هل سيقبل قادة جبهة البوليساريو التفاوض حول نظام الحكم الذاتي، إذا أدرج خيار الاستقلال إلى المشروع، فالمشروع تناول في طياته تقرير المصير وفق لمبادئ منظمة الأمم المتحدة ولكن المغرب استبعد فيه الاستقلال. كان قادة جبهة البوليساريو دائما يقبلون حلولا بعد رفضها وسط الضغوط الدولية، ففي سنة 2003، رفض الصحراويين مخطط جيمس بيكر لكن وسط الضغوط قبلوه، وبرر عضو من جبهة البوليساريو هذا الخيار بتشجيع من الدول التي تجمعها علاقة وطيدة بالبوليساريو لإيجاد حل بأقرب الآجال لتقرير مصير الشعب الصحراوي<sup>(3)</sup>.

بدأ التفاوض تحت الرعاية الأممية فعلا، وقد أعطيت الانطلاقة الأولى للمفاوضات في 18 جوان 2007، تحت إشراف المبعوث الخاص بيتر فان فالسوم (Peter Van Walsum) بمشاركة الجزائر وموريطانيا، ولكن دون جدوى لأن الطرفين لم يتفقا على أساس فالمغرب يصر على الحل السياسي وأساسه مشروع الحكم الذاتي، ومن جهة جبهة البوليساريو متمسك بخيار الاستقلال.

(1) BERNARBÉ LOPEZ garcia, Aplazar la utopia, defender la dignidad, op.cit, P 57.

(2) Ibíd.

(3) من هذه الدول الجزائر، إسبانيا، المكسيك وجنوب إفريقيا.

نشرت جريدة (La Tribune) في 12 فيفري 2007 مقابلة مع السفير الأميركي في الجزائر ومن بين المواضيع التي نوقشت، قضية الصحراء الغربية، وصرح أن على السلطات المغربية التي ترفض مخطط بيكر تقديم بديل على الطاولة للإسراع في إيجاد حل، لا نستطيع أن نستمر على نفس المنوال 30 سنة أخرى، كما فعلناه سابقاً<sup>(1)</sup>.

أكد السفير أن الولايات المتحدة الأمريكية أكدت دائماً أن الشعب الصحراوي له الحق في تقرير المصير وفي هذا لن نغير رأينا أبداً.

أضاف السفير أنه يجب إيجاد آلية لتجسيد هذا الحق واللجوء إلى الحكم الذاتي وهو مشروع يجب مناقشته بين الأطراف، بمشاركة الدول المهتمة بالنزاع وأشاد إلى أن المفاوضات يجب أن تكون فعالة.

هناك العديد من الأصناف (Varios Modelos) لتقرير المصير، وتمنى السفير أن يتوصل الطرفين إلى الصنف (Modelo) الذي يناسبهم<sup>(2)</sup> وهنا السفير أشار إلى الدول المهتمة وهي موريتانيا والجزائر، وبالتحديد الجزائر لأنها الداعمة الأولى لجهة البوليساريو، أما حديثه على أصناف لتحديد المصير فهذا تناقض ليس مع القرارات الأممية فقط، بل تناقض حتى مع حديثه الذي بدأه مع الجريدة، بأن « الشعب الصحراوي له الحق في تقرير المصير، وفي هذا لن نغير رأينا أبداً ».

غير السفير وبطريقة دبلوماسية موقفه في الحديث نفسه، وهذا إن دل على شيء دل على صعوبة تجسيد حق تقرير المصير للشعب الصحراوي بسبب سياسة الكيل بمكيالين المنتهجة من قبل الدول الكبرى.

سار الحكم الذاتي وتقرير المصير في اتجاهين متعاكسين، ففي حين دفعت التطورات سواء منها القانونية أو السياسية التي اعترت تركيب المجتمع الدولي والأمم المتحدة بالحكم الذاتي إلى التراجع منذ الستينات ليصبح مبدأ من مبادئ القانون الداخلي لمعالجة مشكلة

(1) MECHBAL Jamal Edine, op.cit, P 36.

(2) Ibid.

الأقليات القومية واللغوية أو مشكلات المركزية الإدارية<sup>(1)</sup> وهو يشكل بهذا المعنى الوجه الداخلي لحق تقرير المصير.

دفعت التطورات القانونية والسياسية بمبدأ حق تقرير المصير لأن يكون مبدأ أساسيا من مبادئ القانون الدولي وذلك لمعالجة قضايا حركات التحرر الوطني ومشكلات تقرير مصير الشعوب التي لا تزال تناضل من أجل احترام حقها في الاستقلال، الانضمام أو عدم الانضمام أو الانسحاب وإدارة علاقاتها الدبلوماسية، وبمعنى آخر اتخاذ القرار الذي يحدد وضعها الدولي، وهو بهذا المعنى الوجه الدولي أو الخارجي لمبدأ تقرير المصير.

نستنتج مما سبق أن الحكم الذاتي ما هو إلا مظهر داخلي نسبي لحق تقرير المصير، وبالتالي يعد فرض هذا النظام على الشعوب المستعمرة بمثابة حرمانها من حقها الكامل في تقرير مصيرها<sup>(2)</sup>.

## الفرع الثاني

### تفعيل المفاوضات لإيجاد حل للنزاع

مرت المفاوضات بمرحلتين من 2007-2009 (أولا) ومن 2009-2012 (ثانيا).

#### أولا - المرحلة الأولى (2007-2009) :

رحب الجانب الصحراوي بالمفاوضات وهي مفاوضات مباشرة مع الجانب المغربي الذي طالما رفض هذه المفاوضات، وأبدى البوليساريو قبوله المفاوضات واستعداده لذلك، تحت الرعاية الأممية لإيجاد حل نهائي للنزاع ولكن بشرط أن لا يتنازل الجانب الصحراوي عن تقرير المصير<sup>(3)</sup>.

رفضت جبهة البوليساريو من البداية المقترح المغربي لأنه يحرمهم من حقهم في تقرير المصير، الذي طالما دافعوا عليه، والدليل على هذا الرفض أن المغرب عندما قدم مقترحه، جبهة البوليساريو قدموا مقترحهم والذي ذكره القرار 1754 لـ 30 أبريل 2007.

(1) يرى الدكتور عبد العليم محمد أن بعض القانونيين يؤكدون اختفاء الحكم الذاتي من الفهرس التحليلي للقانون الدولي منذ بداية الستينات باستثناء ورود المفهوم في اتفاقية طرابلس الخاصة بحقوق الأقليات المسلمة في جنوب الفلبين الموقعة في 1976/12/22 للمزيد انظر: أومايوف محمد، مرجع سابق، ص 116.

(2) أومايوف محمد، مرجع سابق، ص 116. وانظر أيضا الفصل الثاني من الباب الثاني لهذه الرسالة.

(3) MECHBAL Jamal Edine, op.cit, P23.

تقديم البوليساريو لمقترحه في آخر لحظة يفهم منه أن الصحراويين أبدوا معارضتهم للمقترح المغربي. مع أن القرار لم يتطرق لهذا المقترح، إلا أن ما يفهم أنه يخالف المقترح المغربي، والدليل أن قادة جبهة البوليساريو يحاولون وبكل شجاعة وقدرة الإمكان، ربح الوقت بالتفاوض على مقترح مرفوض من البداية ولتقادي الضغط من الدول.

قبلت جبهة البوليساريو التفاوض، مع أن القرار المذكور أعلاه طلب من الأطراف الدخول في مفاوضات دون قيد أو شرط لإيجاد حل، إلا أن الطرفين متمسكين كل بموقفه، الجانب المغربي، بنظام الحكم الذاتي، جبهة البوليساريو بالحق غير قابل للتنازل في تقرير مصيره. يعتبر المغاربة أن الحوار الذي بدأ في نيويورك تطبيقاً للقرار 1754 الذي تبناه مجلس الأمن في 30 أبريل 2007، قد يشكل خطوة هامة في طريق الحوار للوصول إلى حل عادل ومقبول بين الطرفين لصالح الشعب الصحراوي. وهو بالتأكيد طريق يقود الطرفين إلى مخرج يسمح بوضع حد لمعاناة طال أمدها، طريق يصبح الطرفان فائزان دون أن يحس طرف أنه المنهزم.

يرى المغاربة في السياق نفسه أن الأمناء الأميين العامون الأربعة الذين تقلدوا المنصب<sup>(1)</sup> وحاولوا منذ أربعة عقود إيجاد حل نهائي لصراع بين الأخوة، في هذا النفق الطويل، ظهر ضوء خافت، يجب إتباعه لكن هذا لا يعني المخرج في الحال، لأن الكثير من العراقيين يمكن أن تظهر خلال المشوار. هذه النظرة المتقابلة قد تختلف من طرف إلى آخر<sup>(2)</sup>. أظهر الجانب المغربي تفاؤله، لأن القرار الأممي المذكور أعلاه، هو قبل كل شيء قطيعة مع الماضي، والمهم في القرار حسب المغاربة أنه لم يشير لمخطط بيكر الثاني. والجانب الصحراوي رحب بالمفاوضات، بشرط أن لا تخرج عن إطار تقرير المصير. هذه النظرة المتقابلة قد تختلف من طرف إلى آخر، الشرعية الدولية تؤكد أن قضية الصحراء الغربية تكمن في تمكين الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

(1) الأمناء الأميين الأربع، خافيير بيريز دي كويلار، بطرس بطرس غالي، كوفي عنان، وحاليا بان كي مون.  
(2) MECHBAL Jamal Eddine, op.cit, P 23.

تدل كل هذه الاهتمامات والمواقف لأول وهلة، إلى أين تتقاطع اهتمامات كل طرف والوسائل التي سيلجأ إليها، ويمكن التنبؤ بالحجج التي سيقدمونها خلال كل المفاوضات القادمة، ولكن التناؤل هو أن تتم هذه المفاوضات بحسن نية (Buenafe)<sup>(1)</sup>.

نستنتج عند التمعن في قرارات مجلس الأمن، انه منذ استقالة جيمس بيكر إلى سنة 2006 أنها لم تتخذ أي إجراء ولم تجد حلاً لقضية الصحراء الغربية، يقبله الطرفين، بل اكتفت في كل مرة بتذكير الطرفين، بالتزام مجلس الأمن بمساعدة الطرفين للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يكفل للشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة ومقاصده وإذا يلاحظ دور مسؤوليات الطرفين في هذا الصدد<sup>(2)</sup>. واكتفى مجلس الأمن في كل قرار تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (بعثة المينورسو)<sup>(3)</sup>.

يدعو مجلس الأمن في هذه القرارات الأطراف إلى إيجاد حل سياسي، أي ابتعاد على تقرير المصير، ودعوة الأطراف لإيجاد حل دائم، وهذا تناقض واضح فالحل الذي يكفل للشعب الصحراوي تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة، هذه العبارة تعني البحث عن حل آخر، بعيد عن حق تقرير المصير الذي ناضل من أجله الشعب الصحراوي.

توصل المبعوث الخاص للأمين العام الأممي في 2007 إلى نتيجة وهي هناك خيارين فقط هو استمرار حالة الانسداد في الإقليم، أو البدء في مفاوضات مباشرة جادة بين الطرفين بدون شروط مسبقة، وسيكون الهدف فيها إيجاد حل سياسي مقبول من الطرفين يقود إلى تقرير مصير الشعب الصحراوي<sup>(4)</sup>.

حاول الأمين العام الأممي بان كي مون فعلاً تفعيل المفاوضات بين الطرفين، بمساعدة مبعوثه الخاص بيتر فان فالسوم (Peter Van Walsum) وأعطيت الانطلاقة الأولى للمفاوضات في 18 جوان 2007، تحت إشراف المبعوث الخاص بيتر فان فالسوم تمت أربع جولات من المفاوضات بمشاركة الجارتين الجزائر وموريطانيا ونظمت الجولة

(1) MECHBAL Jamal Eddine, op.cit, P 24.

(2) S/RES/1720 (2006) du 31 Octobre 2006.

(3) Ibid.

(4) MECHBAL Jamal Eddine, op.cit, P 35.

الأولى من المفاوضات بمنهاست، قرب نيويورك بين 18 و19 جوان 2007، والجولة الثانية بين 10 و11 أوت 2007 والجولة الثالثة في يناير 2008 والجولة الرابعة في مارس 2008 بمنهاست قرب نيويورك<sup>(1)</sup>.

تمسك الطرفين بمطالبهما، المغرب وضع مقترح مشروع نظام الحكم الذاتي كأساس للمفاوضات، بينما البوليساريو رفض ذلك، وأراد إضافة خيار ثالث وهو الاستقلال، إلى جانب خيار الانضمام إلى المغرب والحكم الذاتي وستتناول هذه الجولات بالتفصيل من خلال تقارير الأمين العام.

أشار الأمين العام الأممي بان كي مون في تقريره عن حالة المفاوضات بشأن الصحراء الغربية والتقدم المحرز فيها، إلى الجولة الأولى من المفاوضات التي تمت في ضيعة غريترى بمنهاست، بولاية نيويورك يومي 18 و19 جوان 2007 وعقد الطرفان اجتماعات منفصلة مع مبعوثه الشخصي، فضلا عن جلستين في المناقشات المباشرة، ولأول مرة منذ المحادثات المباشرة التي أجريت في لندن وبرلين عام 2000.

حضر ممثل البلدين المجاورين الجزائر وموريتانيا، في الجلستين الافتتاحية والختامية وأجريت مشاورات انفرادية معهم ودعي الأطراف إلى التحفظ واحترام السرية<sup>(2)</sup>.

أعرب المبعوث الشخصي بيتر فان فالسوم (Peter Van Walsum) عن ارتياحه للمناخ الإيجابي الذي ساد أثناء المفاوضات، غير أنه أضاف قائلا إن عملية التفاوض لا يمكن دعمها بمجرد المناخ الذي يسودها<sup>(3)</sup>.

تناول الأمين العام الأممي الجولة الثانية في تقرير لاحق في السنة نفسها عن حالة المفاوضات والتقدم فيها، و التي تمت بمنهاست يومي 10 و11 أوت 2007 وركز كثيرا على تقييم مبعوثه الشخصي بيتر فان فالسوم (Peter Van Walsum) الذي نبه إلى نقاط هامة جدا والتي يجب توضيحها لتسهيل وإنجاح مسار المفاوضات بين الطرفين لإيجاد حل عادل لقضية الصحراء الغربية.

(1) وكالة الأنباء الصحراوية كرونولوجيا المفاوضات، 7 نوفمبر 2010، اطلع على الموقع (واص) [www.spsrasd.info](http://www.spsrasd.info)

(2) S/2007/385 du 29 juin 2007, Para, 5,6

(3) Ídem, Para 8.

عقد الطرفان اجتماعا ثانيا في ضيعة غرييري يوم 10 و11 أوت 2007، كما كان مقررا، وحضرت الجزائر وموريتانيا الاجتماع أيضا. أكد الطرفين على التزامهما بالتعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ قرار مجلس الأمن 1754 (2007) واعترفا بأنه لا يمكن قبول الوضع القائم وأنهما ملزمان بمواصلة المفاوضات بحسن نية<sup>(1)</sup>.

أفاد المبعوث الشخصي للأمين العام أنه أجريت مفاوضات جوهرية حصل فيها تفاعل بين الطرفين وأعربا عن وجهتي نظرهما، والاجتماع دار في أجواء إيجابية، لكن في الاجتماع الحالي والسابق الطرفان لم يدخلوا في مفاوضات حقيقية، بالرغم لإبدائهما الحقيقي لحسن النية، وذلك بسبب نشوء مشاكل متوقعة فيما يتعلق بتفسير دعوة مجلس الأمن لهما بالدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة.

هناك خيطا رفيعا بين الشروط المسبقة والمواقف الجوهرية، أي أن مطلب المغرب بالاعتراف بسيادته على الصحراء الغربية، ومطلب جبهة البوليساريو بأن يبيت في الوضع النهائي للإقليم بإجراء استفتاء يشمل الاستقلال، فهما الموقفين الجوهرين للطرفين<sup>(2)</sup>.

أكد المبعوث الخاص أن هذين الموقفين الجوهرين المتعارضين تماما مع بعضهما البعض حال دون مناقشة كل طرف لمقترح الطرف الآخر بجدية، وكانت النتيجة أن الطرفين أعربا فعلا عن وجهتي نظرهما، بل حصل تفاعل بينهما، لكن ذلك تم أساسا عن طريق رفض كل منهما رأي الآخر، ولم يحصل أي تبادل يذكر للآراء يمكن وصفه بالمفاوضات الحقيقية<sup>(3)</sup>.

تحقيقا للمفاوضات الحقيقية، ذكر المبعوث الخاص الأممي الطرفين بمبدأ "لا اتفاق على شيء إلى حين الاتفاق على كل شيء". ففوق هذا المبدأ فقد تقرر جبهة البوليساريو أن تناقش المقترح المغربي على أساس استعدادها المعلن لقبول الحكم الذاتي كأحد الخيارات المطروحة مادام الاستقلال أحد تلك الخيارات<sup>(4)</sup>. ومن جهة أخرى يجب على المغرب أن

(1) S/2007 /619 du 19 Octobre 2007, para 6.

(2) S/2007 /619 du 19 Octobre 2007, Para 10.

(3) Ibíd.

(4) Idem, Para 16.

يكون مستعدا لمناقشة مقترح جبهة البوليساريو مع أن ذلك أصعب بسبب عدم وجود تناظر بين المقترحين<sup>(1)</sup>.

حتى في حال عدم اهتمام المغرب بسماع إيضاحات جبهة البوليساريو التي تفترض استعدادا لتقبل استقلال الصحراء الغربية، فذلك لا يسقط عنه واجب المشاركة في محادثات من هذا النوع امتثالا منه للقرار 1754 (2007).

يرى المبعوث الخاص الأممي أن المعنى العملي لذلك القرار فيما يخص التعامل مع المقترحين هو أنها مطروحان معا للمناقشة، ولئن صح القول إن القرار يتطرق بتفصيل أكثر للمقترح المغربي بالمقارنة مع مقترح جبهة البوليساريو، فإن المهم في نهاية المطاف هو أن مجلس الأمن أحاط علما بالمقترحين في القرار نفسه الذي دعا فيه الطرفين إلى الدخول في مفاوضات، وبالتالي فإن كلا المقترحين مدرجان في جدول الأعمال<sup>(2)</sup> وهو نقطة مهمة في صالح جبهة البوليساريو، لأنه سيناقش خيار الاستقلال.

كانت الجولة الثانية من المحادثات كأمل جديد من خلال التوضيحات التي قدمها بيتر فان فالسوم (Peter Van Walsum)، بضرورة قبول المقترح الصحراوي ومناقشته ولكن ما يلاحظ أن هذا الأمل لم يدم طويلا ولم يظهر في الجولة الثالثة التي انعقدت في مناهست بين 07 و09 يناير 2008، بحضور كل الأطراف.

أكد المبعوث الشخصي للأمين العام، أن الطرفين أكدا التزامهما بعملية المفاوضات وبتنفيذ قرارات مجلس الأمن، غير أنهما ظل متباعدين كثيرا في موقفيهما المعلنين بشأن سير تحقيق حل سياسي عادل ودائم وسيقبل لدى الطرفين، بما يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره ونتيجة لذلك وبالرغم من أن الطرفين تفاعلا لصورة ديناميكية فيما بينهما مادام لم يكن هناك تقريبا أي تبادل يمكن اعتباره بمثابة مفاوضات<sup>(3)</sup>.

عقدت الجولة الرابعة في مناهست في الفترة من 16 إلى 18 مارس 2008 وبحضور كل الأطراف، وخلال الاجتماع اشترك الطرفان في تبادل واسع للآراء بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن، بشأن ممارسة مبدأ تقرير المصير.

(1) S/2007/619 du 19 Octobre 2007, Para 16.

(2) Idem, Para 17.

(3) S/2008/45, du 25 Janvier 2008, Para 4.

اشترك الطرفان أيضا في مناقشات بشأن المسائل المتصلة بالإدارة والاختصاصات والأجهزة، وكذلك بالعدالة والموارد وردا على الأسئلة التي وجهها المبعوث الخاص للأمم العام بشأن عناصر محددة من مقترح كل طرف، وبمبادرة من المبعوث الشخصي دعي الطرفان إلى النظر في تعزيز التدابير القائمة لبناء الثقة، وبين وفد جبهة البوليساريو أنه يقبل جميع المقترحات التي قدمها المبعوث الخاص دون استثناء<sup>(1)</sup>.

وافق الطرفان، لدى اختتام الاجتماع على الالتزام بمواصلة المفاوضات في مناهست في موعد لاحق، يتم تحديده باتفاق مشترك. للأسف ذلك سيحدث بغياب المبعوث الخاص Peter Van Walsum الذي قدم استقالته في أوت 2008، وسط تبادل الاتهامات بين الطرفين.

يرى المغاربة أن الموقف المتشدد لجبهة البوليساريو والجزائر أوصلا المفاوضات إلى طريق مسدود، بينما قادة جبهة البوليساريو يرون أن المبعوث الخاص أظهر تعاطفا مع الأطروحة المغربية، عقب التصريحات التي صدرت عنه، وبأن المقترح المغربي هو الحل لقضية الصحراء الغربية (والتي ذكرناها سابقا). بالرغم من التعاطف الذي أظهره إلا أنه بذل مجهودا مع الطرفين، من خلال المفاوضات التي نظمها بحسن نية كما أنه حاول تفسير القرار 1754، لصالح البوليساريو، ونبه إلى الفرق بين الشروط المسبقة والمطالب الجوهرية للطرفين.

أراد المبعوث الخاص بيتر فان فالسوم (Peter Van Walsum) ، تحريك الوضع القائم، صحيح أنه أخطأ في بعض من تصريحاته إلا انه حاول على الأقل إخراج القضية من الجمود الذي آلت إليه، أو بالأحرى الخروج من المأزق.

### ثانيا - المرحلة الثانية (2009-2012) :

عين الأمين العام الأممي بن كي مون في جانفي 2009 الدبلوماسي كريستوفر روس (CRISTOPHER ROSS) مبعوثا شخصيا له إلى الصحراء الغربية.

قام المبعوث الخاص كريستوفر روس بزيارة إلى المنطقة (الرباط، تندوف، الجزائر) في الفترة الممتدة من 17 إلى 28 فيفري 2009، لإجراء مشاورات في سبيل الدفع عملية

(1) S/ 2008/251, du 14 Avril 2008, Para 12.

المفاوضات، وأكد المبعوث الخاص أن كل محاوره خلال هذه الاجتماعات أكدوا التزامهم بالتعاون مع الأمم المتحدة، للتوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية في أقرب وقت ممكن. لاحظ المبعوث الخاص أن مواقف الطرفين لم تتغير منذ الجولة الرابعة من المفاوضات التي عقدت في مانهاست في مارس 2004، وأنها بقيت متباعدة جدا، بشأن سبل تحقيق حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يأخذ الاعتبار حث شعب الصحراء في أن يقرر مصيره<sup>(1)</sup>.

اقترح المبعوث الأممي على الطرفين الإعداد المتأني للمفاوضات من خلال عقد اجتماع تحضيري مصغر غير رسمي واحد أو أكثر، لتيسير خروج الجولة الخامسة بنتيجة إيجابية. وأوصى الأمين العام الأممي بان كي مون مجلس الأمن بأن يكرر دعوته للطرفين المغرب وجبهة البوليساريو للتفاوض بنية حسنة وبدون شروط مسبقة وإظهار إرادة سياسة للدخول في مناقشات موضوعية وكفالة نجاح المفاوضات<sup>(2)</sup>.

أصدر مجلس الأمن القرار 1871 ودعا فيه الأطراف بمواصلة عملية المفاوضات عن طريق محادثات ترعاها الأمم المتحدة، لأن تثبيت الوضع الراهن ليس نتيجة مقبولة لعملية المفاوضات الجارية، وأن إحراز تقدم في المفاوضات سيؤثر تأثيرا إيجابيا على نوعية حياة شعب الصحراء الغربية في جميع جوانبها<sup>(3)</sup>.

عقد الاجتماع غير الرسمي الأول في دورنشتاين بالنمسا يومي 09 و10 أوت 2009 وحقق هدفه الرئيسي المتمثل في إعادة إرساء جو الاحترام المتبادل والحوار، ثم ما لبث أن انهار الحوار بسبب تبادل الطرفان الاتهامات بارتكاب انتهاكات فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان<sup>(4)</sup>.

عقد الاجتماع الرئيسي الثاني في مقاطعة وستشتر نيويورك يومي 10 و11 فيفري 2010، لم يأت بجديد فكلا من الطرفين لم يوافق على مقترح الآخر كأساس وحيد للمفاوضات في المستقبل، واتضح للمبعوث الخاص كريستوفر روس أن الفرق الجوهرية غير القابل للتفاوض حتى تاريخه بين الطرفين يكمن في مسألة تقرير المصير.

(1) S/2009/200/carr du 14 Avril 2009, Para 8.

(2) Ibid.

(3) S/RES /1871 (2009) du 30 Avril 2009.

(4) S/2010/175 du 6 Avril 2009 Para 12.

تصر جبهة البوليساريو بدعم من الجزائر، على استفتاء متعدد الخيارات بما يشمل الاستقلال، بينما يصر المغرب على نظام الحكم الذاتي يتوصل إليه عن طريق التفاوض وعلى استفتاء لإقراره يكون بخيار واحد<sup>(1)</sup>.

أصدر مجلس الأمن القرار 1920 دعا فيه الطرفين ودول المنطقة إلى التعاون بشكل أكمل مع الأمم المتحدة ومع بعضها بعض، لوضع حد للمأزق الراهن وإحراز تقدم نحو حل سياسي، كما رحب مجلس الأمن بمواصلة عملية إجراء محادثات مصغرة وغير رسمية تمهيدا لعقد جولة خامسة من المفاوضات، كما دعا الطرفين للتخلي بالواقعية والرغبة في التسوية لإحراز تقدم في المفاوضات<sup>(2)</sup>.

يرى المغاربة أنه للمصادقية، الجهود المبذولة تواصلت خاصة ابتداء من 2010، اين حدثت تطورات والدليل خطابات الملك محمد السادس الذي حاول التأكيد على الجهوية من خلال الحكم الذاتي<sup>(3)</sup>. لأنه في سنة 2007، معارضين تمكنوا إدخال الشك حول جدية وفعالية المقترحات المغربية، إذ حسب المغاربة لا يمكن استيعاب إمكانية وجود دولة موحدة ذات نظام مركزي كلاسيكي ومنطقة حكم ذاتي وتتمتع بنظام شبه فيدرالي.

أثبت الواقع عكس ذلك، صحيح أن الجهود بذلت لكنها لم تأتي بجديد، بل استمر الحال على ما هو عليه والدليل أن الجولات اللاحقة لم تأتي بتطور ملحوظ، على العكس تأزم الوضع، إذ استجدت تطورات اجتماعية وسياسية وأمنية في إقليم الصحراء الغربية.

خلقت الحالة التي عززتها سلسلة الانتفاضات الشعبية التي شاهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأوسع نطاقا (تونس، مصر، ليبيا، سوريا) التي تطالب بزيادة الحقوق السياسية والاقتصادية في الصحراء الغربية تحديات جديدة أمام تحقيق الاستقرار والأمن مما ينطوي على إمكانية تغير الوضع الراهن للنزاع<sup>(4)</sup>.

عقدت الجولة الثالثة من المحادثات غير الرسمية في لونغ أيلاند نيويورك في الفترة من 07 إلى 10 نوفمبر 2010، مع أنها كانت مقررة في أوائل أوت 2010، لكن وفاة لمحفوظ

(1) S/2010/175 du 6 Avril 2009, Para 17.

(2) S/RES /1920 (2010) du 30 Avril 2010.

(3) ROUVILLOIS Frédéric, op.cit, p14.

(4) S/ 2011/249 DU 1 Avril 2011 Para 2.

علي بيبا، رئيس وفد جبهة البوليساريو المفاجئة في جويلية 2010 جعلت من المتعذر إجراءها.

عقدت الجولة الرابعة من المحادثات غير الرسمية في الفترة من 16 إلى 18 ديسمبر 2010 والجولة الخامسة من المحادثات غير الرسمية عقدت في الفترة من 21 إلى 23 جانفي 2011 وعقدت كلها في لونغ أيلاند نيويورك.

لم تأتي كل هذه الجولات بجديد يذكر وكان من الواضح أنه كما حدث في الماضي لم يكن أي من الطرفين ليقبل باقتراح الطرف الآخر كأساس وحيد للمفاوضات في المستقبل ولتشجيع التفاعل البناء على الرغم من استمرار المأزق.

اقترح المبعوث الخاص كريستوفر روس على الطرفين البحث في كيفية التفاوض بخلق ديناميكية جديدة في الجولات المقبلة وكان الهدف هو دفع الطرفين لتفكيك مقترحاتهما<sup>(1)</sup>.

عقدت الجولة السادسة من المحادثات غير الرسمية في مالطا في الفترة من 07 إلى 09 مارس 2011 بمساعدة لوجيستكية من حكومة مالطا، والجديد هو استعراض جبهة البوليساريو الأسئلة التي طرحها بشأن الجوانب الموضوعية للاقتراح المغربي. كان الوفد المغربي قد امتنع في الجولات السابقة عن الرد بصورة كاملة على تلك الأسئلة وفي هذه المناسبة قدم الوفد المغربي أجوبة أوضحت العديد من جوانب اقتراحه.

وامتنع وفد جبهة البوليساريو الإجابة على معظم الأسئلة المطروحة من الوفد المغربي، بحجة أنها أسئلة لا محل لها وأنها تتجاهل جوهر الاقتراح المقدم من جبهة البوليساريو وتسعى إلى إلقاء اللوم عليها لعدم تناولها لخيار الحكم الذاتي<sup>(2)</sup>.

عقدت الجولة السابعة من المحادثات غير الرسمية خلال الفترة من 05 إلى 07 جوان 2011. والجولة الثامنة من المحادثات غير الرسمية خلال الفترة من 19 إلى 21 جويلية 2011. والجولة التاسعة من المحادثات غير الرسمية خلال الفترة من 11 إلى 13 مارس 2012.

تمت في ضيعة غرينتري في مانهاست في نيويورك، وكما هو الحال في الاجتماعات غير الرسمية السابقة، ناقش الطرفان مرة أخرى مقترحيهما ولكن كان من الواضح مرة أخرى

(1) S/ 2011/249 du 1 Avril 2011, Para 30.

(2) S/ 2011/249, du 1 Avril 2011, Para 38.

أي من الطرفين لم يكن مستعدا لقبول مقترح الطرف الآخر، غير أن الطرفين تبذرا للمرة الأولى وجهات النظر بشأن آلية تقرير مصير الشعب الصحراء الغربية<sup>(1)</sup>.

اتضح على العموم من هذه الجولات كلها، أنه لم يسير أي نجاح كبير في القضايا الجوهرية لأن كلا من الطرفين ظل متمسكا بمواقفه.

ناقش الطرفان الغرض من عملية التفاوض، واختلفا بحدّة بشأنها، فحجج المغرب بأن الهدف من العملية هو التفاوض بشأن تفاصيل مقترح الحكم الذاتي استعدادا لإجراء استفتاء لإقراره، وردت جبهة البوليساريو بأن الهدف من العملية هو فسح المجال لجميع الاحتمالات، استعدادا لإجراء استفتاء يتضمن خيارات متعددة، وواصل كل طرف رفض اتخاذ مقترح الآخر أساسا للتفاوض<sup>(2)</sup>.

شهدت الفترة من مارس 2012 إلى مارس 2013، توقفا لمدة أربعة أشهر في عملية الوساطة، بسبب ما عارفته منطقة الساحل وخارجها من اضطرابات خطيرة، كما أن المغرب سحب ثقته من المبعوث الشخصي كريستوف روس في مايو 2012، وتوقفت عملية التفاوض لفترة قصيرة.

انتهت فترة توقف التفاوض في 25 أوت 2012 واستأنف المبعوث الخاص كريستوفر روس أنشطة الوساطة التي يقوم بها إلى المنطقة في أكتوبر ونوفمبر 2012 حيث زار عاصمة الصحراء الغربية "العيون" لأول مرة.

قام المبعوث الخاص كريستوفر روس أيضا، بزيارة عواصم مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية (مدريد، موسكو، لندن، باريس، وواشنطن العاصمة)<sup>(3)</sup> وأعرب الجانب المغربي والجانب الصحراوي عن إحباطهم لعدم تمكن منظمة الأمم المتحدة من تحقيق مقترحهم.

عند نهاية جولة المبعوث الشخصي كريستوفر روس، حصل على تأكيد لرغبة الطرفين والدول المجاورة في مواصلة المشاركة في العملية التفاوضية التي تقودها الأمم المتحدة، بطرق منها القيام بالدبلوماسية المكوكية في المنطقة.

(1) S/ 2012 /197 \*\*\* du 05 Avril 2012, Para 12.

(2) Idem, 22.

(3) S/ 2013 /220 du 08 Avril 2013 Para 17.

اتفق الطرفان والدول المجاورة على أن عقد جولة أخرى من المحادثات غير الرسمية في المستقبل القريب لن يدفع بالعملية التفاوضية إلى الإمام، لأن الطرفين مزالا متشبثين بقوة باقتراحهما ولم يناقشا بعد التنازلات الممكنة<sup>(1)</sup>.

قام كريستوفر روس بزيارة أخرى إلى المنطقة للشروع في مناقشاته الثنائية من الطرفين، وسيبدأ فترة من الدبلوماسية المكوكية في المنطقة إذا تحققت نتائج تبرر ذلك<sup>(2)</sup>، وسيتوقف توقيت وعقد اجتماع مباشر آخر بين الطرفين والدول المجاورة على نتيجة هذه العملية<sup>(3)</sup>.

كشف الأمين العام الأممي بان كي مون لدى زيارته إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين بتدوف في 05 مارس 2016 على نيته عقد اجتماع في جنيف للهيئات المانحة والمقدمة للمساعدة، إلى جانب المؤتمر العالمي الإنساني شهر ماي 2016 في اسطنبول التركية لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، سيكون فرصة لمناقشة الدعم الإنساني للشعب الصحراوي<sup>(4)</sup>.

أبرز الأمين العام الأممي أمام الإعلام في مخيمات تدوف أن الأطراف المتنازعة لم تحرز أي تقدم حقيقي في التوصل إلى حل يكون دائما وعادلا ومقبولا لدى الطرفين، مشيرا إلى أن الحالة الإنسانية حرجة جدا<sup>(5)</sup>.

قسم الأمين العام الأممي أهداف زيارته التي قادته إلى المنطقة<sup>(6)</sup> إلى أربعة أهداف

رئيسية هي:

(1) S/ 2013 /220 du 08 Avril 2013, Para, 27.

(2) Idem, Para, 36.

(3) أصدر مجلس الأمن القرارات 1979 (2011)، 2044 (2012)، 2099 (2013) 2152 (2014)، 2218 (2015) 2285 (2016) ودعا فيها الأطراف إلى الالتزام بمواصلة عملية التحضير لعقد جولة خامسة من المفاوضات. والتي لم تجرَ إلى يومنا هذا.

(4) داودي هبة، " القضية الصحراوية...المأساة المنسية"، جريدة الخبر، العدد 8083، 06 مارس 2016، ص 11.

(5) المرجع نفسه.

(6) قام الأمين العام الأممي بان كي مون بزيارة إلى اسبانيا ثم موريطانيا، وانتقل إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين بتدوف، لتنتهي زيارة الأمين العام الأممي في الجزائر لمناقشة تطورات القضية الصحراوية قبل رفع تقريره السنوي إلى مجلس الأمن في أبريل 2016. ولم يكمل الأمين العام الأممي الزيارة إلى الأراضي الصحراوية المحتلة بسبب رفض المغرب. وجه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون يوم 06 مارس 2016 بالجزائر العاصمة نداء عاجلا من أجل "المزيد من الاهتمام والأعمال الملموسة" لصالح قضية الصحراء الغربية المحتلة من قبل المغرب مركزا على الحق الثابت للشعب الصحراوي في تقرير المصير. كما أشار السيد بان كي مون أن « الصحراويين لديهم الحق في الكرامة وحماية حقوقهم الإنسانية لاسيما التمتع بحقوقهم في تقرير المصير »، وأبرز أن زيارته إلى الجزائر « تهدف أساسا =

- الهدف الأول هو إرادة الأمين العام الأممي أن يقوم بتقييمه و إسهامه الخاص في البحث عن تسوية للنزاع.
- الهدف الثاني هو زيارة الأمين العام الأممي بعثة المينورسو في الصحراء ليشيد بموظفيها المدنيين و مراقبيها العسكريين الذين يعملون في ظروف بالغة الصعوبة.
- الهدف الثالث هو أن يشهد الأمين العام الأممي على هذه المحنة الإنسانية الطويلة الأمد. وهي أول زيارة يقوم بها أمين عام لمخيمات اللاجئين منذ عام 1998 فمخيمات اللاجئين الصحراويين من أقدم المخيمات في العالم.
- الهدف الرابع رغبة الأمين العام الأممي في تبادل وجهات النظر بشأن القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك مع القادة المعنيين (1).

ساء الوضع بزيارة الأمين العام الأممي بان كي مون إلى مخيمات اللاجئين في تندوف واتهمته السلطات المغربية بالتعدي على المملكة المغربية بوصفه للمغرب بالمحتل للصحراء الغربية(2) وقامت السلطات المغربية بغلق مكتب بعثة المينورسو وأعلنت الأمم المتحدة أنها

= إلى تقييم البحث عن حل سياسي يسمح بتسوية نزاع الصحراء الغربية ». ووجه الأمين العام الأممي نداء عاجلا من أجل « إيلاء المزيد من الاهتمام والأعمال الملموسة » لقضية الصحراء الغربية التي يحتلها المغرب منذ 40 سنة. تأثر السيد بان كي مون إلى حد كبير بوضعية الأطفال في مخيمات اللاجئين موضحا أن الأطفال « الذين ولدوا في هذه المخيمات قد بلغوا اليوم الأربعين ولا يزالوا متواجدين بهذه المخيمات ». للمزيد انظر، بان كي مون يدعو إلى مزيد من الاهتمام بقضية الصحراء الغربية، نشر بتاريخ: 06 مارس 2016، [www.Sudhorizons.dz](http://www.Sudhorizons.dz) in;

(1) S/2016/355 du 19 avril 2016 para 29

(2) أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، وزير خارجية المغرب، في 2016/03/14، أنه يشعر بغضب وخيبة أمل من مظاهرة في الرباط قال إنها كانت هجوما شخصيا عليه بسبب تعليقات له بشأن الصحراء الغربية المتنازع عليها. وقال المكتب الصحفي للأمين العام للأمم المتحدة، في بيان بلهجة صارمة غير معتادة، إن « بان كي مون نقل اندهاسه من البيان الذي صدر مؤخرا عن حكومة المغرب وعبر عن خيبة أمل وغضب عميقين فيما يتعلق بالمظاهرة التي جرى تعيئتها يوم 2016/03/13، والتي استهدفته شخصيا ». وقال البيان، الذي صدر بعد أن التقى الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون وزير الخارجية المغربي، صلاح الدين مزور، إن الأمين العام « أكد أن مثل هذه الهجمات تظهر عدم الاحترام له وللأمم المتحدة ». اتهمت الرباط بان، الأسبوع الماضي، بأنه لم يعد محايدا في نزاع الصحراء الغربية، قائلة إنه استخدم كلمة «احتلال» لوصف وجود المغرب في المنطقة التي يدور حولها نزاع منذ عام 1975. وتعترف الأمم المتحدة بأن بان كي مون استخدم هذا الوصف. وإنه وقع سوء فهم بشأن استخدام كلمة «احتلال»، مشيرا إلى أنها صدرت عن بان « كرد فعل شخصي على الظروف الإنسانية البائسة التي يعيش فيها اللاجئون الصحراويون منذ وقت طويل جدا »، للمزيد انظر، بان كي مون غاضب من مظاهرة في المغرب «استهدفته شخصيا» رويترز 2016/03/15 [www.reuters.com](http://www.reuters.com) in ;

أغلقت بطلب من المغرب مكتب الاتصال العسكري في الداخلة في الصحراء الغربية، وأخلت المراقبين العسكريين الثلاثة المكلفين بالمكتب. وسبق أن طردت الرباط القسم الأكبر من الخبراء المدنيين الدوليين التابعين لبعثة المينورسو<sup>(1)</sup>.

يشكل إغلاق المكتب آخر فصول التوتر الدبلوماسي بين الأمم المتحدة والمغرب بشأن الصحراء الغربية بسبب تصريحات للأمين العام للأمم المتحدة أثناء زيارته مخيمات اللاجئين الصحراويين في الجزائر، حيث أثار بان كي مون غضب المغرب باستخدامه مصطلح "احتلال" في وصف الوضع في الصحراء الغربية<sup>(2)</sup>.

اتهم المتحدث الأممي المغرب بالتكرار لالتزاماته الدولية، موضحاً أن طرد المراقبين العسكريين سيجعل الحوار المباشر أصعب مع الجيش المغربي، خصوصاً لمراقبة وقف إطلاق النار الساري منذ 1991. وتضم البعثة خمسمائة مدني وعسكري. انتشرت سنة 1991 لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار والإعداد لاستفتاء حول مصير الصحراء الغربية، الأمر الذي ترفضه الرباط<sup>(3)</sup>.

---

(1) المغرب يغلق المكتب الأممي العسكري بالصحراء الغربية، الجزيرة.نت، [www.aljazeera.net/news/arabic/](http://www.aljazeera.net/news/arabic/) in;  
(2) تأسف الأمين العام الأممي على اختيار المغرب العدول عن طلب التوضيحات منه عبر القنوات الدبلوماسية، وقامت بدلا من ذلك بإصدار عدد من البلاغات و البيانات العامة و تنظيم مظاهرات احتجاجية جماهيرية في الرباط و العيون. لقد أوضح الأمين العام الأممي مرارا أن لا شيء مما قاله أو فعله قصد منه التحيز لطرف أو التعبير عن العداء للمغرب أو الإشارة إلى أي تغيير في نهج الأمم المتحدة إزاء مسألة الصحراء الغربية. للمزيد انظر S/2016/355 du 19 avril 2016 para 2 ، وانظر أيضا ،الأمين العام يعرب عن خيبة الأمل والغضب إزاء مظاهرة يوم الأحد في المغرب، مركز أنباء الأمم المتحدة، 2016/3/15، [www.un.org/arabic/news/story.asp](http://www.un.org/arabic/news/story.asp) In ;

(3) انقسم أعضاء مجلس الأمن بشأن الأزمة التي اندلعت بين الأمم المتحدة والمغرب بعد طرد المغرب 84 خبيرا مدنيا في بعثة الأمم المتحدة بالصحراء الغربية، وكذا غلق مكتب الاتصال العسكري للمينورسو في مدينة الداخلة المحتلة. ووقفت كل من فرنسا واسبانيا ومصر والسنغال ضد إصدار قرار أممي قوي يلزم المغرب بالتراجع عن قراره، واكتفى مجلس الأمن بالإعراب عن قلقه. ندد قادة جبهة البوليساريو بما قام به المغرب، وهدد القادة بالعودة إلى الحرب بعد 25 سنة من انتظار تنفيذ الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في سنة 1991 لتقرير مصير الشعب الصحراوي تحت إشراف بعثة المينورسو، ويرى قادة جبهة البوليساريو أن طرد أعضاء بعثة المينورسو يعني التراجع عن اتفاق وقف النار في سنة 1991، للمزيد انظر د. مصطفى، قلق مغربي من الموقف الأمريكي والبريطاني من الصحراء الغربية، جريدة الخبر، العدد 8107، 30 مارس 2016، ص 15.

شدد مجلس الأمن على الحاجة الملحة لأن تعود البعثة إلى أداء وظائفها كاملة<sup>(1)</sup>. وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إحاطة إلى المجلس في غضون 90 يوما عما إذا كانت البعثة قد عادت إلى أداء وظائفها كاملة، و يعرب عن عزمه، في حال عدم أداء البعثة لكامل وظائفها، على أن ينظر في أفضل السبل لتيسير تحقيق هذا الهدف.<sup>(2)</sup>

طلب مجلس الأمن من الأطراف إلى إبداء التعاون التام مع عمليات البعثة، بما فيها تفاعلها الحر مع كافة المحاورين، و اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمن موظفي الأمم المتحدة و الأفراد المرتبطين بها و كفالة تنقلهم بدون عوائق و وصولهم إلى مقاصدهم فوراً في سياق تنفيذ و لا يتهم، وفقاً للاتفاقات القائمة.<sup>(3)</sup>

أكد مجلس الأمن دعمه التام لالتزام الأمين العام و مبعوثه الشخصي بإيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية<sup>(4)</sup>. كما دعا الطرفين إلى ضرورة مواصلة المفاوضات برعاية الأمين العام دون شروط مسبقة و بحسن نية، مع أخذ الجهود المبذولة منذ عام 2006 و التطورات اللاحقة لها في الحسبان، و ذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل و دائم و مقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و مقاصده.<sup>(5)</sup>

قامت الجمعية العامة بتعيين البرتغالي أنطونيو غوتيريس (António Guterres)، أمينا عاما للأمم المتحدة، ليخلف بان كي مون الذي تنتهي ولايته في 31 ديسمبر 2016.<sup>(6)</sup>

أثنى أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون على تعيين أنطونيو غوتيريس<sup>(7)</sup> أمينا عاما جديدا للمنظمة الدولية، وأيضا على الطريقة التي اختير بها. وقال السيد بان، في كلمته أمام

(1) S/RES /2285 (2016) du 29 Avril 2016, para 2.

(2) Idem, Para3

(3) Idem, Para5

(4) Idem, Para8

(5) Idem, para 9

(6) S/RES /2311 (2016) du 06 Octobre ,2016.

(7) شغل السيد غوتيريس، منصب رئيس وزراء البرتغال في الفترة بين 1995 و 2002، والمفوض السامي لشؤون اللاجئين في الفترة من حزيران يونيو 2005 إلى كانون الأول ديسمبر 2015. عملت الجمعية العامة بتوصية مجلس الأمن الدولي في السادس أكتوبر لتعيين السيد غوتيريس في منصب الأمين العام للأمم المتحدة لفترة خمس سنوات، تنتهي في 31 ديسمبر 2021 للمزيد انظر مانيول إلياس، أنطونيو غوتيريس الأمين العام المقبل للأمم المتحدة بالتركية، مركز

أخبار الأمم المتحدة، 2016/10/13 ، [www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=27137](http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=27137) ، In ;

الجمعية العامة، إن غوتيريس ليس معروفًا فقط في أروقة الأمم المتحدة، بل إن شهرته ظهرت في عمله على الخطوط الأمامية للصراع المسلح والمعاناة الإنسانية. (1)

أضاف مستدلاً بعمل غوتيريس السابق في قيادة مفوضية شؤون اللاجئين، "على مدى العقد الماضي، كان عمل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وغيره من العاملين في المجال الإنساني شريان الحياة لمئات الملايين من الأشخاص الذين أُجبروا على ترك منازلهم. لقد قدموا لهم أيضاً شيئاً آخر، وهو الرحمة. وكان هذا التضامن ذاته في قلب دعوة المفوض السامي الفعالة في جميع أنحاء العالم. (2)

ينتظر الكثير من الأمين العام الأممي الجديد أنطونيو غوتيريس في قضية الصحراء الغربية، لأنه رجل ذو خبرة في المجال الإنساني، فهل سينعكس ذلك إيجاباً على القضية؟ وعلى الشعب الصحراوي بشكل خاص؟ ولن يتحقق ذلك إلا بتمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير مصيره من خلال إجراء استفتاء حر وعادل .

---

(1) مانيول إلياس، مرجع سابق.

(2) المرجع نفسه .

## المبحث الثاني

### قضية الصحراء الغربية بين التردد الإسباني والترقب الدولي

تعود معاناة الشعب الصحراوي منذ عقود إلى عدم تمكنه من تقرير مصيره من مسؤولية إسبانيا، كونها الدولة التي استعمرت الإقليم وانسحبت منه دون تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره من خلال إجراء استفتاء تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة وإسبانيا مترددة في إيجاد حل عادل ونهائي، فهي تلعب دوراً مزدوجاً في الصراع، إسبانيا لا تريد التدخل المباشر لإنهاء النزاع بسبب مصالحها في المنطقة ولعدم استقرار علاقاتها مع المغرب (المطلب الأول).

لم يلق الصراع في الصحراء الغربية اهتماماً لدى الرأي العام الدولي، على خلاف القضية الفلسطينية التي تلقي الإجماع وسط المجتمع الدولي، ولكن قضية الصحراء الغربية محل اهتمام بعض الحكومات، لأن القضية في أجندة منظمة الأمم المتحدة منذ 1975، ومن جهة ثانية، هذه الحكومات لها مصالح اقتصادية سواء في المغرب أو مع الدول المجاورة أو المنطقة ككل.

بدأ الاهتمام أكثر بعد سنوات التسعينات، فالولايات المتحدة الأمريكية تزايد انشغالها بالقضية الصحراوية بسبب الطموح الأمريكي الجديد لقيادة إفريقيا (New African Leadership) (المطلب الثاني).

## المطلب الأول

### الدور المزدوج لإسبانيا

استعمرت إسبانيا الصحراء الغربية، ولكنها تنازلت عن الإقليم وانسحبت منه دون تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره، وذلك لعدم إجراء الاستفتاء كما وعدت السلطات الاستعمارية الإسبانية آنذاك وانسحبت إسبانيا وتتصلت من واجبها التاريخي إلى يومنا هذا.

يختلف المغرب مع إسبانيا بسبب قضية الصحراء الغربية، وبعض الأراضي المغربية التي لا تريد إسبانيا التنازل عنها كمدينتي سبتة ومليلة فالعلاقات الإسبانية المغربية غير مستقرة ومتقلبة (الفرع الأول) ثار جدل في إسبانيا حول إمكانية اكتساب الصحراويين

الجنسية الإسبانية كون الإقليم مستعمرة إسبانيا سابقا، فحاولت المحكمة العليا الإسبانية الإجابة في سلسلة من القرارات أصدرتها بداية من 1998 (الفرع الثاني).

## الفرع الأول

### إسبانيا، المغرب وقضية الصحراء الغربية

تميزت العلاقات الإسبانية المغربية بالعديد من النزاعات والتوتر (أولا) كما تميزت بالاستقرار والتقارب في كثير من الأحيان (ثانيا).

#### أولا - الخلافات المغربية الإسبانية:

يشكل النزاع في الصحراء الغربية الاهتمام الأول في الإستراتيجية العسكرية المغربية، التي هدفها إضعاف دور جبهة البوليساريو المدّعمة من الجزائر.

ما يشغل بال المغاربة أيضا عدم استقرار العلاقات مع إسبانيا بسبب الخلافات المستمرة بين المغرب وإسبانيا حول بعض الأراضي المغربية التي تحتلها إسبانيا منذ قرون (مدينتي سبتة، مليلة وصخرة ليلي وجزر الكناري). والخلافات حول هذه الأراضي خلقت أزمة كبيرة قد تؤدي إلى مواجهة عسكرية بين البلدين كما حدث في سنة 2002 حول صخرة ليلي<sup>(1)</sup>.

---

(1) صخرة ليلي، صخرة كبيرة تقع في البحر الأبيض المتوسط، تبعد 200 متر عن مدينة طنجة و06 كلم عن مدينة سبتة، وهذه المنطقة مهجورة ومحل صراع بين إسبانيا والمغرب حول سيادتها. وضع جنود مغاربة في جويلية 2002 نقاط مراقبة في صخرة ليلي للحد من تهريب المخدرات، ومنع الهجرة غير الشرعية. أدى تصرف الجنود المغاربة إلى أزمة دبلوماسية بين البلدين وجندت إسبانيا قواتها المسلحة لاسترجاع الإقليم في عملية « Recuperar Soberania » استرجاع السيادة على الإقليم، وطرد المغاربة الذين قاموا بغزو الإقليم الإسباني.

اعتبر المغرب أن التصرف الإسباني مبالغا فيه، ولجوءه إلى القوة مخالف للأعراف الدولية لأن إسبانيا في الحقيقة لا تملك أي إثبات قانوني على أن صخرة ليلي تتبع لوحدها الترابية. ساندت كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية المغرب في أزمتها في صخرة ليلي ما عدا الجزائر، وبالمقابل إسبانيا ساندتها كل الدول الأوروبية ما عدا فرنسا والبرتغال وعادت الأمور إلى نصابها عندما تدخل سكرتير الدولة الأمريكي وتوسط بين الطرفين. للمزيد انظر،

SAIDY Brahim, la politique de défense Marocaine : Articulation de l'interne et de l'externe, Maghreb -Machrek, N°202, hiver 2009-2010, PP 124-125.

تميزت العلاقات الإسبانية المغربية بالعديد من النزاعات والتوتر بسبب المسألة الإقليمية من جهة وبسبب تقلبات الجوار والمنافسة الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

سبق أزمة صخرة ليلي، توتر العلاقة بين البلدين خلال أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها لم تصل إلى حد المواجهة، فكانت المفاوضات بين الإتحاد الأوروبي لتجديد الشراكة حول الصيد البحري مستمرة ومعقدة لمدة أشهر.

ما زاد الأمور تعقيداً بين البلدين، زيارة وفد من نواب البرلمان الإسباني ممثلين عن عدة أحزاب إسبانية إلى مخيمات تندوف لحضور الاحتفالية 25 لإعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وقرر النواب إنشاء "مجموعة السلام للشعب الصحراوي"<sup>(2)</sup>.

أثار تصرف النواب الغضب المغربي، والإجابة كانت سريعة من خلال جريدة العلم لحزب الاستقلال الذي طالب الحكومة المغربية بالرد على الأسباب لمساندتهم للصحراويين وذلك بمساندة الناشطين في حركة (ETA) الباسكية، ولم يتقبل الأسبان هذا التهديد وطالب وزير الخارجية الإسباني جوزيب بيكيه (Josep Piqué) من الوزير الأول المغربي اليوسفي، توضيحات كون حزب الاستقلال كان ضمن أحزاب التحالف الحكومي<sup>(3)</sup>.

حاولت الحكومة الإسبانية المصالحة، ونشر كاتب الدولة لدى وزارة خارجية إسبانيا (Miquel Nadal) مقال في جريدة El Pais عشية أحداث 11 سبتمبر 2001 وتناول فيه مختلف المبادلات بين مسؤولي البلدين، وأكد أن ضجيج الأسابيع الأخيرة لا ينبغي أن يخفي علاقة التميز بين إسبانيا والمغرب، وهي من أعرق العلاقات في العالم.

أضافت أحداث 11 سبتمبر 2001 بعض التوتر إلى العلاقة، فمن الجانب الإسباني الأزمة الاقتصادية، والقلق الأممي، فتخوف الأسبان من الهجمات الإرهابية من الإسلاميين أدى إلى تدهور العلاقة بين الطرفين<sup>(4)</sup>.

(1) BERNABE Lopez Garcia, les relations Hispano-marocaines, in ; le Maghreb après le 11 Septembre, sous la direction de Leveau Rémy et MOHSEN - FINAN Khadija, les notes de l'ifri N°44, Paris 2002, P 107.

(2) BERNABE Lopez Garcia, Les relations Hispano-marocaines, op.cit, P 108.

(3) Ibid.

(4) Idem, P 110.

تحقق تخوف الأسبان من الهجمات الإرهابية في 11 مارس 2004 بتفجيرات مدريد، وأعلن وزير الداخلية الإسباني ساعات بعد الانفجارات منفذي الانفجارات يحملون الجنسية المغربية<sup>(1)</sup> وأثر ذلك على المغاربة في إسبانيا وعلى كل المسلمين.

### ثانيا - العلاقات الإسبانية المغربية بين التوتر والاستقرار:

فاز المترشح عن الحزب الاشتراكي (PSOE) في 14 مارس 2004 بقيادة خوسي لويس رودريغز ثاباتيرو (José Luis Rodriguez Zapatero) بالانتخابات في إسبانيا، ولقي هذا الفوز ترحيباً لدى المغاربة نظراً للعلاقة التقليدية بين الحزب الاشتراكي والمغرب.

قام رئيس الحكومة الإسبانية ثاباتيرو في 24 أبريل 2004 بأول زيارة له منذ تولي منصبه إلى المغرب<sup>(2)</sup>، وصرح بأن اهتمام إسبانيا يتحول إلى مخطط فعال (Plano Activo) يحترم الخلاف الصحراوي، وأكد وبكل قناعة عن أن النزاع الذي دام أكثر من 30 سنة سيجد له حلاً خلال ستة أشهر.

حاولت الحكومة الإسبانية الجديدة التركيز في الأشهر الأولى على مفهوم المخطط الفعال الذي تحدث عنه الرئيس ثاباتيرو خلال زيارته، للمغرب، قدمت إسبانيا نظرتها الجديدة من خلال مسؤول في وزارة الخارجية ويفهم منها أن إسبانيا تمديد لها لفرنسا وهذا شيء منطقي للتقارب في الإطار الأوروبي. الجديد أن الحكومة الإسبانية ومنذ أربع سنوات مضت، حليف للإدارة الأمريكية وهذا ما جعل المغرب متأكداً بأن الحكومة الجديدة تقترب من الموقف المغربي في النزاع الصحراوي<sup>(3)</sup>.

(1) اتهمت الحكومة الإسبانية حركة آيتا الباسكية بالانفجارات، واتضح فيما بعد أن منفذي الانفجارات مغاربة، واستهدفت الانفجارات 04 قطارات كانت متجهة إلى محطة (Atocha) أتوشا في مدريد، واستخدمت الهواتف النقالة لتفجير القنابل وكانت الحصييلة ثقيلة 190 قتيل وأكثر من 1500 جريح ، واتهمت العدالة الإسبانية 15 شخصا من جنسية مغربية، بإضافة إلى جنسيات أخرى.

(2) تقليد معمول به في إسبانيا، فقام به رؤساء الحكومات السابقون على غرار Jose Maria و Felipe Gonzalez و Aznar.

(3) HUGUES Steve, España y Marruecos, in: CARLA Fibla Garcia Sala, España – Marruecos desde la orilla sur: opiniones e ideas, Al Fanar 2005, P 110.

لم تعطِ السلطات الإسبانية التفاصيل حول الحل السياسي ولكنها أكدت أن آلتها الدبلوماسية تعمل بدون هوادة للوصول إلى اتفاق بين الأطراف (المغرب والبوليساريو والجزائر).

صرّح وزير الخارجية موارتينوس أنه ونظراً لكل هذه التغييرات الراهنة يجب البحث عن حلول بديلة أخرى ممكنة وإعطاء الأولوية لخيار الاندماج مع المغرب، والحوارية الأطراف على هامش منظمة الأمم المتحدة<sup>(1)</sup>.

وموقف الحكومة لم يلقي ترحيباً في إسبانيا، فقد نشر في الجريدة الرسمية للبرلمان الإسباني الإجابة المكتوبة لسكرتير الدولة بالعلاقات مع البرلمان لسؤال مكتوب من نائب عن حزب الوطني الباسكي حول تصريحات الرئيس ثاباتيرو حول مسألة الصحراء الغربية وأجاب السكرتير الدولة بأن الحكومة الإسبانية تحترم قرارات منظمة الأمم المتحدة وتبحث عن حل توافقي لا يخرج عن الشرعية الدولية<sup>(2)</sup>.

تمثلت الإستراتيجية الإسبانية ابتداء من سنة 2005، في احترام الصحراء الغربية، ومحاولة قدر الإمكان عدم التصريح للإعلام، مع أن العمل الدبلوماسي كان مستمراً وبشكل دؤوب.

بدأت العلاقات تتحسن بين المغرب وجارتها الجزائر في الدورة الـ 17 لجامعة الدول العربية التي انعقدت في الجزائر، وعاد الحديث عن إمكانية فتح الحدود بين البلدين ولكن العلاقات سادها الفتور، وفهمت السلطات الإسبانية أن العلاقات المتوترة بين الجارتين المغاربتين لن يساعد في تطبيق الحل الذي تراه الحكومة الإسبانية مناسباً<sup>(3)</sup>.

لقي مشروع الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب ترحيباً ومساندة من قبل الحكومة الإسبانية، فحسب الرئيس ثاباتيرو فإنّ المشروع حاول التوفيق بين القانون الدولي عامة والحق في تقرير المصير خاصة، مع العمل على إيجاد اتفاق بين المغرب وجبهة البوليساريو، واتفاق في المنطقة يضم الجزائر مع إمكانية التخلي عن خيار الاستقلال<sup>(4)</sup>.

(1) CARLA Fibla Garcia Sala, Op.cit, P 191.

(2) La position du gouvernement Espagnol sur la question du Sahara Occidental, Publié au Journal officiel du congrès des députés du 24 Juin 2004, Madrid.

(3) CARLA Fibla Garcia Sala, Op.cit, P 192.

(4) GILLESPIE Richard, European Union responses to conflict in the Western Mediterranean, the journal of North African Studies, Vol 15, N°01 March 2010, P 94.

لاقت النظرة الجديدة لإسبانيا ترحيباً لدى المغاربة. على إسبانيا تحمل مسؤولياتها التاريخية، وليس فقط تحقيق مصالحها الذاتية، فيجب إيجاد مخرج في إطار دولي، وعدم التخلي عن جبهة البوليساريو ومساندتها، فالتضامن الإسباني مع الشعب الصحراوي يعتبر الأقوى في كل أوروبا، ونشاط الجبهة في مدريد فعال.

ومواقف المجتمع المدني الإسباني مؤيدة للصحراويين ومعارضة للمغاربة وينظرون إليهم بنظرة عنصرية، وأبعد من هذا لا يمكن لإسبانيا اليوم علانية بتأييدها للمغرب لأن ذلك سيزعج الجزائر المؤيد التاريخي الأول لجبهة البوليساريو<sup>(1)</sup>.

التطور في الموقف الإسباني خذل جبهة البوليساريو والجزائر، ولكن فيما بعد قدمت حكومة مدريد في 2007 ضمانات بأن الطرف الإسباني سيعصر دائماً على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وأنه الوسيلة الوحيدة لحل النزاع. وإيجاد صيغة مقبولة لكل من البوليساريو والجزائر، وإسبانيا تتصرف دائماً وكأن الجزائر طرفاً في النزاع<sup>(2)</sup>.

استمرت حكومة ثباتيرو الاشتراكية عهدتين أي من 17 أبريل 2004 إلى 21 ديسمبر 2011، ليتسلم مقاليد الحكومة الرئيس ماريانو رخوي بري (Mariano Rajoy Brey) عن الحزب الشعبي PP، وكانت فترة توليه صعبة، ففي نهاية ديسمبر 2011 اتخذت الحكومة الإسبانية الجديدة مجموعة من الإجراءات في إطار سياسة التقشف بسبب الأزمة المالية<sup>(3)</sup>.

عملت الحكومة على توفير 8,9 مليار أورو، وإيرادات للخرينة بقيمة 6,2 مليار أورو، كما ألغيت مناصب التوظيف ما عدا قطاعات الصحة، التعليم والأمن، وازداد ساعات العمل الأسبوعي إلى 37 ساعة ونصف، وعرفت الضريبة على الدخل في 2012 و2013 ارتفاعاً منذ 1966. عرف الاقتصاد الإسباني تحسناً ملحوظاً سنتي 2014 و2015، وأجريت انتخابات تشريعية في إسبانيا<sup>(4)</sup>.

فاز الحزب الشعبي في الانتخابات التشريعية الإسبانية في 20 ديسمبر 2015. ورغم أن الحزب الشعبي (PP) بقيادة ماريانو رخوي حل في المرتبة الأولى (123 مقعداً) فإنه لم

(1) GILLESPIE Richard, op.cit, p 94.

(2) Ibid.

(3) للمزيد عن انتخاب حكومة الرئيس ماريانو رخوي بري انظر: [www.ar.wikipedia.org](http://www.ar.wikipedia.org)

(4) Ibid.

يستطيع تشكيل الحكومة بمفرده لأنه لم يحصل على الأغلبية المطلقة، (176 مقعد من 350 مقعد) التي تسمح له بتشكيل الحكومة<sup>(1)</sup>.

يليه في الترتيب الحزب الاشتراكي (PSOE) بقيادة بيدرو سانثيث (90 مقعداً) ثم حزب بوديموس (Podemos) بقيادة بابلو اقليسياس (69 مقعداً) وحزب ثيودادانوس<sup>(2)</sup> (Ciudadanos) بقيادة البيرت ريفيرا (40 مقعداً)<sup>(3)</sup>.

طلب الملك Felip VI من ماريانو راخوي الترشح للانتخابات البرلمانية لكنه رفض بعد أن فشل في المحادثات مع بقية الأحزاب وعدم حصوله على الدعم. بعدها طلب الملك من بيدرو سانثيث الترشح<sup>(4)</sup>.

لم يتحصل بيدرو سانثيث بعد محادثات مع الأحزاب على دعم كافي للحصول على الأغلبية حيث كان حزب ثيودادانوس هو الحزب الوحيد الذي اتحد معه، مما أدى إلى رفض الأغلبية لفكرة سانثيث لتولي الحكم، وتشكيل حكومة مع حزب ثيودادانوس. بعد فشل سانثيث فتح الملك مرة ثانية الحوار بين الأحزاب للتشاور والتحالف إلى غاية 2 ماي 2016<sup>(5)</sup>. للعلم هذه أول مرة يحدث فيها مثل هذا الانسداد السياسي في إسبانيا.<sup>(6)</sup>

(1) SANTIAGO Sánchez, Elecciones generales 2015: El PP gana las elecciones generales con 123 diputados pero queda un parlamento sin claras mayorías, Radio y Televisión Española (rtve), 20.12.2015 in ;[www.rtve.es/noticias](http://www.rtve.es/noticias).

(2) حزب (بوديموس) (بمعنى: نستطيع) تأسس في 2014 وحزب (ثيودادانوس) (بمعنى: المواطنة) تأسس في 2005 وهما حزبان جديان في المشهد السياسي الإسباني.

(3) SANTIAGO Sánchez, Op.cit.

(4) Juan José Mateo, Rivera a PP y Podemos: “Solo saben destruir”, EL PAIS, Madrid 4 mar 2016 in [www.politica.elpais.com](http://www.politica.elpais.com)

(5) Fernando Garea, El Congreso rechaza por amplia mayoría el pacto de Sánchez y Rivera, EL PAIS, Madrid, 5 mar 2016, in [www.politica.elpais.com](http://www.politica.elpais.com)

(6) يتم انتخاب رئيس الحكومة الإسبانية وفق الدستور الإسباني عن طريق السلطة التشريعية بعد انتخابات تشريعية أو استقالة رئيس الحكومة وليس عن طريق الانتخاب المباشر. نص المادة 97 باللغة الإسبانية:

El Gobierno dirige la política interior y exterior, la Administración civil y militar y la defensa del Estado. Ejerce la función ejecutiva y la potestad reglamentaria de acuerdo con la Constitución y las leyes.

= ملك إسبانيا وبعد استشارة ممثلي الأحزاب السياسية التي حصلت على نسبة من المقاعد في البرلمان وعن طريق رئيس مجلس النواب، يقترح مرشح لرئاسة الحكومة ويقضي العرف أن يكون المرشح رئيس الحزب أو رئيس تحالف أغلبية الأحزاب التي حصلت على تمثيل في البرلمان، وعلى المرشح المختار أن يعرض برنامج حكومته المستقبلية على مجلس النواب لنيل الثقة، وإذا حصل عن طريق الانتخاب على ثقة الأغلبية المطلقة لنواب المجلس، يقوم

فشل الأحزاب السياسية الاسبانية في التوصل إلى اتفاق يضمن الأغلبية، أدى إلى إعادة الانتخابات في شهر جوان 2016 وفاز الحزب الشعبي (PP) بقيادة ماريانو راخوي وتحصل على 123 مقعد من أصل 350 مقعد وبالتالي لم يحصل على الأغلبية .

أعيدت الانتخابات البرلمانية الاسبانية في أكتوبر 2016 للمرة الثالثة و فاز الحزب الشعبي (PP) الاسباني للمرة الثالثة، بعد محاولات فاشلة للحصول على الأغلبية بعد ما امتنع الحزب الاشتراكي (PSOE) عن التصويت لتجنب إعادة الانتخابات التشريعية للمرة الثالثة على التوالي مما جعل نتائج التصويت لصالح حزب ماريانو راخوي. (1)

الجدير بالذكر أن حزب ماريانو راخوي فاز في الانتخابات البرلمانية دون الحصول على الأغلبية المطلقة إذ تحصل على 170 مقعد. و تنازل الحزب الاشتراكي عن حقه في الانتخابات لكي لا يبقى البلد من دون حاكم لمدة سنة، لكنهم لن يوافقوا على مشاريع الحزب

الملك بتعيينه رئيسا للحكومة، وإذا لم يحصل المرشح على الأغلبية المطلقة، يعاد انتخابه بعد 48 ساعة لنيل الثقة ويكتفي بالأغلبية البسيطة. في حالة الفشل يعين مرشح جديد من الملك بنفس الطريقة السابقة. في حالة عدم حصول أي مرشح على ثقة البرلمان بعد شهرين من الانتخاب الأول يقوم الملك بحل البرلمان. نص المادة 99 باللغة الاسبانية:

1. Después de cada renovación del Congreso de los Diputados, y en los demás supuestos constitucionales en que así proceda, el Rey, previa consulta con los representantes designados por los grupos políticos con representación parlamentaria, y a través del Presidente del Congreso, propondrá un candidato a la Presidencia del Gobierno.
2. El candidato propuesto conforme a lo previsto en el apartado anterior expondrá ante el Congreso de los Diputados el programa político del Gobierno que pretenda formar y solicitará la confianza de la Cámara.
3. Si el Congreso de los Diputados, por el voto de la mayoría absoluta de sus miembros, otorgare su confianza a dicho candidato, el Rey le nombrará Presidente. De no alcanzarse dicha mayoría, se someterá la misma propuesta a nueva votación cuarenta y ocho horas después de la anterior, y la confianza se entenderá otorgada si obtuviere la mayoría simple.
4. Si efectuadas las citadas votaciones no se otorgase la confianza para la investidura, se tramitarán sucesivas propuestas en la forma prevista en los apartados anteriores.
5. Si transcurrido el plazo de dos meses, a partir de la primera votación de investidura, ningún candidato hubiere obtenido la confianza del Congreso, el Rey disolverá ambas Cámaras y convocará nuevas elecciones con el refrendo del Presidente del Congreso.

ويستمر عمل رئيس الحكومة المنتهية عهده إلى غاية انتخاب رئيس الحكومة. نص المادة 2/101 باللغة الاسبانية:

2. El Gobierno cesante continuará en funciones hasta la toma de posesión del nuevo Gobierno.

La Constitucion Española, in [www.derechoshumanos.net](http://www.derechoshumanos.net) انظر للمزيد من التفاصيل

(1)Cruz María, Rajoy, investido presidente gracias a la abstención de todos los diputados del PSOE Excepto 15,ELMUNDO  
in;[www.elmundo.es/espana/2016/10/29/5814b9cb46163fce668b4581.html](http://www.elmundo.es/espana/2016/10/29/5814b9cb46163fce668b4581.html)

الشعبي إن لم يقتنعوا بمصداقيتها و آثارها على المجتمع بعدما أثرت الكثير من الشبهات حول طريقة تسيير الحزب الشعبي للبلاد. (1)

أما السياسة الخارجية فلم تتغير كثيراً، والموقف الإسباني نحو الصحراء الغربية بات قائماً، فالعلاقة الإسبانية المغربية أحد المفاتيح الهامة للسياسة الخارجية الإسبانية وهي علاقة شائكة فيها الكثير من المسائل الاقتصادية والجيوسياسية.

حافظت السياسة الخارجية الإسبانية على العلاقات مع المغرب، بإعلانها حق ممارسة الشعب الصحراوي في تقرير المصير، ولكن هذا الموقف الذي استمر ثلاثين عاماً، تغير وذلك بمحاولة البحث عن حل، قابل للتفاوض بين الطرفين، وتفاذي إظهار أي تأييد علني لأي من الطرفين (2).

العلاقات الإسبانية المغربية لا تجسدها الحكومات فقط، بل حتى الشعبين، فأجريت دراسة في المغرب وتم استجواب حوالي 1031 شخص من مختلف مناطق المملكة المغربية (3). طرحت في الدراسة أسئلة حول مواضيع مختلفة مرتبطة أساساً بصورة إسبانيا وإسبانيين بالمغرب ومن الأسئلة التي أثارت الانتباه في هذا الاستجواب سؤال حول ما هي أهم الخلافات الرئيسية بين المغرب وإسبانيا؟

تفاوتت الأجوبة من منطقة إلى أخرى في المغرب ولكن معظم الأجوبة كانت حول الأسباب الرئيسية للخلافات بين المغرب وإسبانيا، هي الماضي الاستعماري لإسبانيا في المغرب، مشاكل الصيد، تهريب المخدرات، الهجرة السرية، احتلال سبتة ومليلة وقضية الصحراء الغربية. على الدولتين العمل على إيجاد حلول لهذه المشاكل العالقة، محاربة الهجرة السرية، تهريب المخدرات، إعادة إسبانيا النظر في تاريخها الاستعماري، فعلى الدولتين توحيد علاقاتهما الثنائية في مجال السلم والأمن والتعاون الجهوي (4).

(1) Cruz María, op.cit .

(2) AGUEDA Mera Miyares, El Sahara Occidental: Un conflicto Olvidado – institut de drets humans de catalunya, 2007, P 31.

(3) AFFAYA Noureddine y GUERRAOUI Driss, La imagen de España en Marruecos, Fundacio CIDOB, Barcelona, 2005, P 121.

(4) Idem, P 121.

أعدّ معهد إلكانو (Instituto Elcano) سبراً للآراء في إسبانيا في سنة 2010 لـ 1200 إسباني في سن 18 سنة وما فوق وكانت الأجوبة متفاوتة، وما أثار الاهتمام أنّ السؤال الذي طرح على الأشخاص حول المغرب والصحراء الغربية كانت نتيجته 9,03 بحساب 0 إلى 10 والتتقيط كان منخفضاً وجعل مكانة المغرب في نفس مرتبة إسرائيل.

80 % من الأسبان يظنون أن المغاربة لا يحترمون حقوق الإنسان، وواحد على 03 من الأسبان (39%) يدافعون على استقلال الصحراء الغربية.

منح الأغلبية من الأسبان 04 فقط من سلم التتقيط (من 0 إلى 10) لوضع العلاقات الثنائية مع المغرب<sup>(1)</sup>.

36% من الأسبان، يظنون بأن العلاقات الثنائية بين المغرب وإسبانيا قد ساءت في السنوات الأخيرة. وعن مستقبل العلاقات بين إسبانيا والمغرب فواحد من كل 05 من الأسبان يرون أنها ستتحسن في 2011<sup>(2)</sup>.

قام ملك إسبانيا الجديد فيليب (Felip VI) مع زوجته الملكة ليتيسيا (Letizia) من 14-15/07/2014 بزيارة إلى المغرب واعتبرها الأسبان مهمة لأنها تعكس قوة وتعقيد العلاقة بين البلدين.

بعد تولي الملك الجديد منصبه، زيارته الأولى كانت للفاتيكان، ثم البرتغال، والمغرب، ثم فرنسا، وهذه الزيارات تبدو ذو طابع بروتوكولي ولكن في طياتها تحمل مضمون سياسي، والزيارة التي قام بها ملك إسبانيا الجديد إلى المغرب كانت بدعوة من ملك المغرب محمد السادس<sup>(3)</sup>.

قام مسؤولي البلدين المغرب وإسبانيا بالحفاظ على التقارب رغم الخلافات والتوتر في العلاقات الثنائية، وهذا ما قام به الملك السابق خوان كارلوس من خلال زيارته إلى المغرب في جويلية 2013، وبعد سنة زيارة الملكان الجديدان إلى المغرب له مغزى، فالزيارة تمت في شهر رمضان الكريم الذي تعتبره الدول الإسلامية شهر الرحمة والتقارب.

(1) Barometro del Real instituto Elcano (Brie) 25a Oleada, resultados de Noviembre de 2010, real instituto Elcano, Madrid, Diciembre de 2010, P 03. in [www.realinstitutoelcano.org](http://www.realinstitutoelcano.org).

(2) Barometro del Real instituto Elcano (Brie) 25a Oleada, Op.cit, P 03.

(3) HAIZAM AMIRAH Fernandez, Espana-Marruecos, sin tonia real y mucho par hacer, real instituto Elcano, 25/07/2014 in [www.realinstitutoelcano.org](http://www.realinstitutoelcano.org).

المغرب والمغرب الكبير ككل أولوية للمصالح الإسبانية لأسباب عدّة تمس أمن الإسبانيين، ولكن المصلحة الأكبر هو من الناحية الاقتصادية<sup>(1)</sup>، الرأي العام الإسباني واعي بهذا والدليل على ذلك صبر الآراء الذي قام به المعهد الملكي الإسباني ألكانو (Elcano)، فالأولوية حسب الترتيب الذي قدمه المشاركون للسياسة الخارجية الإسبانية.

احتل الإتحاد الأوروبي المرتبة الأولى بـ 37% من المشاركين وفي المرتبة الثانية المغرب وشمال إفريقيا بـ 23% من المشاركين، والولايات المتحدة الأمريكية بـ 16% من المشاركين وأمريكا اللاتينية 11% من المشاركين وآسيا بـ 5% من المشاركين وروسيا 2% من المشاركين<sup>(2)</sup>.

تظهر العلاقات بين المغرب وإسبانيا في كل مرة أكثر متانة ولكن في الوقت نفسه أكثر تعقيداً، وتتوتر العلاقة بين البلدين بسبب التعاون الاقتصادي، الهجرة والأمن، ويبلغ عدد المغاربة في إسبانيا حوالي 800 ألف شخص.

## الفرع الثاني

### اكتساب الصحراويين للجنسية الإسبانية

بدأ مسار جديد للصحراويين في إسبانيا، حيث أكدت المحكمة العليا في إسبانيا في قرارها المؤرخ في 28 أكتوبر 1998 على أن إقليم الصحراء الغربية كان إقليمياً تابعاً لإسبانيا (أولاً)، وبالتالي يجب الاعتراف برابط الجنسية للصحراويين، فما هو المركز الوطني للصحراويين في إسبانيا بعد هذا القرار (ثانياً)؟<sup>(3)</sup>.

### أولاً - قرار المحكمة العليا الإسبانية رقم 1998/1026:

نفى جانب من الفقه المهتم في إسبانيا بمسألة جنسية سكان المستعمرة الإسبانية، الصحراء الغربية، صفة الإسبانيين على الصحراويين المولودين في الإقليم، وهذا ما أكدته قرار المحكمة العليا الإسبانية في 28 نوفمبر 1980.

(1) HAZAM AMIRAH Fernandez, Op.cit.

(2) Barometro del Real instituto Elcano (Brie) 35a Oleada, Madrid, Mayo de 2014, P 55.

(3) PÉREZ MILLA Javier, travesía hacia la Nacionalidad Española: oasis y Desiertos en El Sahara, Revista general de legislacion y juris prudencia, N°03, 2011, P 471 in [www.sidi-ifni-com](http://www.sidi-ifni-com).

استمعت المحكمة إلى شكوى وضعها ساكن في إقليم الصحراء الغربية، والذي عانى من هدم متجره بشكل متعمد عند انسحاب الأسبان في الإقليم، وخلصت المحكمة إلا أن المشتكي لا تنطبق عليه الشروط الضرورية ليستحق التعويض، فهو لا يمتلك الجنسية الإسبانية<sup>(1)</sup>.

قدم الشاكي إلى المحكمة وثيقة وطنية، إلا أن المحكمة العليا رفضت طلبه، وجاء في قرار المحكمة العليا أن وثيقة الهوية الوطنية التي منحت للصحراويين، أثناء تواجد الاستعمار الأسباني في الإقليم كان لتسهيل عملية الإحصاء التي قام بها الاستعمار الأسباني لتحديد الناخبين لـ 19 نوفمبر 1974 لإجراء استفتاء في الإقليم.

بعد هذا التاريخ لا يوجد إشارة لمنح الجنسية الإسبانية للصحراويين فقانون 19 نوفمبر 1975 استلزم لطلب التعويض أن يكون الشخص إسباني، إذا الشاكي لا يستحق التعويض<sup>(2)</sup>.

جاء قرار القاعة 1 للمحكمة العليا الإسبانية لـ 28 أكتوبر 1998 للمقاربات السابقة للفقهاء الأسبان، وواجهت المحكمة بقرارها التناقضات الموجودة والظاهرة في النظام الإسباني في مجال الجنسية للصحراويين واللجوء في كل مرة إلى طرق وأساليب قانونية مشكوك فيها، قرار المحكمة هو رد على طعن بالنقض لخرق القانون، وذلك لخلل في ممارسة القضاء.

قدم ساكن إسباني يدعى السيد **خوسيه أنطونيو (Don José Antonio)** أنطونيو في الصحراء الإسبانية سابقا، هذا الطعن ضد المساس بالحماية القضائية للحقوق الفردية<sup>(3)</sup>. جاء في حيثيات القرار أن أصل المسألة هو الارتباك والخلل الذي أوجدته التشريعات المحلية الإسبانية للمستعمرة الإسبانية سابقا، التي سميت بالصحراء الإسبانية. نفذت هذه التشريعات في تلك الحقبة التاريخية بكثير من الصعوبات إلى غاية إنهاء الاستعمار والتخلي عن الإقليم الذي احتل عسكريا من دولة أخرى<sup>(4)</sup>.

(1) SOROETA LICERAS Juan, El Conflicto del Sahara Occidental reflejo de las contradicciones y carencias del derecho Internacional, servicio editorial de la universidad del País Vasco, Bilbao, 2001, P 217.

(2) Ídem, p 217.

(3) Ídem, P 218.

(4) SENTENCIA 1026/1998, de 28/10/1998, Sección 1, Sala de la civil, Tribunal Supremo, Madrid, Para 03, P4.

كتصنيف موضوعي يستحقه إقليم الصحراء الغربية بالنسبة لإقليم العاصمة مدريد، تعتبر هذه المرحلة حسب الفقه (Provincializacion) وتتجلى النتيجة واضحة من هذا المصطلح من خلال الإرادة التشريعية التي جعلت الإقليم مساويا لإقليم العاصمة. لكن هذا الإقليم لديه خصوصية وهي (Provincia). أي إقليم كامتداد للأراضي الإسبانية مع كل الروابط السياسية، فالنتيجة الطبيعية لهذا الامتداد للسكان الصحراويين هو الجنسية الإسبانية<sup>(1)</sup>.

أنشأ قانون 19 أبريل 1961 الأسس التي ينبغي إتباعها لتسوية النظام القانوني لإقليم الصحراء، أنظمتها (البلدية ومجالس المحافظات) يتمتع إقليم الصحراء الغربية بحقوق التمثيل في المحاكم والهيئات العامة الأخرى المقابلة للأقاليم الإسبانية<sup>(2)</sup>، القاعدة التي وضعت موضع التنفيذ المشاركة الفعالة للممثلين الصحراويين في المجلس الوطني، مما لا يدعو للشك أن هذا المعيار دليل واضح للتكافؤ بين الإسبانيين في المستعمرة الإسبانية والأسبان الأصليين<sup>(3)</sup>.

الحق في الاستفتاء بالمشاركة في التصويت الذي دعا إليه المرسوم 2930/1966 في المادة الأولى: « الإسبانيين المحليين (Indigènes, Peninsulavo) القاطنين في إقليم الصحراء لهم الحق في التصويت ». والجدير بالذكر أن إسبانيا، كانت تقدم معلومات حول الأقاليم غير المستقلة للأمين العام للأمم المتحدة بين 1958 و1959<sup>(4)</sup>.

أعلنت المحكمة العليا، القاعدة 1 في حكمها الصادر في 22 فيفري 1977 أن العيون كانت إقليم إسباني، وكلمة "إسبانيا" تشمل كل التراب الإسباني، وبالتالي السيد خوسيه أنطونيو (Don José Antonio) طالب الجنسية قدّم شهادة ميلاد تثبت ميلاده في العيون وبالتالي هو إسباني في ذلك الوقت<sup>(5)</sup>.

احترام متطلبات الحقائق السياسية والقانونية بموجب القانون الدولي العام، خاصة مبدأ تصفية الاستعمار لمنظمة الأمم المتحدة أدت في نهاية المطاف بالحكومة الإسبانية

(1) SENTENCIA 1026/1998, de 28/10/1998, op.cit, Para 03, P 4.

(2) Ibíd.

(3) Ibíd.

(4) Ibid.

(5) SENTENCIA 1026/1998, de 28/10/1998, op.cit, Para 03, P 4.

بالاعتراف باستعمارها للإقليم، وبالتالي التفريق بين الأقاليم بوضوح كامل في قانون 19 نوفمبر 1975 لتصفية الاستعمار في إقليم الصحراء الغربية، الذي ديباجته تنص « الدولة الإسبانية كقوة إدارية مارست كامل صلاحياتها في الإقليم الصحراء غير المستقر، ولعدة سنوات، مما جعل الإقليم جزءاً من الإقليم الوطني »<sup>(1)</sup>.

أعلنت في النهاية المحكمة العليا في قرارها ردًا على الطعن بالنقض الذي تقدم به السيد خوسيه أنطونيو ضد الحكم المؤرخ في 16 جانفي 1966 ضد الدولة الإسبانية ووزارة المالية، وكنتيجة ألغت المحكمة العليا في قرارها الحكم ضده، ومنحت المحكمة العليا في قرارها الحماية المطلوبة، مع الاعتراف بالجنسية الإسبانية للسيد خوسي أنطونيو، والأمر بتسجيله في السجل المركزي ليتمكن من التسجيل للحصول على بطاقة الهوية الوطنية الإسبانية<sup>(2)</sup>.

يلاحظ في مختلف فقرات القرار، أنّ هدف المحكمة العليا الإسبانية هو تصحيح وإصلاح الخطأ الأخلاقي لإسبانيا في احترام الشعب الصحراوي، لتقصيرها في واجباتها التاريخية والدولية، وتسليم الإقليم لدولة أخرى. النتيجة المنطقية هو الاستمرار لبلوغ الهدف المنشود، ألا وهو منح الجنسية الإسبانية لطالبيها الصحراويين، ويجب التأكيد على سمو هذا القرار وأهميته، إذ اتخذ بعد 20 سنة من انسحاب إسبانيا من الإقليم<sup>(3)</sup>.

اعترف القرار بالجنسية الإسبانية لأحد قاطني هذا الإقليم على أساس حيازتها في الواقع وبشكل مستمر لأكثر من 10 سنوات، ولكن بغض النظر عن فعالية وصلاحيّة خيار الجنسية، فهو غير قابل للتطبيق على حالة هؤلاء الذين أُجبروا على المعاناة من احتلال الإقليم من المغاربة، وعلى حال اللاجئين في مخيمات تندوف في الجزائر<sup>(4)</sup>.

ينبغي أن يكون القرار من منظور آخر سبباً للتفاوض بالنسبة لأولئك الذين يدافعون عن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وبالتالي الإمكانيات التي ستمنح لأغلبية السكان في المستعمرة الإسبانية سابقاً بعد الحصول على الجنسية الإسبانية كبيرة.

(1) SENTENCIA 1026/1998, de 28/10/1998, op.cit Para 04, P 05.

(2) Ídem, Para 04, P 09.

(3) SOROETA LICERAS Juan, El Conflicto del Sahara Occidental, Op.cit, P 222.

(4) Ibíd..

منح الجنسية الإسبانية للصحراويين سيفتح لهم المجال للدفاع الفعال عن حقهم في تقرير المصير الذي لهذه اللحظات واضح غيابه<sup>(1)</sup>.

### ثانيا - قرارات المحكمة العليا في إسبانيا بعد القرار رقم 1998/1026:

أصدرت المحكمة العليا في إسبانيا عدّة قرارات حول الجنسية الإسبانية للصحراويين بعد قرار 28 أكتوبر 1998 وأهمها قرار 2007/07/20، واعترف بأن الصحراويين ليس لهم الجنسية الإسبانية، وبالتالي خالف القرار السابق فالقرار المحكمة في 2007 اعتمد كدليل أن الصحراء الغربية كانت إقليم (Terra nullis) أي بدون حاكم، وإسبانيا احتلت الإقليم من خلال اتفاق مع زعماء القبائل الصحراوية<sup>(2)</sup>.

أعلن ملك إسبانيا بموجب المرسوم المؤرخ في 26 ديسمبر 1884 حول الأقاليم أن واد الذهب (Rio de oro) تحت حمايته على أساس الاتفاقات المبرمة مع زعماء القبائل المحليين، وهذه النقطة استندت إليها المحكمة العليا في قرارها الصادر في 2007 وأكدت أن هذا الاتفاق يوضح أن إسبانيا لم تعتبر الصحراويين يوما أسبان أو عديمي الجنسية<sup>(3)</sup>.

يرفض جانب من الفقه والقضاء في إسبانيا منح الجنسية الإسبانية للصحراويين لأن الصحراويين يحملون الجنسية المغربية في الأقاليم المحتلة ويحملون الجنسية الجزائرية في مخيمات اللاجئين، فاللاجئين عند سفرهم خارج المخيمات يحملون جوازات سفر جزائرية وبالتالي جنسيتهم جزائرية<sup>(4)</sup>.

لا يمكن الأخذ بهذا الرأي، لأن الجزائر تمنح جوازات السفر للصحراويين، لأسباب إنسانية، للدخول والخروج من مخيمات اللاجئين والسفر إلى دول أخرى، ولا يعني أبدا منح الدولة الجزائرية الجنسية الجزائرية للاجئين الصحراويين، فهم ليسوا جزائريين.

ينطبق الرأي نفسه على الجنسية المغربية، فالسلطات المغربية تمنح الجنسية المغربية للصحراويين لأن الإقليم تحت الاحتلال المغربي. فالجنسية المغربية منحت لهم طواعية من

(1) SOROETA LICERAS Juan, El Conflicto del Sahara Occidental, Op.cit, P 222.

(2) LOPEZ BARONI Manuel Jesus, Apatridas Saharauis en España: Europa y su Memoria, anuario mexicano de derecho internacional, Vol XIV, instituto de investigaciones juridicas 2014, in, [www.juridicas.unam.mx](http://www.juridicas.unam.mx). P387.

(3) Ibíd.

(4) Ídem, P 409.

المغرب، فهي ليست الجنسية الأصلية لسكان إقليم الصحراء الغربية تحت الاحتلال المغربي<sup>(1)</sup>.

يوضح قرار المحكمة العليا في إسبانيا لـ 2007 أن الصحراويين لا يملكون أي من الجنسية المغربية أو الجزائرية أو الإسبانية، بالتالي يمكن تطبيق المادة 17<sup>(2)</sup> فقرة 1/ ج من التقنين المدني الإسباني (código civil Español) على الصحراويين المولودين في إقليم الصحراء الغربية قبل 26 فيفري 1976 والتي تنص: « المولودين في إسبانيا من أبوين أجنبيين، يعاني احدهما من انعدام الجنسية، أو قانون كليهما لا يمنح الجنسية للمولود، يعتبرون أسبان<sup>(3)</sup> ».

وإذا لم يعترف لهم بذلك يمكن للصحراويين اللجوء إلى المادة 17 فقرة 1/ ب التي تنص المولودين في إسبانيا من أبوين أجنبيين، أو على الأقل أحدهما مولود في إسبانيا، يعتبرون أسبان<sup>(4)</sup>.

وجسدت هذه الفكرة المادة 22 فقرة 2/ ب التي تنص: « أنه يكفي الإقامة سنة واحدة للحصول على الجنسية الإسبانية... في حالة الشخص الذي لم يمارس بشكل ملائم أو كلية، سلطة اختيار الجنسية<sup>(5)</sup> ». ولكن هذه الفقرة لا يمكن تطبيقها على الصحراويين، إذا نظرنا إلى الفقرة 2/ أ الأشخاص المولودين في إسبانيا أي الارتباط بالإقليم<sup>(6)</sup>.

تناولت كل المواد السابقة من التقنين المدني الإسباني تطبيق حق الإقليم للجنسية الإسبانية، بالمقابل هناك مواد أخرى في التقنين المدني الإسباني، تناولت رابطة الدم<sup>(7)</sup>.

(1) LOPEZ BARONI Manuel Jesús, Apátridas Saharais en España: Europa y su Memoria, op.cit, P 409.

(2) يفهم من نص المادة 17 فقرة 1/ أ، أنه يعتبر من أصل إسباني المولودين من أب أو أم إسبانية.

1- Son Españoles de origen: a) Los nacidos de padre o madre Españoles artículo 17.1/ a del código civil Español, in [www.noticias.juridicas.com](http://www.noticias.juridicas.com)

(3) « los nacidos en España de Padres Extranjeros, si ambos carecieren de Nacionalidad o si la Legislación de ninguno de ellos atribuye el hijo una nacionalidad », artículo 17.1/c del código civil Español, Op.cit.

(4) «Los nacidos en España de Padres extranjeros si, al menos, uno de ellos, hubiera nacido también en España», artículo 17.1/b del código civil Español, Op.cit.

(5) «El que no haya ejercitado oportunamente la facultad de optar», artículo 22.2/b del código civil Español, Op.cit.

(6) «El que haya nacido en territorio Español», artículo 22.2/a del código civil Español, op.cit.

(7) المادة 22 فقرة 2/ F تنص أن المولود خارج إسبانيا من أب أو أم إسباني أو جد أو جدة من أصل إسباني له الحق في الجنسية الإسبانية.

نلاحظ أن إسبانيا لم تخطئ فقط في عدم تصفية الاستعمار من إقليم الصحراء الغربية، بل أخطأت أيضا في نظام منح الجنسية للصحراويين، ولازلت إسبانيا متمسكة بنفس الموقف إلى الآن مما أحدث فوضى<sup>(1)</sup>.

يجب الاهتمام في إسبانيا بموضوع جنسية الصحراويين بالدرجة الأولى ويجب أخذ قرار رسمي إسباني بتطبيق النظام العام للجنسية الإسبانية، من خلال كل مواد التقنين المدني الإسباني، أو تطبيق بعض المواد منه فقط لتفادي حرمان بعض الصحراويين<sup>(2)</sup> من الجنسية الإسبانية<sup>(3)</sup>.

## المطلب الثاني

### تخاذل الدول الكبرى في قضية الصحراء الغربية

دور الدول الكبرى في قضية الصحراء الغربية هو دور المراقب فهي تنتظر وترقب، الولايات المتحدة الأمريكية ازداد اهتمامها بالمنطقة من بداية التسعينات، وهي تحاول إعادة رسم المصالح في المنطقة اقتصاديا وسياسيا (الفرع الأول).

أما الدول الأوروبية، خاصة فرنسا، الحليف التقليدي للمغرب، فرنسا التي تمتلك قواعد عسكرية في مناطق مختلفة من إفريقيا، لازالت تساند المغرب علانية في قضية الصحراء الغربية، كاللجوء لحق الفيتو في مجلس الأمن لصالح المغرب. وإن اختلفت باقي الدول

---

El nacido Fuera de España de Padre o madre, abuelo o abuela, que originariamente hubieran sido Españoles, artículo 22.2/a del código civil Español, op.cit

كما تنص المادة 20 فقرة 1/ أ ، أن الأشخاص الذين لهم حق طلب الجنسية الإسبانية هم الذين كانوا أو لا زالوا يخضعون للسلطة الأبوية من إسباني.

La personas que estén o hayan estado sujetas a la patria Potestad de un Español artículo 20.1/a del código civil Español, op.cit.

(1) PEREZ MILLA Javier, op.cit, P 446.

(2) PEREZ MILLA Javier, op.cit, P 446.

(3) يفهم من نص المادة 11 فقرة 2 من الدستور الإسباني أنه لا يمكن حرمان أي إسباني أصيل من جنسيته.

Ningún Español de origen podrá ser privado de su nacionalidad, artículo 11.2 de la Constitución Española ,in [www.derechoshumanos.net](http://www.derechoshumanos.net)

وتنص المادة 14 من الدستور الإسباني على أن الأسيان متساوون أمام القانون، دون أن يتعرضوا لأي تمييز بسبب المولد، أو الجنسية، أو الأصل، أو الدين، أو الرأي أو أي شرط أو ظرف، شخصي أو اجتماعي.

Los Españoles son iguales ante la ley, sin que pueda prevalecer discriminación alguna por razón de nacimiento, raza ,sexo, religión, opinión, o cualquier otra condición o circunstancia personal o social ,artículo 14 de la Constitución Española , op.cit.

الأوروبية لعدم تأييدها علانية المغرب إلا أنها صامتة ومتخاذلة في مواقفها اتجاه الشعب الصحراوي (الفرع الثاني).

## الفرع الأول

### ثبات موقف الولايات المتحدة الأمريكية

العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب كانت دائما علاقات وطيدة (أولا) ويزداد الاهتمام الأمريكي بقضية الصحراء الغربية يوما بعد يوم (ثانيا).

### أولا - توطيد العلاقات الأمريكية المغربية:

اتخاذ القرار السياسي ودولة القانون هو قضية الساعة على الساحة العربية والدولية، والإدارة الأمريكية خصصت لذلك الأموال الطائلة والخبرات العلمية العديدة.

نجد الولايات المتحدة الأمريكية عند النظر في مشروع "الشرق الأوسط الكبير" أنها تهتم بكل ما يتعلق بالعالم العربي والإسلامي، وإعداد الخطط والتصورات لإصلاح هذا العالم سياسيا وثقافيا وتربويا بما يخدم المصالح والاختيارات الأمريكية وأهدافها الإستراتيجية<sup>(1)</sup> المتابع للدراسات والتقارير التي تصدرها مراكز الأبحاث الأمريكية في هذا المجال سيتأكد من أن الإدارة الأمريكية تتعامل مع قضية إصلاح العالم الإسلامي باعتبارها شأنا أمريكيا، داخليا له علاقة متينة بالأمن القومي الأمريكي والمجتمع الغربي عموما داخليا وخارجيا<sup>(2)</sup>.

يعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من قائمة المبادئ المنتهكة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من خلال حربها سواء على أفغانستان أو العراق، وذلك على خلفية المخططات الأمريكية الخفية والمعلنة لمصادرة حق هذه الشعوب في اختيار شكل النظام السياسي الذي ترغب فيه<sup>(3)</sup>.

(1) موعدة محمد، إشكالية المسألة الديمقراطية في المغرب العربي في أعمال المؤتمر العالمي السابع العالمي السابع للدراسات البورقبيية حول دولة القانون واتخاذ القرار في تونس البورقبيية وفي المغرب العربي (1955-2005) إشراف أ.د عبد الجليل التميمي، السلسلة الثالثة، الحركة التونسية والمغربية رقم 18، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات تونس، 2009، ص 170.

(2) موعدة محمد، المرجع السابق، ص 170.

(3) جغول زغدود، حقوق الإنسان وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه في القانون، قسم الحقوق، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص 209.

كشفت هذه المخططات عن التصميم الأمريكي لفرض نظم سياسية تستجيب لرغباتها وتحقيق أهدافها ومصالحها السياسية والاقتصادية، وذلك بعيدا عن أية مشاركة حقيقية من جانب هذه الشعوب في هذا المجال أو قصره على الفصائل الموالية للولايات المتحدة الأمريكية.

إبعاد القوى الوطنية الحقيقية ثم الاستئثار بثروات هذه الشعوب من خلال إبرام اتفاقيات مع شركات الاحتلال هي الأقرب للاستنزاف والسرقة منها للاستثمار. الحرب الأمريكية على الإرهاب هي انتهاك صريح لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير<sup>(1)</sup>.

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية كل إمكانياتها للمساهمة في حل نزاع الصحراء الغربية، والمصالحة بين الجزائر والرباط، فقد توصل ريشارد لوقار (Richard Lugar) المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي جورج بوش سنة 2005 إلى المنطقة بعد مفاوضات إطلاق سراح آخر المساجين المغاربة لدى جبهة البوليساريو في مخيمات تندوف<sup>(2)</sup>.

وصل إلى مطار المسيرة بأغادير آخر الجنود المغاربة المحتجزين وعددهم 404، واعتبروا أقدم أسرى حرب، للتذكير فإن بعد نهاية الحرب، احتجزت البوليساريو حوالي 2200 جندي، وقد استخدمهم قادة الجبهة كورقة ضغط على الحكومة المغربية لإجبارها على التفاوض لإجراء الاستفتاء<sup>(3)</sup>.

نشاط المغرب على المستوى الدبلوماسي لم يكن وليد اليوم، فكانت مبادرات الملك الراحل الحسن الثاني تخضع لمنطق الحسابات الآنية والمستقبلية ومعرفة بالحيثيات وأخذ المعطيات الداخلية والدولية مأخذ الجد. وهي مقارنة تولي أهمية ثانوية للمبادئ الإيديولوجية دون تجاهلها بشكل كامل وأهم حسابات الملك الراحل، الحسن II سعيه دوما إلى إقامة البيئة على أن المغرب حليف ويجب التعامل مع المغرب بإيجابية بالغة، وهذا المعطي أضحي حاسما بعد 1977<sup>(4)</sup>.

(1) جغلول زغدود، مرجع سابق، ص 209.

(2) GHORBAL Samy, Washington prend les choses en mains, J/A l'intelligent N° 2329 du 28 Aout au 03 septembre 2005, P 28.

(3) GHORBAL Samy, op.cit, P 28 .

(4) محمد حاتمي، المالك الحسن الثاني وإدارة ملف العلاقات المغربية الإسرائيلية، في أعمال المؤتمر العالمي السابع للدراسات البورقبيية، مرجع سابق، ص 59.

تفاقت الصعوبات في الأقاليم الصحراوية وباتت جبهة البوليساريو تضرب في الداخل المغربي مدعمة بالسلاح الجزائري والليبي، فضلا عن تدهور الوضع الدبلوماسي بعد إقدام مجموعة من الدول الإفريقية والأمريكية الجنوبية على الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية<sup>(1)</sup>.

حاول المغرب استخدام اللوبيات المختصة (Professional Lobbys) وأعطيت الأولوية لحقوق الإنسان منذ السبعينات لتلميع صورة المغرب في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان المغرب حريصا على أن تسمع آراءه حول الصحراء الغربية. و كان المغرب حليفا للمغرب في الحرب الباردة، فقد قدمت له مساعدات عسكرية واقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا<sup>(2)</sup>.

عملت حكومة كارتر (Carter) في بلد يضع حقوق الإنسان ضمن أولوياتها في أجندها الدبلوماسية الخارجية، لهذا السبب طالبت جبهة البوليساريو وبعض المنظمات غير الحكومية النشطة في مجال حقوق الإنسان بعدم إمداد المغرب بالأسلحة.

التحدي اليوم لا يأتي من جبهة البوليساريو فقط، بل للحفاظ على المصالح الاقتصادية المغربية في الولايات المتحدة الأمريكية على المغرب الترويج للإنتاج المغربي الذي يلقي المنافسة<sup>(3)</sup>.

لا ينشط مناظلي جبهة البوليساريو والمتعاطفين معها من المنظمات غير الحكومية، بالقدر المغربي، فالتحدي الذي يواجهه المغرب اليوم هو التكثيف من محاربة جبهة البوليساريو سياسيا فهي سياسة دفاعية.

الدخول والانتفاع من السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية هي سياسة أكثر إيجابية للمغرب، المقاربة فوائدها كبيرة على المستويين السياسي والاقتصادي، فعلى أصحاب اللوبيات المختصة (Professional Lobbys) استخدام إمكانياتهم للتأثير والتخفيف من

(1) محمد حاتمي، الملك الحسن الثاني وإدارة ملف العلاقات المغربية الإسرائيلية، المرجع السابق، ص 59.

(2) KALPAKIAN Jack, managing morocco's image in United States domestic politics, the journal of North African studies ,V11 N°01, Taylor and Francis, London, 2006, P 61.

(3) KALPAKIAN Jack , op.cit, P61.

الآراء السلبية على المغرب في الكونغرس ولازال على هؤلاء دور لأدائه في الجانب الاقتصادي للصدقة بين البلدين<sup>(1)</sup>.

العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب كانت دائما علاقات وطيدة، التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة (FTA) في جوان 2004، وإعطاء المغرب مكانة الحليف المفضل خارج حلف الناتو، فتعتبر المغرب ثان دولة عربية بعد الأردن الذي يتحصل على اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(2)</sup>.

يرى الخبراء بأن هذا الاتفاق سياسي أكثر منه اقتصادي بالمقارنة مع الإتحاد الأوروبي فإن نسبة التصدير للمغرب نحو الولايات المتحدة الأمريكية 3% و69% للإتحاد أما الاستيراد من المغرب نحو الولايات المتحدة الأمريكية بلغ 3% بينما إلى الإتحاد الأوروبي بلغ 74%.

تدخل اتفاقية التجارة الحرة (FTA) ضمن إستراتيجية وضعها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن (Greater Middle East)، الشرق الأوسط الكبير والذي من أهدافه بناء منطقة للتبادل الحر في الشرق الأوسط<sup>(3)</sup>.

التفكير بأن اتفاق التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية أنه اتفاق اقتصادي بحت غير وارد، ففي حقيقة الأمر إن الاتفاق يحمل في طياته جانب أمني، القادة الأمريكيين يعتبرون الاتفاق فرصة لمساندة حليف قريب ومهم في المنطقة كون المغرب ليس عضوا في حلف الناتو.

إذا توصل هذا الاتفاق إلى الأهداف الاقتصادية المنشودة، يبقى المسار طويلا نظرا للفائدة هل تعود؟ أولن تعود على مجتمع مغربي منقسم بسبب الفروق الاجتماعية العميقة<sup>(4)</sup>.

أعطى التوقيع على الاتفاق ضمانا للمغرب بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستساندها في مطالبها بإقليم الصحراء الغربية، وتزامن ذلك مع المساعي الحثيثة للمبعوث الخاص

(1) KALPAKIAN Jack , op.cit, P61.

(2) DEL MIÑO Paloma Gonzalez, Las relaciones entre España y Marruecos, perspectivas para El Siglo XXI, catarata, 2005, P141.

(3) Ídem, p142.

(4) White Gregory, free trade as a strategic instrument in the war on terror ? The 2004 U.S Moroccan free trade agreement, Middle East journal, v59, N°04 Autumn 2005, P597.

للأمين العام الأممي جيمس بيكر، وبسبب الموقف المتعنت للمغرب، والوصول إلى طريق مسدود، قدم جيمس بيكر استقالته في جوان 2004<sup>(1)</sup>.

مساندة الولايات المتحدة للمغرب ليست واضحة وخالصة، وليس فقط في قضية الصحراء الغربية، بل في مواقف أخرى، ففي سنة 2004، اقترف السفير الأمريكي توماس ريلي (Thomas Riley) خطأ كبيرا، عندما أعطى ضمانات بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستنتخب لصالح المغرب في ترشحه للظفر بتنظيم كأس العالم في 2010.

انضمت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية المطاف إلى الأغلبية ومنحت صوتها لجنوب إفريقيا مما أغضب المغرب<sup>(2)</sup>.

رجت انتخابات برلمانية في المغرب سنة 2007 ولم تتعد نسبة المشاركة 37 % وهي نسبة لم تسجلها الانتخابات البرلمانية من قبل، ومعظم المحللين السياسيين يرجعون هذا الانخفاض في المشاركة إلى خيبة أمل المواطنين في الإصلاحات السياسية في السنوات الأخيرة<sup>(3)</sup>.

عدم الرضا السياسي في المغرب هو تلقائي، لانعدام إصلاحات دستورية وتغييرات حول إجراء الانتخابات في المستقبل، فالمرحلة الانتقالية الديمقراطية مع الملك محمد السادس، وبالرغم من استعمال الصلاحيات الملكية في عدة مبادرات هامة، لكن لم تستخدم لفتح حوار سياسي جاد.

دور البرلمان في البناء الدستوري والعمل السياسي، قلل من أهمية الانتخابات الديمقراطية، وكنتيجة لذلك بادرت الولايات المتحدة الأمريكية والكثير من المنظمات غير الحكومية ببرنامج لتعزيز الهيئة التشريعية في السنوات الأخيرة، لتطوير وتقوية الإمكانيات المؤسساتية للبرلمان المغربي وصورته لدى الشعب المغربي<sup>(4)</sup>.

(1) White Gregory, free trade as a strategic instrument in the war on terror ? op.cit, P609.

(2) White Gregory, free trade as a strategic instrument in the war on terror ? op.cit , P 610.

(3) BARWIG Andrew, How electoral rules matter voter turnout in Marocco's 2007 parliamentary elections, the journal of North African studies, vol 14, N°2, une 2009 ? P 289.

(4) BARWIG Andrew, op.cit , P 300.

تساند للولايات المتحدة الأميركية برنامج تقوية الإمكانيات البرلمانية والاعتراف الشعبي بالشرعية الانتخابية في المغرب، وبالتالي تعزيز المسار الديمقراطي، تنامي مساهمة المغرب في بناء المشرع فيه نقائص، ولأزال هناك إجراءات يجب اتخاذها ليحصل تغيير حقيقي. تحمل الإصلاحات الانتخابية في أرض الواقع معنى أكبر للمشاركين، فالمؤسسات الديمقراطية لا تكبر بدون مسار انتخابي تنافسي حقيقي<sup>(1)</sup>.

### ثانيا - الاهتمام الأمريكي المستمر بقضية الصحراء الغربية:

تطور العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأميركية لم يغير من الموقف الأمريكي إزاء قضية الصحراء الغربية، فحسب هنري كيسنجر، لم يكن بإمكان أمريكا السماح بأنغولا أخرى على الأطلسي، وقد ضغطت على الأسبان للتخلي عن المستعمرة الإسبانية لصالح المغاربة، وفي الواقع أعطوا الضوء الأخضر للمغرب لاحتلال الإقليم<sup>(2)</sup>.

الوعد بتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية والجزائر كانت قصيرة المدة، بسبب الموقف الأمريكي المساند للمغرب وخاصة في الميدان العسكري والسياسي، ولعل أكثر ما قامت به الولايات المتحدة الأميركية هو بيع الأسلحة للمغرب في 1970، سياسة لم تتغير منذ ذلك الوقت، والدور المحوري والفعال للجزائر في تحرير الرهائن الأمريكيين في طهران لم يغير من موقف الأمريكيين تجاه الجزائر<sup>(3)</sup>.

يعرف المغرب انه مملكة مستقرة وصادق للولايات المتحدة الأميركية، وهناك حجج تتمسك بها الولايات المتحدة الأميركية، من بينها أن الصحراء الغربية بلد صغير وهناك خطر ليصبح مأوى للإرهابيين، وعدم الاستقرار واستقلال الصحراء الغربية سيؤثر على العرش الملكي، وهذا ما يفسر مساندة الولايات المتحدة الأميركية لمشروع الحكم الذاتي.

أعلن دافيد ولش أمام الكونغرس في 6 جوان 2007: « عملنا معهم (أي المغاربة) على مخطط الحكم الذاتي » والجزائريون يحاولون إقناع الأمريكيين بأن في حقيقة الأمر للحفاظ على المملكة المغربية، فكل إفريقيا الساحل التي ستخاطر الولايات المتحدة الأميركية

(1) BARWIG Andrew, op.cit , P 300.

(2) YAHIA H. Zoubir, Les Etats Unies et l'Algérie : antagonisme programme, et coopération, Maghreb Marchrek, N° 200, Eté 2009, P 75.

(3) YAHIA H. Zoubir, Les Etats Unies et l'Algérie, P 75

بزعزعة استقرارها، ففرض حل غير عادل على الصحراويين سيؤدي إلى تصدع جبهة البوليساريو<sup>(1)</sup>.

جبهة البوليساريو ليست متورطة في أعمال إرهابية ولكن خيبة الأمل قد تدفعهم للالتحاق بأحد هذه الحركات المخربة، وبالتالي زعزعة استقرار المنطقة بأكملها.

لم يمنع الموقف الأمريكي المؤيد للمغرب إقامة العلاقات بين الولايات المتحدة والجزائر فالتعاون مستمر مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، الأمريكيون ليسوا بحاجة لتبين موقف أكثر تطابق مع القانون الدولي.

بالرغم من تصريحات القادة الأمريكيين للأهمية الإستراتيجية للجزائر، يبقى المغرب عمود السياسة المغربية للولايات المتحدة الأمريكية . فشل السياسة الأمريكية يعود إلى رفض الجزائر السير في الصف الأمريكي<sup>(2)</sup> بالرغم من التضامن لمكافحة الإرهاب، إلا أن هناك دليلا على فشل الدبلوماسية الأمريكية، وهو رفض الجزائر إعادة فتح الحدود البرية مع المغرب لإعادة إحياء إتحاد المغرب العربي.

ترفض الجزائر فرض واقع في الصحراء الغربية، وغلق الحدود في 1994 كان رد فعل عفوي للسلطات الجزائرية، ولكن فيما بعد تبين بأن غلق الحدود كان له نتائج سلبية على المغرب، فقررت السلطات الجزائرية تركها مغلقة للضغط على الجانب المغربي<sup>(3)</sup>.

انتهت عهدة الرئيس بوش الابن والموقف واحد اتجاه الصحراء الغربية وهو مساندة المغرب وفي آن واحد محاولة الإبقاء الحال على ما عليه من جمود وركود، ولا تختلف عهد الرئيس باراك أوباما، فإدارة أوباما تنتهج السياسة نفسها. تعهد الرئيس الأمريكي الرئيس باراك أوباما بالاستمرار في تأييد الجهود لإيجاد حل سلمي دائم ومقبول من الطرفين لمسألة الصحراء الغربية طبقا للسياسة الأمريكية الثابتة لعدة سنوات.

أشاد الأمريكيون بوضوح أن مخطط الحكم الذاتي المقدم من المغرب جاء واقعي وذو مصداقية، ويمثل نهجا محتملا لتلبية تطلعات شعب الصحراء لتسيير شؤونه في السلم والكرامة<sup>(1)</sup>.

(1) YAHIA H. Zoubir, Les Etats Unies et l'Algérie, P 76.

(2) Ibid.

(3) YAHIA H. Zoubir, Les Etats Unies et l'Algérie, P 76.

أشار الرئيس أوباما من جهة ثانية إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد المفاوضات التي أجرتها منظمة الأمم المتحدة، من خلال جهود المبعوث الخاص للأمم العام الأممي (Christopher Ross)، وذلك بحته الطرفين على إيجاد حل سياسي<sup>(2)</sup>.

أكد القائدين باراك أوباما والملك محمد السادس في بيان مشترك خلال زيارة الملك محمد السادس إلى الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر 2013 على تمسكهما المشترك لتطوير ظروف المعيشة لسكان الصحراء والعمل سويا لمتابعة حماية وترقية حقوق الإنسان في المنطقة<sup>(3)</sup>.

ذكر في ختام البيان المشترك، أن الرئيس الأمريكي أوباما والملك محمد السادس اختتما لقاءهما بالإشارة إلى تعهدهما المشترك للعلاقة الخاصة التي تعود إلى تاريخ طويل تربط بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب الذي كان أول بلد يعترف باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية في 1977<sup>(4)</sup>.

اتفق الطرفان على البقاء على اتصال وثيق والاستمرار في طريق تعاون دائم يعزز وشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والمغرب، وهذا دليل على أن الموقف الأمريكي ثابت في قضية الصحراء الغربية، فهو مؤيد لمخطط الحكم الذاتي، ومؤيد لقرارات منظمة الأمم المتحدة في آن واحد. وهذا دليل على أن الموقف الأمريكي في قضية الصحراء الغربية موقف مزدوج.

تم انتخاب رجل الأعمال الملياردير الأمريكي عن الحزب الجمهوري دونالد جون ترامب (Donald John Trump) رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، في 9 نوفمبر 2016 ضد منافسته الديمقراطية هيلاري كلينتون، ومن المقرر أن تبدأ فترة رئاسته في 20 جانفي 2017.

(1) Le texte intégral du communiqué conjoint entre les Etats Unies, D'Amérique et le Royaume du Maroc, (la rencontre au sommet le Vendredi 22/11/2013 à la maison blanche entre le roi Mohamed VI et le président Barak Obama), publié par Maliweb.net le 23/11/2013, in [www.maliweb.net](http://www.maliweb.net).

(2) Le texte intégral du communiqué conjoint entre les Etats Unies D'Amérique et le Royaume du Maroc, op.cit.

(3) Ibid.

(4) Le texte intégral du communiqué conjoint entre les Etats Unies D'Amérique et le Royaume du Maroc, op.cit.

سيعود السؤال من جديد عن موقف الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب إزاء قضية الصحراء الغربية، هل سيتغير موقفه؟ أو سيبقى موقف الإدارة الأمريكية ثابتا لا يتغير.

## الفرع الثاني

### تذبذب دور الدول الأوروبية

دور الدول الأوروبية مهم في التأثير على مسار قضية الصحراء الغربية، خاصة فرنسا (أولا) ولكنه ضعيف وغير فعال، ضف إلى ذلك فموقف هذه الدول غير واضح (ثانيا).

#### أولا - دور فرنسا في مسار قضية الصحراء الغربية:

النزاع في الصحراء الغربية كان التوقيت المناسب لمعالجة مسائل القوات المسلحة وسياسة الدفاع المغربية، ولكن هذه المسائل تم التطرق إليها عن وجهة نظر سياسية أكثر منها إستراتيجية<sup>(1)</sup>.

الممولون الرئيسيين بالأسلحة للمغرب هم أمريكا وفرنسا وأقل درجة روسيا وإسبانيا وبعض الدول الأوروبية، ونظرا للتقارب الإيديولوجي بين الجزائر وروسيا خلال الحرب الباردة، حاول الملك الحسن II خلق صلة بين النزاع في الصحراء الغربية والصراع والمواجهة شرق-غرب.

تقرب الملك الحسن II من الدول الغربية للحصول على التأييد الدبلوماسي من الهيئات الدولية والحصول على المساعدة المالية لتطوير وتحديث الجهاز العسكري<sup>(2)</sup>.

النفقات العسكرية للمغرب لها تفسيرين، الأول محاولة المنافسة والتسابق مع الجزائر، والثاني هو النزاع في الصحراء الغربية، فبالرغم من شح الموارد المالية، وغياب موارد البترول في المغرب، إلا أن النفقات العسكرية لم تتوقف عن الزيادة، دون أن تصاحبها سياسة للتطوير الاقتصادي<sup>(3)</sup>.

(1) SAIDY Brahim , op.cit, P 120.

(2) SAIDY Brahim , op.cit, P 126.

(3) SAIDY Brahim ,op.cit, P 120.

كانت العلاقات بين واشنطن والرباط دائما علاقة وثيقة، فالموقف الذي تظهره الولايات المتحدة الأمريكية للوساطة في نزاع الصحراء الغربية، يتسم بالمصالح السياسية والبحث عن توسيع مبادلاتها التجارية، هذا الموقف يتصادم مع المصالح الأوروبية في المنطقة<sup>(1)</sup>.

أهم الدول الفاعلة في منطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا هما الجزائر والمغرب. فالجزائر لديها احتياطات الغاز والبترو، أما المغرب فله أهمية إستراتيجية، فهو بلد متوسطي والمملكة العلوية لديها وزن في العالم العربي والإسلامي.

احترام الولايات المتحدة الأمريكية للمغرب يعود لأسباب إستراتيجية وجيوسياسية، لضمان الاستقرار في المنطقة، ورقابة الإسلاميين، والحفاظ على استمرارية السياسة المغربية في الإصلاحات الداخلية، أما مصالح فرنسا في المغرب يطغى عليها التأثير الاستعماري والعلاقة الاقتصادية<sup>(2)</sup>.

تختلف فرنسا والجزائر في موقفهما حول قضية الصحراء الغربية، فرنسا دائما كانت مع فكرة إدماج إقليم الصحراء الغربية للمغرب، بينما الجزائر دافعت وساهمت في إعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، فدولة مستقلة تضع حدودا للمغرب جنوبا، لكي لا تمنع إطلالة الجزائر على المحيط الأطلسي<sup>(3)</sup>.

السياسة الخارجية لفرنسا حول الصحراء الغربية ثابتة لا تتغير، فالرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي عبر عن أمله أن يتوج مشروع المخطط المغربي للحكم الذاتي بالنجاح، والمغرب لا يحتاج للوساطة لأنه وضع المخطط بجدية ومصداقية.

هددت باريس باللجوء إلى حق الفيتو في عام 1993، إذا فرض مخطط بيكر الثاني على المغرب وصرح برنار كوشنير ( Bernard Kouchner ) أن: «الصراع الصحراوي من اختلاق الجزائر»<sup>(4)</sup>.

(1) DEL MINO Paloma González, op.cit, P 139.

(2) Ídem, P 140.

(3) DEL MINO Paloma González, op.cit, P140.

(4) «Le conflit sahraoui était une création de l'Algérie», cité par DRIS AIT HAMADOUCHE Louisa, op.cit, P 45.

تؤكد فرنسا أن وجود دولة صحراوية سيؤدي إلى زعزعة استقرار المملكة المغربية التي وضعت مسألة الصحراء كحافز لاستعادة الهوية الوطنية التي هي هدف غير قابل للتفاوض<sup>(1)</sup>.

تثير المسألة الصحراوية في العلاقات الفرنسية الجزائرية الانتباه لأنها ساهمت كثيرا في توتر العلاقة بين البلدين، بالنسبة لفرنسا، مساعدة المغرب أولوية نظرا للعلاقة الوثيقة بين المملكة والقادة الفرنسيين، الذين يساعدون المغرب لضم الإقليم، بالمقابل سكوت المغرب على بتر فرنسا لجزء من أراضيها ومنحها للجزائر أثناء الاستعمار.

وتسعى فرنسا لمنع قيام دولة مستقلة في المنطقة تساندها الجزائر<sup>(2)</sup> دراسة نزاع الصحراء الغربية عامل يساهم في فهم شعور الجزائريين، فرنسا تساند المغرب لإضعاف الجزائر والاعتداء على مصالحها الوطنية وإن كانت هذه النظرة سياسية عسكرية إلا أن المجتمع المدني يشاطرها والذي يقدر بأن فرنسا بمساندتها للمغرب تعيد التجربة الاستعمارية. احتفظت فرنسا بالروح الاستعمارية التي تعارض حرية الشعوب المضطهدة، رغم التضامن الذي يظهره الجزائريون للصحراويين إلا أنه أقل من التضامن الذي يظهرونه للفلسطينيين بسبب تقارب الشعبين الجزائري والمغربي<sup>(3)</sup>.

استهجن الجزائريون موقف فرنسا من النزاع الصحراوي، وتمنوا التزام فرنسا الحياد، والجزائريون لا يقبلون التشكيك في مساندهم للشعب الصحراوي كما يساندون الشعب الفلسطيني وشعوب أخرى مضطهدة.

يرجع مساندة الجزائريين للشعوب المضطهدة لتاريخهم النضالي، يوبخ دائما النظام الجزائري على دوره المساند للقضية الصحراوية وننسى دائما معارضة المجتمع المدني لاحتلال المغرب لإقليم الصحراء الغربية.

أعجب المنتبعين للسياسة الدولية بموقف فرنسا إزاء العراق، في حرب الخليج والسؤال لماذا فرنسا لم تعتمد الموقف نفسه فيما يتعلق بالشرعية الدولية حول الملف الصحراوي<sup>(1)</sup>.

(1) DRIS AIT HAMADOUCHE Louisa, op.cit, P 45.

(2) YAHIA H. Zoubir, Errements dans les relations France- Algérie : un point de vue Algérien, Maghreb -Machrek, N° 197, Automne, 2008, P 38.

(3) YAHIA H. Zoubir, Errements dans les relations France- Algérie, op.cit, P 38.

وقف إطلاق النار بين الجانبين تحت الرعاية الأممية فتح طمأنينة للإتحاد الأوروبي ولم يجعله أولوية، لكن إظهار الصحراويين الرغبة في الكفاح من جديد في ماي 2005 اقلق الأوروبيين<sup>(2)</sup>.

تستند البراهين والحجج المقدمة لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية على قواعد القانون الدولي، ولكن الواقع يظهر أن الفاعلين في القضية يستندون إلى سياسة الواقع Realpolitik بينما حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير معترف به من الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، ونجد دائما بالمقابل الطموحات المغربية التي تلقى دعما ومساندة من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لا مثيل لهما<sup>(3)</sup>.

يقترن الحل المغربي لمنح الحكم الذاتي بمشاكل كبيرة ، والذي تبناه جزء معتبر من المجتمع الدولي، وهو منطقة صحراوية جهوية يمنح لها الحكم الذاتي كجزء من المملكة المغربية، بينما جبهة البوليساريو ترفض هذا الحل وتصر على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والذي يجب أن يكون عملي من خلال استفتاء يفضي للاستقلال<sup>(4)</sup>.

عرض المغرب للحكم الذاتي لا يتماشى مع الاقتراحات الخاصة بباقي أقاليم المملكة المغربية، لأن المملكة ستحافظ على النظام السائد والذي يتميز بحكم ملكي تنفيذي، مركزي، ولن تسمح المملكة للصحراويين بتطوير القوة الأمنية لهم خوفا من إضعاف سلطات المملكة وتشجيع الانفصال في الشمال<sup>(5)</sup>.

### ثانيا - الدور غير الفعال للإتحاد الأوروبي:

لن تسمح نسبة التحدي إخفاء الدور الضعيف وغير الفعال للإتحاد الأوروبي كقوة في حل النزاع. فاللجنة الأوروبية اعترفت ضمنا بالضعف الأوروبي في الأحداث الراهنة.

يجب بذل جهود أكبر في علاقاتها مع النزاعات الجهوية الإقليمية، فكانت الدول الأوروبية في البداية تتعامل بإستراتيجية أوروبا التوسعية (Wider Europe)، ولكن منذ سنة 2004 اعتمد الإتحاد الأوروبي سياسة جديدة وهي سياسة أوروبا مع دول الجوار،

(1) YAHIA H. Zoubir, Errements dans les relations France- Algérie, op.cit, P140.

(2) Gillespie Richard, op.cit, P 92.

(3) Ibid.

(4) Gillespie Richard, op.cit, P 92.

(5) Idem, P 93.

(ENP)، وأشارت هذه السياسة إلى الصحراء الغربية وفلسطين كنزاعات أخرى بجدية تطور منطقة المتوسط.

اتفاق الشراكة الوحيد بين المغرب والإتحاد الأوروبي توقف سنة 2000 بسبب أزمة صخرة ليلي، لكن العلاقات عادت في 2003، والمفاوضات حول الصيد البحري توجت باتفاق في 28 جوان 2005. الاتفاق فيه الكثير من النقاط الإيجابية للمغرب، من الجانب المالي، ومن جانب احترام كفاءات الصيد فتقلصت المناطق المسموح فيها بالصيد وتحديدها بدقة للحفاظ على الثروة السمكية وعدم صيد النوع المهدد بالانقراض<sup>(1)</sup>.

سمح لـ 119 سفينة فقط بالصيد في المياه المغربية، والصيد بالطريقة التقليدية، ووضع آليات متطورة للرقابة عن طريق الأقمار الصناعية.

اتفاق الشراكة الجديد في مجال الصيد بين المغرب والإتحاد الأوروبي هو قطيعة مع الاتفاقات السابقة في هذا المجال، فهو في صالح المغرب ليحافظ على ثرواته والتطور في القطاع، مع توفير المداخل المالية للبلاد<sup>(2)</sup>.

محاولة استمالة الدول الأوروبية لمشروع الحكم الذاتي لم يكفي و تعمل فرنسا وإسبانيا لتجنيد تحالف حقيقي لمساندة المشروع، وإعادة انتخاب الحزب الاشتراكي في إسبانيا سنة 2008، أبقى على نفس السياسة اتجاه الصحراء الغربية و التي عادت على الحزب بالسلب. حدثت قبل ذلك أزمة دبلوماسية بين المغرب وإسبانيا في عام 2007 بسبب زيارة الملك خوان كارلوس إلى سبتة ومليلية.

تكرر الأمر مع فرنسا بالرغم من انتخاب الرئيس ساركوزي ومحاولة إعادة التوازن إلى علاقات فرنسا مع دول المغرب العربي فقام بأعمال شراكة مع المغرب، وقدم الجزائر لمفتاح للشراكة مع فرنسا في شمال إفريقيا<sup>(3)</sup>.

لم تتغير الأمور كثيرا بعد انتخاب الرئيس الفرنسي فرنسوا هولند، فهو دائم الزيارة للجزائر، باعتبارها مفتاحا للشراكة والمصالح الاقتصادية الفرنسية. و لكن موقف فرنسا اتجاه

(1) BEN ACHOUR Rafea, Coopération en matière de pêche entre l'Europe et le Maghreb : in partenariat «Union Européenne Maghreb» op.cit, PP-46-47.

(2) BEN ACHOUR Rafea, op.cit, PP-46-47.

(3) GILLESPIE Richard, op.cit, P 95.

قضية الصحراء الغربية بقي ثابتا ولم يتغير فهي تلعب دائما دور المدافع عن المغرب على حساب الشعب الصحراوي.

تنشط بعض الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، كالسويد وإيرلندا والدانمرك وفنلندا، لصالح الصحراء الغربية وهم مهتمون أكثر بتجسيد القانون الدولي، وهذه الدول لها تحفظات على الطموحات المغربية في الصحراء الغربية في المجالين السياسي وحقوق الإنسان<sup>(1)</sup>.  
تتمسك هذه الدول بالجانب القانوني في علاقتها مع قضايا شمال إفريقيا، وفي سنة 2005 أظهرت علنيا تضامنها مع حقوق الصحراويين.

تحاول الدول الإسكندنافية إرسال بعثات دبلوماسية إلى الصحراء الغربية لكشف الإجراءات القمعية المتخذة من المغرب ضد المساندين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وطلبوا بحالة عاجلة، من الإتحاد الأوروبي، اتخاذ قرار للدفاع عن حقوق الإنسان<sup>(2)</sup>.

أبدت العديد من الدول الأعضاء اعتراضها لاتفاق الشراكة سنة 2005 بين المغرب والإتحاد الأوروبي حول الصيد البحري لأن الاتفاق يتضمن الصيد في مناطق تابعة لساحل إقليم الصحراء الغربية، وكان انتعاش جاء حول المسألة دافعت فرنسا وإسبانيا للمصادقة على اتفاق الشراكة، وكانت السويد الدولة الأكثر اعتراضا على الاتفاق فهي عبرت عن شكوك جادة حول شرعية الاتفاق مع قوة محكمة لاستغلال ثروات إقليم محتل<sup>(3)</sup>.

عبرت كل من إيرلندا، فنلندا، السويد، الدنمارك، ألمانيا عن اهتمامها بشرعية الاتفاق بعد ست سنوات من المفاوضات، السويد لم تتنازل عن موقفها<sup>(4)</sup>، مما دفع بالإتحاد

(1) GILLESPIE Richard, op.cit, P 95.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) العلاقة بين المغرب والسويد يسودها التوتر الدائم بسبب قضية الصحراء الغربية وعرفت حداثتها سنة 2015 عندما قاطعت السويد المنتجات القادمة من الأقاليم الصحراوية المغربية (الصحراء الغربية)، وكذلك الشركات المغربية والشركات التي تتعامل مع المغرب، وقرر المغرب "وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل مقاطعة المنتجات السويدية"، وكان العاهل المغربي، الملك محمد السادس، قد أكد في كلمة ألقاها نيابة عنه الأمير رشيد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن بلاده سترفض أي تصور بعيد عن الواقع أو مقترحات مغلوبة بخصوص قضية الصحراء. أدانت الحكومة المغربية، في جانفي 2015، موقف السويد من قضية الصحراء الغربية وما أعقبه من عداة اقتصادي للمملكة المتمثل بمقاطعة المنتجات المغربية. زاد التوتر في 29 سبتمبر 2015، حين قرّر المغرب إلغاء تدشين مركز تجاري تابع للعلامة السويدية إيكيا، وذلك بسبب عدم توفره على "شهادة المطابقة"، بينما ربط منتجعون قرار الإلغاء بأسباب سياسية. أتى هذا القرار بعد تقدّم نواب من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الذي وصل إلى السلطة بعد انتخابات 2014، بمقترح قانون يرمي إلى تمثيل البوليساريو

الأوروبي لمحاولة تبرير الاتفاق على أنه ليس مخالف للقانون الدولي، وأنه تم إدراج شرط استفادة الشعب الصحراوي من هذا الاتفاق.

بالرجوع إلى الخبراء، فالإتحاد الأوروبي قبل المصادقة على الاتفاق في 2007 أخذ في الاعتبار الموقف الأوروبي الثابت تجاه قضية الصحراء الغربية والتأكيد على ضمان استفادة الشعب الصحراوي ماديا من الاتفاق<sup>(1)</sup>، لأن الإتحاد الأوروبي تفادى معارضة رأي هانس كورال، باعتبار إسبانيا حكمت الإقليم إداريا، والمغرب كدولة محتلة للإقليم وتواجد فعلي لها<sup>(2)</sup>.

حاول الإتحاد الأوروبي تشجيع المغرب للتفاوض حول الصحراء الغربية والتخلي نهائيا عن فكرة (Take it or leave it) خذها كله أو دعها، السياسة المنتهجة في الرباط حول مقترح الحكم الذاتي لسنة 2007<sup>(3)</sup>.

بالرغم من السياسة الجديدة للإتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة، إلا أن الانقسامات العميقة بين دول الإتحاد، جعل الصحراء الغربية بدون مبعوث أوروبي إلى إقليمها، وهذا ما أكده المحافظ السامي للإتحاد الأوروبي خافيير سولانا (Javier Solana) إذ لاحظ أن هناك الكثير من يعملون معه كمبعوثين خاصة إلى عدة مناطق، كجنوب القوقاز والشرق الأوسط، ولكن لا يوجد مبعوث خاص له إلى الصحراء الغربية<sup>(4)</sup>.

إمكانية تجسيد موقف أوروبي موحد حول الصحراء الغربية، أوقفته الخلافات بين الدول الأعضاء، ومصالحهم في المنطقة، فتفضيلهم للرؤى المغربية تأتي من أطماع استعمارية سابقة، لكل من فرنسا وإسبانيا.

---

دبلوماسية في العاصمة السويدية ستوكهولم، بعد ثناء رئيس الوزراء السويدي، ستيفان لوفين، على شبيبة الصحراء الغربية، زيادة على حديث مواقع مغربية عن مشروع سويدي للدعوة إلى الاعتراف بـ"دولة" البوليساريو لدى مجلس الأمن.

اطلع على المغرب يدين موقف السويد.. ويتعهد برد مماثل، سكاى نيوز عربية، أبو ظبي 01/10/2015

(1) للمزيد من التفصيل، حول اتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و المغرب انظر: المبحث الأول من الفصل الثاني من الباب الثاني من هذه الرسالة .

(2) GILLESPIE Richard, op.cit., P 95.

(3) GILLESPIE Richard, op.cit, P 97.

(4) Idem, P 93

بدأت الدول الأعضاء الأخرى تهتم بالمنطقة أكثر لعدة أسباب أهمها، الهجرة السرية، الأمن عبر الحدود، وجود الثروات على سبيل المثال، البرتغال هو ثان مستفيد بعد إسبانيا من اتفاق الشراكة حول الصيد البحري بين الإتحاد الأوروبي والمغرب<sup>(1)</sup>.

استفدت كل من هولندا وبريطانيا من عقود التنقيب عن البترول من خلال شركاتها (Shell and BP) في المغرب، وهناك بعض المصالح للدول الأوروبية اقتصاديا من خلال ثروات شواطئ الصحراء الغربية المحتلة من المغرب.

التأثير الفرنسي على باقي الدول، شجع المغرب لمحاولة منح الحكم الذاتي للصحراويين لكسب الشرعية الدولية، أما إسبانيا فتتهرب من الاعتراف بمسؤولياتها التاريخية لضمان حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير<sup>(2)</sup>.

تحاول الجماعة الأوروبية تبني موقف مشترك حول القضية فالمواقف مختلفة حول الصحراء الغربية، مع أن الإتحاد الأوروبي اعترف بالحق الصحراوي في تقرير المصير، لكن الموقف الأوروبي الحقيقي هو الاكتفاء بالاعتراف بالمسؤولية لإيجاد حل سياسي ودبلوماسي في إطار منظمة الأمم المتحدة<sup>(3)</sup>. أما باقي دول العالم فتختلف نظرتها للصحراء الغربية، فالقضية الصحراوية لا تلقى الدعم الدولي كالقضية الفلسطينية.

بعثت المملكة المغربية في إطار التضامن بين المملكة المغربية والأنظمة الملكية في الخليج العربي، قوات من الجيش للملكة السعودية والإمارات في حرب الخليج الثانية، ولا زالت تساند هذه الدول<sup>(4)</sup>. بالمقابل هذه الدول تساند المغرب في النزاع الصحراوي وتدعمها في برامج التسليح، وهذا يخالف المادة 05 من ميثاق جامعة الدول العربية التي تنص « لا يجوز اللجوء إلى القوة لفض النزاعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة... ».

و تنص المادة السادسة من الميثاق: إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، أو خشي وقوعه فالدولة المعتدي عليها أو المهتدة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا<sup>(5)</sup>.

(1) GILLESPIE Richard, op.cit, P 93

(2) Ibid.

(3) GILLESPIE Richard, op.cit, P 94.

(4) SAIDY Brahim , op.cit, P 130.

(5) للمزيد أنظر ميثاق جامعة الدول العربية لـ22 مارس 1945 وملحقاته في [www.lasportal.org](http://www.lasportal.org)

ولا يختلف الأمر بالنسبة لإتحاد المغرب العربي، فالإطار المؤسسي لم ينجح في أن يصبح عنصرا للتعاون الجهوي، وبسبب التوترات التي تسود المنطقة يصعب تبين إستراتيجية أمنية لدول المنطقة سواء للجماعة العربية أو لإتحاد المغرب العربي<sup>(1)</sup>.

النظر إلى طبيعة ومدى التزام الأمم المتحدة في قضية الصحراء الغربية يقابلها موقف الدول حول هذا الموقف، إذ المجتمع الدولي، عبر في مواقف مختلفة حول تكلفة هذا النزاع التي وصلت في 2003، إلى 530 مليون دولار منذ وضع بعثة المينورسو، والتي يعمل مجلس الأمن على تمديد عهدها كل سنة منذ نشأتها في 1991<sup>(2)</sup>.

طال هذا النزاع كثيرا، ومن المهم إيجاد حل نهائي على أساس استفتاء يجسد حق تقرير مصير الشعب الصحراوي طبقا للشرعية الدولية<sup>(3)</sup>.

---

(1) SAIDY Brahim, op.cit, P 130.

(2) HAMED I SIAD Nabila, Le Referendum au Sahara Occidental, Mémoire pour l'obtention du magister en droit, faculté de droit, Université Mouloud Mammeri -Tizi-Ouzou, 2003-2004, P166.

(3) Ídem, P 167.

## الفصل الثاني

### قضية الصحراء الغربية في الإطار الإقليمي

دخل الاتفاق التأسيسي للإتحاد الإفريقي قانونيا حيز التنفيذ في 26 ماي 2001 وذلك تطبيقا لقرار القمة 37 لرؤساء الدول والحكومات الأفارقة من 09 إلى 11 جويلية في لوزاكا (زامبيا) لكن الإعلان الرسمي عن ميلاد الإتحاد كان بعد عام في دوربان (جنوب إفريقيا) في آخر قمة للوحدة الإفريقية بعد 39 عاما من النضال لتحرير إفريقيا من "الأبارتيد" العنصرية. نادى كوامي نكروما (Kwame Nkrumah) في سنة 1961 بمنظمة شبيهة بالاتحاد الإفريقي من حيث الهياكل والطموح، لكن معظم الدول الإفريقية رفضت المشروع آنذاك.

يستجيب الإتحاد الإفريقي لمقتضيات أملتها المعطيات الجديدة الناجمة عن العولمة والنظام العالمي الجديد والتحديات الجديدة المطروحة على الساحتين الاقتصادية والسياسية، وضرورة التفكير بمستقبل القارة والقضاء على مشاكلها والتصفية النهائية للاستعمار منها خاصة في إقليم الصحراء الغربية الذي يعتبر أخير ملف لتصفية الاستعمار في إفريقيا (المبحث الأول).

بالنظر إلى المتغيرات الدولية الجديدة والتكتلات بين الدول يبقى المغرب العربي كإتحاد لم يحقق الأهداف المرجوة، بل أبعد من ذلك، جاء كخيبة آمال للشعوب المغربية. وتوتر العلاقات بين الدول المغربية والأحداث الدائرة بها كموريطانيا، وتونس، وليبيا، إلا أن العائق الأكبر هو الخلافات الجزائرية - المغربية حول الصحراء الغربية، حالت دون استكمال المسار المغربي.

تعطيل الإتحاد نتائجه وخيمة على الدول المغربية وعلى المنطقة ككل، ففي زمن التكتلات يبقى عمل الإتحاد متوقفا، ولا أثر لإنعاش الإتحاد في الأفق (المبحث الثاني).

## المبحث الأول

### تأثير واقع الاتحاد الإفريقي على قضية الصحراء الغربية

الإعلان عن ميلاد الاتحاد الإفريقي في جويلية 2002 في جنوب إفريقيا فتح المجال للتساؤل ما هي العوامل التي أدت إلى إنشاءه؟ هل يملك الاتحاد الإفريقي إمكانية مواجهة التحديات الجديدة: العولمة، الأمن، الحكم الراشد؟ هل الاتحاد ستقوده أجندة رؤساء دول، أم أجندة تحمل في طياتها وسيلة لإرضاء تطلعات وحاجات الشعوب؟

التطلعات والمصالح الجديدة، كان وراء إنشاء الاتحاد الإفريقي، فمن جهة الاتحاد الإفريقي هو عبارة عن استكمال النقاشات داخل منظمة الوحدة الإفريقية، ومن جهة أخرى هو الاستجابة لمتطلبات العولمة، ونهج الديمقراطية (Democratization) التي فرضت بعد الحرب الباردة على إفريقيا والعالم ككل (المطلب الأول).

ذكر "نكروما" أن إفريقيا المريضة، منتقدة بسبب الضغوط والتدخل الأجنبي والخارجي، ولولا هذا لكان بالإمكان أن تصبح إفريقيا من أعظم القوى والأفضل في العالم، إذ كانت متحدة وفي نفس السياق كان ولإزال رئيس الجمهورية الصحراوية محمد عبد العزيز يرددها باستمرار « في هذا العالم الجديد الشجاع لا يوجد غرفة للضعيف »<sup>(1)</sup>.

إستجابة لواقع العالم الجديد ، يسعى الزعماء الأفارقة من خلال الاتحاد الإفريقي إلى إعادة بناء هويتهم ومصالحهم بالإعلان عن اتحاد بأهداف عليا وهيكل يعلوها الطموح، مما يستلزم الفطنة والذكاء، الإمكانيات الميدانية، العملية والعالمية للنجاح، وأمام كل هذه التغيرات والتحديات، يبقى ملف الصحراء الغربية كآخر ملف تصفية استعمار في إفريقيا (المطلب الثاني).

) 1 (« In this brave new world there is no room for the weak », cited by SAMUEL M. Makinda and WAFULA Okumu, the African Union Challenges of Globalization, Security and Governance, Routledge Global Institution, U.S.A, 2008, p 28

## المطلب الأول

### من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي

مواكبة منها للتكتلات الإقليمية والدولية التي يعرفها العالم المعاصر، سارعت الدول الإفريقية بدورها إلى التكتل وكانت البداية سنة 1963<sup>(1)</sup> بـ "أديس أبابا" والتي كان من أهم أهدافها استقلال الدول الإفريقية وتهيئة الإطار اللازم للعمل الجماعي لهذه الدول، لاسيما مع التحديات التي كانت تواجهها كالفقر والخلافات الحدودية بين الدول والنزاعات المسلحة<sup>(2)</sup> التي ظهرت وبكثرة، فعمل المنظمة في حفظ السلم وحل النزاعات بين الدول راجح مكانة نظرا لعدم وجود آلية كفيلة لتحقيق هذه الأهداف (الفرع الأول).

تسببت النزاعات في إفريقيا في خسائر مادية وخسائر كبيرة أخرى فمن رواندا إلى السودان، الكونغو، والصومال وسيراليون وكوت ديفوار، ليبيريا، أثيوبيا، أنغولا، أوغندا، موزنبيق، الصحراء الغربية.

ليست النزاعات المسلحة المشكلة الوحيدة التي تواجه القارة الإفريقية، فهناك الانتهاكات الصارخة في حقوق الإنسان، التخلف الاقتصادي.... إلى غير ذلك من المشاكل وأمام كل هذه التحديات، أخذ رؤساء الدول الإفريقية المبادرة وأنشئوا الاتحاد الإفريقي الذي ورث كل الملفات العالقة والمعقدة عن المنظمة (الفرع الثاني).

(1) تأسست منظمة الوحدة الإفريقية في 1963 وتم التوقيع على ميثاقها في 25 جويلية 1963 وكانت هذه المنظمة تتكون من: رؤساء الدول والحكومات وهو الجهاز الأعلى، مجلس وزراء الخارجية مهمته تنفيذ قرارات المؤتمر الأمانة العامة يتولاها أمين عام، بعض اللجان المتخصصة، لجنة الوساطة، التحكيم، التوفيق.

(2) هاملي محمد، "تحديات مجلس السلم والأمن الإفريقي في مواجهة النزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان والمصالح السياسية للدول"، مجلة العلوم القانونية، العدد 11، عدد خاص، عنابة، جوان 2007، ص 138.

## الفرع الأول

### الاتحاد كبديل للمنظمة

نجح الأفارقة في حلم الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي (أولا) و سطر الميثاق التأسيسي للاتحاد مبادئ لإخراج القارة من الأوضاع الصعبة والراكدة في جميع الميادين (ثانيا).

#### أولا - فشل منظمة الوحدة الإفريقية وميلاد الاتحاد الإفريقي:

كان ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية يتألف من 33 مادة و سطرت الأهداف الرئيسية للمنظمة في المادة الأولى والثانية، التي تركز أساسا على تحرير الشعوب الإفريقية واستقلالها.

كانت منظمة الوحدة الإفريقية تقودها سبعة مبادئ منصوص عليها في المادة الثالثة من الميثاق وهي: المساواة في السيادة بين كل دول أعضاء المنظمة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، احترام الاستقلال وسيادة الإقليم لكل دولة، الحل السلمي للنزاعات، التنديد بالاغتيالات السياسية والانقلابات لدول الجوار، العمل والمساهمة على تحرير كل الأقاليم الإفريقية، والتأكيد على سياسة عدم الانحياز<sup>(1)</sup>.

إذا نظرنا بتمعن في هذه المبادئ السبعة مجتمعة معا، سوف نلاحظ مدى قوة الصراع والخوف السائد والموجود في القارة الإفريقية في فترة التسعينات.

أبدت المغرب تحفظا عند التوقيع على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في سنة 1963 على مبدأ الحدود الموروثة المنصوص عليها في المادة الثالثة، والتي كانت محل خلاف بين المغرب والدول الإفريقية، وتنص الفقرة الثالثة على « احترام سيادة والوحدة الترابية لكل دولة وفي حقها غير القابل للتنازل للوجود المستقل »<sup>(2)</sup>.

(1) للمزيد اطلع على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية: (OUA) la Charte de L'organisation de l'Unité Africaine

Addis Abeba, le 25 Mai 1963, in; [www.africa.smol.org](http://www.africa.smol.org)

(2) وجاء في ديباجة الميثاق « ... مقتنعين بأن الشعوب لهم حق غير قابل للتنازل لتحديد قدرهم » (Leur propre

destin) للمزيد اطلع على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، مرجع سابق، وانظر، حدوش وردية، قضية الصحراء الغربية: حق غير قابل للتنازل يبحث عن آفاق، مرجع سابق، ص18.

استحالة مراجعة الحدود بعد الاستقلال دفع بمعظم الدول الإفريقية إلى تبني مبدأ عدم التنازل عن الحدود الموروثة عن الاستعمار، هذه المادة منعت المغرب من المطالبة بإعادة النظر في الحدود الجزائرية المغربية<sup>(1)</sup>.

تمت مراجعة هذا المبدأ للحفاظ على سيادة الإقليم في قمة القاهرة عام 1964 حيث أكدت الدول الإفريقية على مبدأ عدم خرق الحدود الموروثة عن الاستعمار وفي عام 1965 اقترح الرئيس الغاني "نكروما" وأتباعه في أكرات تنفيذ اتحاد بين الدول الإفريقية (Pan African executive) لكن الدول التي أرادت الحفاظ على سيادتها واستقلالها رفضت المقترح<sup>(2)</sup>.

لم تحقق المنظمة العديد من أهدافها فالمنتقدين لها يرون بأنها نادي كبير للرجال ( Big Men's club ) أو محل للحديث (Talking Shop) ، تحرير جنوب إفريقيا من الأبارتيد في سنة 1994 وضع المنظمة في موقف ضعيف، فكانت قضية جنوب إفريقيا من اعقد القضايا التي واجهت منظمة الوحدة الإفريقية.

فشلت المنظمة في تحرير إفريقيا من الفقر، الجوع، الأمراض (خاصة الايدز)، الديكتاتورية والاستبداد فمعظم الحكام الأفارقة رؤساء ديكتاتوريين، أبعد من ذلك فهم يسمحون للممارسات والعادات السيئة كالرشوة والفساد<sup>(3)</sup>.

(1) اعتمد ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية مبدأ السلامة الإقليمية، ومبدأ "عدم المساس بالحدود intangibilité". بالموازاة مع مبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها. إن مبدأ عدم المساس بالحدود يشبه في وظيفته المزدوجة إلى حد كبير مع مبدأ "منطقة النفوذ Hinterland" أو مبدأ "مثلما امتلكت تستمر في التملك" "L' Uti possidetis, ita possideatis". يستهدف مبدأ عدم المساس بالحدود في المفهوم الإفريقي تحقيق هدفين اثنين، أحدهما خارجي والآخر داخلي، ويتعلق الأمر في الإطار الداخلي بصيانة دول إفريقيا من الاضطرابات التي قد تنتج جراء إعادة النظر في الوضع الحدودي الراهن، هذا من جهة. والدفاع في الإطار الخارجي على السلامة الترابية للدول الإفريقية ضد كل قوة أجنبية من جهة أخرى، للمزيد انظر: بوخريسة بوبكر، الدولة والمجتمع: من مشروع الوحدة المغاربية إلى الدولة القطرية، دار هومة، الجزائر، 2012، ص ص 91 - 92.

(2) SAMUEL M. makinda and WAFULA okumu, the African Union Challenges of Globalisation, Security and Governance, Routledge Global Institution, U.S.A, 2008, PP 23 – 24.

(3) Idem, P 30.

تزامنت نهاية التسعينات، مع نهاية الحرب الباردة وتبلور فكرة جديدة ألا وهي العولمة ما دفع بقيادة الدول الإفريقية الى إعادة النظر في الهياكل الضعيفة التي وضعتها المنظمة لحل النزاعات.

أصبح من البديهي في الوقت نفسه أن الدول الغربية ومجلس الأمن الأممي لم يعيروا أدنى اهتمام للمشاكل الإفريقية خاصة ما تعلق منها بالمسائل والمواضيع الأمنية ولهذه الأسباب قرر القادة الأفارقة في المؤتمر الإفريقي في سنة 1990 الإعلان عن الوضع السياسي والاجتماعي في إفريقيا والتغيرات الأساسية التي أخذت مكانة في العالم.

نتج عن هذا الإعلان التزام الزعماء الأفارقة لإيجاد حل سلمي وسريع للنزاعات المسلحة، ووجد هذا الالتزام في قمة القاهرة عام 1993، الذي وضع آلية للمنظمة لتفادي النزاعات<sup>(1)</sup> ومن خلال هذه الآلية الجديدة حاولت المنظمة حل بعض النزاعات كالنزاع في أنغولا، والبوروندي، وإفريقيا الوسطى، وجزر الكوموس، والزائير، وأثيوبيا، وإريتريا، وليبيريا، وغينيا بيساو، وراوند، والصومال، والسيراليون، والصحراء الغربية.

كان لزاما على القادة الأفارقة أمام عجز المنظمة إيجاد منظمة جديدة تأخذ على عاتقها المخاطر والمسؤولية في ترقية وتطوير النمو السلم والأمن<sup>(2)</sup> وفعلا حدث ذلك بمبادرة من الرئيس الليبي معمر القذافي.

وافق رؤساء الدول الإفريقية على المبادرة ، وظهروا ذلك في قمة الوحدة الإفريقية في الجزائر التي انعقدت في جويلية 1999 ودخلت هذه المبادرة محل الدراسة والبحث في القمة 35 الطارئة للوحدة الإفريقية من 8-9 سبتمبر في سيرتا الليبية<sup>(3)</sup>.

كان الهدف من الاجتماع هو إيجاد حلول وإمكانيات لتجديد وتقوية القدرات الإفريقية لمواجهة الألفية الجديدة، وكان القذافي يرى بأنه يجب إعطاء ومنح الاتحاد الإفريقي هياكل وأجهزة ومؤسسات سياسية فوق الدول (Supra Nationals)، والإعلان الختامي لقمة سيرتا

(1) SAMUEL M. makinda and WAFULA okumu, op.cit, P 29.

(2) Ibid.

(3) GHARBI Samir : "De l'OUA à l'union africaine, la transition en question", J. A/ l'intelligent N° 2158 du 20 mai 2000.

رفض أي تخل عن السيادة وصادق الأفارقة على مشروع موحد وغامض، وقع الأفارقة على الميثاق التأسيسي في عاصمة التوغو لومي في جويلية 2000<sup>(1)</sup>.

دخل الاتفاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي قانونيا حيز التنفيذ في 26 ماي 2001 وذلك تطبيقا لقرار القمة 37 لرؤساء الدول والحكومات الأفارقة من 9 إلى 11 جويلية 2011 في لوزاكا (زامبيا)<sup>(2)</sup> ولكن الإعلان الرسمي عن ميلاد الاتحاد كان بعد عام في (دوربان) جنوب إفريقيا.

من العوامل التي ساهمت في نشأة الاتحاد الإفريقي، نهاية الحرب الباردة، والاعتراف بالعولمة وسيطرة الأفكار الليبرالية، وارتفاع الأصوات المنادية إلى احترام حقوق الإنسان والشفافية في الحكم والتسيير (الحكم الراشد)، وإعطاء حظ أكثر للمنظمات المدنية للمساهمة في الحياة العملية.

انتشرت مبادئ الديمقراطية الليبرالية وظهرت معارضة من معظم القادة الأفارقة، وهنا الاتحاد عليه التعامل مع العلاقة المعقدة بين العولمة، والأمن، والحكم للوصول للأهداف المرجوة<sup>(3)</sup>.

المثير أن "تابو مبكي" رئيس جنوب إفريقيا الذي ترأس القمة في دوربان كان له الشرف أن يكون أول رئيس إفريقي للاتحاد، فبعد 40 سنة انتقلت جنوب إفريقيا التي عانت نظام التمييز العنصري "الأبارتيد" من الحلم بالاتحاد الإفريقي إلى طموح وفعالية الاتحاد الإفريقي<sup>(4)</sup>.

(1) GHARBI Samir, op.cit

(2) صادق على الاتفاق رؤساء الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية وهم 53 رئيس بلد إفريقي ولم يصادق عليه المغرب، وصادق عليه رئيس الجمهورية الصحراوية أحمد عبد العزيز. للمزيد انظر، أبو العينين محمود، الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، مؤتمر دولي، مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، 2001، ص ص 392 - 393.

(3) SAMUEL M. makinda and WAFULA okumu, op.cit, P 32.

(4) مقر الاتحاد الإفريقي متواجد في أنيس أبابا، للمزيد راجع المادة 24 من الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي، في الموقع الإلكتروني للاتحاد الإفريقي. [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org) in ولتفاصيل أكثر انظر: بوغزالة محمد ناصر، الجزائر والاتحاد الإفريقي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 01، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2011، ص ص 09 - 15.

الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية لها دور غير مباشر في نشأة الاتحاد الإفريقي ويرجع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى نوفمبر 1993 عندما وضعت منظمة الوحدة الإفريقية آلية لتقاضي النزاعات وإيجاد الحلول لها.

أظهرت واشنطن استعدادها للمساعدة في بناء الهياكل القاعدية والمشاركة في التخطيط والمحافظة على الأمن من خلال عمليات حفظ السلام (Peace Keeping) ففي أواخر عام 1994 وقع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون على قانون ( The African Conflit Resolution Act ) وهذا لتقديم المساعدات المالية واللوجستية لمساعدة المنظمة لحل النزاعات في إفريقيا<sup>(1)</sup>.

يمثل الاتحاد الإفريقي أقرب الصياغات الواقعية الممكنة للطموحات الواسعة للقادة الأفارقة اللذين نادوا بإنشاء ولايات متحدة افريقية، إلا أن اصطدام طموحاتهم باعتبارات السيادة والرغبة في الحفاظ على المصالح القطرية قد حالت دون تحقيقها.

إنشاء الاتحاد الإفريقي يمكن أن يعد خطوة هامة للاقتراب من تحقيق هذه الطموحات، والتحول من منظمة الوحدة الإفريقية يأتي كمؤشر في واقع الأمر على رغبة شعوب القارة الإفريقية في إنجاز التكامل الاقتصادي والوحدة السياسية<sup>(2)</sup>.

يعكس الاتحاد الإفريقي نوعا من النزوح في العمل الوحدوي الذي يتناسب وظروف القارة الإفريقية، بحيث يحرص على وحدة القارة وتنميتها بشكل متوازن، وبالتنسيق بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وصولا إلى تحقيق التكامل القاري في مختلف الميادين. وبذلك تكون القارة الإفريقية قد دخلت مع الاتحاد الإفريقي مرحلة جديدة من تاريخها سواء على صعيد التكامل الإقليمي والوحدة الاقتصادية أو سواء على مستوى الهيكل التنظيمي

(1) الولايات المتحدة تراجعت بسبب ليبيا فكان هناك أزماتان في 1981 في التشاد، و1988 قضية لوكربي، هذه الخلافات الليبية الأمريكية أدت دون تحقيق التعاون المرجو.

(2) مانع جمال عبد ناصر، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2006، ص 300

الجديد والأجهزة والمؤسسات الجديدة التي تكفل التعبير عن شعوب وتمكنها من المشاركة في العمل الإفريقي الجماعي<sup>(1)</sup>.

يرمي الاتحاد الإفريقي إلى تحقيق أهداف كما له مبادئ يقوم عليها، والفارق بينهما يكمن في أن الأهداف تكون الغايات التي يجب على الاتحاد تحقيقها والسعي إليها، أما المبادئ فهي تمثل ما يجب على الاتحاد وأعضاؤه مراعاته في سبيل تحقيق هذه الغايات والعمل على تنفيذها وإدراكها<sup>(2)</sup>.

### ثانيا - مبادئ الاتحاد الإفريقي:

بعد تعرضنا سابقا لأهداف الاتحاد الإفريقي، نحاول الحديث على مبادئ الاتحاد الإفريقي<sup>(3)</sup> وهي عبارة عن 16 مبدأ:

- أ- المساواة في السيادة والاستقلال لكل الدول الأعضاء في المنظمة.
- ب- احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار لدى الاستقلال.
- ج- ماركة الشعوب الإفريقية لأشغال الاتحاد.
- د- وضع في الحال سياسة دفاع مشتركة للقارة الإفريقية.
- هـ- التسوية السلمية للنزاعات بين الدول الأعضاء للاتحاد بالإمكانيات التي يقرها مؤتمر الاتحاد.
- و- منع اللجوء أو التهديد باللجوء لاستعمال القوة بين دول الأعضاء في الاتحاد.
- ز- عدم تدخل دولة عضو في الاتحاد في الشؤون الداخلية لدولة عضو أخرى في الاتحاد.
- ح- حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو بقرار من مؤتمر الاتحاد في بعض الظروف الخطيرة، مثل جرائم الحرب، الإبادة والجرائم ضد الإنسانية.
- ط- السلام بين الدول أعضاء الاتحاد وحقهم في الأمن والسلام.

(1) مانع جمال عبد ناصر، التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص 300.

(2) مانع جمال عبد ناصر، "الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية في إطار الأمم المتحدة"، مجلة العلوم القانونية، العدد 11، مرجع سابق، ص 15.

(3) انظر المادة 04 من الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي، مرجع سابق، وللمزيد عن أهداف ومبادئ الاتحاد الإفريقي انظر، بوغزالة محمد ناصر، مرجع سابق، ص ص 17 - 18.

- ي- حق الدول الأعضاء طلب التدخل لإحلال السلام والأمن.  
 ك- ترقية الاعتماد الذاتي في إطار الاتحاد.  
 ل- ترقية المساواة بين الرجل والمرأة.  
 م- احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون والحكم الرشيد.  
 ن- ترقية العدالة الاجتماعية لضمان التطور الاقتصادي المتوازن.  
 س- احترام الطابع المقدس للحياة الإنسانية والتتديد ورفض الاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والتصرفات التخريبية.  
 ع- التتديد ورفض التغيرات غير الدستورية للحكومات<sup>(1)</sup>.

ينطبق هذا المبدأ الأخير مع المادة 30 من الميثاق التي تنص « الحكومات التي تعطي السلطة (الحكم) بوسائل (طرق) غير دستورية لا يمكن لها المشاركة في أعمال الاتحاد »<sup>(2)</sup> إذا هي وسيلة جديدة، وهي عدم قبول الحكومات الانقلابية في الاتحاد الإفريقي.

ندد الأفارقة في الاجتماع 384 لمجلس السلم والأمن الإفريقي و أكدوا على رفض الاتحاد الإفريقي لكل استحواذ على السلطة بطرق غير دستورية خلع الرئيس المصري محمد مرسي المنتخب ديمقراطياً، لم يكن مطابقاً لأحكام الدستور المصري، إذا تغير الحكم غير دستوري بالتالي قرر مجلس السلم والأمن في الاتحاد الإفريقي تجسيد مشاركة مصر في أعمال الاتحاد الإفريقي إلى غاية استرجاع النظام الدستوري<sup>(3)</sup>

عودة مصر كدولة عضوة فاعلة في الاتحاد الإفريقي سيتم بعودة الرئيس محمد مرسي، أو إجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية وتعهده الاتحاد الإفريقي بتتبع التطورات في الوضع المصري باستمرار. وتم انتخاب وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي رئيساً لمصر في ماي 2014.

(1) انظر الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي، مرجع سابق.

(2) المرجع نفسه.

(3) Rapport intérimaire du groupe de haut niveau de l'union africaine pour l'Égypte, conseil de paix et de sécurité, 416<sup>ème</sup> réunion au niveau des chefs d'États et de gouvernement, PSH/AHG/4 Para 03, P. 01 U.A Addis Abéba, Éthiopie, 29/01/2014.

يصدر عن الاتحاد الإفريقي تقارير دورية عن حال النزاعات في إفريقيا والمجهودات الإفريقية المبذولة لحل هذه النزاعات أو الحفاظ على السلم والأمن للدول التي خرجت من النزاعات ولازالت هذه النزاعات تشكل تحدياً للاتحاد الإفريقي رغم المحاولات الحثيثة لإيجاد الحل.

هذه الدول هي: مدغشقر، جزر القمر، الصومال، ليبيا، جيبوتي، وأريتريا، وأثيوبيا، القرن الإفريقي، جنوب السودان، إقليم دارفور، مالي والساحل، غينيا، غينيا بيسا وكوت ديفوار، ليبيريا، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكونغو منطقة البحيرات الكبرى، مصر، ليبيا، تونس، والصحراء الغربية<sup>(1)</sup>.

## الفرع الثاني

### التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي

تواجه القارة الإفريقية العديد من المشاكل في كل الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خاصة الأمنية (أولا) ولم يتحقق حلم النيباد (ثانيا).

#### أولا - الصعوبات التي تعترض الاتحاد الإفريقي:

دخل ميثاق الاتحاد حيز التنفيذ منذ حوالي عشر سنوات إلا أن القارة لازالت تتخبط في أكبر المشاكل. تعتبر القارة الإفريقية ساحة للمعارك، الجوع، الأزمات الاقتصادية والتبعية لعل أهم هذه التحديات عدم احترام الدول الأعضاء للميثاق والخرق المستمر لنصوصه خاصة المادة 30 منه التي لا تجيز الحكومات الانقلابية كانقلاب مدغشقر في 2009، الذي تزامن مع كارثة الإعصار، وأيضا انقلاب موريتانيا في 06 أوت 2008 وانقلاب غينيا بساو الفاشل في 24 ديسمبر 2008<sup>(2)</sup> وانقلاب مصر في 2013.

التحدي الآخر هو عدم قدرة الاتحاد للصمود أمام الأزمات الكبيرة البيئية، الطاقة، الغذاء، الاقتصاد والأزمات الإنسانية وكل هذا يحول دون قدرة الأفارقة على رفع التحدي وتحقيق أهداف الألفية للتنمية.

(1) Allocution de Sem Jean Ping : Président de la Commission de l'Union Africaine à l'ouverture de la 12<sup>ème</sup> session ordinaire de la conférence de l'Union Africaine, 2009, Addis-Abeba, Éthiopie, P 03.

(2) Allocution de Sem Jean Ping op.cit, P 03.

أثرت الأزمات المالية سلباً على الاتحاد والدول الأعضاء، فبدون أموال الاتحاد يبقى عمله متوقفاً أو غير قادر على التحرك للوصول إلى أهدافه وعلق على ذلك رئيس جنوب إفريقيا تابو مبيكي (Thabo Mbeki) في خطاب له في 2003/12/05:

« هناك اعتراف مطلق بسيادة الدول الإفريقية، ومع السيادة يجب أن نكون حماة إخواننا لإنهاء الفقر في قارتنا، يجب أن نفكر بأنفسنا ولا ندع الغير يفكر لنا »<sup>(1)</sup>.

ما نستنتجه من هذا الخطاب أن أهم تحدي يواجهه الاتحاد الإفريقي هو إيجاد الحلول العاجلة للقضاء على الفقر المرتفع في القارة ولكن هذا لا يأتي إلا بتضافر جهود الدول الأعضاء، دون تدخل أجنبي.

استخدم مفهوم الاتحاد (Pan-Africanism) تاريخياً للدفاع عن الدول ضد أي تدخل أجنبي، في القرن 21 لازال معظم رؤساء الدول الإفريقية يتمسكون بهذه القاعدة مع أنهم صادقوا على الميثاق التنفيذي للاتحاد الإفريقي للدول الأعضاء، خاصة عندما يتعلق الأمر بإحلال السلم والأمن.<sup>(2)</sup>

كانت فكرة عدم التدخل تستخدم بشكل غير صائب، فكان بعض القادة الأفارقة يختبئون وراءها للضغط على شعوبهم، وفي بعض الأحيان قتلهم في صراعات داخلية، إذا هذا الاتحاد (Pan-Africanism) عبر الاتحاد الإفريقي يجب أن يتحول من اتحاد القادة إلى اتحاد الشعوب<sup>(3)</sup>.

يجب أن يخدم المعنى الجديد للوحدة والتضامن الاتحاد من خلال احترام حقوق الإنسان، فالأفارقة لا يمكن أن يوبخوا ولكن سيوبخون إذا سمحوا للأحداث التاريخية أن تستمر في تحديهم، فعلى الحكام العمل على رفاهية وامن وتطوير الاقتصاد<sup>(4)</sup>.

(1) «There is recognition of the absolute sovereignty of the African State. In spite, of the sovereignty, we must be our brother's keeper and strive to end poverty in our continent. And not allow others think for us », cited by, TIMOTHY Murithi, the African Union, Pan-Africanism, Peace building and development, Ashgate, England, 2005, P 29.

(2) Idem, P 30.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

## ثانيا - فشل حلم مبادرة النيباد:

حاول الرؤساء الأفارقة بالفعل وضع مبادرة لإخراج القارة من الأزمات فالجهود والمساعي الحثيثة للرؤساء أثمرت على إيجاد سبل تطور القارة ووضع إستراتيجية للتجارة فقام كل من (Thabo Mberki), (Olsegun Obasanjo), (Hosni Mubarak), (Abdoulaye wade), (Abdelaziz Bouteflka).

وضعوا مخططا لإخراج القارة من التهميش، ووضعها في مسار العولمة وسمي هذا المخطط "بمبادرة النيباد" (NEPAD) <sup>(1)</sup>. ذلك لمواكبة التطور، فالعالم يتعامل مع اقتصاد العولمة بتحولات جادة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، التحدي الإفريقي هو إيجاد طريقة سريعة للاشتراك الجدي والفعلي للدول الإفريقية في الاقتصاد العالمي.

هناك 53 دولة إفريقية لها تعاملات تجارية مع دول خارج القارة خاصة الدول المستعمرة لها سابقا، أكثر من جارتها الإفريقية، وكان لزاما أن تتغير هذه السياسة إذا أرادت الدول الإفريقية التطور الاقتصادي والاجتماعي في القارة.

خلاف ذلك أنظمة التجارة الدولية سيغرق الصناعة الإفريقية وسيعرقل التنمية، فالنيباد عبارة عن محاولة لإنشاء مؤسسات وميكانيزمات التي ستعمل على تحقيق الهدف الأساسي ألا وهو تطور إفريقيا وهذا يتطلب إحداث تغيير حقيقي وجدي وتطوير الأسواق الإفريقية والتشجيع على تنمية وتفعيل التجارة الداخلية للقارة، وذلك بتقوية التجمعات الاقتصادية الجهوية<sup>(2)</sup>. ما يلاحظ أن "مبادرة النيباد" بقيت مجرد حلم للقادة التي أطلقوها.

الواضح أن هناك أزمة مصداقية والدليل أن الذين قاموا بهذه المبادرة انتقدوها، ويرون أن الخيال يجب أن يصبح حقيقة، فحسب وزير الخارجية السنغالي شيخ " تديان قاديو" (Tidiane Gadio) « أن الشعوب الإفريقية سمعت بهذه المبادرة التي أضحت خيال، والخيال لا يأكل »، إذ يرى بأن وقت النظريات والنقاش انتهى، فيجب إنجاز المشاريع التي تعود بالفائدة على الشعوب<sup>(3)</sup>.

(1) Timothy Murithi, op.cit, p 30.

(2) Idem, P 143.

(3) « People have been hearing about this vision, but you can eat a vision » cited by Timothy Murithi, op.cit, P 143.

أكد على ذلك أيضا الرئيس السنغالي أحد مؤسسي مبادرة النيباد « الشعوب يتساءلون ما الذي يجري مع النيباد، فالعديد من الملتقيات نظمت حول هذا الموضوع، لكن لا يوجد مشاريع واضحة وملموسة ».

تحرك ولكنه بطيء ولا يسمو إلى تطلعات الشعوب الإفريقية ففي 2003 ففي إطار "النيباد" مولت 08 مشاريع قصيرة المدة قدرت بـ 373 مليون دولار، فمن أصل 52 مشروع أنجز أقل من 20 مشروع. فيرى البروفيسور "Wiseman Nkuhlu" وسمان نكوهلو رئيس سكرتارية النيباد أن هناك إشكال، فالنيباد ليس مؤسسة، بل برنامج فعل وعمل (action). فلا يمكن رؤية مشاريع النيباد، لأن لا وجود لها<sup>(1)</sup>.

سيكون الإنجاز الحقيقي بين الدول الإفريقية، فيرى البروفيسور أن دورهم هو التوعية وتحريك وتفعيل المشاريع، فحسب البروفيسور "Nkuhlu" النيباد مهامه تجنيد الدول الأعضاء لإتمام كل ما يحتاجه التطور.

يؤكد المحللين أنه لا يمكن تصور نظام اقتصادي يعمل بهذه الطريقة، فمن الصعب ترجمة بعض الأفكار النظرية إلى برامج ومشاريع ملموسة جاهزة للتنفيذ<sup>(2)</sup>.

نجاح الاتحاد الإفريقي يتوقف على عدة عوامل أهمها ممارسة الدول الأعضاء لسيادتهم في الإطار الذي يخدم القارة، فبصوت واحد فقط يمكن إيجاد حلول لتفعيل التجارة الدولية، المشاكل الإيكولوجية (البيئية) مكافحة الأمراض وعلى رأسها السيدا<sup>(3)</sup>.

يجب أن يستمر الاتحاد بين الدول، فليبيا ونيجريا وإفريقيا الجنوبية والسنغال والجزائر قام رؤساءها بالخطوة الأولى، وعلى باقي الرؤساء الأفارقة الاقتياد بهؤلاء القادة. الاتحاد لن ينجح بدون الشعوب الإفريقية، فالقادة الأفارقة أمامهم تحد كبير ألا وهو مسؤولية نشر الديمقراطية، ويجب استشارة الشعوب الإفريقية وإشراكها في اتخاذ القرار.

يقع على عاتق الدول الإفريقية دفع مستحقاتها المالية للاتحاد، ومع عدم قدرتها على ذلك، فالاتحاد يفقد القدرة على تسيير 18 جهاز. يوجد 42 دولة أكثر فقرا في العالم منها 35

(1) Timothy Murithi, op.cit, P 145.

(2) Ibid.

(3) Samuel M. makinda and WafulaOkumu, op.cit, p. 53

دولة أفريقية، وللحصول على الموارد المالية يمكن الاعتماد على أموال الواهبين، ولكن هذا قد يؤدي إلى تبعية الاتحاد<sup>(1)</sup>.

## المطلب الثاني

### الاتحاد الإفريقي وحال الجهود في القضية الصحراوية

نلاحظ من خلال المبادئ التي عرضناها أن الاتحاد الإفريقي أمامه مهام صعبة. الفقرة "ب" من المادة الثالثة من الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي تناولت السيادة، ووحدة الإقليم واستقلال الدول الأعضاء، مع أن إقليم الصحراء الغربية لازال تحت الاستعمار المغربي إلى يومنا هذا.

تنص الفقرتين "أ"، "ب" من المادة نفسها على المساواة في السيادة، والاستقلال واحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار وما يفهم من هذه المبادئ والأهداف أنه لم يعد هناك نزاع على الحدود في القارة الإفريقية، لكن موقف المغرب في الصحراء الغربية يبين غير ذلك. فالحديث عن السيادة له صلة وثيقة بالحدود<sup>(2)</sup> (الفرع الأول).

يكشف الغموض الفقرة ر من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي التي تعطي حق الدول الأعضاء لطلب تدخل الاتحاد، والسؤال المطروح متى؟ وكيف؟ أي أن هذه الفقرة لم تبين لا التوقيت ولا المكان ولا السبب للتدخل.

تبين الفقرتين خ ود من المادة نفسها، عدم حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الاتحاد وبالمقابل يمكن للاتحاد التدخل ولكن في حالات معينة فقط ألا وهي جرائم الحرب، جرائم الإبادة، جرائم ضد الإنسانية.

نجد معنى مشابه لهذه الفقرات في المادة 23 من ميثاق الاتحاد الإفريقي، فيمكن للاتحاد الإفريقي أن يفرض عقوبات على الدول الأعضاء التي فشلت في تطبيق قرارات

(1) Samuel M. makinda and WafulaOkumu, op.cit, p 57.

(2) انظر الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي، مرجع سابق.

وسياسات الاتحاد<sup>(1)</sup> ولكن الإشكال في قضية الصحراء الغربية أن المغرب ليس دولة عضو في الاتحاد الإفريقي (الفرع الثاني).

## الفرع الأول

### المغرب والاتحاد الإفريقي

المملكة المغربية مؤسس وعضو لمنظمة الوحدة الإفريقية (أولا) وتحاول المغرب من خلال الملك محمد السادس استرجاع مكانتها في إفريقيا (ثانيا).

#### أولا - الانتماء الإفريقي للمملكة المغربية:

انتهج الملك الحسن الثاني في المغرب دائما سياسة حيادية، فكان يرفض إقامة علاقات حصرية سواء ثنائية أو جماعية، هذا التنوع في العلاقات الدبلوماسية كمبدأ أو منهج للعمل، خاصة في فترة الحرب الباردة.<sup>(2)</sup>

انعكست هذه السياسة بشكل واضح، فقد أدت إلى تراجع مكانة المملكة المغربية استراتيجيا، وخاصة في الأوقات الحرجة، كما حدث في قضية الصحراء الغربية، فكانت الأولوية في القارة الإفريقية للتطور وحق الشعوب في تقرير المصير واتهمت المملكة المغربية بالرجعية والمطامع الاستعمارية التوسعية<sup>(3)</sup>.

يتضح من ديباجة الدستور المغربي الانتماء الإفريقي ومن بين أهدافه تحقيق الوحدة الإفريقية والتأكيد على الانتماء الإفريقي في دستور المغربي لسنة 1962، جاء كنتيجة منطقية للدور الفعال للمغرب في الساحة الإفريقية بتأييدها للحركات التحررية، وكونها دولة عضو ومؤسسة لمنظمة الوحدة الإفريقية<sup>(4)</sup>.

زاد التأكيد على الانتماء الإفريقي للمملكة المغربية في الدساتير المغربية اللاحقة<sup>(5)</sup>. بالرغم من انسحابها من منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984 بعد الاعتراف وقبول الجمهورية العربية الصحراوية كعضو في المنظمة.

(1) انظر الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي، مرجع سابق.

(2) BENJELLOUN MOHAMED Othman, *Projet national et identité au Maroc*, l'Harmattan, Paris, 2002, P 125.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

فشل الأسلوب الدبلوماسي المتبع من الدبلوماسية المغربية منذ الاستقلال لإيصال رسالة المغرب للعالم، ومحاولة إقناعهم بالخيارات المتخذة من الحكومة المغربية على الصعيد الداخلي وعلى الصعيد الدولي<sup>(1)</sup>.

خالفت الطموحات المغربية دبلوماسيتها غير الفعالة ، لنقص الإمكانيات فكان الجهاز الدبلوماسي ضعيفا في عهد الملك الحسن الثاني، بسبب الصراعات والبيروقراطية، وعانى هذا الجهاز منذ الاستقلال ولم يستطع إظهار صورة حسنة للمغرب، بسبب الحالة السياسية الداخلية، فمعالجة الملفات كانت تتم بطريقة أمنية صارمة، والدبلوماسية المغربية عانت من هذه المعاملة، ولكنها لم تخالفها بل حافظت عليها ورعتها<sup>(2)</sup>.

حالة الدبلوماسية ليست مرضية حسب المغاربة بالرغم من المحاولات في السنوات الأخيرة، خاصة بعد تولي الملك محمد السادس العرش تنتظر الدبلوماسية المغربية دائما إعادة الاعتبار لها ومكانتها، وهذا ليس مطلب المغاربة فقط، وإنما مطلب الدبلوماسيين الأجانب في الرباط ويتضح من التقارير المقدمة من المستشارين ووزراء خارجيتهم في هذا الموضوع مطالبهم بتفعيل الدبلوماسية المغربية، خاصة في القضايا الحساسة كقضية الصحراء الغربية<sup>(3)</sup>.

نشرت يومية العلم المغربية بعض فقرات تقرير الدبلوماسية الإسبانية في 04 جويلية 2000، وذكر فيه أن أحد الأسباب لتفسير خيبة آمال الدبلوماسية المغربية في معالجة ملف حساس كملف الصحراء الغربية هو تسليمه لمدة 20 سنة لوزارة الداخلية المغربية وجعله من اختصاصها. الفشل المغربي إفريقيا في قضية الصحراء الغربية، أبرز ضعف وحدود المشروع الدبلوماسي المغربي<sup>(4)</sup>.

تفعيل الدبلوماسية المغربية تكمل بعودة قوية للمغرب على المستوى الجهوي والدولي، فإعادة مكانة المغرب في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، أعطت نتائجها وساعدها في ذلك الأوضاع الدولية المواتية<sup>(5)</sup>.

(1) BENJELLOUN MOHAMED Othman, op.cit, P 128.

(2) Idem, P 129.

(3) Idem, P 130.

(4) Ibid.

(5) Idem, P 131.

يختلف ويتناقض أطراف الصراع في القضية الصحراوية حول الحلّ الثالث، فالمغاربة يحكمون على مسار الاستفتاء أنه شبه ميت، الظروف داخل المغرب وخارجه تدفع الى تفكير جدي، ولضرورة هذا التفكير الجدي، يجب على المثقفين المغاربة الدفع بقوة للدفاع على الوحدة الوطنية المغربية وجعل كل شيء ممكن لمشروع وطني لم يكن له مثيل في تاريخ الدولة المغربية.

اقتنع المغاربة أن الحل الأنسب هو الجهوية (Régionalisation) التي ستسمح بالأخذ في الاعتبار، الخصوصية السياسية والثقافية، والعرقية واللغوية وهي ضرورة سياسية ستتحكم بالتعديل الدستوري، مستقبلا في الاتجاه نفسه<sup>(1)</sup>.

### ثانيا - تغير السياسة المغربية في إفريقيا:

اتخذ الملك محمد السادس خطوة جادة للقطيعة مع السياسة التقليدية للمملكة المغربية اتجاه القارة الإفريقية فقام الملك الجديد بزيارة عدة دول إفريقية، لم يزرها والده الملك من قبل ولمدة 04 عقود. وزار الملك محمد السادس خلال عشر السنوات الأولى من حكمه أكثر من 12 دولة إفريقية، وعزز أواصر الصداقة معها<sup>(2)</sup>.

بعث الملك محمد السادس في سنة 2000 خطاب بمناسبة القمة الأوربية الإفريقية في القاهرة، وطالب في هذا الخطاب بمحو ديون الدول الإفريقية الأكثر فقرا، كما طالب بإعفائها الكامل من الحقوق الجمركية على سلعها وبضائعها، وهذا دليل على محاولة الملك الخروج من حالة الركود (Standbay) في العلاقات المغربية والدول الإفريقية منذ انسحاب المملكة المغربية من منظمة الوحدة الإفريقية.

حاول الملك محمد السادس دائما التمسك بالانتماء الإفريقي<sup>(3)</sup> ولا تفوت مناسبة دون أن يذكر ذلك في خطابه، ففي خطاب ألقاه أمام الدورة الـ 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة قال: « ... إيجاد حل سياسي تفاوضي ونهائي (حول خلاف الصحراء الغربية) ... من شأن هذا الحل تجنيب تحول المنطقة إلى فضاء للتوتر ».

(1) BENJELLOUN MOHAMED Othman, op.cit, P 148.

(2) هذه الدول هي: السنغال، الغابون، غينيا، غينيا الاستوائية، بوركينا فاسو، النين، غامبيا، النيجر، الكونغو الديمقراطية، الكونغو برازافيل، الكاميرون.

(3) SAMBA KHASSE Sylla, La nueva política Africana de Marruecos, AFKAR/ideas, estudios de política exterior SA, Madrid, N°24 invierno, 2009-2010.

تأهيل المنطقة ليس فقط لتحقيق اندماج الاتحاد المغربي وإنما أيضا تمكين هذا الاتحاد من النهوض على الوجه الأكمل في محيطه المتوسطي، وعلاقاته مع دول الساحل الإفريقي، لتحسين منطقة غرب الشمال الإفريقي برمتها، من مخاطر البلقنة والإرهاب الدولي<sup>(1)</sup>.

تحرص المملكة المغربية العضو الفاعل في الأسرة الإفريقية والدولية على مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة، والمجموعة الدولية من أجل إيجاد حلول سلمية للنزاعات، بتطوعها للمشاركة في قوات حفظ السلام الأممية كما هو الشأن حاليا في الكونغو الديمقراطية والكويت ديفوار، أو إيجاد تسوية تصالحية على غرار وساطتها لحل أزمة الدول المجاورة لنهر مانو.

يعتز المغرب بالمساهمة في دعم الجهود الإفريقية، لكسب رهانات السلم والتنمية، والتقدم والحكم القويم، وذلك ما تطمح إليه مبادرة النيباد التي تدعو المجتمع الدولي إلى دعمها لأن أهدافها الطموحة تتجاوز طاقات البلدان الإفريقية وتحتاج لموارد هامة، بما في ذلك إيجاد حلول سخية وناجعة لمعضلة الديون كما بادر المغرب إلى ذلك...<sup>(2)</sup>.

كانت الأزمات المغربية دائما نتيجة الخلافات الحدودية، في البداية كانت نتيجة النزاعات الحدودية التي خلفها الاستعمار، والتي أدت إلى تعطيل الاتحاديين الدول المغربية.

وضعت مبادئ لمنظمة الوحدة الإفريقية، غداة استقلال معظم الدول الإفريقية ، من بين هذه المبادئ مبدأ الاعتراف بالحدود الموروثة عن الاستعمار وهو مبدأ مقدس<sup>(3)</sup>. والدول المغربية (المغرب، تونس، ليبيا) قدموا دلائل تاريخية على بتر الاستعمار جزء من أراضيهم، وضمها للجزائر، وطالبوا عند الاستقلال بإعادة رسم الحدود، وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل الاستعمار.

(1) خطاب الملك محمد السادس أمام الدورة الـ 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة نيويورك، 21-09-2004 وكالة المغرب العربي للأنباء (MPA) [www.mpa.m/ar](http://www.mpa.m/ar) ; in

(2) خطاب الملك محمد السادس أمام الدورة الـ 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة نيويورك، مرجع سابق.

(3) ALAOUI Mohamed Ben Al Hassan , La coopération entre l'Union Européenne et les pays du Maghreb, édition Nathan, Paris, 1994, P 102.

رفضت الجزائر وطالبت باحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، والرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين كان يرفض دائما المطالب الحدودية لجيرانه، وكان يكتفي بالرد بمقولته الشهيرة : « أننا دفعنا الثمن بدمنا »<sup>(1)</sup>.

فشل مشروع الاتحاد المغاربي بسبب النزاع في الصحراء الغربية، أجبر المغرب لإعادة النظر ومحاولة الدخول في قطب شمال-جنوب، من الدار البيضاء إلى نواكشوط والسنغال باتجاه شرق إفريقيا<sup>(2)</sup>.

قوبلت سياسة المغرب إزاء الصحراء الغربية في إفريقيا بالرفض. ضم الصحراء الغربية من المغرب اعتبر خرقا حقيقيا وجسيما للمبادئ المقدسة لمنظمة الوحدة الإفريقية، كمبدأ حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، ومبدأ الاعتراف بالحدود الموروثة عن الاستعمار.

بادرت القارة بمخطط التسوية، والتي دعت فيه طرفي النزاع، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو لخلق الظروف الملائمة لإجراء الاستفتاء، ولا زالت تساند وتدعم إجراء استفتاء في الإقليم إلى يومنا هذا<sup>(3)</sup>.

أصبح المغرب ثان بلد مستثمر في إفريقيا ، وتمكن الملك محمد السادس من إقناع خمس دول إفريقية من سحب اعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (السيشل المالوي، ليبيريا، كاب فردي، سيراليون) أما الزيمبابوي، تنزانيا، غانا، نيجيريا، التزمت الحياد، وبقيت ثمان دول فقط ما زالت معترفة رسميا بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية<sup>(4)</sup>.

وجه المغرب طلبا رسميا إلى رئاسة للاتحاد الإفريقي من أجل إعادة تفعيل عضوية المملكة في المنظمة التي انسحب منها قبل نحو ثلاثين عاما. وسبق للعاهل المغربي الملك

(1) ALAOUI Mohamed Ben Al Hassan, op.cit, P 102.

(2) SAMBA KHASSE Sylla, op.cit, P 78.

(3) Samuel M. Makinda and Wafula Okumn, op.cit, P 24.

(4) SAMBA KHASSE Sylla, op.cit, P 80.

محمد السادس أن أعلن عن عزم بلاده على العودة إلى حضن المنظمة الإفريقية حفاظا على مكانة المغرب وتعزيزا للتعاون مع محيطه الإفريقي. (1)

## الفرع الثاني

### الصحراء الغربية كتحد للاتحاد

دخلت الصحراء الغربية منظمة الوحدة الإفريقية واعترف بها كعضو في سنة 1984 باسم الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وهذا أحدث أزمة في منظمة الوحدة الإفريقية بين مؤيد ومعارض، فكان هناك رافضين لقبول الصحراء الغربية في المنظمة كعضو لتعاطفهم مع المملكة المغربية والاعتراف بالجمهورية الصحراوية في منظمة الوحدة الإفريقية كعضو أدى بالمغرب للانسحاب من المنظمة. (وذكرنا هذا سابقا)

انضمت الجمهورية العربية الصحراوية كعضو مؤسس في الاتحاد الإفريقي، رغم العراقيل، فإن الجمهورية العربية الصحراوية استطاعت أن تفتك الاعتراف الرسمي بها من قبل جنوب إفريقيا، وهذا كان من أكبر الانتصارات التي أحدثتها الجبهة على المستوى الدبلوماسي (2).

شاركت الوفود الصحراوية في أشغال الاتحاد، ولعل أهم مشاركة لها كانت في أديس أبابا في سنة 2010، في اجتماع خبراء دول الاتحاد الإفريقي حول القيم المشتركة، وقد تدارس الخبراء الأفارقة مشروع الإعلان حول موضوع الاتحاد الإفريقي نحو الوحدة والتكامل من خلال القيم المشتركة.

(1) مباشرة بعد توجيه المغرب طلب الانضمام إلى الاتحاد الإفريقي، بعثت 28 دولة عضوا في الاتحاد رسالة إلى الرئيس التشادي بوصفه الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي تعلن فيها ترحيبها بقرار المملكة العودة إلى الاتحاد. واشترط المغرب خروج الصحراء الغربية من الاتحاد الإفريقي أمر غير مقبول. وسيكون قبول عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي مرهونا بتصويت مفوضية الاتحاد الإفريقي على الطلب الذي تقدمت به المغرب. ومن المعروف أن رئيسة المفوضية نكوسازاني دلاميني زوما ما فتئت تعلن دعمها القوي لاستقلال الصحراء عن المغرب. للمزيد أنظر، سيد المختار، عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي تشعل أزمة جديدة مع الجزائر، RT Arabic، نواكشوط 2016/09/27. [www.arabic.rt.com](http://www.arabic.rt.com)

(2) للمزيد اطلع على الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي، مرجع سابق.

الصدام دائم بين الشباب المغربي والشباب الصحراوي، فطرد وفد من الشباب المغربي بسبب أفكاره المتعارضة مع شعار مهرجان أقيم في بريتوريا في جنوب إفريقيا في ديسمبر 2010، فحسب منظمي المهرجان إن الوفد المغربي أتى بأفكار من أجل إفشال المهرجان من خلال حملة لأفكار توسعية، واحتلال لبلد مجاور وهو الصحراء الغربية<sup>(1)</sup>.

يندد الاتحاد الإفريقي باستمرار بانتهاك المغرب لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير . ندد رئيس لجنة الاتحاد الإفريقي بأحداث مخيمات العيون في سنة 2010 والتي أدت إلى سقوط قتلى وضحايا في صفوف الصحراويين<sup>(2)</sup>.

طالب رئيس اللجنة المملكة المغربية بالالتزام بعدم استخدام القوة بل يجب اللجوء إلى الحوار، والذي يبقى أحسن حل للزمة، ومع الانسداد الذي حدث في اتفاق التسوية، رحب مجلس السلم والأمن في سنة 2008، بالجهود المبذولة في المفاوضات بين الطرفين<sup>(3)</sup>.

ذكر رئيس لجنة الاتحاد جون ينغ بمناسبة الندوة الوطنية التي أقيمت في الجزائر بتاريخ 2010/01/14 للاحتفال بالذكرى الخمسين لإصدار لائحة الجمعية العامة 1514، بأن إصدار الجمعية لهذه اللائحة سمح للعديد من الشعوب أن تتحرر<sup>(4)</sup>.

يبقى هذا المسار للأسف غير مكتمل، كون الصحراء الغربية لازالت مستعمرة في نظر الأمم المتحدة، ولهذا السبب يجب عدم نسيان أن الصحراء الغربية دولة في الاتحاد، لازالت تنتظر أن يتمتع شعبها في تقرير المصير بكل عدل وحرية<sup>(5)</sup>.

يؤمن الاتحاد الإفريقي مجهودات منظمة الأمم المتحدة دون دور مباشر للاتحاد في حل النزاع، إذ لا يكفي كتابة تقارير لدعوة الجانبين للتفاوض، المفروض أن يكون للاتحاد الإفريقي دور أكبر بكثير، للأسف التقارير التي يصدرها الاتحاد تكتفي بالدعوة والشجب فقط.

(1) وكالة الأنباء الصحراوية، ديسمبر 2010، [www.spsrasd.info](http://www.spsrasd.info) in

(2) سوف نتطرق إلى هذه الأحداث في الباب الثاني.

(3) Union Africaine, conseil de paix et de sécurité, 138ème réunion, Sharam El Sheikh, Égypte, 29 juin 2008, P.S.C/HSC/2.

(4) Union Africaine, Presse communiqué, 2010.

(5) Union Africaine, Presse communiqué, 2010, op.cit

أكد مؤتمر الاتحاد في الدورة الاستثنائية للاتحاد المنعقدة في طرابلس الليبية في 2009/08/31 على تامين جهود الأمم المتحدة ودعا الطرفين إلى تجاوز الخلافات، وأكد الرؤساء على ضرورة الانصياع لقرارات مجلس الأمن وذلك بتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره<sup>(1)</sup>.

نظم الاتحاد الإفريقي اجتماع رفيع المستوى في القاهرة يومي 3 و4 سبتمبر 2011، نوقشت فيه الاستراتيجيات المشتركة وسبل تعزيز التعاون من أجل دفع عجلة السلام في إفريقيا، وكان هذا الاجتماع متابعة للاجتماع الذي عقد في القاهرة من الفترة الممتدة من 26-28 أوت 2010 والذي اشترك في تنظيمه كل من منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي<sup>(2)</sup>.

تبنى المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي في دورته 22 المنعقدة في أديس أبابا من 21 إلى 25 جانفي 2013، القرار (XXII) 758 وطالب المجلس التنفيذي من المفوضية الاتحاد الإفريقي اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتنظيم استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي، بتطبيق قرارات (منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة)<sup>(3)</sup>.

قدمت اللجنة تقارير دورية وتعمل في حركية دؤوبة ومستمرة حول الوضع في الصحراء الغربية على أساس هذه التقارير تم تبادل وجهات النظر بين المجلس التنفيذي ومؤتمر الاتحاد .

تم تبني التقارير الدورية كمخطط عمل في الدورة الاستثنائية للاتحاد في 31 أوت 2009، في طرابلس الليبية فمؤتمر الاتحاد عبر عن دعمه لمجهود منظمة الأمم المتحدة التي تحاول الخروج من الحالة الراهنة. وفي تلك الدورة كانت الدعوة لمضاعفة المجهود لإجراء استفتاء للسماح لسكان الإقليم للاختيار بين الاستقلال والانضمام إلى المغرب<sup>(4)</sup>.

(1) Union Africaine, session spéciale de la conférence de l'union sur l'examen et le règlement des conflits en Afrique, Tripoli, Lybie, 13 aout 2009, in [www.au.int/ar/](http://www.au.int/ar/)

(2) S/2012/197 \*\*\* du 5 avril 2012, para 86.

(3) S/2013/220 du 08 avril 2013.

(4) 1<sup>er</sup> rapport intérimaire de la présidente de la commission sur la situation au Sahara Occidental, Ex.cl/788 (XXIII), Rev. 1 Conseil exécutif (V.A) 23<sup>ème</sup> session ordinaire, AddisAbeba, 19-23 mai 2013, P 1.

بقي موقف الاتحاد ضعيفا إلى غاية تبني المجلس التنفيذي القرار 758 في جانفي 2013 قدمته رئيسة لجنة الاتحاد الإفريقي وكان أول تقرير لها حول الوضع في الصحراء الغربية، ذكر هذا التقرير لمحة تاريخية عن النزاع وخلص إلى ملاحظات عن الطريقة الواجب تبنيها أي أنه دعوة فقط لحل النزاع.

الخلاف حول الصحراء الغربية وهو إقليم غير مستقل، من أقدم الأقاليم غير المستقلة التي تطبق عليها اللائحة 1514 لـ 1960/12/14 للجمعية العامة للأمم المتحدة حول منح الاستقلال للأقاليم والشعوب المستعمرة، وليومنا هذا الإقليم هو من بين 16 إقليم غير مستقل لم يمنح لهم الحق في تقرير المصير، المسجلين في قائمة منظمة الأمم المتحدة فيبقى إقليم الصحراء الغربية الوحيد في إفريقيا<sup>(1)</sup>.

أشادت رئيسة اللجنة بدور مكتب الاتحاد الإفريقي في الصحراء الغربية، الذي أنشأ في الصحراء الغربية بعد تبني مجلس الأمن للقرار 690 لسنة 1991 بعد أن صادق على خطة التسوية السلمية الأممية الإفريقية والسماح بإنشاء بعثة (المينورسو).

دعا قرار 690 مجلس الأمن إلى التعاون بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية لوضع خطة التسوية السلمية حيز التنفيذ، وقامت بعثة المينورسو بعملية تحديد هوية الناخبين لمعرفة من الذي له حق الانتخاب للمشاركة في الاستفتاء التقريري مصير الصحراويين فساهم في هذه البعثة ملاحظين من أكثر 10 دول أعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية<sup>(2)</sup>.

شارك هؤلاء الأعضاء في كامل مسار تحديد الهوية ومنذ ذلك الوقت مكتب الاتحاد الإفريقي يديره ممثل سامي وهو السفير الأثيوبي "YilmaTadesse" يلما تاديس، المتواجد في مكاتب بعثة المينورسو في الصحراء الغربية والذي ما لبثت يقدم تقارير دورية حول الوضع في الميدان.

يتشاور الممثل السامي دائما مع باقي أعضاء بعثة المينورسو، كما يحافظ على الاتصال الدائم مع الطرفين المغربي والصحراوي، والمكتب لفائدة اللاجئين الصحراويين في تندوف<sup>(3)</sup>.

(1) Ex.cl/ 788 (XXIII) Rev. 1, op.cit, P 01

(2) Ex.cl/ 788 (XXIII) Rev. 1, op.cit, P 09.

(3) Ibid.

يزور أعضاء المكتب مواقع الفرق العسكرية في إطار مراقبة وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع، والممثل السامي ينتهز الفرض عند زيارة السفراء والموظفين الكبار الأجانب إلى العيون، من بينهم المبعوث الأممي كريستوفر روس، وباقي الفاعلين الدوليين، لتبادل وجهات النظر، لآفاق الاتحاد الإفريقي حول الخلاف، وعلى الطرق والوسائل التي تسمح بالتقدم لإيجاد حل للنزاع<sup>(1)</sup>.

قدمت رئيسة اللجنة للاتحاد الإفريقي ملاحظات وتوصيات حول الوضع في الصحراء الغربية، بعد أربعة عقود بعد اندلاع النزاع في الصحراء الغربية كل المجهودات المبذولة إلى يومنا هذا لإيجاد حل لم تصل النتائج المرجوة والدليل شعب الإقليم ليس له إمكانية ممارسة حقه في تقرير المصير كما فعلت قبله شعوب أخرى لأقاليم غير مستقلة.

تزيد حالة الانسداد التوتر في الإقليم فقط بل تعترض أيضا جهود الاندماج في المنظمة<sup>(2)</sup>. فجهود مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة للتغلب على التوتر والعمل لإيجاد حل لا يحتاج إلى تذكير وحث مجلس الأمن على تحمل مسؤولياته كاملة، واتخاذ القرارات اللازمة للسماح للتقدم وتسهيل الحل للجنة، ستمنح كامل دعمها لمنظمة الأمم المتحدة في مجهوداتها في إطار الشرعية الدولية.

كتبت رئيسة اللجنة في الاتحاد الإفريقي في 10 افريل 2013 رسائل إلى الأمين العام لتوضيح ضرورة تفعيل المجهود من طرف المجتمع الدولي للتغلب على الحالة الراهنة، وطلبت من المبعوث الخاص للطرفين العام كريستوفر روس لزيارة أديس أبابا، والتشاور مع اللجنة حول المخطط الواجب إتباعه كحل نهائي في كل النزاع كما بعثت برسائل إلى وزراء الخارجية، المغربي والصحراوي<sup>(3)</sup>.

أكدت الدول المشاركة في مؤتمر الاتحاد عن انشغال الاتحاد الإفريقي حيال غياب التطور في حل نزاع الصحراء الغربية أربعة عقود بعد اندلاعه وثلثت الدول المشاركة في مؤتمر الاتحاد جهود رئيسة اللجنة في الاتحاد الإفريقي وتشجيعها على الاستمرار فيها،

(1) Ex.cl/ 788 (XXIII) Rev. 1, op.cit, P 09.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

لاسيما العمل على إيجاد أرضية توافق بين الطرفين، للمساهمة في تفعيل الالتزام الدولي لحل النزاع من خلال تطبيق قرارات الاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة التي تدعو إلى تقرير مصير شعب الصحراء الغربية<sup>(1)</sup>.

ندد الاتحاد الإفريقي بطرد السلطات المغربية لأعضاء بعثة المينورسو من إقليم الصحراء الغربية<sup>(2)</sup>، واعتبرته خرق لقواعد القانون الدولي، وسابقة خطيرة، وهذا التصرف سيعرقل مسار التسوية السلمية، وعدم تمكن الشعب الصحراوي من تقرير مصيره من خلال إجراء استفتاء حر وعادل.<sup>(3)</sup>

(1) Rapport du conseil de paix et de la sécurité sur ses activités et l'état de la paix et de la sécurité en Afrique, Conférence de l'Union, 21 session ordinaire, Assembly/ AV/5, AddisAbeba, 26-27 mai 2013, P 29.

(2) ادان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي بشدة قرار المغرب بطرد 84 موظفا دوليا، بما في ذلك موظفي بعثة الاتحاد الإفريقي التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو)، ورفضه للزيارة التي كان سيقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة إلى الرباط والعيون، عاصمة الصحراء الغربية المحتلة، ومقر بعثة المينورسو، التي تمثل سابقة خطيرة جدا، باعتبارها تحديا وتقويضا لولاية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، يؤكد مجلس الأمن والسلم للاتحاد الإفريقي أن وجود وعمل بعثة المينورسو في الصحراء الغربية كان بموجب القرار 690 (1991) لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ 29 ابريل 1991. ويؤكد المجلس أيضا أن قرار المغرب قد زاد في تفاقم المأزق الحالي لمسلسل السلام، وأجبا التوتر في الصحراء الغربية، بما يهدد الأمن الإقليمي في الوقت الذي يحشد فيه المجتمع الدولي جهوده لإيجاد حل لنزاع الصحراء الغربية وفقا للشرعية الدولية، بما في ذلك قرارات منظمة الوحدة الأفريقية / الاتحاد الإفريقي ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. يدعو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، للتصرف بموجب الفصل السابع، للاضطلاع الكامل بمسؤولياته في هذا الشأن، بهدف دفع المغرب إلى إلغاء قراره بطرد موظفي بعثة المينورسو. فضلا عن ذلك، يحث المجلس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتأكيد ولاية بعثة المينورسو، في كل معانيها، بما في ذلك تنظيم استفتاء لتقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، ويشدد على الحاجة لمواصلة المجتمع الدولي بأسره دعم جهود الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، و مبعوثه الشخصي، كريستوفر روس، لتحقيق حل للنزاع، وفقا للشرعية الدولية. للمزيد انظر بيان اجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي رقم 588 حول الصحراء الغربية، المنعقد في 6 أبريل 2016، وكالة الأنباء الصحراوية (واص/<http://www.spsrasd.info/news/ar/dossier/>)

(3) S/2016/355 du 19 avril 2016 para 83

## المبحث الثاني

### التعاون المغربي وقضية الصحراء الغربية

تأسس اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989، تاريخ توقيع قادة الدول المغربية على المعاهدة التأسيسية لإتحاد المغرب العربي في مراكش، وسبق قمة مراكش اجتماع القادة المغربية في زرالدة (الجزائر) في 10 جوان 1988، أين تقرر تشكيل لجنة لوضع السبل والوسائل للسماح بإتمام الوحدة بين الدول الخمسة للمغرب العربي.

جاء في ديباجة إعلان مراكش - الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي:

« انطلاقا مما يجمع شعوبنا من وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأمانى والتطلعات والمصير »، كما جاء أيضا في الديباجة: « ووعيا منا أن تحقيق أمانى شعوبنا وتطلعاتها إلى الوحدة يستلزم تضافر الجهود وإقامة تعاون فعال بين دولنا وتكامل مضطرد في مختلف المجالات، وجاء أيضا في الديباجة: « واستجابة لتطلعات شعوبنا وإدراكا لدقة المرحلة الحاضرة ووعيا منا بالمسؤولية التاريخية، الملقاة على عاتقنا... »<sup>(1)</sup>.

ختم القادة المغربية الديباجة: « نعلن بمعونة الله وباسم شعوبنا عن قيام اتحاد المغرب العربي مجموعة متكاملة، متضافرة الإيرادات متعاونة مع مثيلاتها الجهوية، وكتلة مترابطة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي، مصممة على مناصرة المبادئ الخيرة، ومعبئة شعوبها بما لها من إمكانات لتعزيز استقلال أقطار اتحاد المغرب العربي، وصيانة مكتسباتها، والعمل مع المجموعة الدولية لإقامة نظام عالمي تسود فيه العدالة والكرامة والحرية وحقوق الإنسان ويطبع التعاون الصادق والاحترام المتبادل علاقاته<sup>(2)</sup>.

تبنّت القمة تأسيس إتحاد المغرب العربي، وبرنامج عمل الإتحاد وعقدت ستة قمم، الأولى في تونس من 21 إلى 23 جانفي 1990 أما القمة السادسة والأخيرة عقدت من 02

(1) إعلان مراكش إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي، مراكش، 17 فيراير 1989م [www.maghrebarabe.org](http://www.maghrebarabe.org) in ;  
وللمزيد أنظر:

KACHER Abdel Kader, Principe « UTI Possidetis » Norme régionale ou universelle ? Sa contribution dans la mise en œuvre de l'union du Maghreb Arabe, thèse de doctorat d'état, faculté de droit, université Mouloud Mammeri Tizi-Ouzou, 2000, 2001, P363.

(2) Ibid.

إلى 03 أبريل 1994 في تونس<sup>(1)</sup> ولم تعقد أي قمة بين قادة إتحاد المغرب العربي إلى يومنا هذا<sup>(2)</sup>، وذلك أثر سلبا على المسار المغربي في جميع النواحي (المطلب الأول)، ومنذ ذلك التاريخ والدول المغاربية في تباعد وعدم انسجام، والسبب في عودته الخلافات وتوتر العلاقة بين الجزائر والمغرب هو علاج مسألة الإسلاميين وكيفية التعامل معهم، ولعل العائق الأكبر وراء توقف الإتحاد هو قضية الصحراء الغربية (المطلب الثاني).

## المطلب الأول

### ضعف التعاون المغربي

أدى غلق الحدود بين الجزائر والمغرب في سنة 1994 إلى عواقب وخيمة على المنطقة فسكان المغرب والجزائر يمثلون 77 % من مجموع سكان الإتحاد، والشراكة بين دول إتحاد المغرب ضعيفة، وعدم بلوغ الأهداف المرجوة من اتفاق مراكش (الفرع الأول).

حاولت الجزائر في سنة 1999 إجراء لقاء بين وزراء خارجية الإتحاد دون نتائج، وفي ديسمبر 2003 سلمت الجزائر الرئاسة لليبيا ورفضتها لأنّ الدول المغاربية لم تتضامن معها في العقوبات الاقتصادية المقررة عليها (الحظر الجوي) معظم الدول المغاربية مشتتة بين الانتماء إلى باقي دول العالم العربي وبين التمسك بجيرانهم في القارة الإفريقية والتبعية للإتحاد الأوروبي<sup>(3)</sup> (الفرع الثاني).

(1) عقدت القمة الثانية في الجزائر في 21 إلى 23 جويلية في 1990، أما الثالثة في رأس لانوف الليبية من 10 إلى 11 مارس 1991 والرابعة عقدت في الدار البيضاء المغربية من 15 إلى 16 سبتمبر 1991 أما الخامسة فتمت في نواكشوط من 10 إلى 11 نوفمبر 1992.

(2) وهذا مخالف للمادة 05 من معاهدة مراكش التي تنص: « يعقد مجلس الرئاسة الإتحاد دوراته العادية مرة كل سنة وله أن يعقد دورات استثنائية ». للمزيد اطلع على الموقع الإلكتروني لإتحاد المغرب العربي.

In; [www.maghrebarabe.org](http://www.maghrebarabe.org)

(3) BRUNEL CLAIRE, Political economy of the Maghreb, Maghreb regional and global integration : a dream to be Fulfilled by Hufbauer Clyde Gary and Brunel Claire, Peterson institute for international economics, U.S.A, P 07.

## الفرع الأول

## فشل إتحاد المغرب العربي

إتحاد المغرب العربي<sup>(1)</sup> (U.M.A) هي المبادرة الجهوية الوحيدة التي تضم الدول الخمسة معًا (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريطانيا) وأنشأ الإتحاد لتقوية التعاون الاقتصادي والاندماج الاقتصادي باحترام سياسات الدول الأعضاء واقتصاديات هذه الدول والمصالح الاجتماعية.

تطلع الأفراد للوصول إلى موقف موحد في الشؤون الخارجية وإتحاد جمركي كان مخطط له لسنة 1995 وسوق مشتركة في سنة 2000، ولا هدف تحقق، بسبب قرارات الإتحاد التي تتخذ في اللقاءات السنوية لقادة الدول<sup>(2)</sup>.

فشل الإتحاد في التطور يفسره عائقين، الأول كل القرارات يجب أن يوافق عليها بالإجماع لتنفيذ، والثاني التوتر السياسي بين الأعضاء أدى إلى توقف اللقاءات في سنة 1994<sup>(3)</sup>.

(1) يجب التذكير بأن المغرب العربي تتجاذبه عدة تسميات، لاعتبارات تاريخية وإيدولوجية وعقائدية مختلفة وهي: المغرب العربي، المغرب الإسلامي، المغرب الكبير، وهناك مسمى يتزايد استعماله خاصة في هذه الظروف وهو المغرب الأمازيغي، ومن المعلوم أن هذا التعبير مرتبط ببروز توجهات يتبناها ويدافع عنها مثقفون في الجزائر والمغرب بالخصوص وتنظيمات ومؤسسات شعبية رسمية، كالعامل على ترسيخ الثقافة والأدب الأمازيغي ودعوات حثيثة لاعتبار اللغة الأمازيغية لغة وطنية ورسمية. للمزيد انظر: موعدة محمد، مرجع سابق، ص 175 وانظر:

KACHER Abdel Kader, Principe «UTI Possidetis», op.cit, P 200.

وأطلع على المادة 4 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، جريدة رسمية عدد 76، الصادرة في 1996/12/08 المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10/04/2002، جريدة رسمية عدد 25، الصادرة في 14/04/2002، والقانون رقم 08-19 المؤرخ في 15/11/2008، جريدة رسمية عدد 63، الصادرة في 16/11/2008، والقانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية عدد 14، الصادرة في 7 مارس 2016.

(2) تنص المادة 06 من معاهدة مراكش على أنه « لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضاءه ».

(3) Brunel Claire, op.cit, P 07.

المنطقة المغربية هي المنطقة الثالثة الأكثر تضررا بعد إفريقيا الساحل، وأمريكا اللاتينية من الأزمة المالية العالمية بنسبة 05 % في 2008 لتتخفص إلى 3,8 % في 2009 ليعرف اقتصادها انتعاشا واستقرارا بنسبة 41 % في 2010<sup>(1)</sup>.

تواجه التنمية المغربية الكثير من التحديات أهمها تراجع معدل النمو في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، المغرب وتونس) وانعكاساتها على تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال نحو المنطقة.

يعتقد البنك الدولي من جهته أن دول شمال إفريقيا تضيع على نفسها معدلات نمو إضافية قد تصل إلى 3% من الناتج الإجمالي، يمكن تحصيلها في إطلاق العمل في اتحاد المغرب العربي، وفتح الحدود وتحرير التجارة، وانتقال رؤوس الأموال، وتنفيذ مشاريع وتجمعات اقتصادية ومالية مشتركة على غرار ما يجري في الضفة الأخرى للبحر المتوسط. تتركز أهم التحديات التي تواجه التنمية المغربية أيضا في أزمة المياه، والغذاء، والبطالة، وارتفاع نسبة النمو الديمغرافي، وتدني مستوى الخدمات، والارتفاع في المديونية الخارجية<sup>(2)</sup>.

ينهك الارتفاع القياسي في أسعار الغذاء والمواد الأساسية، والتضخم القدرة الشرائية للفئات المحدودة والمتوسطة الدخل. وهو وضع صعب على دول تحتاج إلى نمو متصاعد لمكافحة أزمة البطالة وهناك تحديات جديدة منها الثورة الصناعية الثالثة (ثورة المعلوماتية ووسائل الاتصال والإلكترونيات الدقيقة)،

أصبحت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الكبرى (الاتحاد الأوروبي، التكتل الآسيوي...) <sup>(3)</sup> تمثل أهم اتجاه في العلاقات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأيضا تعاضم دور الشركات الكبرى متعددة الجنسيات التي تريد لنفسها مزيدا من الأسواق العالمية، وحالة

(1) BEN HAMMOUDA Hakim, El Magreb después de la crisis : reactivacion o estancamiento, in Afkar/ Ideas, Estudios de Política Exterior SA, Madrid N°27, Otono 2010, P 61.

(2) التركماني عبد الله، جدل التنمية والديمقراطية في المغرب العربي المؤتمر السادس والعشرون لمنتدى الفكر المعاصر حول دور المجتمعات المدنية في النظام المغربي الجديد في القرن 21، منشورات مؤسسات التممي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، أبريل 2009، ص 43.

(3) المرجع نفسه.

استنزاف الموارد المالية والبشرية المغربية، فأموالنا مستمرة في التدفق نحو المراكز العالمية الكبرى، إما رداً لديون متراكمة أو تسديد لثمن أسلحة أو بقصد الاستثمار هناك<sup>(1)</sup>.

يعتمد اقتصاد الجزائر إلى حد كبير على صادرات النفط والغاز ويعتمد اقتصاد المغرب إلى حد كبير على الإنتاج الزراعي ( الذي يتأثر بالطقس والتحويلات النقدية من المغتربين)، ويعتمد الاقتصاد التونسي على طلب المستهلك الأوروبي (السياحة).

عدم تجانس التشريعات الاقتصادية المغربية يحد من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة ويفقدها في المتوسط 2,5% من الناتج الإجمالي للمبادلات التجارية ، في مقابل 65% مع الإتحاد الأوروبي<sup>(2)</sup>.

تنص المادة 02 من اتفاقية مراكش: « يهدف الإتحاد إلى:

- تقنين أوامر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها<sup>(3)</sup>.

يوصف المغرب العربي عادة وخلافا للأهداف التي ذكرتها المادة 02 المذكورة أعلاه بمنطقة اللااستقرار السياسي ونقص النمو. أخذت الإصلاحات الاقتصادية مكانة هامة في السنوات الأخيرة، خاصة في المغرب وتونس، ولكن الأنظمة السياسية تختلف من دولة إلى أخرى، وتعاني الدول المغربية من الانقسام بين السلطات وشعوبها، بين مدنها وأريافها، بين التحركات الإسلامية وغير الإسلامية<sup>(4)</sup>.

(1) التركماني عبد الله، مرجع سابق، ص 44.

(2) المرجع نفسه، ص 45.

(3) للمزيد أنظر معاهدة مراكش في الموقع الإلكتروني لإتحاد المغرب العربي، مرجع سابق.

(4) Brunel Claire, Op.cit, P 03.

تتامي ظاهرة الإرهاب أثر سلبا على الاستثمار والسياحة، فالمؤسسات الفرنسية استدعت موظفيها وعائلاتهم، وحذرت بريطانيا رعاياها من السفر إلى الجزائر، وأمام هذا الموقف أخذت الجزائر تدابير عاجلة، فقد قامت قوات الأمن بملاحقة أفراد هذه الجماعات والقضاء عليها في الصحراء ومحاولة منعهم من التسلل للدول المجاورة، المغرب، تونس، وموريتانيا.

تعاونت دول المغرب العربي باستمرار في مكافحة الإرهاب، ففي جانفي 2006 وقعت الجزائر وموريتانيا اتفاق حول مكافحة التهريب ونادى وزراء الداخلية العرب في اجتماع لهم في تونس في سنة 2008 إلى تعاون أكبر، وناقشت دول شمال إفريقيا إنشاء (Pan-African Forces) خاصة لمكافحة الإرهاب<sup>(1)</sup>.

مكافحة الإرهاب وضع قيوداً كثيرة على حرية التنقل سواء للأشخاص أو البضائع في المغرب العربي، فالرقابة على الحدود صارمة، وحالة الأمن على الحدود تمنع مثل هذا التنقل.

يرتفع معدل البطالة في دول المغرب العربي الكبير، فبرنامج التنمية لمنظمة الأمم المتحدة أحصى 30% من البطالة في وسط الشباب. أكدت منظمة العمل الدولية في سنة 2007 أن معظم الدول المغاربية ما عدا تونس، لها مستوى متدني في التنمية البشرية وذلك نظراً لضعف المستوى التعليمي. الشباب (رجالاً أو نساءً) يفضلون الهجرة.

اعتماد ليبيا والجزائر على المحروقات (بتروول وغاز) الذي يعتبر مصدر هام للمبادلات التجارية ولكنه مصدر يندم فيه الشغل. أما في المغرب تعتبر الزراعة مصدر هام للشغل، وستعرف المغرب انخفاضا في الإمكانات الزراعية من 31 إلى 40% بحلول الأعوام القادمة بسبب الجفاف وندرة المياه<sup>(2)</sup>.

نلاحظ عند النظر في سياسات بعض الدول المغاربية أنها عبرت أشواطاً لا بأس بها في التنمية ولكن لم تعود بالفائدة المرجوة، فإذا أخذنا مثال المغرب، نلاحظ أن المغرب من

(1) BRUNEL Claire, Op.cit, P 04.

(2) Idem, P 05.

خلال الملك الحسن II ومنذ السبعينات يحاول وضع نظام اقتصادي ليبرالي ومراقب وموجه بما يتماشى مع الاستقرار السياسي للبلاد، فحاولت الدولة تشجيع الخواص على إنشاء شركات وتكون مسيرة من طرف المغاربة ولكن في الواقع القليل من المستثمرين من فتح لهم حق الامتياز<sup>(1)</sup>.

وضعت المملكة المغربية هذه الطريقة التكتيكية لتقوية وضمان سيطرتها على القطاع الخاص، وكانت هذه السياسة ناجحة لأنها كانت تعتمد على مداخل الفوسفات العالية، ومع نهاية السبعينات والمصاريف الباهظة للنزاع حول الصحراء الغربية، أصبح واضحاً بأن المملكة المغربية لم تستطيع الاستمرار.

بدأ المغرب في طلب المساعدة من البنك العالمي بداية من 1983، والمساعدات الاقتصادية من الهيئات الدولية، لا تمنح بدون ثمن، فمقابل المساعدات كان على المغرب السير وفق المتطلبات والإصلاحات التي تملئها، عليها هذه الهيئات<sup>(2)</sup>.

لم تسلم الدول المجاورة من الأمر، وأخطر من ذلك في تونس (دولة ذات نظام ديمقراطي ليبرالي) حدثت فيها أحداث هامة، ففي 14 جانفي 2011 أطاحت الثورة الشعبية (ثورة الياسمين) بالرئيس زين العابدين بن علي الذي حكم البلاد 23 سنة. أجبر الرئيس زين العابدين على التنحي عن الرئاسة والمغادرة إلى السعودية.

تعاقبت الحكومات المؤقتة في تونس إلى غاية الانتخابات الرئاسية التونسية في 2014 التي فاز بها الرئيس الباجي قائد السبسي رئيس حزب نداء تونس أمام نظيره الرئيس المنتهية ولايته، المنصف المرزوقي وأنتخب بنسبة 55,68%، رئيساً سادساً للبلاد وتسلم مهامه رسمياً في 2014/12/31<sup>(3)</sup>.

(1) ZEMNI Sami and KOENRAAD Bogaert, trade, security and neoliberal politics: Whither Arab reform ? Evidence from the Moroccan case, the journal of North African studies, Vol.14, N°1 March 2009, P 94.

(2) ZEMNI Sami and KOENRAAD Bogaert , Op.cit, P94.

(3) للمزيد عن ما يسمى بثروات الربيع العربي (من بينها ثورة الياسمين في تونس) انظر موقع ويكيبيديا العربية In; [www.ar.wikipedia.org/](http://www.ar.wikipedia.org/)

يحاول التونسيون تدارك الأخطاء السابقة والمضي قدماً في المسار الديمقراطي وبالتالي المسار المغربي رغم العقبات والظروف الصعبة في المنطقة وخاصة على الحدود المغربية. فبعد نجاح الثورة في تونس في فبراير 2011، قام الليبيون بالثورة على حكم العقيد معمر القذافي، التي بدأت سلمية وتحولت إلى حرب مسلحة، تمكن خلالها الثوار الليبيون في السيطرة على الأراضي الليبية وشكلوا حكومة مؤقتة برئاسة وزير العدل مصطفى عبد الجليل.

تمكنت قوات القذافي في الوصول إلى مشارق بنغازي معقل الثوار . تبنى مجلس الأمن قرار يقضي بفرض حظر جوي على ليبيا لحماية المدنيين في 26 فبراير 2011<sup>(1)</sup>. استمرت الحرب، واستطاع الثوار بمساعدة قوات التحالف (بالقصف الجوي) القضاء على حكم القذافي نهائياً، وقتله مع عدد من أبنائه في 20 أكتوبر 2011.

اعترفت الأمم المتحدة بليبيا تحت قيادة حكومة المجلس الانتقالي برئاسة المستشار مصطفى عبد الجليل. وتعاقبت الحكومات المؤقتة بسبب فشلها في الحصول على موافقة غالبية المؤتمر العام المنتخب الذي أسندت إليه مهمة تشكيل حكومة، وصياغة دستور ليبيا الجديدة.<sup>(2)</sup>

تتخبط ليبيا اعتباراً من 2013 إلى يومنا هذا في مشاكل: كالخروج عن القانون، وعدم تفعيل القضاء، وتدهور الأوضاع الأمنية، والفساد، وانتشار الميليشيات والمجموعات المسلحة، كما يعاني الليبيون من تمزق كبير، وأكثر من أي وقت مضى.

وتدخل دول التحالف وقصف مواقع تواجد عناصر الجيش التابعة للعقيد القذافي مخالف للمادة 14 من اتفاقية مراكش التي تنص: « كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى ».

نددت الجزائر بالاعتداء وعبرت عن عدم قبولها للتدخل العسكري في ليبيا، إلا أن الحرب دمرت ليبيا حيث أصبحت المنطقة المغربية برمتها في خطر يهدد الأمن والسلم فيها.

(1) للمزيد أنظر قرار مجلس الأمن 1970 (2011) في الموقع الإلكتروني [www.un.org](http://www.un.org)

(2) للمزيد أنظر موقع ويكيبيديا العربية، مرجع سابق.

ولم تحقق الدول المغاربية أي من الأهداف المرجوة ولا حتى السياسة المشتركة، ما نلاحظه في الواقع ومما سبق، أن اتفاقية مراكش تناولت في الميدان الدولي، ضرورة تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار<sup>(1)</sup> وللأسف هذا لم يحدث بسبب تباعد الرؤى بين هذه الدول.

أما في الميدان الاقتصادي فتناولت اتفاقية مراكش: التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية لدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية خصوصاً إنشاء مشروعات مشتركة، وإعداد برامج نوعية في هذا الصدد<sup>(2)</sup> وقد لاحظنا مما سبق فشل السياسة المشتركة للدول المغاربية.

## الفرع الثاني

### إمكانية الشراكة خارج الإتحاد

أجبرت دول المتوسط في نهاية الحرب الباردة، وأكثر بعد أحداث سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، لاتخاذ مجموعة من التدابير لتفعيل الإصلاحات (أولاً) ولكن الشراكة مع دول الجنوب باءت بالفشل (ثانياً).

#### أولاً - مسار برشلونة وإتحاد المغرب العربي:

أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً جديداً بمنطقة المتوسط ومحاولة نشر الديمقراطية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وأطلق الإتحاد الأوروبي برنامج (الشراكة الأورو متوسطية) (E.M.P) في سنة 1995 لإنشاء منطقة للسلم والأمن<sup>(3)</sup>.

صاحب الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية للدول، لهفة شديدة للاستحواذ على الأسواق وكسب منافذ جديدة لتصريف منتجات الدول الغنية، ولم تجد هذه الأخيرة حرجاً في السعي علانية للاستحواذ على الفراغ الذي خلفه تراجع نفوذ المعسكر الشرقي.

(1) راجع المادة 03 من اتفاقية مراكش، مرجع سابق

(2) المرجع نفسه.

(3) ZEMNI Sami and KOENRAAD Bogaert, op.cit, P 91.

انهيار الإتحاد السوفياتي، وغياب المعسكر الاشتراكي واختفاءه من خارطة العالم الإستراتيجية، أنهى الحرب الباردة بين الشرق والغرب في مجال التسلح، لتبدأ حرباً أخرى من جديد بين الغرب والغرب (أمريكا وأوروبا) قصد السيطرة على أسواق المنطقة المتوسطية وغيرها من المناطق.

ظهور الكيانات الكبرى، كالإتحاد الأوروبي، وبحكم المعطيات الاقتصادية العالمية، تقلص دور الدولة، وأصبح مسار التكتلات الإقليمية والجهوية سلوكاً سياسياً واقتصادياً وثقافياً، تسلكه جميع الدول للحفاظ على بقائها ضمن الخارطة الدولية<sup>(1)</sup>.

لكي ترقى علاقات الإتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية من الضفة الجنوبية للبحر المتوسط إلى شكلها المنظم فقد تم التوصل إلى التوقيع على اتفاقيات ثنائية للشراكة في إطار المشروع الأورومتوسطي بين الإتحاد الأوروبي وتونس في جويلية 1995 ومع المغرب في فيفري 1996 ومع الجزائر في أفريل 2002<sup>(2)</sup>.

تمت الشراكة الأورومتوسطية باعتماد إعلان برشلونة<sup>(3)</sup> بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و12 دولة في البحر الأبيض المتوسط<sup>(4)</sup>.

انعقد لقاء برشلونة بمبادرة أوروبية، ووضع الإطار الجديد للعلاقات الجديدة بين ضفتي المتوسط، ولكن الدول المغاربية وبسبب تعطل الإتحاد المغاربي لم تستطع هذه الدول إعطاء إجابة لهذه المبادرة التي خاطبتهم مباشرة<sup>(5)</sup>.

عرفت هذه المقاربة الجديدة للشراكة الأورومتوسطية، في برشلونة و تدور حول ثلاث محاور أساسية وهي: المحور السياسي وهو العمل على جعل المحيط المتوسطي آمناً ومستقراً، والعمل على احترام قواعد حقوق الإنسان، نشر الديمقراطية، التفاهم الديني والثقافي.

(1) عابد شريط، واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 21، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص 108.

(2) المرجع نفسه.

(3) انعقد لقاء برشلونة في 27 و28 نوفمبر 1995 وشاركت فيه 27 دولة، ومثل الجزائر، وزير الخارجية محمد دمري.

(4) هذه الدول هي: الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا، السلطة الفلسطينية، جامعة الدول العربية، وإتحاد المغرب العربي.

(5) FATHALLAH Oualalou, Après Barcelone... Le Maghreb est nécessaire, L'Harmattan, Paris, 1996, P 15.

لا تخفي هذه المبادرة التسابق مع الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة دعمت وجودها في المنطقة المتوسطية ومنطقة الشرق الأوسط خاصة بعد حرب الخليج، ولكن الإشكال هو الظاهرة الأمنية التي تهدد الاستقرار في المنطقة الأوروبية لأسباب عدة، كالضغط الديمغرافي، الهجرة غير الشرعية، تصاعد العنف والإرهاب، تجارة المخدرات الجريمة المنظمة.<sup>(1)</sup>

تم الاتفاق في المحور الاقتصادي والمالي، على المشروع الرئيسي وهو إنشاء منطقة للتبادل الحر الأوروبية المتوسطية بحلول 2010 والذي يجمع حوالي 40 دولة وحوالي 800 مليون مستهلك، وهذه المنطقة ستنشأ باتفاقيات ثنائية، وسيكون التعاون بين دول شمال الضفة المتوسط مع دول جنوب الضفة المتوسط مع دول جنوب الضفة المتوسط في مجالات الاستثمار، التعاون الجهوي، حماية البيئة، تسيير موارد الطاقة<sup>(2)</sup>.

لم يغفل لقاء برشلونة المحور الاجتماعي والإنساني، إذ نوه بضرورة التعاون بين مختلف شرائح المجتمع المدني بأوجه مختلفة للشراكة تركز أساساً على مشاكل المرأة، الشباب، التعليم، الحركة الجمعوية، النمو الديمغرافي<sup>(3)</sup>.

اتسم إطار برشلونة بمنهج كلي خلافاً للعلاقات الأوروبية المتوسطية في الستينات والسبعينات التي كانت تستند أساساً إلى عوامل اقتصادية بحتة، وإذا كان إطار برشلونة قد ركز أعماله على الجانب الاقتصادي فإنه طرح برامج عمل وأهداف وغايات أمنية وسياسية وثقافية واجتماعية يسعى من خلالها الإتحاد الأوروبي إقامة شراكة اقتصادية وسياسية وأمنية مع الدول المغربية<sup>(4)</sup>.

إقامة كتل أوروبية متوسطية مع الدول المغربية يمكن أن يلعب دوراً إستراتيجياً في لعبة التوازنات الدولية الجديدة، التي بدأت تتشكل، كظهور التكتلات الاقتصادية في السوق العالمية التي تراها الدول الأوروبية تهديداً مباشراً لمصالحها<sup>(5)</sup>.

(1) FATHALLAH Oualalou , op.cit , P 16.

(2) Idem , P 16.

(3) Idem , P 17.

(4) عابد شريط، مرجع سابق، ص 110.

(5) عابد شريط، مرجع سابق، ص 110.

لا تزال فكرة التعاون المتوسطي تحظى بالدراسات والبحث نظراً للغموض النسبي الذي يكتنف الفكرة، فالتعدد في المبادرات المطروحة من قبل الإتحاد الأوروبي، والتحرك في كل الاتجاهات والمستويات قد لا يعكس عمق الفكرة أو ثرائها بقدر ما يعكس غموضها.

أمام إتحاد أوروبي اقتصادي نقدي متكامل، توجد الدول المتوسطية الجنوبية خاصة المغربية منها بلا مشروع، هذا التباين ساعد على فقدان التوازن المطلوب في علاقة الطرفين كما ساعد على تعميق الفجوة بينهما، وظهر ذلك جلياً من خلال الشراكة الثنائية بين الإتحاد الأوروبي المكون من عدة دول والطرف الثاني المكون من دولة واحد ويمكن تصور ثقل المفاوضات وقوتها<sup>(1)</sup>.

منح لقاء برشلونة ميلاد مسار حمل الاسم نفسه جمع بلدان لم يكن لديها في الحقيقة روح الشراكة الحقيقية، فدول شمال المتوسط كانوا ولا زالوا يعتبرون دول جنوب المتوسط كأحسن سوق من جهة وكأسوأ عامل لجلب المخاطر. برشلونة في تصور هؤلاء ليس عرض للشراكة، حسب ما يفهم من كرم الخطاب السياسي الأوروبي وإنما إستراتيجية لوقف وتسيير المخاطر الحقيقية أو المتوقعة القادمة من جهة الجنوب<sup>(2)</sup>.

شهدت سنوات التسعينات ظاهرة الإرهاب كتهديد حقيقي للأمن العالمي وأمن بعض الدول، كالجزائر التي شهدت اهتزاز رموز الجمهورية لحساب نظرة أحادية تأخذ شرعيتها من خطاب ديني، وعض التضامن الحقيقي أمام هذا التهديد، انشغل الأوروبيين بالتوسع نحو أوروبا الشرقية<sup>(3)</sup>.

لم تتردد الدول الأوروبية بوضع الضحية والجلاد في نفس المرتبة. بهذا الموقف الغامض لأوروبا تخلت وأضعفت شركائها في الجنوب، أين بعض الدول (كالجزائر) حاربت الإرهاب في عزلة تامة، وسط عدم التفهم اللامبرر<sup>(4)</sup>.

### ثانيا - فشل الشراكة خارج الإتحاد:

(1) المرجع نفسه، ص 115.

(2) BOUMGHAR Lotfi, Le partenariat euro – Méditerranéen : Situation et perspectives, in partenariat « Union Européenne/ Maghreb », Etudes internationales N°112, Octobre 2009, P 131.

(3) Ibid.

(4) BOUMGHAR Lotfi, op.cit, P 131.

ساعدت الأحداث المأسوية في سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، لعودة أوروبا ولحسن الحظ لاتخاذ موقف صارم ومطابق أكثر للالتزامات التي يملها عليها القانون الدولي في إطار محاربة الإرهاب، وهذا عزز الريبة وعدم الثقة، فتحوّلت الشراكة إلى أمنية أو خطاب للمناسبات<sup>(1)</sup>، كنتيجة دول الجنوب أيضا لهم قسط من المسؤولية، فالبعض قبل الشراكة، بهدف الحصول على الفوائد المالية الشحيحة المقترحة من أوروبا، دون إبداء لرغبة حقيقية في إصلاح سياسي واقتصادي جديد يسمح لهم بأن يصبحوا شركاء حقيقيين أمام أوروبا<sup>(2)</sup>.

نجد الجزائر مثلا، وقعت على اتفاق الشراكة في سنة 2002 مع الإتحاد الأوروبي والذي دخل حيز التنفيذ بداية في جويلية 2005 بعيداً عن تحقيق الأهداف المرجوة، ورغم اتفاق الجانبين على استعادة الجزائر من فترة إعفاء لبرنامج التفتيح الجمركي الذي ينتهي في سنة 2020 بدلا من سنة 2017، فإن الاختلال يبقى السائد، سواء بالنسبة للأطراف التبادل التجارية أو التدفقات المالية<sup>(3)</sup>.

تسجل الجزائر عجزاً كبيراً بعيداً عن تجارة المحروقات، إذ أنها تستورد ما بين 16 إلى 18 دولارا مقابل تصدير دولار واحد باتجاه دول الإتحاد الأوروبي، وتبقى مسؤولية الجانب الجزائري كبيرة على المستوى الاقتصادي والتجاري بالخصوص لعدم قدرته على استغلال مزايا الاتفاق<sup>(4)</sup>.

ولا يزال الجانب الأوروبي لا يحترم التزاماته المتعلقة بالاستثمارات المباشرة وتسهيل حرية تنقل الأشخاص، أين تظل الاستثمارات المباشرة الأوروبية متواضعة مقارنة بدول الجوار، فقامت الدول الأوروبية باستثمار أقل من مليار أورو في الجزائر بينما استفادت دول الجوار من قيمة مضاعفة تعد 5 ملايين أورو<sup>(5)</sup>.

(1) Ibid.

(2) Idem, P 132.

(3) صواليلي حفيظ، لا استثمارات ولا حرية تنقل الأشخاص ولا هم يحزنون، جريدة الخبر، العدد 7817، السنة الخامسة والعشرون، الثلاثاء 09 جوان 2015، الجزائر، ص 07.

(4) المرجع نفسه.

(5) صواليلي حفيظ، مرجع سابق، ص 07

يضاف إلى هذا العقبات شبه الجمركية والسياسات الجبائية المعتمدة من قبل دول الإتحاد، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الزراعية المشتركة التي تجعل من أوروبا قلعة حصينة في مواجهة المنتجات الزراعية التي يخضع بعضها لنظام الحصص وبعضها الآخر لمقاييس صارمة جداً في مجال التقييس والتعبئة<sup>(1)</sup>.

غير بعيد عن الجزائر نجد المغرب الذي قطع أشواطاً جيدة ومشاريع ضخمة بقدم مستثمرين أجانب، خاصة من فرنسا، ولكن يجب أخذ تأثير التجارة الحرة بحذر شديد على ميزان القوة في المغرب حسب النظرة الليبرالية الجديدة التي من شروطها الثقافية، تطبيق الإصلاحات الديمقراطية واحترام الالتزامات في إطار الشراكة، وهذا يولد ضغوطات اجتماعية.

تحاول المملكة المغربية إيجاد حلول لها دون مشاركة المواطن العادي أو مؤسسات ديمقراطية، فإصلاحات السوق في المغرب ركزت على الاستثمار الأجنبي المباشر ولم تسمح بتطور الطبقة الوسطى القوية التي قد تشكل قوة ديمقراطية<sup>(2)</sup>.

لا يهم المستثمرين الأجانب السياسة الليبرالية والمرحلة الانتقالية الديمقراطية بقدر ما يهمهم العمل على تطوير التجارة الحرة والاستفادة قدر الإمكان، فهم يستخدمون رؤوس الأموال لإنشاء فضاءات استثنائية وحق الامتياز، كالمناطق الحرة في طنجة، وتهيئة واد بوراقراق في الدار البيضاء<sup>(3)</sup>.

ولكن هذه التطورات الكبيرة التي يقوم بها المستثمرين الأجانب ولدت طبقة جديدة من المغاربة يتعرضون للاستغلال والعبودية وجزء كبير من المواطنين المغاربة سيغيبون عن هذه الفضاءات وإن حضروا، في أحسن الأحوال سيكون لهم دور في الخدمات كالنظافة، التقديم، والاستقبال<sup>(4)</sup>.

(1) المرجع نفسه.

(2) ZEMNI Sami and KOENRAAD Bogaret, op.cit, P 99.

(3) Idem, P 100.

(4) ZEMNI Sami and KOENRAAD Bogaret, op.cit, P 98.

فشل إعلان برشلونة لم يثني من عزم الأوروبيين، وأطلق الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي فكرة إتحاد متوسطي، إلا أنّ لقاء بين الرئيس الفرنسي والعالمة الألمانية أنجيلا ميركل في 03 مارس 2008 أسفر عن تغيير التسمية الأصلية للمشروع في الإتحاد المتوسطي، إلى "الإتحاد من أجل المتوسط"<sup>(1)</sup>.

عقد مؤتمر باريس في جويلية من السنة نفسها، وأعتبر حدثاً هاماً في العلاقات الأوروبية-متوسطية، وقد أسفر هذا المؤتمر على تبني إعلاننا يستذكر مسار برشلونة، ويضع هياكل "الإتحاد من أجل المتوسط".

يشمل حسب هذا الإعلان الإتحاد من أجل المتوسط، مجموعة دول الإتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية ودول مسار برشلونة، فضلا عن البوسنة والهرسك وكرواتيا وإمارة موناكو<sup>(2)</sup>.

تعتبر الرقابة على الحدود الواسعة في الصحراء (منذ ثورات الطوارق، المالي والنيجر والثورات العربية)، من المصاعب الكبرى للعديد من دول شمال إفريقيا وتحاول الجزائر سنويا وبرعاية المفوضية السامية للاجئين، مساعدة الآلاف من اللاجئين للعودة لأوطانهم.

وأخطر من هذا، كل سنة، المئات من الأفارقة من الدول الإفريقية يعبرون الحدود إلى الجزائر للهجرة إلى أوروبا، وخطر آخر محقق بالحدود المغاربية وهو التهريب، تجارة المخدرات والأسلحة<sup>(3)</sup>. الدول المتوسطية هي فضاء للتعاون السياسي والاقتصادي، ولكنها أيضا فضاء للنزاعات والأزمات، كأزمة البلقان، الشرق الأوسط، شمال إفريقيا كليبيا، فالبحث عن اقتراحات لعودة الثقة وبناء الشراكة وتوطيد العلاقات الأوروبية-متوسطية أصبحت ضرورة

(1) للمزيد أنظر في الافتتاحية: الإتحاد من أجل المتوسط: منعطف تاريخي جديد أم نسخة مكررة لمسار برشلونة، في التعاون في البحر الأبيض المتوسط: الآفاق والتحديات، دراسات دولية، عدد 108، جمعية الدراسات الدولية، تونس 2008، ص 38.

(2) للمزيد أنظر في الافتتاحية: مرجع سابق، ص 38.

(3) HANS GÜNTER Branch, Marquina Antonio and Biad Abdelwahab, Euro-Mediterranean Partnership for the 21 st century, St Martins Press, New York, 2000, P 15.

عاجلة. يجب أن يقوم الخبراء بدراسات، وترجمتها في الواقع من قبل السياسيين كمبادرات وإستراتيجيات للتعاون<sup>(1)</sup>.

يؤمن الخبراء الأمنيين من خلال الوقاية الدبلوماسية وبناء السلام (Peace building)، في شمال إفريقيا وجنوب وشمال أوروبا بأن أسباب النزاعات بين أو داخل الدول بذاتها، يجب التعرف عليها لفهمها أفضل من مختلف الفعاليات كأساس لأي تعاون سياسي<sup>(2)</sup>.

بالنظر إلى الضفة الشمالية للمتوسط، نحن إزاء أوروبا واحدة موحدة، واحدة لأنه لا ينشطر فيها السياسي والمدني، بل يتكاملان ولا يتناقض فيها برنامج الشعوب مع برنامج الحكومات، وموحدة سياسيا واقتصاديا.

جمعت العديد من البرامج الأوروبية خارج إطار السياسة الزراعية المشتركة من أهمها، مجال التبادل الجامعي (Erasmus) ومجال الاتصال (Race) ومجال التعاون العلمي والصناعي (Euréka) وعديد من المشاريع المشتركة الأخرى التي تدل على مستوى تقدم التعاون بين دول المجموعة، خاصة المشروع الصناعي للطيران (Air bus Industrie) والوكالة الفضائية الأوروبية (Agence Spatiale Européenne)<sup>(3)</sup>.

أما الضفة الجنوبية للمتوسط فنحن إزاء مغربيين على طرف النقيض: المغرب المدني، (مغرب الشعوب) أو المغرب البديل المتجاوز للحدود القطرية باعتباره يعبر عن مشروع اقتصادي واجتماعي مرتبط بالأسس الحضارية والتاريخية والإنتربولوجية للمنطقة<sup>(4)</sup>.

ومن ناحية ثانية مغرب الحكومات، المترسخ في الإستراتيجية القطرية للنخب الحاكمة، وفي هذا المضمار، فإن حالة المغرب العربي تتميز بعدم تشابهها مع أي من التكتلات الأخرى القريبة جغرافيا، مثل الإتحاد الأوروبي، أو حتى مجلس تعاون دول الخليج العربي رغم أنّ المثاليين يمكن أن يمثلوا نموذجا قابلا للتطبيق في المغرب العربي<sup>(5)</sup>.

(1) Idem, P 319.

(2) Idem, P 320.

(3) المولدي قسومي، هل يمكن للمغرب المدني أن يكون بديلا للمغرب السياسي، في منتدى الفكر المعاصر حول دور المجتمعات المدنية في النظام المغربي الجديد في القرن 21، مرجع سابق، ص 81.

(4) المرجع نفسه.

(5) المولدي قسومي، مرجع سابق، ص 82.

- أداء الإتحاد المغربي لم يبلغ إلى حد الآن مستوى الرجاء المطلوب، فتأخر الاندماج الاقتصادي المغربي وما يقابله، من كلفة هامة تتحملها اقتصاديا الدول الخمس. هناك جملة من المؤشرات حسب عدد من الخبراء الاقتصاديين على ذلك:
- عدم استعمال إجراءات إحداث عدد من المؤسسات المغربية رغم أهميتها على صعيد تنشيط الحركة الاقتصادية المغربية على غرار المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية والذي مقره بتونس والذي لم يشهد إلى الآن انطلاقة الحقيقية<sup>(1)</sup>.
  - المحدودية المسجلة في تفعيل القرارات المغربية يشكل شامل ومتناسق خدمة للمصالح المشتركة وتأميننا لمصادقية الإتحاد.
  - غياب وحدة الصف المغربي في التعامل مع التكتلات الإقليمية الخارجية على غرار كيفية التفاوض مع الإتحاد الأوروبي بشأن اتفاقيات الشراكة.
  - انقطاع انعقاد اجتماعات مجلس الرئاسة منذ قمة تونس 1994 بالنظر إلى الأهمية البالغة لهذا الهيكل الرئيسي في التكريس الفعلي والناجع للمسار المغربي، ذلك رغم المساعي التونسية الحثيثة لتجاوز بعض الخلافات واستئناف الاجتماعات دون جدوى.
  - تواصل الخلاف الجزائري المغربي بشأن قضية الصحراء الغربية وتأثيره السلبي المباشر على المسار المغربي<sup>(2)</sup>.

## المطلب الثاني

### تعطيل المسار المغربي

(1) فؤاد المبرّغ، "المغرب العربي بعد عشرين سنة: الواقع والآفاق"، في إتحاد دولية، جمعية دراسات دولية، عدد 111، جوان 2009، تونس، ص 12.

(2) فؤاد المبرّغ، المرجع السابق، ص 13.

توتر العلاقات الجزائرية المغربية وبالتالي توقف المشروع المغربي، ظهر بين البلدين بعد انفجارات فندق أطلس بمدينة مراكش في 24 أوت 1994 واتهمت السلطات المغربية جزائريين بالضلوع في هذه الأعمال.

إلا أن السبب الحقيقي وراء هذا التوتر هو الخلافات في وجهات النظر بين البلدين حول قضية الصحراء الغربية (الفرع الأول) ولتفعيل المسار المغربي هناك عدة حلول ولو أنها ليست سحرية وفورية، إلا أنها قد تساعد في إنعاش الإتحاد وذلك بالعمل بالأهداف المسطرة في اتفاق مراكش حول السياسة المشتركة في الميدان الدولي والاقتصادي (الفرع الثاني).

## الفرع الأول

### قضية الصحراء الغربية وتعطيل المسار المغربي

تعطل المسار المغربي يعود إلى عدة أسباب، إلا أن السبب الرئيسي هي الخلافات الجزائرية المغربية حول ملف الصحراء الغربية (أولا) واثرت ذلك سلبا على الدول المغربية خاصة في مجال الشراكة داخل الإتحاد وخارجه والجزائر لها موقف ثابت (ثانيا).

### أولا - الخلافات الجزائرية المغربية:

ظهر التوتر بين الجزائر والمغرب في سنة 1994، وازداد التوتر عندما اشترطت المغرب التأشيرة على الجزائريين للدخول للأراضي المغربية، وكان رد الجزائر سريعا، فلم تكف بالمعاملة بالمثل فقط، أي فرض التأشيرة على المغربية، بل أكثر من ذلك، فقد قامت بغلق الحدود البرية بينها وبين المغرب منذ سنة 1994<sup>(1)</sup>.

كانت سياسة الدفاع المغربية دائما تعرف من خلال الكفاح للوحدة الترابية للبلاد في التهديدات التي يمثلها جيرانها، ويرى المغاربة، أن التهديد الرئيسي يأتي من الجزائر، أين تمت المواجهة العسكرية فعلا في حرب الرمال في سنة 1965<sup>(2)</sup>، بعد وقت قليل من استقلال الجزائر، طالبت المغرب باسترجاع منطقة تندوف في الصحراء الجزائرية.

(1) FATHALLAH Oualaou, op.cit, P 14.

(2) «Le conflit du Sahara Occidental précédé par la guerre des sables en 1963 a bloqué toute Tentative réelle de renforcer l'UMA. Ces cycles conflictuels ont complété les crises existant entre les pays

توتر العلاقات بين البلدين يرجع أيضا إلى مساندة الجزائر لجبهة البوليساريو، ويتهم المغرب الجزائر، بالاشتراك في النزاع مباشرة بالالتزام العسكري والمساندة المالية واللوجستيكية واستضافتها في أراضيها. يرى المغاربة أن الجزائر ذهبت أبعد من ذلك، وذلك بدفاعها عن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والانفصال عن المغرب<sup>(1)</sup>.

اتصفت العلاقات الجزائرية المغربية بالتذبذب، فيرى بنيامين ستورا بأنه بالنظر إلى تاريخ البلدين، في البداية هو مسار التصفية من الاستعمار حول قضية الصحراء الغربية، وانفصال بعد تطور تراجيديا الجزائر في التسعينات. تداخلت الكثير من العوامل في اختلاف وجهات النظر بين الجزائريين والمغاربة في علاقاتهم حول الفضاء الوطني "أو صنع" دولة الأمة.<sup>(2)</sup>

لم تتضاءل الخلافات بين الجزائر والمغرب بل ازدادت، فالتوتر محفور في المخيلة الجماعية، فكلا الجانبين لجأ إلى امتلاك الأسلحة، تحالف جديد أو تحرك دبلوماسي جهوي، كهجوم مباشر أو غير مباشر بين الجارين، وهذا الشعور ليس بجديد إذ يعود إلى حرب الرمال في سنة 1963 والحرب الباردة ونزاع الصحراء الغربية.

اعتبر المغرب أن الجزائر مصدر لعدم الاستقرار ووجه المغاربة اتهامات للجزائر بالتورط في الأعمال الإرهابية، ولكن وبعد عقد من الزمن جاء دور الجزائر لتتهم المغرب بعدم رقابة حدودها، وزعزعة استقرار الاقتصاد الجزائري، بالتهريب عبر الحدود وإغراق السوق الجزائرية بالمخدرات<sup>(3)</sup>.

voisins de la région maghrébine : crise Algéro-libyenne, tuniso-libyenne, Maroco-mauritanienne. A ajouter à cela, la crise intervenue entre l'Algérie et le Maroc suite porté contre ce dernier pays d'accorder son soutien aux terroristes algériens de la région de Béchar (le sud marocain étant supposé servir d'arrière base pour ces derniers», cité par SOUBES-BOUGHERARA Amina-Hizia, Les alliés euro-atlantiques dans l'après-guerre froide: Convergences et rivalités en Méditerranée, thèse de doctorat d'Etat en Sciences Politiques, Département des Sciences Politiques, Faculté des Sciences Politiques et de l'Information et des Relations Internationales, Université d'Alger, Novembre 2006, P 336.

- (1) Saïdy Brahim, La politique de défense Marocaine Articulation de l'interne et de l'externe, Maghreb Machrek, N°202, livrer 2009-2010, P124.
- (2) «De Nombreux aspects opposant les vues Algériennes et marocaines dans leur rapport à l'espace national ou à la fabrication de l'Etat nation », cité par , STORA Ben Jamin, Algérie, Maroc, histoires parallèles, destins croisés, zellige, Paris, 2002.
- (3) DRIS AIT HAMDUCHE Louisa, Les incidences des politiques (16) étrangères Française et Algériennes sur les relations bilatérales Maghreb Machrek, N°197, Automne 2008, P 56.

أكد الملك المغربي محمد السادس في كتابه "التعاون بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب" بأن من أهم أسباب فشل إتحاد المغرب العربي هي العراقيل السياسية وخاصة النزاعات على الحدود وهو لا يعترف بمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار.

يضيف الملك المغربي أن هذا المبدأ أضر بالوحدة الترابية والسيادة المغربية، والجزائر ترفض أن تستعيد المغرب صحراءها والمغرب في جانبه باستحداثه لصحرائه (أي الصحراء الغربية) يساهم في التوازن الجهوي وأي رفض لهذا الاتجاه يعني استبعاد أي تقارب بين دول المنطقة المغربية<sup>(1)</sup>.

الوقت الذي تتشعب فيه الشعوب بالأيدولوجية الحدودية على خلفية الوعي بالمقومات التي تجعل من المغرب العربي وحدة تاريخية وأنتروبولوجية، في الوقت الذي تتبلور فيه الشروط الموضوعية للوحدة على أساس المصلحة المشتركة، تتعزز فيه ملامح الانفصال التام من خلال المسائل الحدودية المرتبطة بمفهوم السيادة الوطنية.

طرحنا هذه الإشكاليات على مستوى الواقع فإنه من غير الممكن تجاوزها، وبالتالي يصبح برنامج الفضاء المغربي الموحد، برنامجا مهددا وشعارا مؤجلا إذ لم يتم إلغاؤه أصلا من الأجندة السياسية للحكومات<sup>(2)</sup>.

يرى الباحث التونسي المولدي قسومي أنه « من المشاكل الحدودية التي منعت التعاون المغربي، قضية الصحراء الغربية، وجبهة البوليساريو وتأسيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية واعتراف الجزائر بها على حساب السيادة الوطنية للمغرب الأقصى.

يتكون التكتل بشكل أساسي حول المغرب والجزائر باعتبار وزنهما البشري والاقتصادي في المنطقة، لذلك فإن القطيعة بينهما تؤدي حتما إلى تعطيل كل تقدم وحدوي، وكذلك فإن تجدد هذه القطيعة منذ أواسط التسعينات وبعد بضع سنوات من إعلان مراكش يعني أن عناصر التجزئة أكثر فاعلية من عناصر التوحيد<sup>(3)</sup>.

(1) ALAOUI Mohamed Ben El Hassan, op.cit, P 103.

(2) المولدي قسومي، مرجع سابق، ص 83.

(3) المولدي قسومي، مرجع سابق، ص 84.

كان ينظر في البداية إلى النزاع في الصحراء الغربية من زاوية الخلافات المغربية الجزائرية وشغب بعض الصحراويين، لكن الواقع أبعد من ذلك فقد أدى الصراع إلى جعل منطقة المغرب العربي منطقة غير مستقرة<sup>(1)</sup>.

موقف الجزائر ثابت، لأسباب قانونية، أخلاقية، وجيوسياسية، فالجزائر موقفها مدعم بأدلة قانونية كحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير المعترف به في إطار منظمة الأمم المتحدة،<sup>(2)</sup> واحترام بعض المبادئ، كالمساندة غير المشروطة للحركات التحريرية<sup>(3)</sup>.

### ثانيا - استمرار الجزائر في دعم قضية الصحراء الغربية:

بفضل التغيرات المتعددة الأبعاد التي حدثت بعد سقوط جدار برلين في 1989، الجزائر انفتحت تدريجيا على المتوسط، انتصار العولمة الليبرالية أدى بالجزائر للتخلي عن النظام الاشتراكي، وتبني الاقتصاد الموجه. لتقادي التهميش أجبرت الجزائر للتأقلم مع المعطيات الجديدة بالانضمام إلى عدة مبادرات، بدأ من 1989 بالانضمام إلى اتحاد المغرب العربي ولم تعارض الجزائر إطلاق الشراكة الأوروبية المتوسطية<sup>(4)</sup>.

ينص الدستور الجزائري في ديباجته على: « إن الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية تعتبر بإشعاع ثورتها، ثورة أول نوفمبر، ويشرفها الاحترام الذي أحرزته، وعرفت كيف تحافظ عليه بالتزاماتها إزاء كل القضايا العادلة في العالم »<sup>(5)</sup>.

منطقة المتوسط هي منطقة كل النزاعات، النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، نزاع الصحراء الغربية، المسألة القبرصية، ضم مدينتي سبتة ومليلة المغربية من إسبانيا، حالت دون التعاون المنشود.

(1) DE PINIES Jaime y Rubio, op.cit, P 813.

(2) DRIS AIT HAMADOUCHE Louisa, op.cit, P 46.

(3) تنص المادة 30 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ل 1996، المعدل والمتمم على: " الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي و الاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري "

(4) BAGHZOUZ Aomar, L'Algérie face à l'Europe: quelle place dans les dispositifs de coopération en méditerranée? Maghreb -Machrek, N°2000, Eté 2009, P46.

(5) للمزيد أنظر دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ل 1996، المعدل والمتمم، مرجع سابق.

فشل مسار برشلونة يعود أساسا إلى النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وعدم استكمال مسار السلام بين الدولتين، فالموقف الجزائري واضح وهو وجوب حل المسألة الفلسطينية قبل التفكير في بناء مشاريع مشتركة في المتوسط.

تؤكد الجزائر على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية التي تحتلها وإعادة هضبة الجولان لسوريا للنظر والتطلع لمشاريع التنمية في المتوسط<sup>(1)</sup>. الموقف نفسه للجزائر إزاء قضية الصحراء الغربية، الذي طالما وتر العلاقات الجزائرية المغربية، ومنع إعادة تفعيل وانطلاق إتحاد المغرب العربي. حيث تؤكد الجزائر على أن الأمر يتعلق بتصفية الاستعمار، على أساس حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، المكرس في إطار منظمة الأمم المتحدة.

الحالة الراهنة في الصحراء الغربية هي حالة اللاحرب واللاسلام، وهو عامل يشكل خطورة على استقرار المنطقة المغربية والمتوسط، فهو نزاع قد يؤثر سلبا على الإتحاد من أجل المتوسط، ولهذا السبب لم تتوانى الجزائر على دعوى الدول الكبرى للتدخل والصرامة، خاصة الدول أعضاء منذ سنة 1975 إلى يومنا<sup>(2)</sup>.

تملي حتميات في حالة المغرب والجزائر، على دول المنطقة التجمع في مجموعات اقتصادية كبرى ولا يمكن للجزائر بمفردها وللمغرب بمفرده أن يتغلب على أعباء التنمية لصيانة أمن الأجيال المقبلة.

يجلب استمرار التوتر بينهما سلبيات جديدة أخطرها التشتت أمام القوى الكبرى، الشريك الاقتصادي الطبيعي لدول شمال إفريقيا، هذا التشتت الذي له عواقب سياسية واقتصادية ثقيلة جدا<sup>(3)</sup>.

لا يوجد في الظروف الراهنة إلا ما يبعث على التشاؤم بسبب صعوبة توفير عناصر التكافؤ المغربي الجزائري، قبل انعدام جيل على الأقل ريثما يدرك الجانبان أن تعايشهما بتكافؤ يتطلب تحويل التنافس إلى نقاط تعاون، وهذا شيء مازال بعيد جدا<sup>(1)</sup>.

(1) BAGHZOUZ Aomar, op.cit, P 49.

(2) Idem, P 50.

(3) المساري محمد العربي، 30 سنة مسيرة من لاهاي إلى بيكر، البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع، القنيطرة /المملكة المغربية، 2005، ص 397.

أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في جوان 2007 أن نزاع الصحراء الغربية يمثل عامل عرقلة للبناء والتشييد المغربي التي ترهن مستقبل كل المنطقة.

ذكرت الصحافة الجزائرية، بأن الجزائر رفضت فكرة قمة بين الرئيس بوتفليقة ورئيس الحكومة الإسبانية ثاباتيرو، ومن أسباب الرفض، الموقف الإسباني إزاء قضية الصحراء الغربية.

رفضت الجزائر في مارس 2008 إعادة فتح الحدود مع المغرب من جديد مادامت معظم المشاكل في المنطقة لم تحل، وحل القضية الصحراوية من أحد الشروط التي وضعتها الجزائر، مع أن هذا الموقف يعتبره البعض تغييرا في سياساتها<sup>(2)</sup>.

صحيح أن الجزائر تساند الشعب الصحراوي في تقرير المصير، إلا أنه من جهة ثانية الجزائر أكدت دوماً بأن التعاون والمشاريع المغربية كانت منفصلة على القضية الصحراوية ففي 2002، رئيس الدبلوماسية الجزائرية أكد بأن الصحراء الغربية سابقة على إنشاء إتحاد المغرب العربي، فلا يمكن التمسك بالمشكلة لتوقيف مسار بناء إتحاد المغرب العربي.

المغرب إذاً هو من وضع هذه العلة، وهذا التطور في الموقف الجزائري يمكن أن يفهم منه رأيين، إما أن يكون تصلب في الموقف الجزائري أو أنه إيعاز وإيحاء بتدخل ضمني للجزائر<sup>(3)</sup>.

بالنسبة إلى المغرب والجزائر، ومن أجل حل مشكلة الصحراء الغربية التي لم تحل إلى حد الآن، فالحل النهائي يتمثل في بناء فضاء مغربي موحد بأية صيغة من الصيغ الوجدوية.

في علاقة مباشرة بواقع الحال نجد أنه منذ إعلان معاهدة إتحاد المغرب العربي، تم التعامل معها كمرجع كفيلاً بالتحقيق الفعلي لهذا الإتحاد، ولكن حينما نتعمق في النصوص التأسيسية عن كثب، نتأكد أن هناك نوعاً من الخيبة بناء على أن هذا الهيكل مبني على

(1) المساري محمد العربي، مرجع سابق، ص 397.

(2) DRIS AIT HAMADOUCHE Louisa, op.cit, P 46.

(3) Ibid.

كثير من المرونة وغياب عنصر الصلابة التنظيمية والصرامة في مستوى أدوار ومهام الهياكل التنفيذية المسيرة<sup>(1)</sup>.

عند توقيع القادة المغاربة على معاهدة مراكش في فيفري 1989 وإنشاء اتحاد المغرب العربي، لأنه كان شرط المغرب للتوقيع على المعاهدة. والاتفاق لم يشير إلى إجراءات خاصة أو كيفية حل النزاعات بين الدول الأعضاء، وأعطيت أهمية لظاهرة الدفاع، لكن بالحفاظ على سيادة كل دولة<sup>(2)</sup>.

تثير المادة الخامسة عشرة من معاهدة مراكش الانتباه والتي تنص « تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن وحرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو كتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى<sup>(3)</sup>. يفهم من السياق أن هذه المادة موجهة للجزائر، كونها البلد الذي تتواجد على أراضيها جبهة البوليساريو.

يعتبر الخلاف الجزائري المغربي حول الصحراء الغربية، في الحقيقة العائق الأكبر للمسار المغربي، والواقع يؤكد أن الإتحاد في الإنعاش بمستقبل غير قابل للحياة<sup>(4)</sup>.

أظهرت سنة 2008 مؤشرات ارتفاع حدة المنافسة الأميركية الأوروبية حول منظمة جنوب المتوسط والمنافسة الفرنسية الأميركية خاصة وكانت من بين تلك المؤشرات تحركات واشنطن العسكرية والأمنية في المنطقة ومساعدتها لتركيز مقر لقيادة " أفريكوم " (قيادة القوات

(1) المولدي قسومي، مرجع سابق، ص 85.

(2) AL ATRASH Ahmed .A, The changing interactions between Libya and the Maghreb: bilateral versus multilateral engagement in, JOFFE George and PAOLETT Emanuela , Libya in the wider world, the journal of North African studies, volume 16, N°2, June 2011.

(3) اطلع على موقع إتحاد المغرب العربي

(4) Amu is considered as "Moribund" and with no « viable » future, cited by, AL ATRASH Ahmed.A, op.cit, P 259.

الأميركية في إفريقيا) في بلد شمال إفريقي عوض شتوتغارت الألمانية وحصول البنtagon على تسهيلات عسكرية وغير دائمة في بعض الدول العربية وشمال إفريقيا (1).

مثلت الجولة المغربية التي قامت بها وزيرة الخارجية الأميركية "كوندوليزا رايس" في المنطقة المغربية، أين أعلنت في ختام جولتها في سبتمبر 2008 أن زيارتها للبلدان مهدت لعلاقات بناءة مع ليبيا وتونس والجزائر والمغرب، ونوهت بدور العواصم المغربية في دعم السياسة الأميركية في المنطقة بدءا من الحرب على الإرهاب (2).

قدمت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس تصريحات في مؤتمر صحفي في مدينة الرباط المغربية يوم 07 سبتمبر 2008 تعتبر ملخصا للنظرة الأميركية إلى دول جنوب المتوسط وخاصة منها الدول المغربية، واستخدمت مصطلحي "فرص وصعوبات".

وضحت الوزيرة أن الدول المغربية لديها فرصا كثيرة وجديدة للاستثمار الاقتصادي الأمريكي وتطوير العلاقات الثنائية الأميركية المغربية، وأعربت رايس عن الاغتناب لما حققته الدول المغربية من تقدم في الاصطلاحات الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية رغم ما تواجهه من تحديات ثم استطرقت قائلة « لكن أمام الدول المغربية أيضا عديد في الفرص الاقتصادية والتنموية » (3).

توقفت الوزيرة رايس عند ملف الصحراء الغربية الذي شل منذ ثلاثة عقود بناء الإتحاد المغربي، وأعلنت أن من بين أهداف الحكومة الأميركية المساهمة في تسوية النزاع عبر جهود منظمة الأمم المتحدة (وفي ذلك موافقة على المقترحات المغربية) والمحادثات الثنائية بين طرفي النزاع (وذلك مجارة الأفكار المغربية) (4).

قالت الوزيرة رايس « هناك طبعا قضية الصحراء الغربية التي تتطلع الولايات المتحدة الأميركية إلى دعم جهود منظمة الأمم المتحدة في سبيل التوصل إلى اتفاق مقبول بين

(1) بن يونس كمال، يعد قمة دمشق الرباعية وجولة رايس المغربية التنافس الفرنسي الأمريكي حول جنوب المتوسط، دراسات دولية، جمعية الدراسات الدولية، العدد 108، تونس، أكتوبر 2008، ص 38.

(2) بن يونس كمال، المرجع السابق، ص 38.

(3) المرجع نفسه، ص 44.

(4) المرجع نفسه.

الطرفين، وأنا أتطلع في هذا الصدد إلى الالتقاء بوزراء إتحاد المغرب العربي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة»<sup>(1)</sup>.

يعتقد الكثير من المراقبين أن مساعدة الموقف الأمريكي للعاهل المغربي محمد السادس حول الحكم الذاتي للصحراويين في ظل السيادة المغربية لن يتزامن مع دعم سياسي علني قوي حتى تحافظ واشنطن في الوقت نفسه على مصالحها الاقتصادية والعسكرية المتزايدة مع الجزائر الغنية جدا بمحروقاتها وفرص الاستثمار الجديدة فيها بما في ذلك بعض المشاريع العملاقة<sup>(2)</sup>.

دعت الجمهورية التونسية على لسان الباجي قائد السبسي التونسي في 15 مارس 2011 إلى إيجاد حل سياسي ونهائي للقضية الصحراوية وفق للشرعية الدولية وقال الوزير الأول في ختام زيارته إلى الجزائر والمغرب إن نزاع الصحراء الغربية يعرقل العمل الاندماجي المغربي<sup>(3)</sup>.

للتذكير فقد أكد قبله وزير الخارجية المغربي الفاسي الفهري لدى استقباله لأعضاء مكتب مجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي في 19/01/2006 بعد انعقاد الدورة العشرون للمجلس بالرباط على بهجته لانتظام أعمال المجلس، كدافع لتحقيق آمال شعوب منظمة.

وأكد وزير الخارجية المغربي بأن المملكة تعتبر الإتحاد خيارا إستراتيجيا وستعمل على انطلاق مساره وتدارك التأخر المسجل الذي عرفه وذلك بدون شرط ولا قيد، مؤكدا على أن المملكة تعمل على تهيئة الظروف مع العواصم المغربية لالتئام القمة، وتقادي أسباب تأجيلها خدمة للمصالح العليا للأقطار<sup>(4)</sup>.

أكد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الموريتاني إسلك ولد أحمد إزيد بيه في المناقشة العامة للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة ، على موقف موريتانيا الثابت والمحايد فيما

(1) بن يونس كمال، مرجع سابق ص 45.

(2) المرجع نفسه.

(3) للمزيد أنظر في وكالة الأنباء الصحراوية [www.spsrasd.info](http://www.spsrasd.info)، مارس 2011

(4) محاضر اجتماع أجهزة المجلس منذ الدورة السادسة بتونس، جوان 2005، إتحاد المغرب العربي، مجلس الشورى، الجزائر، ديسمبر 2006، ص 89.

يتعلق بالصراع الدائر حول الصحراء الغربية، ودعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد حل دائم ونهائي لهذا النزاع.<sup>(1)</sup>

## الفرع الثاني

### ضرورة تفعيل الإتحاد المغربي

تأثير المجتمع المدني المغربي ليس كبير لكن قد يتحقق اتحاد الشعوب المغربية إذا لم يتحقق اتحاد الحكومات (أولا) وبحث الدول المغربية عن الشراكة خارج الاتحاد سيزيد تعطيل المسار وعدم تحقيق التعاون والتكامل (ثانيا).

#### أولا - تفعيل دور المجتمع المدني المغربي:

تبنيت عدة دول نظاما سياسيا يعتمد على تقسيم السلطة الشعبية وحكم الأغلبية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وحكم الأغلبية يكون عن طريق تنظيم انتخابات عامة وحرّة ودورية.

حسب الأرقام التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، فإن 140 دولة من مجموع 200 في العالم تطبق نظام التعددية الحزبية في الانتخابات ولكن عملية الديمقراطية في قرابة ثلث هذه البلدان ما تزال في بدايتها<sup>(2)</sup>. خلال القرن العشرين هناك أمثلة عن ديمقراطيات حلت محلها ديكتاتوريات، لاسيما في أمريكا اللاتينية، أو حتى وصول جهة غير ديمقراطية للحكم عن طريق انتخابات ديمقراطية ثم تقوم بإلغاء ديمقراطية للحكم، وهي عملية تنتمي بانتخابات المرة الواحدة.

تعلم الأفراد من تجربة القرن العشرين، أن نظاما سياسيا ديمقراطيا لا يستطيع أن يتطور إلا في محيط من إعادة التوزيع الاجتماعي العادل، وفي التطور الاقتصادي، ومن

(1) تشيا باك، موريتانيا تؤكد على موقفها الثابت والمحايد فيما يتعلق بالصحراء الغربية، مركز أنباء الأمم المتحدة،

In; [www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=27137](http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=27137)، 2016/9/25

(2) دولسي رحمان ريتا، الديمقراطية المستديمة والعولمة في منتدى الفكر المعاصر حول دور المجتمعات المدنية في النظام المغربي الجديد في القرن 21، مرجع سابق، ص17.

حرية التعبير والتنظيم. ومن احترام الأقليات ومن خضوع السلطة العسكرية التام إلى السلطة المدنية وأخيرا محاولة الفصل بين الدين والدولة، وقد عوضت عدة أنظمة<sup>(1)</sup>.  
رغم أن المغرب العربي، هو حقيقة تاريخية واجتماعية، فإنه لم يتحول بعد إلى حقيقة سياسة، لأن الفاعلين السياسيين في المغرب العربي لم يحرصوا على تجسيد هذه الحقيقة إلى حد الآن.

التجانس الحضاري والاجتماعي للمغرب العربي، لم يدركهما سوى الآخر الغريب عن المنطقة، لأنه ينظر إليها من مرجعية أكثر واقعية وأكثر نفعية، وبالتالي أكثر فعالية في تقدير أهميتها، وإبراز عناصر القوة فيها كمنطقة موحدة<sup>(2)</sup>.

المغرب السياسي هو مغرب الطبقة والسياسة، وليس مغرب الشعوب المغاربية، وبالتالي فهو مغرب المؤتمرات الرسمية. أوروبا السياسية لم تكن حائلا أمام الدور الذي لعبته أوروبا المدنية، أما في حالة المغرب العربي لم يستطع المجتمع خلق فضاءه المغاربي الموحد، نظرا لانفعاله بالسياسة القطرية.

والدليل أنه منذ أن تم التوقيع على معاهدة إنشاء المغرب العربي الموحد لم نسجل دورا اقتصاديا مستقلا يفرض حرية تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال بين أقطار المغرب العربي<sup>(3)</sup>.

أنشئ إتحاد المغرب العربي سنة 1989 وهي نفس السنة التي شهدت حدثا عالميا بارزا في التاريخ المعاصر، وهو انهيار جدار برلين، مما يسر للإتحاد الأوروبي التوسع من 12 إلى 15 دولة ثم من 25 إلى 27 بلدا، تاريخها مثقل بالحروب الدامية.

يتحدث شعوب الدول الأوروبية أكثر من 20 لغة، وذات مناخ تتفاوت درجة الحرارة بما يزيد عن 20 درجة. وعلى عكس هذا الاتجاه، يشهد المسار المغاربي تعثرا وتباطؤا وكان

(1) دولسي رحمان ريتا، مرجع سابق، ص 17.

(2) المولدي قسومي، مرجع سابق، ص 73.

(3) المرجع نفسه، ص 81.

عربة الإتحاد المغربي قد انفصلت عن قطار العولمة دون سائر التجمعات الإقليمية الأخرى<sup>(1)</sup>.

يتعين التذكير بإستراتيجية الاندماج الاقتصادي المغربي المقررة ضمن اتفاقية مراكش على ثلاث مراحل، منطقة التبادل الحر سنة 1992، ووحدة جمركية في سنة 1995، فسوق مشتركة سنة 2000.

ينبغي مراجعة الإطار القانوني والمؤسسي للإتحاد، على أساس إضفاء المرونة والنجاعة على هياكل الإتحاد، وذلك بالتخلي عن قاعدة اتخاذ كل القرارات على مستوى القمة، وباعتماد الإجماع، علما أن مجلس الرئاسة لم يجتمع منذ قمة 1994<sup>(2)</sup>.

من المتوقع تنامي وتأثير مكونات المجتمع المدني المغربي على المسار سواء كانت تعمل في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو تنشط في إطار الجامعات، ومراكز البحوث ووسائل الإعلام والمنظمات الشبابية... الخ<sup>(3)</sup>.

التعثر الذي مازال يعترى المسار المغربي لا يبرر الركون إلى اليأس أو الفتور، بل يستوجب من لدن أصحاب القرار والقوى الحية بمجتمعنا انتهاج سبيل الواقعية والمرحلية، وذلك باستغلال كل فرص التكامل والتعاون على الصعيد الثنائي، أو عن طريق الاندماج في فضاءات خارجية وتنشيط العوامل الداخلية والهياكل الموجودة.

انعكاسات العولمة وتبعات الأزمة المالية والاقتصادية الحالية تدعو أكثر من أي وقت مضى إلى دعم التجمعات الإقليمية ذات الإمكانيات الأوفر لمواجهة سلبياتها وبالتالي اختصار المسافة نحو الاندماج المغربي<sup>(4)</sup>.

(1) بن مبارك صالح الدين، الذكرى العشرون لقمة مراكش، أي آليات للعمل المغربي المشترك في إتحاد المغرب العربي بعد عشرين سنة، رهنات الحاضر وتطلعات المستقبل، مرجع سابق، ص 15.

(2) بن مبارك صالح الدين، مرجع سابق، ص 19.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه، ص 20.

حركة المجتمع المدني المغربي بمختلف مكوناته من جامعات وأحزاب ونخب التزاما منها بتحقيق ديمقراطية هادئة للشعوب التي تعتبر الشرط الأساسي لأي انطلاقة تنموية حقيقية بفضائنا الجغراسياسي المغربي.

تلقت النخب المغربية ثقافة سياسية من جذور مختلفة، هناك ما هو نابع من التاريخ وبعض التجارب الناجحة كالتجارب الأوروبية التي ناضلت شعوبها باستماتة لتحقيق الديمقراطية الحقيقية كمنهج ، وسلوك ، وممارسة ، وحق طبيعي بما يجعلها إحدى أنجح الديمقراطيات في العالم<sup>(1)</sup>.

حرمت المجتمعات في الدول المغربية، من ممارسة الديمقراطية، بل هذه المجتمعات عانت من قيود الرقابة أكثر من نصف قرن بوضع خطوط حمراء مما حجم تماما دور المفكرين وأثر سلبيا على أنشطة المجتمع المدني، بل تم استبعادها من بناء مجتمع مغربي ديمقراطي مدني، وبالتالي لم تتجح الدولة في تحقيق الأهداف المنتظرة منها ولم تحقق التنمية المنشودة ولم يقع إرساء الديمقراطية<sup>(2)</sup>.

في ظل التحولات العميقة التي شهدتها العالم، تبين اليوم أن التنمية والديمقراطية يشكلان ركيزتين متلازمتين، وأن فشل التنمية يعود في جزء كبير منه إلى النموذج المتبع، خاصة وأن المجتمع المدني لم يساهم في صياغته وتجسيده بعد ذلك.

ومن هذه الزاوية نفسها يمكن النظر إلى مآل مشروع الإتحاد المغربي وانقضت أكثر من 50 سنة ولم يتم تجاوز الشعارات والقرارات الإدارية المتضاربة، التي لم تنفذ أبدا نتيجة وضع الموانع القانونية التي تحول دون وضع أي لبنة للبناء المغربي المنشود<sup>(3)</sup>.

### ثانيا - "ثمن ألامغرب" يزيد في تعقيد الواقع المغربي:

تبين تعدد الدراسات على المستوى المغربي مدى عمق الهوة التي تفصل بين الإرادة السياسية الغائبة تماما لدى البعض، وبين متطلبات ورهانات المستقبل الدقيقة والخطيرة<sup>(1)</sup>.

(1) عبد الجليل التميمي، إحلال الديمقراطية الهادئة، بمغربنا الكبير: حتمية تاريخية للتنمية الشاملة، في مقتدى الفكر

المعاصر حول دور المجتمعات المدنية في النظام المغربي الجديد في القرن 21، مرجع سابق، ص 09.

(2) عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 10.

(3) المرجع نفسه.

إذا كان لدول الضفة الشمال مصالحها الآنية والمستقبلية (كما ذكرناه سابقا) فإن لدول الجنوب أيضا مصالح، لكن يبدو حتى الآن أن دول الشمال قد أدركت أصول اللعبة، وفهمت أن في تماسكها وتوحيد كلمتها ما يخدم شعوبها، وهو ما لا يبدو أن دول الضفة الجنوب أدركته<sup>(2)</sup>.

كان ولا يزال الاعتقاد بأن الإتحاد المغربي وحده يمكن أن يكون صمام الأمان لدول المنطقة ومع ذلك، فإن خطوات قليلة إذ لم تكن محدودة، قطعت حتى الآن لتفعيل الإتحاد المغربي وإحيائه. ليس سرا أن سجل المبادلات داخل فضاء الإتحاد المغربي يعد الأضعف في العالم<sup>(3)</sup>.

التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي سيمكنها وفق الخبراء ورجال الاقتصاد من جني 350 مليون دولار سنويا، أما الاستمرار في الوضع الحالي فإنه يفقد كل بلد مغربي سنويا 1% من إنتاجه الوطني الخام.

البناء المغربي شرط أساسي لبناء فضاء الشراكة الأوروبية متوسطة وبدونه فإن العلاقات المغربية ستظل محدودة ومتواضعة وغير قابلة لمواجهة تحديات مرحلة القادمة، كما أن تحرير المبادلات بين الدول المغربية وحده، يبقى كفيلا يبعث سوق إقليمية قابلة للإغراء وجلب المستثمرين الأجانب<sup>(4)</sup>.

وجود 75 مليون نسمة سيكون رقما له مداواته في ميزان الاقتصاد العالمي، والإقليمي، وسيشجع أسباب الاستثمار في المنطقة ويفتح أفقا أوسع لشبابها ويقص ظاهرة الهجرة غير المشروعة ويخفف من الغرفة في حقوقهم، بحثا عن فرصة أفضل للحياة في الضفة

(1) عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 10.

(2) العتروس آسيا، الإتحاد من أجل المتوسط: حلم ساركوزي أم خيار إستراتيجي للمنطقة؟ التعاون في البحر الأبيض المتوسط: الآفاق والتحديات دراسات دولية، مرجع سابق، ص 56.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه.

الأخرى المتوسط، بعيدا عن مختلف أنواع الضغوطات العائلية والتقنية والاقتصادية والسياسية<sup>(1)</sup>.

إذا كانت دول المغرب العربي حريصة على ألا تكون مهمشة وخارج اللعبة في مشروع الإتحاد من أجل المتوسط وإذا كانت تريد لهذا المشروع أن يجعل طابعا إقليميا يضمن مصالحها، ويعاملها على قدم المساواة مع بقية الأطراف فيه، عليها أن تستعيد للمرحلة القادمة، استعداد الشريك الكامل الأوصاف والصلاحيات. على الدول المغربية أن تكون أكثر من العجلة الخامسة التي تعود إليها الأنظار عندما تتعطل القاطرة<sup>(2)</sup>.

لا يوجد حلول سحرية ولا بدائل فعلية، لكن الانطلاق الحقيقي والشجاع في هذه المواجهة العصبية، يبدأ بإقامة نظام تعددي ديمقراطي سليم، يؤسس حوله القانون ويضعها تحت الرقابة والمحاسبة والمسألة.

يجب على الدول المغربية أن تقر باستقلال القضاء، وتداول السلطة واحترام الآراء المتعددة والمختلفة، وتطلق حرية الصحافة والرأي والتعبير. إن هذا النظام الديمقراطي وحده قادر على طرح رؤية سياسية، اقتصادية، اجتماعية وطنية تعتمد التنمية الشاملة. بمشاركة القطاع الخاص، وإعادة تأهيل القوة البشرية الهائلة، مع تحديث المنظومة الثلاثية المعروفة هي التعليم، الثقافة، الإعلام<sup>(3)</sup>.

إذا رغبت وصممت الدول المغربية تغيير الوضع القائم، وقيادة المسيرة نحو تحقيق الأهداف المرجوة بتبني إدارة حكم جيدة وسياسات إصلاح عادلة لصالح الفقراء والطبقات الوسطى وإدارة موارد نشطة وفاعلة.

(1) العتروس آسيا، المرجع السابق، ص 57.

(2) «Il semble évident que parfois l'absence de communication politique entre les pays maghrébins et la défaillance dans le contrôle sécuritaire a donné à tout incident une proportion complexe. Les pays membres de l'UMA doivent réactiver le projet de communauté régionale. L'UMA demeure un acquis vital, il lui faut trouver des espaces de coopération solidaire, de création d'un partenariat intermaghrébin sur la base d'avantages comparatifs, fondé sur une division du travail à l'échelle régionale», cité par SOUIBES-BOUGHERARA Amina-Hizia , op.cit, P337.

(3) التركماني عبد الله، مرجع سابق، ص 47.

تحديد أولويات واضحة ودقيقة للتنمية، وتبني برامج الإصلاح الاقتصادي القادرة على خلق فرص عمل تمتص الداخلين إلى سوق العمل، وتستقطب نسبا متزايدة من العاطلين عن العمل ومعالجة الفجوات بين المدن والأرياف<sup>(1)</sup>.

الصورة التي يمكن استجلاؤها عبر نظرة موضوعية لواقع اتحاد المغرب العربي صورة تجمع بين وجهين مختلفين، وجه يترجم أهمية المكاسب بالنظر إلى ما كان عليه الوضع ووجه يعكس محدودية النتائج بالنظر إلى الطموحات والأعمال المعلقة على الإتحاد<sup>(2)</sup>.

رغم القواسم المشتركة المعروفة بين الدول الخمسة المكونة لإتحاد المغرب الكبير (موريطانيا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا) إلا أن فيها تراكمات تاريخية ونظام حكم خاص وهو ما جعل إتحاد المغرب الكبير يعاني حالة من الجمود<sup>(3)</sup> بل التراجع رغم كل الجهود المبذولة لترسيخه وتشيد هياكله ومؤسساته، ورغم تجدر الشعور المغاربي لدى المواطنين، ورغم إيمان السلطات والمجتمعات الحديثة بأن الظروف الدولية تدعو بل تحتم التوحد.

بروز مجال مغاربي واحد موحد هو العامل الحاسم والضروري لتحقيق التقدم الشامل، لا داعي لتأكيد أن ما يسمى حاليا " ثمن اللا مغرب " هو ثمن باهظ وخسارة تتفاقم يوما بعد يوم، كلما ابتعد هذا الكيان المغاربي عن التوحد، وهذا ما أكدته الخبراء<sup>(4)</sup>.

مما يزيد في تعقيد الواقع المغاربي، هذا التنافس الشديد بين المجموعة الأوروبية وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وتداخل الشراكات إن لم نقل تضاربها وتناقضها نتيجة تناقض المصالح والاختيارات الإستراتيجية<sup>(1)</sup>.

(1) التركماني عبد الله، مرجع سابق، ص 49.

(2) المبرغ فؤاد، مرجع سابق، ص 13.

(3) مواعدة محمد، مرجع سابق، ص 175.

(4) « Il y va de la survie de la région maghrébine et de la stabilité de chacun des cinq pays de l'UMA, au vu des implications de la globalisation de l'économie mondiale. Il faut savoir que d'autres groupes ont marqué la scène internationale : l'ALENA(NAFTA) en Amérique du Nord, le MERCOSUR en Amérique latine, l'ASEAN et le SAARC en Asie, la CEFTA en Europe Centrale, le Conseil de Coopération des pays du Golfe (CCG), etc. L'Algérie, comme ses pays voisins, en maîtrisant ses contentieux, peut jouer un rôle moteur pour redynamiser l'UMA. Les pays intégrés dans les groupements régionaux ont réussi leur insertion dans l'économie Mondiale, l'UMA peut s'inspirer de ces modèles, car elle a sans doute le soutien moral de L'ensemble des peuples et des sociétés civiles de l'espace maghrébin», cité par SOUBES-BOUGHERARA Amina-Hizia, op.cit, P337.

يجب التذكير بأن الإتحاد المغربي لم يعد خيارا بل بات حتمية اقتصادية وسياسية وأمنية، يفرضها المنحنى الجديد الذي صار يطبع العلاقات الدولية على محورين أساسيين، التكتل من جهة والعولمة من جهة ثانية.

وهو ما يضع الدول المغربية فرادى في مواجهة رهانات وتحديات لا قدرة لها على كسبها إلا مجتمعة، وفي السياق نفسه يجب الحديث عن الإمكانيات الطبيعية التي يختزنها المغرب العربي والتي تسنده في صيغة الجمع مكانة إقليمية هامة.

تجعل منه هذه المكانة شريكا يفرض الاحترام في تعامله مع التكتلات الأخرى، والقواسم المشتركة لغة ودين، وتاريخ وحضارة وثقافة ستساهم في التقارب والاندماج والوحدة<sup>(2)</sup>.

تعتبر قضية الصحراء الغربية من قضايا تصفية الاستعمار العالقة في القارة الإفريقية وهي سبب الخلاف بين دول الجوار وعامل رئيسي في تعطيل مشاريع وحدوية واقتصادية بين بلدان المغرب العربي<sup>(3)</sup>.

تمسك المغرب بموقفه الناكر لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، يسعى إلى تجميع الجهود الدولية لحل المعضلة القائمة في المنطقة ومن ثم تغيير طبيعة النزاع ليتحول من قضية تصفية استعمار إلى نزاع بين دول الجوار قد تدفع ثمنه شعوب المغرب العربي<sup>(4)</sup>.

(1) موعدة محمد، مرجع سابق، ص 176.

(2) المبرز فؤاد، مرجع سابق، ص 14.

(3) سي علي أحمد، "قضية ريو دو أورو بين مبدأ حق تقرير المصير ومبدأ الوحدة الإقليمية"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، عدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2008، ص 71.

(4) سي علي أحمد، المرجع السابق، ص 84.

## الباب الثاني

### مستقبل قضية الصحراء الغربية: واقع وآفاق

يندد المجتمع الدولي بواقع حقوق الإنسان في الصحراء الغربية فالانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، كالاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب في السجون، ممارسات يومية يعاني منها الصحراويين في الأراضي المحتلة.

القمع واستعمال القوة المفرطة ضد الصحراويين، وما زاد من حدة التوتر، عدم تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره، وذلك بالمماثلة بإجراء الاستفتاء.

المطالبة بحماية حقوق الإنسان لم تستثني مخيمات اللاجئين، فقد طالب مجلس الأمن في عدة قرارات، بأهمية تحسين حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين في تندوف.

شجع المجتمع الدولي الطرفين المغربي والصحراوي، كغالة الاحترام التام لحقوق الإنسان، وضرورة مواصلة جهودهما في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين، بما في ذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات<sup>(1)</sup> (الفصل الأول).  
حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير معترف به في قرارات المجتمع الدولي خاصة للائحة رقم 1514 في الفقرة الثانية « لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق إنماءها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي<sup>(2)</sup> ».

قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار وترتكز أساساً على مدى تطبيق مبدأ تقرير المصير، فالمفهوم الكلاسيكي لتقرير المصير كمبدأ لتصفية الاستعمار بدأ في الثلاثي، وأخذ مفهوم المصير معاني جديدة.

سعى جبهة البوليساريو للحفاظ على الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ومستقبل الجمهورية الصحراوية مرهون بإجراء الاستفتاء لتقرير المصير ومدى تمسك الشعب الصحراوي بأهم مبدأ من مبادئ القانون الدولي (الفصل الثاني).

(1) S/RES/2218 (2015) 28 April 2015.

(2) لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة 1514 (د-15) مؤرخة في 14 ديسمبر 1960، مرجع سابق.

## الفصل الأول

### معضلة حقوق الإنسان

يعتبر موضوع حقوق الإنسان موضوعاً شائكاً في كل أنحاء العالم حتى في حالات السلم، ولكن الحديث عن انتهاك حقوق الإنسان تزداد حدته عند تناول موضوع حقوق الإنسان في مناطق النزاع.

واقع حقوق الإنسان في الصحراء الغربية فرضه الكفاح المستمر للشعب الصحراوي في تقرير المصير، ورد الفعل السلطات المغربية المحتلة للإقليم، بقمعها لكل مظاهر الاحتجاج للصحراويين، واستمرارها في اللجوء إلى أساليب مختلفة للتعذيب والاعتقال والإخفاء.

الحديث عن حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، يجب معرفة مدى تطور حقوق الإنسان في المغرب لأنها الدولة المحتلة، وهل تلتزم بواجباتها في ترقية وحماية حقوق الشعب الصحراوي في الأراضي المحتلة.

أثار الأمين العام الأممي بان كي مون في تقاريره الأخيرة حول الصحراء الغربية بأن المغرب تستخدم العنف الزائد والمفرط في فض التظاهرات في العيون.

تحسين حقوق الإنسان في مخيمات اللاجئين، مسعى دولي إلى جانب ترقية وتطوير حقوق الإنسان في المغرب والصحراء الغربية (المبحث الأول).

تظل التحديات مستمرة لجبهة البوليساريو، التي حاولت على مدار السنين الماضية التصدي لكل محاولات إضعافها أو جعلها تنحرف عن مبادئها، بالرغم من سياسة العزلة التي فرضت على الجبهة في المخيمات، إلا أنها حاولت تذليل المصاعب.

تحاول جبهة البوليساريو إسماع صوتها للمجتمع الدولي الذي أصبح كقوية صغيرة بلا حدود حقيقية، ولكن بحواجز كبيرة يصعب انتزاعها أو تجاوزها.

رغم محاولات الجبهة الصمود أمام التيار تبقى التحديات أكبر وأقوى داخليا وخارجياً (المبحث الثاني).

## المبحث الأول

### واقع حقوق الإنسان في المغرب والصحراء الغربية

يعمل المغرب على تلميع صورته على المستويين الدولي والداخلي وخاصة مع اعتلاء الملك محمد السادس للعرش، وذلك لتقادي الانتقادات الموجهة لنظام المخزن بخصوص انتهاك حقوق الإنسان في المغرب وإقليم الصحراء الغربية المحتل.

قطع المغرب أشواطاً في ترقية وحماية حقوق الإنسان في المغرب وذلك بشهادة وتشجيع من مختلف الهيئات الدولية، إلا أن المبادرات والجهود تبقى دائماً ناقصة ولكنها مجدية (المطلب الأول).

لا يبذل المغرب مجهوداً في مجال حقوق الإنسان عندما يتعلق الأمر بالشعب الصحراوي في إقليم الصحراء الغربية، بل بالعكس يعاني الصحراويين من القمع والانتهاك المستمر لحقوقهم من السلطات المغربية، كلما طالبوا بالاستقلال وحقهم في التعبير الحر عن مصيرهم في استفتاء عادل.

يستمر المغرب في الخرق الصارخ لحقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية وسط تنديد دولي تارة، ووسط صمت دولي تارة أخرى، فهي سياسة الكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان في الصحراء الغربية (المطلب الثاني).

### المطلب الأول

#### حقوق الإنسان في المغرب

يحاول المغرب بعد تعلي الملك محمد السادس للعرش، القطيعة مع ممارسات الماضي والمصالحة بأقل الأضرار، والمغرب يحافظ على حقوق الإنسان ويعمل على رقيها دون المساس بالثوابت الوطنية، ويرتكز الدستور المغربي على ثلاث ركائز أساسية، الملك، النظام الملكي، والصحراء الغربية كجزء لا يتجزأ من المغرب وهي رموز الهوية الوطنية (الفرع الأول)

حماية حقوق الإنسان في المغرب سعي إليه المغرب في الداخل والخارج. و عمل المغرب على ترقية حقوق الإنسان بقدر الإمكان وكان للمرأة الحصة الكبيرة كما عمل المغرب على إنشاء هيئات في مجال حقوق الإنسان (الفرع الثاني).

## الفرع الأول

### الحفاظ على الهوية الوطنية

رموز الهوية الوطنية في الخطاب الرسمي المغربي ثلاثة (أولا) ويتباين تفاعل المغاربة حول هذا الخطاب الذي لم يخرج بعد من دائرة الإصلاحات والانتقادات (ثانيا).

### أولا - الخطاب الرسمي المغربي حول الهوية الوطنية:

طراً على الخطاب الرسمي المغربي حول الهوية الوطنية تغييرات هامة في السنوات الأخيرة، لكنها لم تؤثر على الثوابت الوطنية.

ترتكز الهوية الوطنية المغربية حسب الدستور المغربي على ثلاثة ركائز: أولاً المملكة (النظام الملكي) ثانياً: الإسلام دين الدولة فقد جاء في تقرير (ديباجة) الدستور المغربي أن الهوية المغربية تتميز بتبوء الدين الإسلامي، مكانة الصدارة فيها<sup>(1)</sup>، ثالثاً: إقليم الصحراء الغربية، وهو قسم في الجنوب المغربي، وجزء لا يتجزأ عن المملكة المغربية.

هذه الركائز مهمة في الخطاب الرسمي المغربي، بالرغم من معارضة الأحزاب السياسية والحركات الأمازيغية، والمملكة تحاول التمسك بهذه الركائز بالرغم من الضغوط الداخلية والخارجية<sup>(2)</sup>.

كانت هناك دائماً حملات متكررة ومتواصلة ضدّ المغرب، بسبب انتهاك حقوق الإنسان، وهذا أثر سلباً على سمعة المغرب لدى الغرب، فبعد الحرب الباردة، المجتمع الدولي أصبح معنياً أكثر باحترام حقوق الإنسان وترقية الديمقراطية<sup>(3)</sup>.

(1) دستور المملكة المغربية 2011، إصدارات مركز الدراسات وأبحاث السياسة الجنائية سلسلة نصوص قانونية، العدد

19، وزارة العدل، المملكة المغربية، 2011. In ; [www.isn-ma](http://www.isn-ma)

(2) BENSADOUN Mickael, The (re) fashioning of of Moroccan National Identy in Maddy Weitzman and Zisenwine Daniel ,University Press of Florida, USA, 2007, P 14.

(3) Idem, P 15.

أصبح موضوع الديمقراطية أهم اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية وعبر عن ذلك الفيلسوف الأمريكي "Francis Fukuyama"

« الرأسمالية والديمقراطية ستسود وفكرة "ديمقراطية السلم" ستكون الهدف المنشود ». (1)

يرى المحللين أن الهوية الوطنية المغربية هي عبارة عن مسار من الانتقادات والإصلاحات، وإعادة النظر في مفهوم الهوية الوطنية ناتج عن المفاوضات المتواصلة بين قيادات الحركات الجديدة والملك الذي يحاول جاهداً إيجاد حلول (2).

قبلت المملكة المغربية وشجعت في بعض الأحيان تدخل خطابات جديدة، كالخطاب الأمازيغي والخطاب الإسلامي المعتدل، ولكن مهما فعلوا وتدخلوا، لا يحق لهم المساس بالركائز الأساسية للمملكة، تحديداً، الشرعية الدينية للمملكة.

يحاول النظام الملكي جر هذه الحركات إلى لغة الخطاب السياسي الرسمي، ويبدو أن حزب العدالة والنهضة قبل بقواعد اللعبة التي تحمي المملكة من تأثير التيار الوهابي الذي تعتبره السلطات مخالف للقيم والمبادئ الإسلامية المغربية (3).

يرى علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال الذي كان يناضل من أجل إسلام معتدل، بأن الإسلام في بلاده ليس في خطر، وإنما المشكلة الوحيدة في بلاده هو السياسة العامة والمستوى المعيشي (4).

تقاؤل علال الفاسي حول حال الإسلام في بلاده، لا يشاطره الكل الرأي، فالإسلاميين يعتقدون العكس، فالإسلام حسب هؤلاء في خطر في المغرب.

تأثرت المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية سلباً "بالعصرنة الأوروبية" المذلة

(1) «Capitalism and democracy would spread, and the idea of "democratic peace" had become an achievable goal», cited by ,BENSADOUN Mickael, Op.cit, P 15.

(2) Idem, P 30.

(3) Ibid.

(4) BENJELLOUN Mohamed Othmane, projet national et identité au Maroc, l'Harmattan, Paris, 2002, P 81.

للمجتمع والدولة وهذا أدى حسبهم إلى النضال الإسلامي السياسي، ووضع الشيخ ياسين هدف "إسلام العصرية وليس عصرنة الإسلام"<sup>(1)</sup>.

### ثانيا - مدى تأثير المغاربة بالخطاب الرسمي:

كان الصراع بين الأحزاب المغربية حول الدين الإسلامي تاريخي، وحاضرا في البرامج الانتخابية، فأحزاب اليسار المعارضة، اتهمت دائما النظام الملكي لاستخدام الدين لأغراض سياسية وكذريعة لتثبيت النظام الملكي، ونقص التوتر بين المملكة وهذه الأحزاب جاءت بسبب التوصل إلى اتفاق تاريخي موحد حول الصحراء الغربية<sup>(2)</sup>.

ظهر العنف الإسلامي في المغرب وتم تفكيك أكثر من 50 مجموعة من المقاتلين في البلاد في الخمس السنوات الأخيرة، مما دفع بالملك محمد السادس إعادة النظر في خارطة السياسية للبلاد، والتمسك أكثر بالهوية الوطنية.

أظهرت تفجيرات الدار البيضاء في 16 ماي 2003 فجأة ، أن الحوار السياسي يدور بطريقة كارثية خارج الحقل السياسي المؤسستي والأحزاب السياسية الرئيسية مما انعكس سلبا على المجتمع المغربي<sup>(3)</sup>.

أعلن الملك محمد السادس عن إجراء تعديلات حول قانون الأحزاب وقد استجابت الطبقة السياسية وقدمت أرائها لوزير الداخلية في عام 2005 كحزب الاستقلال وحزب الإتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية وحزب العدالة والتنمية<sup>(4)</sup>.

تمت الانتخابات التشريعية في سبتمبر 2007 وشارك فيها 33 حزب سياسي للمنافسة على 325 مقعد (30 للنساء) وبلغت نسبة المشاركة 37 % وهي أضعف نسبة منذ الاستقلال.

(1) « Une Islamisation de la modernité et non point une modernisation de l'islam », cité par BENJELLOUN Mohamed Othmane, op.cit, P 81.

(2) Ibid.

(3) CALLIES DE SALIES Bruno, Mohamed VI et la rénovation du champ politique, Maghreb, Machrek, N°197 Automne 2008, P 103.

(4) Ibid.

يرى المحللين أن ضعف نسبة المشاركة يعود إلى أنّ المغاربة قاطعوا "انتخابات بدون رهان حقيقي"، فالملك في يده الحكم بتسيير البلاد بوسائل إدارية وتقليدية والتحكم في مؤسسات الدولة، الحكومة والبرلمان دورهم ثانوي، وانعدام مصداقية برامج الأحزاب السياسية<sup>(1)</sup>.

الإخفاق هو نتيجة تسع سنوات لحكومة فاشلة، بدون تطور خاصة في متطلبات الحياة العادية، ذوي الشهادات في بطالة وعدم إدراج شخصيات ذوي الكفاءات في لوائح المترشحين، لضمان سيطرة الحكومة واضطهاد الصحفيين<sup>(2)</sup>.

اضطهاد الصحفيين يعود إلى قبل انتخابات التشريعية 2007، فالنقير السنوي للنقابة الوطنية للصحافة المغربية المنشورة في خريف 2004 خلص إلى أن سنة 2003 عرفت سلسلة من الإجراءات التي أكدت بدون شك إرادة الدولة في التحكم في الصحافة بطريقة قمعية وذلك بوضع خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها، عندما يتعلق الأمر بالهوية الوطنية وندد التقرير أيضا بالقانون ضد الإرهاب الذي تبناه البرلمان<sup>(3)</sup>.

بينت سنة 2003 ، قدرة المخزن على استرجاع المناضلين القدامى في مجال حقوق الإنسان المضطهدين في عهد الملك الحسن II، وازدادت شهرة الملك محمد السادس عندما حرر في جانفي 2004، 33 سجيناً بينهم إسلاميين، مناضلين صحراويين وأربعة صحفيين<sup>(4)</sup>.

استفادت الصحافة المغربية من الانفتاح والحرية في عهد الملك محمد السادس لأول مرة، إلا أنّ السلطات المغربية ترفض تجاوز الخطوط الحمراء، كشخص الملك، عدالة المطالبة بالصحراء الغربية، أي ركائز الهوية الوطنية.

يتابع الصحفيين الذين يخالفون هذه القواعد في المحاكم، ويعاقبون بالغرامات المالية، وقد تصل العقوبة إلى السجن، ومثال ذلك قضية الصحفي لمرابط في أبريل 2005، والذي

(1) CALLIES DE SALIES Bruno, op.cit P 11.

(2) Ibid.

(3) MOHSEN-FINAN Khadija, ZEGHAL Malika, Le Maroc, entre maintien de l'ouverture politique et «Fin du laxisme» in, Afrique du Nord, moyen orient, Espaces et conflits, sous la direction de Rémy Leveau, Editions 2004-2005, la documentation française, Paris, 2004, P 133.

(4) Ibid.

حكم عليه بـ 10 سنوات سجن، وذلك بسبب تعاطفه مع اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف بقيادة جبهة البوليساريو<sup>(1)</sup>.

للتذكير "علي لمرابط" سجن بين 2002 و 2003 لنشره رسوم كاريكاتورية، على مسؤولين مغاربة، وهناك حالات أخرى ولعل أخطرها قضية "ناديا" ابنة الناشط الإسلامي الشيخ عبد السلام ياسين التي نددت بالنظام الملكي وطالبت بالنظام الجمهوري، واتهمت بمخالفة الدستور، وكل هذه القضايا وأخرى، دفعت بالمنظمات الدولية لانتقاد المغرب لعدم احترام سلطات هذا البلد حرية التعبير<sup>(2)</sup>.

يعود قانون الصحافة المغربي إلى سنة 1992 ووجهت له عدّة انتقادات، وفي سنة 2005 أتى مشروع تعديل قانون الصحافة المغربي في سياق حراك سياسي وحقوقى، الملك، النظام الملكي، مغربية الصحراء الغربية، محظورات لا يجوز للصحفي انتقادها. فهي ثوابت الأمة، ركائز الهوية الوطنية المغربية التي يجب احترامها، وحسب تصريح وزير الثقافة المغربي لقناة الجزيرة في قطر في 2005/06/18، فإنّ مشروع التعديل ألغى عقوبة السجن للصحفيين ولو تعرضوا لشخص الملك.

إقليم الصحراء الغربية، جزء لا يتجزأ من المملكة المغربية فهو ركيزة أساسية للهوية الوطنية المغربية، إلا أنّ هذا النزاع تكاليفه باهظة على المغرب، والأموال التي تضخ إلى الإقليم يعتبرها البعض كاستثمار لأموال ضخمة<sup>(3)</sup>.

استخدمت أموال طائلة لبناء سور في الصحراء الغربية طوله 2500 كلم . جهز بأحدث الأجهزة الإلكترونية كالرادارات ويحرسه 130 ألف جندي تقريباً نصف أفراد القوات المسلحة المغربية توجه إلى الصحراء الغربية. إلى جانب قوات الجيش هناك الآلاف من الأشخاص الذين يبعثون إلى الصحراء الغربية للحفاظ على النظام والأمن، ويتمنى المغاربة أن هذه التكاليف ستحافظ على الوحدة الترابية للمملكة وبالتالي أحد ركائز الهوية الوطنية.

(1) ZISENWINE Daniel, From Hassan II to Mohammad VI, in Mandy – Weitzman Bruce and Zisenwine, op.cit, P 143.

(2) Ibid.

(3) International crisis group, Sahara Occidental : el coste, P 250.

إستثمرت المغرب الملايين من الدولارات خلال 30 سنة في الهياكل القاعدية، تتضمن مطارين في العيون والدخلة، وأربعة موانئ بحرية في تان تان، ترفاية، مرسى العيون والدخلة إمدادات بـ 10 آلاف كلم من الطرق وشبكات المياه الصالحة للشرب التي تغطي 82 % من المنطقة<sup>(1)</sup>. الاستثمارات المنجزة بين 2004 و2008 بلغت قيمتها 870 مليون دولار والسؤال هل ستعود هذه المشاريع بالنفع والفائدة على المغرب؟

الاستثمار في الصحراء الغربية يعني ترك باقي المناطق المغربية فالكثير من المناطق في المغرب تعاني من الفقر ونقص في الهياكل القاعدية، والتكاليف تزداد أكثر بمرتببات الموظفين المغاربة الذين يبعثون إلى الصحراء الغربية، وسكان شمال المغرب الراغبين بالاستقرار في الصحراء الغربية يستفيدون من تسهيلات في مختلف الضرائب<sup>(2)</sup>.

مهما طرأ على الخطاب الرسمي المغربي حول الهوية الوطنية يبقى المساس بالركائز الثلاث مستحيلاً، الإسلام دين الدولة والنظام الملكي، وإقليم الصحراء الغربية كجزء لا يتجزأ من المملكة المغربية، وذلك خرق للشرعية الدولية، فلا يمكن اعتبار الإقليم المحتل بالقوة كجزء من المغرب، لأن ذلك مساس بالهوية الوطنية الصحراوية.

## الفرع الثاني

### ترقية حقوق الإنسان في المغرب

للحديث عن حقوق الإنسان وترقيتها في المغرب، سنركز على حقوق الإنسان (أولاً) ومختلف هيئات ترقية حقوق الإنسان في المغرب (ثانياً).

#### أولاً - ترقية حقوق المرأة في المغرب:

يعتبر الدستور في المغرب القانون الأسمى والسند الذي تتبثق منه باقي القوانين، وتطور الدستور المغربي على مدى مئة سنة، فأول دستور للبلاد كان عام 1908، وبعد استقلال المغرب تمت صياغة الدستور سنة 1962، ثم تعديله سنة 1972، وسنتي 1992 و1996، بالإضافة إلى دستور سنة 2011.

(1) International crisis group, op.cit, P 250

(2) Ibid.

أتى دستور سنة 2011 بمجموعة من الإصلاحات السياسية والإصلاحات في مجال حقوق الإنسان، فمن الإصلاحات السياسية تعيين الملك رئيسا للوزراء في الحزب الذي يفوز بأكبر عدد من المقاعد في الانتخابات البرلمانية<sup>(1)</sup>.

فتحت صلاحيات أكبر لرئيس الوزراء وأصبح رئيسا للحكومة ورئيسا للمجلس الحكومي وفتحت له القدرة على حل البرلمان<sup>(2)</sup>. سيقوم رئيس الحكومة، برئاسة مجلس الحكومة، الذي يعد للسياسة العامة للدولة، والمنصب عقد سابقا للملك. للبرلمان سلطة منح العفو وكانت في السابق حكرا على الملك الذي لا يزال يتقاسمها للآن<sup>(3)</sup>.

نظام القضاء مستقل عن السلطة التشريعية والتنفيذية<sup>(4)</sup> والملك هو ضامن هذا الاستقلال، والملك لم يعد مقدسا ولكن صارت سلامة شخصه حرمة، لا يمكن المساس بها.

يتمتع جميع المواطنين بالحريات التالية: الفكر، ممارسة العقائد، التعبير الفني والإبداع<sup>(5)</sup> وإن كانت في السابق مضمونة فقط حرية التعبير وحرية تداول وتكوين الجمعيات. ومن الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان، حرية الصحافة، إذ أصبحت مضمونة، ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبليّة<sup>(6)</sup>.

ضمان المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية من الإصلاحات الهامة في دستور 2011، وتسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء<sup>(7)</sup> وسابقا كانت المساواة السياسية فقط المضمونة.

تبين من دراسة قامت بها مجموعة من الخبراء من منظمة « Freedom House » "فريدم هاوس" وهي منظمة غير حكومية مستقلة، في تقييم وضع المرأة في 17 دولة (من شمال إفريقيا والشرق الأوسط) بسلم تنقيط من 1 إلى 5.

(1) الفصل 47 من دستور المملكة المغربية 2011، مرجع سابق.

(2) الفصل 105 من دستور المملكة المغربية 2011، مرجع سابق.

(3) الفصل 58 من دستور المملكة المغربية 2011، مرجع سابق.

(4) الفصل 107 من دستور المملكة المغربية 2011، مرجع سابق.

(5) الفصل 25 من دستور المملكة المغربية 2011، مرجع سابق.

(6) الفصل 28 من دستور المملكة المغربية 2011، مرجع سابق.

(7) الفصل 19 من دستور المملكة المغربية 2011، مرجع سابق.

جاءت تونس في المرتبة الأولى بـ 3,3، والمرتبة الثانية للبنان بـ 3,1 والمرتبة الثالثة للجزائر بـ 3,0، لتتقاسم المرتبة الرابعة كل من المغرب والكويت والبحرين بـ 2,9، وتأتي السعودية في ذيل الترتيب بـ 1,6 (1).

لم تتغير النسبة تقريبا حول وضع حقوق المرأة في المغرب، بالمقارنة بين سنتي 2004 و2009، فكان تقييم الدراسة لحق عدم التمييز وسهولة الوصول للعدالة للنساء في المغرب في 2004، 3,0 بينما في سنة 2009، 3,1، حق الاستقلالية والأمن وحرية الشخص في سنة 2004 3,1 بينما في سنة 2009، 3,2.

أما الحقوق الاقتصادية وتكافؤ الفرص في 2004، 2,7 بينما في 2009، 2,8 والحقوق الاجتماعية والثقافية في 2004 كان التقييم 2,9 وفي سنة 2009 بقي التقييم نفسه أي 2,9 (2).

التطور الذي تظهره الدراسة في حقوق المرأة من سنة 2004 إلى 2009 ضئيل ولكنه مهم، ويعود الفضل من جهة إلى جهود الجمعيات النسوية، خاصة الجمعية الديمقراطية للنساء المغربيات.

تم تبني تقنين جنسية جديد في جانفي 2007، والذي أكد على المساواة مع احترام حقوق المواطن، فالمادة السابعة من التقنين الجنسية الجديد، منح للمرأة المغربية المتزوجة من شخص أجنبي حقها في منح جنسيتها لأولادها، بشرط أن يكون الأجنبي مسلم.

لا يشترط الديانة الإسلامية فقط في الزوج الأجنبي بل يشترط أيضا تطابق الزواج مع القوانين المغربية، يفهم عمليا من المادة السابعة من تقنين الجنسية أن الرجل غير المسلم، والمتزوجون خارج المغرب وقوانينه تستثنيهم هذه المادة.

يمثل نموذج التطور المغربي، إستراتيجية مرنة لتعليم المرأة الذي يهدف إلى إدماج الجهود الخارجية بمساهمة منظمة الأمم المتحدة. (3)

(1) KELLY sanja, and Breslin julia, women's rights in the middle east and north Africa, freedom house, rowman and littlefield publishers inc, Washington, 2010, P23.

(2) SADIQI Fatima, morocco, in kelly sanja and breslin Julia, women's rights in the middle east and north Africa, op.cit, P 311.

(3) SADIQI Fatima, op.cit, PP 314-315.

الجهود الداخلية للحركة النسوية المغربية في البرامج، الإعلانات، و القوانين التي وضعها الملك محمد السادس والحكومة المغربية، وعمل الملك محمد السادس في تطور هرمي في سنة 2006 على إدماج جهود منظمة الأمم المتحدة ، وجهود الحركة النسوية المغربية لمساندة المرأة في النظام التعليمي باللجوء إلى ثلاث ركائز (الشراكة والتحكم في التسيير، والدعم المالي) (1).

عملت الحكومة على توفير الوسائل اللازمة، من خلال مختلف البرامج لتمكين المرأة من التعليم، والتطور الذي حصل في نموذج تعليم المرأة ونجاحه يعود إلى قيام الفاعلين الثلاث (ملك المغرب، والحكومة المغربية، والحركة النسوية المغربية) بالمهام الموكلة لهم (2). يملك الفاعلين الثلاثة أهداف مختلفة في تطوير خطط عملهم، ولكن من هؤلاء دور كبير في التغيير.

قدمت منظمة الأمم المتحدة مسانبتها لتطوير تعليم المرأة بالمغرب بمساعدة الحكومة المغربية في تعليم المرأة ضمن برنامج يهدف لمحو الأمية في آفاق 2015.

تهدف المنظمة الأممية باستخدام القروض، المنح، الحوافز، القضاء على الأمية لدى النساء، خاصة النساء الراشحات الساكنات في القرى والأرياف، وركزت برامج الأمم المتحدة على تدريب النساء على أسس وقواعد التعليم، بهدف الوصول إلى 90% نسبة تعليم النساء (3).

تهدف الحركة النسوية المغربية الى تطوير هوية المرأة المغربية من خلال التعليم والشغل والاعتماد على النفس، كما تحرص المرأة المغربية على تطوير تعليم النساء المغربيات، لكن بالحفاظ على الهوية الوطنية وتعاليم الإسلام (4).

عملت المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق المرأة في العمل إلى جانب جمعيات نسائية أخرى في المغرب على تحسين تعليم المرأة، لتسهيل حصول المرأة على العمل.

(1) LARHOUASLI MARRAKCHI Nora, A case study of women's education within the Moroccan development model, the journal of North African studies, vol 13, N°01, March 2008, P 71 .

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) LARHOUASLI MARRAKCHI Nora, op.cit, P 71.

يعمل المعهد الوطني للتضامن مع المرأة في المغرب على الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والحماية القانونية لفئتين من النساء الأكثر تضررا، وهما النساء العاملات في المنازل والأمهات العازبات<sup>(1)</sup>.

تنتظر الحكومة تشريعا لتنظيم عمل الخادمت في البيوت، من حيث ساعات العمل، التأمين على الصحة، ومختلف الضمانات لحمايتهن، ونص المادة 04 من تقنين العمل المغربي لـ 2003 على ضرورة إيجاد قانون منفصل يغطي عمل خادمت البيوت، وهذا التشريع غير موجود<sup>(2)</sup>.

مشاركة المرأة السياسية في تطور مستمر في المغرب، سواء في البرلمان أو الحكومة أو القضاء، ففي 2007 ضمت تشكيلة الحكومة الجديدة سبع نساء وزراء وهذا لأول مرة في تاريخ المغرب، وهناك امرأة تعمل مستشارة لدى الملك، وثلاث نساء سفراء، فالنساء يشغلن مختلف الوظائف في قطاعات الدولة<sup>(3)</sup>.

لا تعلم النساء عموما في المغرب ونساء الأرياف خصوصا بحقوقهن السياسية، فهناك مشكلة اتصال في المغرب، فمعظم حقوق المرأة سواء كانت سياسية أو غيرها، تكتب باللغتين العربية والفرنسية وهي صعبة المنال لمجموعة كبيرة من النساء.

تستخدم بعض المنظمات غير الحكومية في المغرب (الدراجة) أو الأمازيغية في حملاتها التحسيسية، ولكن الجهود غير كافية وخاصة في ظل النسبة العالية للامية لهؤلاء النساء<sup>(4)</sup>.

شكلت الخمس سنوات الأخيرة نقطة تحول للنساء النشاطات في مجال حقوق المرأة والحركة النسوية، إذ تحققت مكاسب صعبة ولكن هناك حاجة واضحة لترتيب الأولويات في المستقبل. صراع الأجيال الذي يرافق تجديد القيادة، سيكون عائقا كبيرا فنظرة الشباب لحقوق المرأة معقدة، فعلى الحركة النسوية مخاطبة هذه الفئة الهامة في المجتمع<sup>(5)</sup>.

(1) SADIQI Fatima, op.cit, P 325.

(2) Ibíd.

(3) Idem, p 327.

(4) Ídem, P 329.

(5) SADIQI Fátima, op.cit, p 329.

أصبح التحدي كبيرا للحركة النسوية، الأمية، الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، الإيديولوجية الأصولية، الاستعانة بالعنصر النسوي للمشاركة في مكافحة الراديكالية، ولعل أهم ما يجب الاهتمام به هو الفئة المتعلمة، غير الراديكالية من النساء والرجال المتفهمين سياسيا، ولكنهم متشككين لأن أغلبهم متعلمين في الجامعة وبدون عمل. سيساهم هؤلاء المتعلمين في الجامعة في حماية حقوق الإنسان والمبادئ الاجتماعية لذلك يعتبرون فئة مهمة، لكنها مهمشة لعدم التناسب الذي ينتج عن اللامعيارية من المشاريع الواسعة للديمقراطية، ولإزال الكثير يرى بأن هناك علاقة بين التميز والفقير<sup>(1)</sup>.

كان مركز المرأة في المغرب موضوع نقاش محتدم منذ 1991، فجهود الجماعات النسائية والقوى السياسية الليبرالية لتغيير قانون الأحوال الشخصية (المدونة) المستمدة من الشريعة الإسلامية، لقوا معارضة شديدة من القوى المحافظة والإسلامية. لكلا الجانبين، النتيجة الحتمية هي حسب التوجهات بين التقاليد والعصرنة، ورجح الملك محمد السادس الكفة لصالح التغيير، فالقانون العائلي الجديد هو بمثابة خطوة كبيرة في تطور المجتمع المغربي<sup>(2)</sup>.

يبين الجانب الاجتماعي والاقتصادي والديمقراطي للمرأة المغربية التغيير والتطور السريع، فحوالي 56% من الشعب المغربي يعيشون في المدن 27% من النساء في سن 15 سنة، فما فوق كن ناشطات اقتصاديا بين 1995 و2002 ويمثلن 26% من النساء اللواتي لا يتحصلن على دخل من الفلاحة. ارتفع سن الزواج للنساء المغربيات من سن 17 سنة إلى 26 سنة بالمقارنة مع 30 سنة الماضية<sup>(3)</sup>.

أظهر الملك محمد السادس بشكل واضح بعد سنوات من اعتلاءه العرش، حرصه على إتباع خطوات والده الملك الراحل الحسن II وهي الأزواجية في الرؤى اتجاه مركز المرأة.

(1) SADIQI Fátima, op.cit, p 329 .

(2) MADDY WEITZMAN Bruce, Woman, Islam, and the maroccan state: the struggle over the personnel status low, middle east journal, volume 59, N° 3, USA summer 2005, P 393.

(3) MADDY WEITZMAN Bruce, op.cit, p 397.

يعمل الملك محمد السادس من جهة ضرورة العمل مع العلماء والقوى المحافظة من أجل الحفاظ على الراديكالية والاستقطاب في المجتمع ومن جهة أخرى لم يتوانى الملك محمد السادس يوماً عن تشجيع ترقية وتطوير مركز المرأة<sup>(1)</sup>.

من أهم التوصيات لخطة العمل الوطني، والذي طبق جزئياً في انتخابات سنة 2002، وهو إشراك العنصر النسوي في العمل الانتخابي، أين حجزت 10% من مجموع 325 من مقاعد البرلمان المغربي للنساء، وهذا قليل فالتوصية طالبت بحجز 33% من المقاعد<sup>(2)</sup>. كانت خطوة هامة وكبيرة وأعلى نسبة ففي انتخابات سنة 1997 فازت امرأتان فقط بالانتخابات البرلمانية، وضمت الحكومة المغربية بعد انتخابات سنة 2002، 3 نساء من أصل 39 وزير، يبدو العدد قليل، ولكنه كان خطوة هامة في الجو العام السياسي لينتقل إلى سبع نساء وزراء في الحكومة الجديدة بعد انتخابات سنة 2007، (كما ذكرناه سابقاً).

التحدي حول مكانة المرأة سيؤثر بالسياسة العامة المغربية والاجتماعية والتطور الاقتصادي، ويجب إعطاء أهمية للموضوع، فاستبدال المدونة بقانون الأسرة الجديد أحدث لحظة تاريخية لكفاح النساء من أجل المساواة في المغرب.

وبالنظر إلى قضية المرأة في المغرب، هناك دائماً الصدمات الثقافية والصراعات ولن يكون هناك نهاية لمسألة مركز المرأة في المغرب، فالنقاش سيظل مستمراً<sup>(3)</sup>.

تقف المملكة المغربية، بعد نصف قرن من استقلالها في مفترق الطرق بسبب مجموعة كبيرة من المسائل، تحديد الهوية الوطنية والحفاظ عليها، التحدي الإسلامي، المتطلبات الكثيرة لبناء المجتمع المدني، ضغط الشباب والفقر، والصعوبات والمنافع التي وضعتها العولمة<sup>(4)</sup>.

حاول الملك محمد السادس القضاء على الفقر، فالانتحاريين الذين قاموا بتفجيرات الدار البيضاء في سنة 2003، قدموا من منطقة "سيدي مومن" المحرومة، فأطلق الملك برنامج مدن بدون أحياء قصديرية (Villes sans bidonvilles).

(1) MADDY WEITZMAN Bruce, op.cit, P 409.

(2) Ibid.

(3) Maddy Weitzman Bruce, Woman, Islam, and the Moroccan state, op.cit, P 410.

(4) Ibid .

ومحاولة المساواة بين الرجال والنساء، فحسب المنظمة الحقوقية غير الحكومية (Human rights Watch)، 78 ألف طفلة من سبع سنوات إلى 15 سنة في المغرب يعملن كخدمات في البيوت يطلق عليهن تسمية « Les petites bonnes ».

مساعدة هؤلاء الفتيات في التعليم، هي أولوية للمغرب، وحسب منظمة الأمم المتحدة فإن الفقر في المغرب في 2001 مس 15% من السكان لينخفض في 2007 إلى 9%، وهذا بفضل برنامج المملكة بمبادرة وطنية للتنمية البشرية (1).

يرى العنصر النسوي في المغرب أن الجهود التي قام بها الملك محمد السادس، خاصة في قانون الأسرة، قد جعل المرأة القائد في العائلة مع نفس المستوى مع الرجل، ومنع القانون الزواج قبل 18 سنة ومنع شبه كلي لتعدد الزوجات، وأدمجت المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية ولكن يبقى هناك صعوبات في التطبيق (2).

#### ثانيا - هيئات ترقية حقوق الإنسان في المغرب:

ظهر نوع جديد من المؤسسات للدولة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وأنشأت حكومات المنطقة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان المغرب سنة 1990، تونس 1991 سنة، الجزائر 1992، فلسطين سنة 1993، اليمن سنة 1997، الأردن سنة 2000، قطر ومصر سنة 2003، وأعلنت السعودية عن إنشاء هذه المؤسسة في سنة 2003 (3).

أنشأت المؤسسات المتعلقة بحقوق الإنسان في المغرب وتونس والجزائر في التسعينات قبل لقاء فيينا لسنة 1993 حول حقوق الإنسان وهذه الدول المغاربية هي الوحيدة التي لها مؤسسات معتمدة لحقوق الإنسان، وكانت مؤسسة المغرب الأكثر نشاطا بالرغم من إنشاءها وسط انتقادات دولية (4).

إنشاء المؤسسات في الجزائر وتونس كان لإعادة هيكلة الدولة وصورتها بسبب عمليات القمع لمعارضة الإسلاميين، وسميت المؤسسة بالجزائر في سنة 1992 بالمرصد الوطني

(1) Mesa Beattiz, El despegue de marruecos, in Afkar, Ideas, N°27, otono 2010, op.cit, P 88.

(2) Idem, P 89.

(3) CARDENAS Sonia and FLIBBERT Andrew, Middle East journal, volume 59, N° 3USA summer 2005, P 414.

(4) CARDENAS Sonia and FLIBBERT Andrew ,op.cit, P414 .

لحقوق الإنسان والذي أُستبدل في سنة 2001، باللجنة الاستشارية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان.

سمي في المغرب بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وأنشئ المجلس في المغرب في ماي سنة 1990، ليستجيب لانتقادات الدولية الواسعة للمغرب حول انتهاك حقوق الإنسان والنشاط المحلي في مجال حقوق الإنسان. ما يلاحظ من التسمية أن وظيفة المجلس استشارية بحتة تقتصر على تقديم التوصيات للملك، وكان للمؤسسة تأثير ملحوظ<sup>(1)</sup>.

نشأة المجلس الاستشاري كانت للتعاطية على انتقادات مقدمة لنظام ترك موروثا لا يحى، وهذا المجلس مستقل بالتسمية، أما عمليا فالمجلس درس القضايا المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، دراسة سطحية عندما تكون القضية فيها مواجهة مع النظام.

عدم فعالية التدابير ومحدودية التحسينات في الحريات السياسية منذ التسعينات جعل المجلس يمثل وعود وفشل الإصلاحات السياسية المغربية<sup>(2)</sup>.

عمل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب، على مستويين، المستوى الدولي والمستوى الداخلي، فعلى المستوى الدولي أصبح المجلس عضوا ضمن 18 مجلس لترقية حقوق الإنسان، وشارك المجلس في أبريل سنة 1998 في أول لقاء لمجالس حقوق الإنسان في المتوسط<sup>(3)</sup>.

النشاط على المستوى الداخلي كان ضعيفا لأن الأعضاء كانوا منقسمين، فالبعض كان مواليا للسلطات، أما البعض الآخر فكان حازما، فكان نشاطه فعلي في زيارة السجون والتحقيق في بعض الانتهاكات في الماضي ومسألة المفقودين<sup>(4)</sup>.

أنشأت سنة 1999 لجنة للتحكيم في المجلس، لتعويض ضحايا السياسة منذ سنة 1970، وعمل المجلس تعرض لانتقادات واسعة، منها منح العفو عن مرتكبي التعذيب، انعدام الشفافية ونية الإصلاح، ظهر عمل المجلس في النواحي المالية فقط (التعويض) دون

(1) CARDENAS Sonia and FLIBBERT Andrew ,op.cit, P414

(2) Idem , P 415.

(3) CARDENAS Sonia and FLIBBERT Andrew, op.cit, P 416.

(4) Ibid.

غيرها. واستجابة للانتقادات الموجهة للمجلس، أعلنت الحكومة في سنة 2002 عن إصلاحات لتقوية استقلالية وحرية المجلس، تماشيا مع مبادئ باريس<sup>(1)</sup>.

أعلن الملك المغربي محمد السادس في جانفي 2004 عن إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، وهي لجنة للكشف عن الحقيقة، أنشئت في إطار العدالة الانتقالية سنة 2004 - 2005، وهي لجنة حقيقية مجسدة عمليا في دولة عربية مسلمة.

أصبحت لجان التقصي عن الحقائق أكثر شعبية للعدالة الانتقالية واستخدمت على نطاق واسع في سياق أن المحاكمات الجنائية لا يمكن أن تكون أدق وأحسن الوسائل للانتقال من نموذج الإساءة والاستغلال إلى مجتمع سلمي ينظمه القانون<sup>(2)</sup>.

نشطت اللجنة من أفريل 2004 إلى أفريل 2005، وحققت في تجاوزات 04 عقود من الاختطاف القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب من استغلال المغرب من سنة 1956 إلى سنة 1999، سنة وفاة الملك الحسن II واعتلاء ابنه الملك محمد السادس العرش. استجابت اللجنة لمطالب من داخل المجتمع المدني لمحاسبة دولة عن ماضيها<sup>(3)</sup>.

ما يلاحظ على اللجنة أن المبادرة لم تعرقل من النظام الحاكم. والسلطات قدمت هيئة الإنصاف، والمصالحة للملاحظين الدوليين، كدليل على التزامها على حماية حقوق الإنسان والتزامها بالإصلاحات الديمقراطية.

اللجنة فيها تناقض في عدة نقاط أهمها، السماح للأشخاص مرتكبي الانتهاكات بالمشاركة في عملها، ومحدودية تدخلها إزاء ما ارتكبه الدولة في بعض الحالات<sup>(4)</sup>. اللجنة هي مثال لمبادرة وضعت للاستجابة لانتقادات شعبية التمسك باستمرارية المخزن، وهذا ما أعلنه الملك محمد السادس شخصيا، فيرى الملك أن هيئة الإنفاق والمصالحة هي مقاربة سمحت بحل قضايا شائكة والامتثال لمبدأ تغيير في استمرارية والذي هو السمة المميزة للعرش الملكي<sup>(5)</sup>.

(1) CARDENAS Sonia and FLIBBERT Andrew, op.cit, P 416.

(2) LINN Rachel, Change within continuity: the equity and reconciliation comission and political reform in morocco, the journal of noth african studies, vol 16, N°1 march 2011, P 1.

(3) LINN Rachel, op.cit, P 1.

(4) Idem, P 2.

(5) Idem, p 15.

لا يظهر القصر الملكي استعدادا للتخلي عن احتكاره للسلطة وسيستمر المغاربة في الاستفادة من محدودية المنافع من مبدأ التغيير في استمرارية أو اللجوء إلى قوة التحدي لتغيير وضعيتهم، وهذا ما سيجيب عليه الوقت مستقبلا<sup>(1)</sup>.

الانتقال إلى الديمقراطية أمال طال انتظاره في الدول العربية فهو أمل مرتبط بالدرجة الأولى بالأحزاب السياسية الموجودة في هذه الدول التي عليها تبنى أسس ومبادئ ديمقراطية، وهذا يبدو بعيدا عنها، خاصة الأحزاب المعارضة<sup>(2)</sup>.

العمل الديمقراطي يجب أن يبدأ من داخل هذه الأحزاب بحد ذاتها من خلال مستشاريهم القانونيين والتحالف مع الأحزاب الأخرى في هذا المجال، ومنظمات حقوق الإنسان الناشطة في الميدان<sup>(3)</sup>.

ولا يجب إغفال دور المواطن في الميدان، بتوعيته بحقوقه، وإعطائه الإمكانيات لممارستها والمطالبة بها. فتطور حماية حقوق الإنسان، مرتبط بالحالة السياسية للبلاد، والمغرب حاول قطع أشواط في هذا المجال بالجهود على المستويين الدولي والداخلي، ولكن هذا لا يكفي.

## المطلب الثاني

### حقوق الإنسان في إقليم الصحراء الغربية

تعتمد المغرب في الصحراء الغربية في مجال حقوق الإنسان على سياسة مغايرة على التي تعتمدها في باقي المدن المغربية إذ يتعرض الصحراويين لأساليب مختلفة من الترويع والقمع، كلما طالبوا بحقوقهم في تقرير المصير، مما يشكل انتهاكا صارخا لحقوقهم (الفرع الأول).

لا يتوانى المجتمع الدولي عن التنديد بالممارسات المغربية في الأراضي الصحراوية، كالجوء إلى العنف وتفريق المظاهرات بالقوة المفرطة، والتعذيب والاعتقالات والقتل في

(1) LINN Rachel, op.cit, p 15.

(2) AL SAYYID Said, Muhammad, Arab political parties and human right, human rights in Arab thought, 2<sup>nd</sup> Edition, I.B Touris, London, 2011, P 534.

(3) Ibíd.

بعض الأحيان، وتعالقت في السنوات الأخيرة الأصوات المطالبة بضرورة إضافة مهام رقابة وضع حقوق الإنسان في الصحراء، لبعثة منظمة الامم المتحدة لاجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية بعثة "المينورسو" وجعلها من صلاحيات البعثة (الفرع الثاني).

### الفرع الأول

#### انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية

بعد التوقيع على مخطط السلام في سنة 1991، حالة من الصمت الحذر في مخيمات اللاجئين، الحرب انتهت، استمر المغرب والمجتمع الدولي في مراقبة مخيمات اللاجئين في تندوف، بدون أن ينتبهوا إلى ما يحدث في مدن الصحراء الغربية<sup>(1)</sup>.

راهننت المملكة المغربية على إحكام سيطرتها على المناطق الصحراوية ولكن الرهان الحقيقي في السنوات الأخيرة هو الصراعات وأزمات التعايش بين الصحراويين والمغاربة، التي أصبحت أمورا شائعة في الصحراء الغربية وحتى داخل المغرب، أين مجموعة من الطلبة الصحراويين انتفضوا، ضف إلى هذا التوتر، أحداث هامة، ساهمت في تحول الكفاح الصحراوي بين سنتي 1999 و2010<sup>(2)</sup> (أولا).

الأمر لم تهدأ بعد هذا التاريخ والدليل اعتراف الأمين العام الأممي بعدم وجود أي موظف في الإقليم لمعالجة مسائل حقوق الإنسان (ثانيا).

#### أولا - الأحداث المساهمة في انتفاضة الشعب الصحراوي:

1 - انطلق الحدث الأول في سبتمبر 1999، وكيف من الصحراويين "بانقازة أولى" لهم، ومركز الاحتجاجات، كانت ساحة شديدة وسط مدينة العيون وقام بها طلبة عاطلين عن العمل، وعمال مناجم بوكراع ومعتقلين سابقين<sup>(3)</sup>.

(1) GOMEZ MARTIN Carmen, « Sahara Occidental : quel Scénario après Gdeim Izik ? » L'année du Maghreb [en ligne] VIII/2012, mis en ligne le 09/10/2012. [www.annemaghreb.revues.org/1490](http://www.annemaghreb.revues.org/1490).

(2) GOMEZ MARTIN Carmen, op.cit

(3) GOMEZ MARTIN Carmen, op.cit

كانت مطالب المتظاهرين ذو طابع اجتماعي واقتصادي، مشاكل البطالة وصعوبة الحصول على مسكن والشعور باللاعدل، الذي تسبب فيه تمركز ثروات المنطقة في يد الأقلية. ولكن هذا لا يعني أن المطالب السياسية غائبة بل بالعكس.

كان الصحراويين يرفعون شعارات الاستقلال في كل المظاهرات وقوبلت بالقمع من طرف الأمن المغربي، تحت إدارة وزير الداخلية آنذاك دريس بصري<sup>(1)</sup>.

والجدير بالذكر أن هذه الأزمة بدأت بعد وقت قصير من تتويج الملك محمد السادس، فهي إنذار واضح للملك الجديد، بأن الكفاح في الأراضي المحتلة لم تختفي مع وفاة والده الملك الحسن II.

**2 - بدأ الحدث الثاني في ماي 2005**، بدأت مرحلة جديدة من المظاهرات التي استمرت إلى غاية 2006 والتي سميت بالانتفاضة الثانية، وكان لها طابع سياسي واضح منذ بدايتها<sup>(2)</sup>.

قامت الشرطة المغربية بتفريق مجموعة من المتظاهرين، بعنف، أثناء تحويل معتقل صحراوي إلى سجن أغادير، تبيت في موجة من الاحتجاجات والمظاهرات في العيون، وسماره والدخلة، وامتدت فيما بعد إلى عدة مدن مغربية، أين المواجهات بين الطلبة الصحراويين والشرطة المغربية أسفرت عن قتل شاب في سنة 2005<sup>(3)</sup>.

تم اعتقال العشرات من المتظاهرين خلال هذه الأحداث، واتهامهم بالفوضى، الانتماء إلى جمعيات غير شرعية، التحريض على التظاهر والمساس بالأمن والنظام العام، وإلحاق الضرر بالممتلكات العامة، ومن بين المعتقلين الناشطين والصحراويين في مجال حقوق الإنسان، علي سالم طامك، براهيم نوميرة، أميناتو حيدر، وحكم عليهم بالسجن 06 أشهر، وأطلق سراحهم في بداية 2006 بعد ضغوط دولية.

ندد العديد من الناشطين المعتقلين والعديد من منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان بالتعذيب الممارس في مراكز الشرطة والسجون والوضع غير الإنساني في السجون<sup>(4)</sup>.

(1) GOMEZ MARTIN Carmen , op.cit.

(2) Ibid.

(3) GOMEZ MARTIN Carmen, op.cit.

(4) GOMEZ MARTIN Carmen, op.cit .

المعاملة اللاإنسانية للمساجين الصحراويين في العيون بدأت في عهد الملك الحسن II، الذي أراد تعزيز احتلاله العسكري للصحراء الغربية بالخوف والقمع والترهيب، وهذه الممارسة التي يتبعها النظام المغربي هي غير قانونية، ولا تأخذ بعين الاعتبار مطالب الهيئات المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان لأن كل ما يرتبط بالصحراء الغربية يعتبر "طابو"<sup>(1)</sup>.

لا يسمح للهيئات الإنسانية الدولية بزيارة هؤلاء المساجين، بحجة أنهم استفادوا من ضمانات، وحكموا محاكمات عادلة، سياسة الحل القضائي الذي تعتمده السلطات المغربية في الصحراء الغربية، خطيرة جداً، لأنها لا تسمح بتدخل مدافعي حقوق الإنسان، كما أنها تتجاهل حقوق المساجين بالدفاع عن أنفسهم<sup>(2)</sup>.

يموت المساجين ببطء، بعد سجنهم 20 سنة أو أكثر، بسبب تعبيرهم عن رأيهم حول مستقبل الصحراء الغربية، أو ببساطة عبروا سلمياً لتحسين وضعهم الاجتماعي.

وجدت السلطات المغربية القضاء كوسيلة للضغط على الصحراويين وكنوع من الانتقال السياسي للمعارضين للسياسة المغربية في الصحراء الغربية<sup>(3)</sup>. هدأت الأوضاع في الأراضي الصحراوية بعد سنة 2005، ولكن التوتر والمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية لم تحل، والتدابير الوحيدة التي اتخذتها السلطات المغربية، تشديد الأمن والقمع<sup>(4)</sup>.

### 3 - الحدث الثالث أتى بعد أن اندلعت أزمة جديدة بعد أربع سنوات بالتحديد في أوت

2009، حيث أوقفت السلطات المغربية، ستة شبان صحراويين في مطار أغادير، ومنعتهم من السفر إلى بريطانيا، حيث دعته منظمة غير حكومية، يوجد مقرها في بريطانيا للمشاركة في مؤتمر، مع طلاب من المغرب ومن مخيمات تندوف وعدد من البلدان الأوروبية<sup>(5)</sup>.

(1) Sahara Occidental? hasta cuando? AFAPREDESA coleccion Gakoa liburuak, 62, Donostia, Hirugarren Prentsa, 2005, P 40.

(2) Idem, P 41.

(3) Ibid.

(4) Gomez Martin Carmen, op.cit.

(5) S/2010/175, 06 April 2010, Para, 61.

تم اعتقال مجموعة نشطاء صحراويين معروفين في أكتوبر 2009، سافروا إلى مخيمات تندوف، عند عودتهم، ووجهت إليهم إحدى المحاكم العسكرية بتهمة الخيانة، وأطلق سراح المرأة الوحيدة من السجن في 28 جانفي 2010 لأسباب صحية<sup>(1)</sup>.

احتجاز السيدة أميناتو حيدر في 14 نوفمبر 2009، وهي سيدة صحراوية مقيمة في مدينة العيون وهي ناشطة بارزة في مجال حقوق الإنسان وقد رفضت أن تسجل في استمارة الهجرة أنها تحمل الجنسية المغربية لدى عودتها من الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(2)</sup>.

سحبت السلطات المغربية جواز سفرها المغربي وطردت إلى إسبانيا، قرب جزر الكناري وبدأت السيدة أميناتو حيدر إضراباً عن الطعام في مطار لانثا روتي، مطالبة بالعودة إلى منزلها وأسررتها في العيون، واستدعت الحالة وسائل الإعلام الدولية.

أدى إضراب السيدة أميناتو حيدر عن الطعام في نهاية المطاف إلى ردود فعل صدرت من كبار المسؤولين الحكوميين في عدة بلدان منها، إسبانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، وأعرب الأمين العام الأممي عن قلقه إزاء صحتها<sup>(3)</sup>.

وبعد انقضاء 32 يوماً، أوقفت السيدة حيدر إضراباً عن الطعام عندما سمح لها المغرب بالعودة إلى العيون، كما تمت معالجة شاغل آخر عندما وافقت الحكومة المغربية في فيفري 2010 على إعادة جوازات سفر لعدد من النشطاء الصحراويين، كانت قد احتجزتها أو انتهت صلاحيتها ولم تجدد<sup>(4)</sup>.

4 - بدأ الحادث الرابع في أكتوبر 2010، « أين أقامت مجموعة من المحتجين الصحراويين مخيماً في كديم إزيك، على مسافة حوالي 15 كلم إلى الجنوب الشرقي من مدينة العيون، لعرض مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية على السلطات المغربية ».

(1) S/2010/175, 06 April 2010, Para, 62.

(2) Idem, Para, 63.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

« توسع المخيم تدريجياً ليضم ما يصل إلى 6610 خيام، وفقاً لتقديرات معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث استناداً إلى صور السواتل، ويعتقد أن عدد المحتجين وصل إلى 15 ألف شخص»<sup>(1)</sup>.

لم يكن بمقدور بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية مراقبة الحالة في المخيم لأن السلطات المغربية أعاقت وصولها إليها، احتجت السلطات المغربية في العيون، والبعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة على محاولات البعثة للاقتراب من المخيم، حيث أوضحت أنه لا ينبغي للبعثة أن تتعامل مباشرة من السكان فيما وصفته بأنه مسألة داخلية واجتماعية بحتة<sup>(2)</sup>.

أخذت الأجواء السياسية والأمنية في المنطقة تتدهور تدريجياً مع الوجود الأمني المغربي المكثف واستمرار تدفق المحتجين الجدد، ولاسيما بعد أن أطلقت القوات المغربية النار على الصبي الصحراوي الناجم الكارحي في 14 من العمر، فأردته قتيلاً عند مدخل المخيم في 24 أكتوبر 2010 في ظروف غامضة<sup>(3)</sup>.

« ... أفادت مصادر صحراوية ومغربية أن الحوار مع المغرب كان يمضي قدماً، ولكنه انقطع من جراء تفكيك المخيم ووجهت جبهة البوليساريو عدد من الرسائل إلى الأمين العام الأممي عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان من المغرب، وتدعوه للتدخل لمنع "كارثة إنسانية وشيكة" ولإنشاء آلية تابعة للأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية»<sup>(4)</sup>.

« في 2010/11/08 على الرغم من المساعي السابقة التي بذلها المبعوث الشخصي للصحراء الغربية "كريستوفر روس"، وممثلي الخاص في الصحراء الغربية، هاني عبد العزيز لدى محاورتهم المغربية في محاولة لتنتيهم عن أي استخدام للقوة ضد المتظاهرين، بدأ المغرب عملية أمنية في كديم إزيك، فقامت القوات المعاونة، وضباط الشرطة المغربية بتفريق المتظاهرين بالقوة وتدمير المخيم واندلعت أعمال عنف في العيون...»<sup>(5)</sup>.

(1) S/2010/175, 06 April 2010, Para, Para, 3.

(2) Ibid.

(3) S/2011/249, 01 April 2011, Para, 6.

(4) Ídem, Para, 7.

(5) Ídem, Para, 8.

« وفي 2010/11/29، في أعقاب أعمال العنف التي اندلعت في العيون تم استبدال والي العيون ليحل محله خليل الدخيل وهو أول صحراوي يشغل هذا المنصب، كما بدل المغرب رئيس الدرك المغربي في العيون وأجرى تحقيقاً برلمانياً في أحداث العيون »<sup>(1)</sup>.

الاستياء الجماعي بلغ أوجه وعبر الصحراويين عن ذلك في 2010 الذي عبّر عن تحول طرق الاحتجاج، كديم إزيك، كان التأكيد على وضع أشكال جديدة للكفاح، استعمال الصحراء كفضاء موازي لتطوير الكفاح. اعتبار الخيمة كوسيلة للمقاومة، ووضع المسائل الاجتماعية والاقتصادية، كأولوية لإخفاء الشرعية على المطالب<sup>(2)</sup>.

أثبتت الأحداث أن المواجهات ليست بين الشرطة والمتظاهرين الصحراويين فقط، بل أضفى عليها السكان المغاربة، صفة العنصرية، لتصبح بين الصحراويين كسكان أصليين وغيرهم من السكان في الإقليم.

#### ثانيا - انعدام تمثيل لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الإقليم:

اعترف الأمين العام بان كي مون أنه لا يوجد لدى الأمم المتحدة أي موظف في الميدان لمعالجة مسائل حقوق الإنسان، لأن بعثة المينورسو ليست مكلفة بولاية محددة لحقوق الإنسان ولا يوجد أي تمثيل لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الإقليم أو حتى في مخيمات اللاجئين في تندوف.

أكد الأمين العام الأممي على أن المنظمة تدرك أنّ من واجبها التقيد بمعايير حقوق الإنسان أثناء كل ما تنفذه من عمليات، بما فيها المتعلقة بالصحراء الغربية، وكثيراً ما يواجه كلا الطرفين في النزاع الاتهام للآخر، بشأن انتهاكات حقوق الإنسان<sup>(3)</sup>.

حدثت مظاهرة في العيون في 05 ماي 2013، أعرب المتظاهرين عن امتعاضهم لأن قرار مجلس الأمن 2099 (2013) لـ 25 أبريل 2013، لم يدرج في ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) أحكاماً برصد حقوق الإنسان.

(1) S/2011/249, 01 April 2011, Para, 11.

(2) Gomez Martin Carmen, op.cit.

(3) S/2010/175, 06 April 2010, Para, 59.

حسب منظمي هذه المظاهرة، شارك فيها 10 آلاف متظاهر، وبذلك تكون أكبر مظاهرة احتجاج في الإقليم منذ أحداث نوفمبر 2010 التي وقعت في مخيم أكديم إزيك. اندلعت اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن المغربية، أصيب فيها 150 شخص بجروح إلى جانب حدوث عدد من الاعتقالات<sup>(1)</sup>.

أفادت تقارير الفريق المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، لمجلس حقوق الإنسان بأنه في الفترة من عام 1975 إلى عام 1993، كانت هناك أكثر من 400 حالة اختفاء في إقليم الصحراء الغربية، وأن تلك الحالات نسبت إلى قوات الأمن المغربية<sup>(2)</sup>.

عثر في فيفري 2013 على رفات بشري بمنطقة السمارة في منطقة تخضع لإشراف بعثة المينورسو، وتشير التقارير إلى أن فريقاً لأبحاث الطب الشرعي، نبش قبرين، ووجد رفات ثمانية أشخاص من بينهم قاصران أعدموا رمياً بالرصاص<sup>(3)</sup>.

أفاد مصدر للفريق المعني بأن هناك مواقع أخرى لمقابر جماعية معروفة جيداً وقد حددها أقارب الضحايا الباقون على قيد الحياة ويظنون أن معظم هذه المواقع يقع في إقليم الصحراء الغربية الخاضع لإدارة المغرب بحكم الأمر الواقع<sup>(4)</sup>.

يفيد المصدر أيضاً أن معظم أقارب الأشخاص المختفين يعيشون حالياً في مخيمات للاجئين، وهم في الغالب من النساء، وأكد المصدر أن أولئك الضحايا لم يستفيدوا من أي نوع من الاعتراف بانتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضوا لها.

كما لم تتاح لهؤلاء الضحايا إمكانية الوصول إلى المعلومات أو الإجراءات اللازمة لطلب فتح تحقيق، وتشير التقارير إلى أن أولئك الأقارب منعوا أيضاً من أي اتصال بمؤسسات مثل هيئة التحكيم وهيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. ولم يستطع الضحايا تقديم شكاوي أو الحصول على تعويضات مثلما فعل من يعيشون في إقليم الصحراء الغربية<sup>(5)</sup>.

(1) S/2014/258\*, 10 April 2014, Para, 6.

(2) A/HRC/WGEID /101/1, 28 January 2014, Para, 97.

(3) Idem, Para, 98.

(4) Idem, Para, 100.

(5) A/HRC/WGEID /101/1, 28 January 2014, Para, 102.

أغلقت هيئة الإنصاف والمصالحة حصة الاستماع للشعب في مدينة العيون في الصحراء الغربية في ماي 2005، بسبب الاحتجاجات والتتديد المصاحب لنقل معتقل صحراوي، ولم تخصص حصة أخرى للسماع في الصحراء الغربية، وذلك دليل على أن المنطقة من أسوأ المناطق من حيث الاختطاف الجبري، 23,6% من الشكاوي المقدمة لهيئة الإنصاف والمصالحة جاء من مختلف مناطق الصحراء الغربية<sup>(1)</sup>.

حسب تقارير الفريق المعني بحالات الاختفاء القسري أو الجبري فإن مصدر آخر أبلغ عن الوقائع نفسها، فإن اكتشاف فريق أبحاث الطب الشرعي يلقي الضوء على محدودية قد رأت هيئات الإنصاف والمصالحة وجهود المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في كشف الحقيقة بشأن المئات من حالات الاختفاء القسري في المغرب والصحراء الغربية<sup>(2)</sup>.

ضرورة إجراء مزيد من التحقيقات المستقلة والنزيهة والشاملة لأن هيئة الإنصاف والمصالحة زادت من شعور الصحراويين بالتهميش بسبب فشلها في معالجة الاتساع الكبير لرقعة الانتهاكات التي يعانونها.

يجب الاعتراف بأن المنطقة تعاني معاناة غير متناسبة، وفي إعادة بناء الثقة لدى الضحايا والأسر ومنظمات المجتمع المدني في الصحراء الغربية<sup>(3)</sup>.

قام الفريق المعني بالاحتجاز التعسفي بزيارة إلى المغرب في الفترة من 09 إلى 18 ديسمبر 2013، وقدم تقرير الفريق المعني أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والعشرون. في أثناء الزيارة لاحظ الفريق العامل الجهود الجارية التي تبذلها الحكومة لوضع ثقافة لحقوق الإنسان في المغرب وتعزيزها، وأعرب الفريق العامل عن تقديره لاستمرار عملية الإصلاح الهيكلي الواسعة النطاق بعد الزيارة التي قام بها<sup>(4)</sup>.

زار الفريق العامل أيضا العيون، الصحراء الغربية في 15 و16 ديسمبر 2013، ونبه الفريق المعني بأنه لا ينبغي أن تفسر الزيارة التي قام بها هؤلاء على أنها تعرب عن أي رأي سياسي بخصوص المركز الحالي أو المستقبلي لإقليم الصحراء الغربية غير المتمتع بالحكم

(1) LINN Rachel, Op.cit, p 16.

(2) A/HRC/WGEID /101/1, 28 January 2014, Para, 103.

(3) A/HRC/WGEID /101/1, 28 January 2014, Para, 103.

(4) A/HRC/27/48/Add 5, 4 August 2014.

الذاتي. يخضع الإقليم للحق في تقرير المصير وفقا للمبادئ الواردة في لائحة الجمعية العامة 1514(1).

رحب الفريق العامل باعتماد الدستور في جويلية 2011، مما يمثل خطوة هامة في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وإنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بوصفه المؤسسة الوطنية المستقلة المكلفة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

يبين الفريق العامل في القضايا المتصلة بأمن الدولة، (تلك التي تنطوي على الإرهاب أو الانتماء إلى الحركات الإسلامية، أو أنصار استقلال الصحراء الغربية)، وجود نمط في التعذيب وسوء المعاملة من جانب أفراد الشرطة، ولاسيما من جانب موظفي مديرية مراقبة التراب الوطني، حيث أن كره الكثيرون على الإدلاء باعترافات وأنزلت بحقهم أحكام بالسجن على أساس مجرد الإدلاء بتلك الاعترافات(2).

تلقى الفريق العامل عددا كبيرا من الشكاوي فيما يتعلق بالعيون الصحراء الغربية، المتعلقة بالاحتجاز التعسفي، وشكاوي بشأن اللجوء إلى وجود نمط من اللجوء إلى القوة المفرطة في قمع المظاهرات وإلقاء القبض على المتظاهرين الذين يدعون إلى تمكيني الصحراويين من تقرير مصيرهم(3). كما تلقى الفريق العامل معلومات عن عدد من معتقلي كديم إزيك دخلوا في إضراب عن الطعام وظروفهم الصحية تدهورت.

تلقى الفريق العامل أيضا معلومات تفيد بأن 25 صحراوي حوكموا في محكمة عسكرية لدورهم في أحداث المخيم كديم إزيك في الصحراء الغربية، وقابل الفريق العامل 22 من هؤلاء في السجن وظهر عليهم آثار التعذيب، المرض وتدهور حالتهم الصحية بسبب ظروف الاعتقال في السجن(4).

أكدت المحكمة العسكرية حكمها في 17 فيفري 2013، ورفضت النظر في شكاوي التعذيب وإجراء التحقيق. وقدم الفريق العامل إلى الحكومة المغربية عدد من التوصيات

(1) A/HRC/27/48/Add 5, 4 August 2014.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

الرئيسية من بينها، عدم محاكمة المدنيين في محاكم عسكرية، وإعادة النظر في الأحكام الصادرة من المحكمة العسكرية في حق 25 صحراوي في قضية كديم إزيك<sup>(1)</sup>.

التوصيات التي قدمها الفريق العامل المعني لحالات الاختفاء القسري لمجلس حقوق الإنسان هل هي ملزمة للحكومة المغربية؟.

يمكن تقييم دور مجلس حقوق الإنسان كآلية دولية عالمية جديدة في إطار ترقية وحماية حقوق الإنسان، والرقابة على احترامها وتنفيذ نصوصها من طرف الدول. إن هذه الآلية تعتبر جهازا تفاوضيا بالنسبة للإجراء الخاص بتقييم الدولة كونه يعمل على متابعة الدولة والتعاون معها في إطار ترقية حقوق الإنسان فهو بمثابة نادي للنقاش حول ما حققته الدول في مجال حقوق الإنسان<sup>(2)</sup>.

اعتماد المجلس على طريقة النقاش والتفاوض والإتفاق العام لا تكفي دائما لتحقيق احترام فعلي لحقوق الإنسان، خاصة عند الانتهاكات المتكررة والصريحة لتتجاوز بذلك موضوع التفاوض حولها فقط<sup>(3)</sup> وهذا الإجراء ليس له التأثير الكافي لدى الدول المنتهكة لحقوق الإنسان كالمغرب في الصحراء الغربية.

الحديث عن حقوق الإنسان، يدفعنا لدراسة أهمية الحقوق الثقافية، فقد قدم تقرير لمجلس حقوق الإنسان في دورته العشرون، من الخبرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية فريدة شهيد في بعثة إلى المغرب والصحراء الغربية من 5 إلى 16 سبتمبر 2011.

علمت الخبرة المستقلة أن عددا من المهرجانات الثقافية، تنظم من أجل تعزيز وحفظ الفنون والثقافة الصحراوية الحسانية، وقد فتحت أربع مكتبات، منها مكتبة للأطفال<sup>(4)</sup>. و من أجل الحفاظ على التراث الثقافي المادي، جمعت معلومات من المنطقة التي توجد فيها أحجار منقوشة بحروف قديمة، كما أنجزت أعمال من أجل حفظ المحفوظات.

(1) A/HRC/27/48/Add 5, 4 August 2014.

(2) بن عامر تونسي، "الدور الجديد لمجلس حقوق الإنسان"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، العدد 02، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2009، ص 68.

(3) بن عامر تونسي، المرجع السابق، ص 68.

(4) A/ HRC /20/26/add 2, 02 May 2012 Para 70.

أنشئ نادي ثقافي ومكتبة سمعية بصرية ومتحف ومعهد للموسيقى الحسانية ومركز لحفظ الثقافة الحسانية، ورغم أن الثقافة الحسانية ثقافة شفوية بالأساس، فقد جمع هذا المركز 400 مخطوط عن الشعر الحساني<sup>(1)</sup>.

أنشأت مندوبية التربية الوطنية وحدات ضمن نادي البحث التربوي الحساني، وتعتمد هذه الوحدات على المتطوعين الذين يقدمون التعليم الديني في الصحراء، بالاستناد إلى الممارسة الحسانية التقليدية<sup>(2)</sup>.

أعربت الخبيرة عن قلقها فيما يخص النظام التعليمي القائم، لأن الصحراويين لا يتلقون تعليماً بشأن ثقافتهم وتاريخهم بما أن ما يدرس لهم يتعلق بتاريخ المغرب الرسمي فقط. وتذكر الخبيرة المستقلة بأن هذا لا يتماشى مع المادة 29 من اتفاقية حقوق الطفل والمادة 5 من إعلان اليونسكو بشأن التنوع الثقافي<sup>(3)</sup>.

ساور الخبيرة المستقلة القلق أيضاً إزاء العراقيل الكبيرة التي تعيق التمتع بحق المشاركة في الحياة الثقافية في الصحراء الغربية، وبشكل خاص، تهدد الألغام الأرضية نمط عيش الصحراويين البدوي التقليدي المرتبط بالصحراء<sup>(4)</sup>.

تمنع الألغام المجتمعات المحلية من تنظيم أنشطتها الترفيهية وعلاوة على هذا يصعب على ضحايا الألغام الأرضية الحصول على تقارير الشرطة لأغراض التعويض. كما أحيطت الخبيرة المستقلة علماً بأنه لا يؤذن للمنظمات غير الحكومية الدولية بالمساعدة في جهود إزالة الألغام، وتشجع الخبيرة السلطات على زيادة الجهود المبذولة لإزالة الألغام وقبول العرض الدولي للمساعدة والتعاون في هذا الصدد<sup>(5)</sup>.

تواجه الأسر الصحراوية التي تفرقت، صعوبات في نقل التقاليد والقيم الثقافية إلى أبنائها، وتشجع الخبيرة المستقلة تنظيم لقاءات أسرية بصورة منتظمة وأكثر تكراراً<sup>(6)</sup>.

(1) A/ HRC /20/26/add 2, 02 May 2012 Para 70.

(2) HRC /20/26 add2, 02 May 2012 Para 71.

(3) Ibid.

(4) Idem, Para 72.

(5) Ibid.

(6) HRC /20/26 add2, 02 May 2012, para 73.

ساور الخبيرة المستقلة القلق أيضا، إذ علمت أن الصحراويين لا يتمتعون دائما في الواقع بحق تسجيل أطفالهم بالأسماء التي يفضلونها، لاسيما الأسماء المركبة حسب الممارسة الحسانية<sup>(1)</sup>، أبلغت الخبيرة المستقلة بنزعة مثيرة للقلق، تتمثل في أن بعض الصحراويين تخلوا عن ارتداء زيهم التقليدي المميز أو باتوا مترددين في ارتدائه، لأنهم يشعرون أنهم عرضة للتهديد أو التحرش من الآخرين<sup>(2)</sup>.

تذكر الخبيرة المستقلة بأن من واجب السلطات المحلية حماية أعمال الحقوق الثقافية من تدخل الغير، وبأنه مثلما أوضحت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يجب اعتبار الالتزام بحماية واحترام حق كل فرد في الانخراط في ممارسته الثقافية<sup>(3)</sup>.

ساور الخبيرة المستقلة القلق إذ بلغتها تقارير عن أعمال عنف اندلعت خلال مهرجان البحر والصحراء في فيفري 2011 واستهدفت الهجمات بالأساس منازل الصحراويين التي حرق منها أكثر من 70 منزل. و قد قدمت السلطات المحلية بعض التعويضات المالية، كما أجرت التحقيقات في الأحداث، وطالبت الخبيرة المستقلة معرفة نتائج تلك التحقيقات وتدابير المتابعة التي اتخذتها السلطات<sup>(4)</sup>.

## الفرع الثاني

### التنديد الدولي بخرق حقوق الإنسان في الإقليم

يندد المجتمع الدولي باستمرار بالانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في الإقليم (أولا) كما ازداد طلب المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة لمنح صلاحية مراقبة حقوق الإنسان في إقليم الصحراء الغربية لبعثة (المينورسو) (ثانيا).

**أولا - الرفض الدولي لانتهاك حقوق الإنسان في الإقليم:** عبرت لجنة مناهضة التعذيب في ملاحظاتها في سنة 2003 عن قلقها إزاء العدد المرتفع لحالات التعذيب

(1) HRC /20/26 add2, 02 May 2012, para 77.

(2) Idem, para 75.

(3) Ibid.

(4) HRC /20/26 add2, 02 May 2012, para 76.

والمعاملة الإنسانية من ضباط الشرطة وتزايد عدد المعتقلين لأسباب سياسية في الصحراء الغربية<sup>(1)</sup>.

لقي عدم تطبيق عقوبة الإعدام منذ سنة 1994، ترحيب دوليا، ولكن بالمقابل قانون مكافحة الإرهاب سنة 2003، سمح بتصنيف أي هجوم جدي باستعمال القوة كعمل إرهابي والذي طبق بصرامة بعد تفجيرات الدار البيضاء<sup>(2)</sup>.

أشارت منظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومان رايتس ووتش في تقاريرهما سنة 2005 إلى الانفتاح والاستجابة من المغرب والتطور الكبير إزاء احترام حقوق الإنسان قواعد القانون، ولكن جو الانفتاح لم يمتد إلى الصحراء الغربية<sup>(3)</sup>.

استخلص تقرير في سنة 2006 لمكتب المحافظة السامية لحقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة حول وضعية حقوق الإنسان في إقليم الصحراء الغربية تحت السيطرة المغربية، أن شعب الصحراء الغربية، ليس محروما فقط، من ممارسة حقه في تقرير المصير، بل هو محروم من كثير من الحقوق<sup>(4)</sup>.

النقاش حول الصحراء الغربية كان محور أعمال لجنة المسائل السياسية الخاصة وتصفية الاستعمار، واستمعت الوفود في الجمعية العامة لحجج مقدمي بعض البلاغات (Pétitionnaire).

عبر بعض مقدمي بعض البلاغات عن مساندتهم لمنح الإقليم صيغة الحكم الذاتي تحت الوصاية المغربية، بينما أعلن البعض الآخر عن مساندتهم لوجهات النظر لجبهة البوليساريو الذين يكافحون من أجل استقلال إقليم الصحراء الغربية<sup>(5)</sup>.

عبر بعض مقدمي البلاغات عن سخطهم من صمت وسائل الإعلام والسياسيين حول الوضع في الصحراء الغربية، آخر إقليم في إفريقيا تحت سيطرة الاحتلال فلا يجب السماح

(1) HANNIKAINEN Lauri, The case of Western Sahara from the perspective of fus cogens in Arts Karin and Pinto leito Pedro, op.cit, P 73.

(2) HANNIKAINEN Lauri, op.cit, P 73.

(3) Idem, P 72.

(4) HANNIKAINEN Lauri , op.cit, P72.

(5) Assemblée générale, CPSD /373, quatrième commission, département de l'information service des informations et des accréditations, New York, 10/10/2007 in : www.un.org.

بتضييق الخناق وسط الاحتلال، كما نددوا بالتهب الاقتصادي الذي يمارسه المغرب بالصحراء الغربية<sup>(1)</sup>.

استمعت اللجنة لعروض متناقضة من مقدمي البلاغات، وتدخلت مقدمة بلاغ إيطالية بأن 200000 صحراوي الذين يعيشون حياة اللاجئين في تندوف، أسسوا حكومة ودولة حقيقية في المنفى والتي وصفها بالديمقراطية فوق العادة.

لا يوجد منفي أخطر مما يعاني فيه الشخص في وطنه، وأضافت المتدخلة الإيطالية أن موقف المغرب غامض، متهمة المغرب بالتظاهر بموقف الضحية في قضية الصحراء الغربية مع أنه في الواقع دور المغرب هو دور الجلاد<sup>(2)</sup>.

لم يتوقف التنديد الدولي بتجاوزات المغرب في الصحراء الغربية يوما، ولكن بلغت ذروته سنة 2010 مع أحداث مخيم كديم إزيك التي ذكرناها سابقا.

دعت منظمة العفو الدولية السلطات المغربية إلى إجراء تحقيق فوري في حادثة قتل صبي عمره 14 عاما بالرصاص عند نقطة تفتيش خارج مخيم أقامه محتجون صحراويين. قتل الناجم الكارحي بالرصاص في 24 أكتوبر 2010 على أيدي أفراد الجيش المغربي بينما كان يستقل سيارة لجلب المؤن إلى مخيم أقامه محتجون صحراويين يطالبون بوضع حد للتهميش الاقتصادي الذي يكابدونه على أيدي السلطات المغربية<sup>(3)</sup>.

قالت منظمة العفو الدولية: « ينبغي إجراء تحقيق فوري وشفاف في التفاصيل المقلقة لحادثة القتل هذه ويجب أن يظهر المغرب أنه لم ينتهك معايير الأمم المتحدة بشأن استخدام الأسلحة النارية ولم يستخدم القوة المفرطة لأنه يحول دون الوصول إلى مخيم الاحتجاج الصحراوي ويمنع توصيل المؤن والاتصالات »<sup>(4)</sup>. وفي رسالة بعثت بها منظمة العفو

(1) Assemblée générale, CPSD /373, op.cit.

(2) Ibid.

(3) يتعين على المغرب إجراء تحقيق في مقتل صبي صحراوي، عمره 14 عاما في موقع الاحتجاج، منظمة العفو الدولية،

وثيقة: Ai Index :Pr01/360/2010 ص 1 in [www.amnesty.org](http://www.amnesty.org)

(4) المرجع نفسه.

الدولية إلى وزير الداخلية المغربي دعت المنظمة إلى احترام حق المحتجين الصحراويين في حرية التجمع، وحذرت من استخدام القوة المفرطة لتفريق المحتجين<sup>(1)</sup>.

لم يقتصر التنديد على المنظمة غير الحكومية، منظمة العفو الدولية، بل امتد إلى أروقة مجلس الأمن، وشرع مجلس الأمن في نوفمبر 2010 على طلب من المكسيك، إجراءات الدعوة لعقد اجتماع تشاوري لبحث التطورات الخطيرة والدامية التي شاهدها مدينة العيون المحتلة. اعتبرت المكسيك ودول أخرى بمجلس الأمن أن خطورة الوضع استدعت مناقشة الأحداث.

أعرب مجلس الأمن عن أسفه لأحداث العنف بمخيم كديم أزيك بالأراضي المحتلة في الصحراء الغربية، إلا أن طلب إرسال بعثة أممية للتحري والتحقق إلى عين المكان، قوبل بالرفض الفرنسي<sup>(2)</sup>.

عقد مجلس الأمن اجتماعا خصص للأحداث المأسوية بالصحراء الغربية، إثر الهجوم العسكري المغربي على مخيمات الصحراويين حيث تم خلال هذا اللقاء تقديم تقريرين من المبعوث الشخصي للأمين العام الأممي إلى الصحراء الغربية كريستوفر روس.

قدم كريستوفر روس عرضا حول التطورات الأخيرة لمسار السلام والمفاوضات بين جبهة البوليساريو والمغرب، والتقرير الثاني لقسم عمليات حفظ السلم الأمم المتحدة<sup>(3)</sup>.

كلف مجلس رئيسته مارك غرانت لابال بالتصريح للصحافة عقب اللقاء بأن المجلس يتأسف للعنف الذي شهدته مخيمات الصحراويين قرب العيون.

أكد مارك غرانت لابال من جهته خلال هذا الاجتماع، مساندة مجلس الأمن لبعثة (المينورسو) والمهمة التي أسندت لها، ودعا طرفي النزاع (جبهة البوليساريو والمغرب) إلى الإبقاء على التزاماتهما، إزاء مسار المفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة<sup>(4)</sup>.

(1) منظمة العفو الدولية، وثيقة رقم 03/002/2010، ص1، مرجع سابق.

(2) Sahara Press service (SPSRASD) 17/11/2010 [in www.spsrasd.info](http://www.spsrasd.info)

(3) Sahara Press service (SPSRASD) 17/11/2010, op.cit .

(4) منظمة العفو الدولية، وثيقة رقم 03/002/2010، ص2، مرجع سابق

## ثانيا - المطالبة بمنح بعثة المينورسو صلاحية مراقبة حقوق الإنسان بالصحراء الغربية:

دعت منظمة العفو الدولية مجلس الأمن الدولي إلى تضمين عنصر خاص بمراقبة أوضاع حقوق الإنسان في نطاق صلاحيات بعثة الأمم المتحدة الخاصة بالاستفتاء في الصحراء الغربية بعثة (المينورسو) التي تم نشرها في سبتمبر 1991<sup>(1)</sup>.

تعتقد منظمة العفو الدولية أن تضمين آلية لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان في نطاق صلاحيات بعثة (المينورسو) ، سواء في مخيمات اللاجئين بتدوف أو في الصحراء الغربية، من شأنه أن يؤدي إلى تقليص الاتهامات المتبادلة بشأن انتهاك حقوق الإنسان. وذلك بتقديم تقارير محايدة ومستقلة حول الأوضاع الراهنة لحقوق الإنسان على نحو متساو، و إلى تحسين أوضاع السكان المتضررين<sup>(2)</sup>.

إنشاء مثل هذه الآلية المستقلة يكتسي أهمية خاصة لأن كل من طرفي النزاع يتهم الآخر بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، واستغلال بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان لخدمة الأغراض السياسية<sup>(3)</sup>.

طلبت تيمور الشرقية في مارس 2011، المجلس الأممي لحقوق الإنسان بإقناع مجلس الأمن الدولي لإدراج مراقبة حقوق الإنسان بالصحراء الغربية ضمن صلاحية بعثة (المينورسو)، خلال نقاش عام في أشغال الدورة 16 لمجلس حقوق الإنسان الأممي.

حث رئيس بعثة تيمور الشرقية الدائمة لدى مجلس حقوق الإنسان الأممي السفير خواكيم دي فونسيكا، المجلس إلى إيجاد صيغ من أجل إقناع مجلس الأمن بإنشاء مأمورية لمراقبة حقوق الإنسان ضمن بعثة (المينورسو)<sup>(4)</sup>.

لفت رئيس بعثة تيمور الشرقية انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى حرمان شعب الصحراء الغربية من حقه في تقرير المصير مؤكدا أن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير هو

(1) منظمة العفو الدولية، وثيقة رقم 03/002/2010 ، ص2، مرجع سابق

(2) منظمة العفو الدولية، وثيقة رقم 03/002/2010 ، ص03 ، المرجع سابق

(3) المرجع نفسه.

(4) Sahara press service , (SPSRASD), 17/03/2011, in [www.spsrasd.info](http://www.spsrasd.info).

حق غير قابل للتصرف، وأساسي من أجل وضع حد للممارسات الاستعمارية المشينة التي لا زالت تنتشر في الصحراء الغربية.

عبر السيد دي فونيسكا عن انشغال دولة تيمور الشرقية إزاء انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة المرتكبة ضد الشعب الصحراوي بالمناطق المحتلة في الصحراء الغربية<sup>(1)</sup>.

ناشد الأمين العام الأممي بأن كي مون الطرفين المغربي والصحراوي إلى احترام حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف وأشاد بأن كي مون بإنشاء مجلس وطني لحقوق الإنسان في المغرب.

المجلس الجديد عبارة عن جهاز للتوسط بين المواطن والإدارة وتحدث الأمين العام عن الوعود المغربية في هذا المجال، وجدد الأمين العام نداءه الأطراف للعمل الدؤوب، والمستمر لإيجاد حل سياسي متفق عليه يفضي لتقرير مصير الشعب الصحراوي في إطار منظمة الأمم المتحدة<sup>(2)</sup>.

يرى المغاربة أنه يجب الحديث عن نقطة هامة وهي حملة تقودها البوليساريو بمساعدة الجزائر على المستوى العالمي لتشويه سمعة المملكة المغربية وتوسيع صلاحيات (المينورسو) إلى مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية<sup>(3)</sup>.

الأوضاع في إقليم الصحراء الغربية بعيدة كثيرا عن المدن المغربية الأخرى يتكرر انتهاك حقوق الإنسان في إقليم الصحراء الغربية بصفة دائمة ومستمرة خاصة مع السكان الأصليين للإقليم، رجالا ونساء، الذين يخالفون الموقف الرسمي المغربي<sup>(4)</sup>.

تسمح السلطات المغربية بنشاطات محدودة لجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان التي ينشطها مساندي حق التقرير المصير، كتجمع مدافعي حقوق الإنسان الصحراوي، والجمعية

(1) Sahara press service , (SPSRASD), 17/03/2011, op.cit.

(2) S/2011/249, 1 Avril 2011.

(3) KACIMI BADR Jalal, L'affaire du Sahara Occidental devant l'organisation des nations unies : lecture dans l'attitude des secrétaires généraux, in le différent saharien devant op.cit., P227.

(4) BERNABÉ Lopez Garica, Espana ante el problema del Sahara: por una solution magrebi, real Instituto Elcana Madrid, 21/03/2014.

الصحراوية لضحايا حقوق الإنسان، والذين ينشطون دون الاعتراف بهم، ولكن يسمح لهم ببعض النشاطات تحت الرقابة الصارمة<sup>(1)</sup>.

اعتمدت جبهة البوليساريو، في السنوات الأخيرة في إستراتيجيتها ، إدانة انتهاكات حقوق الإنسان المتكررة باستمرار من المغرب ، والطلب من بعثة (المينورسو) مراقبة احترام حقوق الإنسان في الإقليم.

اعتبر المغرب من جانبه، إعطاء هذه الصلاحية لبعثة (المينورسو) تدخل في شؤون المغرب الداخلية، واقتراح الإتحاد الأوروبي الذي كان سيقدمه لمجلس الأمن في أبريل 2013، منح بعثة (المينورسو) صلاحية رقابة حقوق الإنسان لم يتحقق<sup>(2)</sup>.

حثت رئيسة الإتحاد الإفريقي الأمم المتحدة على إضافة مهمة مراقبة حقوق الإنسان لمهام بعثتها لحفظ السلام في إقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه في شمال إفريقيا ، و جاء الطلب في أبريل 2015 في رسالة من رئيسة مفوضية الإتحاد الإفريقي تكوسازانا دلاميني زوما إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، وطالبت زوما بان كي مون من تعميم الرسالة على مجلس الأمن المؤلف ممن 15 عضوا والذي من المقرر أن يصوت على تجديد تفويض بعثة (المينورسو)<sup>(3)</sup>.

شددت زوما على ضرورة تزويد بعثة (المينورسو) بتفويض لمراقبة حقوق الإنسان، وفي هذا الصدد طلب مجلس السلم والأمن بالإتحاد الإفريقي من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان المراقبة المستمرة والمستقلة وغير المتحيزة لحقوق الإنسان، كما عبرت زوما عن قلقها إزاء الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية للصحراء الغربية<sup>(4)</sup>.

(1) سمحت المغرب للجمعية الصحراوية، لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، المرتكبة من طرف الدولة المغربية، بالتسجيل بشكل قانوني في أوت 2015 بعد 10 سنوات على تقديم ملفها.

(2) Bernarbé Lopez Gacia, op.cit.

(3) لويس شاربونو، الإتحاد الإفريقي يطالب بمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، رويترز، 08 أبريل 2015 in [www.reuters.com](http://www.reuters.com)

(4) المرجع نفسه.

رحبت جبهة البوليساريو بفكرة إضفاء صلاحية مراقبة حقوق الإنسان لبعثة المينورسو، بينما المغرب رفض الفكرة كلياً، ففي خطاب للملك محمد السادس في 2014/11/07 بمناسبة الذكرى 39 للمسيرة الخضراء، رفض الملك التنازل أو التغيير في معايير المفاوضات في قضية الصحراء الغربية، ورفض أن تكون القضية، قضية تصفية استعمار أو انفصال جزء من المغرب، كما شدد رفضه توسيع صلاحيات بعثة (المينورسو) ، خاصة في مجال حقوق الإنسان.

رفض المغرب منح بعثة (المينورسو) صلاحية رقابة وحماية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، غير مبرر، فمن جهة يحاول المغرب تلميع صورته على المستويين الداخلي والخارجي، ومن جهة يرفض التعاون في مجال حماية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. فهل رفض المغرب لهذه المبادرة يعني التخوف من اكتشاف أعضاء البعثة بالانتهاكات الخطيرة التي يقوم بها في إقليم الصحراء الغربية؟.

## المبحث الثاني

### وضعية حقوق الإنسان في مخيمات اللاجئين الصحراويين

يعيش الصحراويين في مخيمات اللاجئين منذ عقود، وقسمت المخيمات إلى أربع ولايات، ويعتمد اللاجئيين الصحراويين بالدرجة الأولى على المساعدات الإنسانية من الخارج كالإتحاد الأوروبي والجزائر.

بدأت تظهر في السنوات الأخيرة في المخيمات أزمة في كل النواحي، سببها نقص المساعدات، مما أثر سلباً على اللاجئين، وتحاول جبهة البوليساريو الحفاظ على حقوق الإنسان للاجئين وترقيتها في المخيمات قدر الإمكان (المطلب الأول).

عدم إجراء استفتاء لتقرير المصير منذ سنة 1991 جعل صبر الصحراويين ينفذ مما أدى إلى صراعات داخل المخيمات والتهديد خاصة من فئة الشباب بالعودة لحمل السلاح لنيل الاستقلال وحسم الموقف وكل هذه تحديات أمام جبهة البوليساريو سواء على المستوى الداخلي أو الدولي (المطلب الثاني).

## المطلب الأول

### محاولة الحفاظ على حقوق اللاجئين

يعتمد اللاجئيين في المخيمات في معيشتهم على المساعدات الخارجية، منذ تجميد مخطط التسوية السلمية بين جبهة البوليساريو والحكومة المغربية. وتساهم اسبانيا بشكل كبير في تقديم المساعدات الإنسانية.

يعتمد اللاجئيين الصحراويين بشكل كبير على المساعدة الدولية وبدأت هذه المساعدات تتناقص بالتدريج (الفرع الأول).

عمل قادة جبهة البوليساريو على احترام والحفاظ على حقوق الشعب الصحراوي كلاجئيين في مخيمات تندوف رغم الظروف الصعبة في الداخل أو الخارج، وعملوا على تطوير حق الشعب الصحراوي خاصة المرأة الصحراوية (الفرع الثاني).

## الفرع الأول

### تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين

يعيش في منطقة الحمادة بتندوف حوالي 200000 صحراوي مقسمين إلى أربع مخيمات (ولايات) كبيرة هي أوسرد، العيون، السمارة والدخلة.

يعتمد اللاجئين في المخيمات في معيشتهم على المساعدات الخارجية (أولا)، خاصة مساعدات المحافظة السامية للاجئين، المفوضية للمساعدة الإنسانية للإتحاد الأوروبي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبعض الحكومات وأهمها إسبانيا، من خلال مختلف هيئاتها وجمعياتها<sup>(1)</sup>.

يتواجد الشعب الصحراوي في حالة اللجوء التي تتميز بحالة "اللاحرب ولا سلم" "Ni guerra, Ni Paz"، (ثانيا)، وهذه الوضعية لا تضم ظروف الحرب ولا ظروف السلم ونشأت منذ 28 أبريل 1991 مع توقيف مخطط التسوية السلمية بين جبهة البوليساريو والحكومة المغربية.

### أولا - طرق تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الصحراويين:

تغير مواقف الدول تجاه مشاكل اللاجئين و النشاط الإنساني، كان مصدرا للمآزق الحادة التي واجهتها ولازالت تواجهها المفوضية السامية لمنظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فهي ملزمة بالحفاظ على مبادئ الحماية الدولية، والسهر على احترام الدول لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، والقيام بمساعي عامة أو خاصة عندما تقوم الدول أو فاعلين آخرين بتعريض اللاجئين للخطر.

ولكن في الوقت نفسه، وبالنظر إلى أن المفوضية تنتمي إلى منظمة الأمم المتحدة، ونشاطها يخضع للتوجيهات المحددة من الدول التي تمولها، وهي بحاجة لترخيص من حكومات البلدان المضيقة للاجئين، للقيام بنشاطاتها الميدانية<sup>(2)</sup>.

(1) BERISTAIN Carlos Martin, Ni guerra, Ni Paz, Hegoa, instituto de estudios Sobre desarrollo y cooperación internacional, Bilbao, 2002, p 13.

(2) أيت قاسي حورية، تطور الحماية الدولية للاجئين، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 20 مارس 2014، ص 327.

لا يساعد المناخ الدولي على توضيح الصورة، فالإشكال أنّ خطورة وضعية اللاجئين الصحراويين تأتي بالدرجة الثانية، وذلك لعدة عوامل، من بينها الضغط المغربي والدعم الذي يتلقاه من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. والتقليل من الإحساس بالاستعجال لحال اللاجئين، وحجم التأييد والمساندة من منظمة الأمم المتحدة<sup>(1)</sup>.

لا تملك المفوضية وسائل لإجبار الفاعلين الآخرين على احترام القانون الدولي للاجئين، وبالتالي فهي لا تتمتع بحرية واستقلالية كاملة في النشاط، حيث تجد نفسها مضطرة للاختيار بين مجموعة من الخيارات، تتناقض كلها مع ولايتها الأساسية<sup>(2)</sup>.

جمد مخطط التسوية لسنوات طويلة ولم يطبق إلى يومنا هذا، وهذه الحالة اعتبرت مؤقتة. ولا يمكن تنفيذ أي قرار حتى ينفذ اتفاق السلم بين الطرفين، والذي إن طبق سينهي معاناة اللاجئين الصحراويين<sup>(3)</sup>.

منحت اللجنة الأوروبية مساعدات إنسانية للاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف بقيمة 10 ملايين يورو، وهذه المساعدات أتت لتستجيب لمتطلبات اللاجئين من مساعدات غذائية وأدوية، مياه صالحة للشرب، خيم... الخ<sup>(4)</sup>.

(Olli Rehn) المحافظ المكلف بالتنمية والمساعدات الإنسانية عبّر على أن اللاجئين الصحراويين ضحايا النزاع يعتبر من أقدم النزاعات "المجمدة" والمنسية، ما دام هذا النزاع لا يجد مخرجا سياسيا ودبلوماسيا، سيواصل اللاجئين الاعتماد بشكل شبه كلي من المساعدات الدولية للمعيشة<sup>(5)</sup>. ستعمل اللجنة على مساعدة هؤلاء اللاجئين إلى غاية إيجاد حل سياسي لوضعهم الصعب.

(1) BERISTAIN Carlos Martin, op.cit, p 14.

(2) أيت قاسي حورية، مرجع سابق، ص 327.

(3) BERISTAIN Carlos Martin, op.cit, p 14.

(4) Sahara occidental : la commission octroie une aide humanitaire de 10 millions € aux « réfugiés oubliés », IP/09/871, Bruxelles, le 04 Juin 2009, In ; [http://europa.eu/rapid/press-release\\_IP-09-871\\_fr.htm](http://europa.eu/rapid/press-release_IP-09-871_fr.htm)

(5) Ibid.

يعتبر الإتحاد الأوروبي المانح الأساسي، في هذه الأزمة الإنسانية الطويلة، منذ سنة 1993، اللجنة منحت أكثر من 143 مليون أورو كمساعدات للاجئين الصحراويين، وبالتالي عبرت عن تضامنها مع ضحايا هذه الأزمة الممتدة<sup>(1)</sup>.

يحاول الإسبان مساعدة اللاجئين بعدة مشاريع، من بينها "مشروع القرض المصغر في الصحراء الغربية" والهدف من هذا المشروع مزدوج، و هو التعبير عن الأثر الناجح الذي تركه برنامج القروض المصغرة الذي يُنفذه "أكوا" (معهد الدراسات للتنمية والتعاون الدولي التابع لجامعة الباسك)<sup>(2)</sup>.

نُفذ البرنامج في الفترة الممتدة ما بين 2007-2014 في مخيمات اللاجئين الصحراويين عن طريق بعض المشاريع المصغرة والتعاونيات التي حصلت على قروض وكانت ناجحة، ومن ناحية أخرى هو إرادة أصحاب المشروع لتوفير أدوات بسيطة للأشخاص الصحراويين الموهوبين والذين يريدون تنفيذ مشاريع في بيئة وظروف صعبة كالموجودة في المخيمات.<sup>(3)</sup>

أطلقت "أكوا" ابتداء من سنة 2005 خطاً جديداً للتعاون في مخيمات اللاجئين الصحراويين من خلال مشاريع خاصة في مجال التنمية الاقتصادية ما يسمى "التنمية في اللجوء" من أجل تطوير قدرات الصحراويين اللاجئين في الصحراء الجزائرية أكثر من ثلاثة عقود<sup>(4)</sup>.

الدفع ببرنامج القروض المصغرة التي تشمل التدريب والمعدات والمساندة التقنية موجه من جهة إلى عمال وعاملات القطاع العام ومن جهة أخرى إلى تعاونيات وإتحاد المرأة الصحراوية، وفي المقام الأول عناية خاصة في تقديم فرص متساوية للرجال والنساء<sup>(5)</sup>.

(1) Sahara occidental : la commission octroie une aide humanitaire de 10 millions € aux « réfugiés oubliés », op.cit

(2) لويس أليثوندو، مشاريع في الصحراء الغربية، لجوء ونمو، ترجمة إلى العربية شيخنا محمد المهدي، بيلباو إسبانيا، 2010، ص 07.

(3) لويس أليثوندو، المرجع السابق، ص 13.

(4) المرجع نفسه.

(5) المرجع نفسه.

لقت هذه القروض المصغرة من أجل تنفيذ مبادرة اقتصادية في الولايات الأربع أي المناطق التي يعيش فيها اللاجئون (العيون، السمارة، الدخلة وأوسرد).

الجدير بالذكر أنّ هذه الولايات (المخيمات) بعيدة عن بعضها البعض والتنقل يمثل مشكلة حقيقية لمعظم الناس، ومن أجل إتاحة سهولة الحصول على هذه القروض تم فتح 10 مكاتب، وتم تدعيمها بجهاز فني مسؤول عن الرعاية والدراسة وتقديم المشورة للمشاريع المعروضة ومتابعة المشاريع التي تمت الموافقة عليها<sup>(1)</sup>.

مولت أكثر من 300 مبادرة اقتصادية من مشاريع مصغرة أو تعاونيات، محلات بيع المواد الغذائية، محلات بيع الملابس والأحذية، المطاعم، سيارات أجرة، محلات خياطة، محلات الهاتف، صالونات الحلاقة والتجميل، تربية المواشي (غنم وماعز وإبل)، ورشات إلكترونيك، ورشات كهرباء، ورشات تصوير، ورشات الميكانيك، صناعة الكسكس، بيع المياه العذبة.

لمنح القرض، المبلغ الأقصى هو 100000 دج أي ما يعادل 1000 أورو وأقصى مدة للتسديد هي سنة واحدة، وتم استرجاع القرض في رسوم شهرية<sup>(2)</sup> والمبلغ الإجمالي الذي تم وضعه تحت تصرف برنامج القروض المصغرة حوالي 150 ألف أورو.

المؤسسات الصحراوية التي تشرف على تنفيذ هذا البرنامج هي وزارة التعاون في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وإتحاد المرأة الصحراوية، وتمويل المشروع تم الحصول عليه من خلال صندوق التعاون ومساعدة التنمية للسنوات 2006-2008 لحكومة الباسك<sup>(3)</sup>.

إلى جانب القروض المصغرة للحكومة الباسكية في مخيمات اللاجئين الصحراويين، هناك التعاون الكاتالوني مع الصحراء الغربية من خلال الوكالة الكاتالونية للتعاون والتنمية.

(1) لويس أليثوندو، مرجع سابق، ص 13.

(2) المرجع نفسه، ص 14.

(3) المرجع نفسه، ص 15.

تعتبر الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية من الحكومات الأولى التي تستفيد من برنامج الحكومة الكاتالونية (2011-2014)، وقد استفادت الصحراء الغربية سابقا من مساعدات بقيمة 04 ملايين يورو و 200 ألف بين سنة 2003 و 2005.

المساعدات التي تقدمها الحكومة الكاتالونية تعني فقط اللاجئين الصحراويين في تندوف ولا تعني إقليم الصحراء الغربية المحتل فلا يمكن تقديم المساعدات لأن الحكومة المغربية منعت كل المساعدات الأجنبية، والوكالة الكاتالونية، قدمت الكثير من المساعدات للاجئين الصحراويين في عدّة مجالات، كالتعليم، الفلاحة، الصحة، ... الخ<sup>(1)</sup>.

### ثانيا - تناقص المساعدات الممنوحة للاجئين:

يعتمد اللاجئيين الصحراويين بشكل كبير على المساعدة الدولية وبدأت هذه المساعدات تتناقص بالتدريج، وهذا ما تأكده بعض المنظمات كوكالة برنامج التغذية العالمي، التي أدانت خطورة ندرة الأغذية التي يعاني منها باستمرار سكان المخيمات.

ازدادت هذه الخطورة ابتداءً من سنة 2005، أين انخفض عدد سكان المخيمات الذين لهم الحق في المساعدة، فقد قدمت إلى 90000 من أصل 155000، بينما تحصل عليها 158000 شخص في 2004، وهذا الانخفاض يفوق 40 % مما يطرح عدّة تساؤلات عن الأسباب<sup>(2)</sup>.

يرى المغاربة أن تخفيض المساعدة لعدد اللاجئين، يعني أن الجزائريين وجبهة البوليساريو سيطروا عليها لدعم الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وهذه المساعدات عبارة عن مواد غذائية، وأدوية وآلات وحسب المقاربة هذه المساعدات تباع في جنوب الجزائر (تندوف، بشار، العبادلة، أن لعسل و أدرار) وشمال موريطانيا (بئر موقران، عين بن تلي، لحفير، زورات، نوادييو، شوم، وعطار ونواكشيط)<sup>(3)</sup>.

(1) FERRAN CIVIT i Marti, Sahara l'Acc treballarà als territoris occidentals alliberats, cooperaciot, N°04 Agencia Catalana de cooperacio al desenvolupament, Novembre, Decembre 2009, PP 16,17.

(2) Crisis Group, Sahara Occidental : el coste económico, in consecuencias económicas y ecologicas de los conflictos en el mundo Arab, Casa Arab – IEAM, Madrid, 2009, P 246.

(3) Ibid.

ترفض الجزائر وجبهة البوليساريو بشدة هذا التفسير لانخفاض المساعدات، فالحالة الراهنة مؤسفة، احتياط المواد الغذائية نفذ، وتؤكد وكالات منظمة الأمم المتحدة أنه لا يوجد متبرعين.

بشكل عام الجزائر، ومكتب المساعدة الإنسانية للإتحاد الأوروبي هما اللذان يساعدان السكان اللاجئين لبلوغ الأهداف المسطرة، بتقديمهم المساعدات وهذه الاتهامات ليس لها أي أساس، فقد أشار تقرير لمنظمة برنامج التغذية العالمي، أن المساعدات الإنسانية انخفضت بنسبة 2%.

تعتبر مخيمات اللاجئين الصحراويين في تندوف، من أحسن المخيمات للاجئين في العالم من حيث التنظيم، واتهامات السلطات المغربية الباطلة هي السبب الحقيقي وراء اللامبالاة الراهنة للمجتمع الدولي<sup>(1)</sup>.

جمعت شهادات أكيدة في موريطانيا في سنة 2002، عن بيع مواد بعثت كجزء من المساعدات الإنسانية للصحراويين خاصة في منطقة زويرات والذي قد يعني تهريب المساعدة الإنسانية.

يرى أحد الباحثين الفرنسيين أنه يجب أخذ الحذر، فجزء من المساعدة التي تباع في الجزائر وموريطانيا تعتبر بسيطة جداً وهي مواد تباع لشراء مواد أخرى، والهدف هو التنوع في النظام الغذائي ولا يمكن اعتبار هذا تهريباً<sup>(2)</sup>.

تأسف إريك جانسن (Erik Jensen) وكان رئيساً لبعثة (المينوسو) في الصحراء الغربية من 1994-1998 عن عدم إيجاد حل للنزاع مع أن أعضاء بعثة (المينورسو) بذلوا كل ما في وسعهم للتحضير للاستفتاء.

وأكد إريك جانسن التعاون التام للجانبين المغربي والصحراوي إلا أن كل تلك الجهود باتت بالفشل. وما أحزنه كثيراً حال اللاجئين الصحراويين الذين يعيشون ظروف صعبة في صحراء قاحلة منذ مدة طويلة<sup>(3)</sup>.

(1) International Crisis group, Op.cit, P 246.

(2) Idem, P 247.

(3) Erik Jensen, Op.cit, P 11.

## الفرع الثاني

### ترقية حقوق الإنسان في مخيمات اللاجئين

بعد محاولات متعددة من المينورسو والمحافظة السامية للاجئين توصلت المحافظة السامية إلى تكريس برنامج تبادل الزيارات (أولا) وتبادل الثقة. يحاول قادة جبهة البوليساريو منذ تأسيسها على ترقية حقوق الإنسان خاصة حقوق المرأة (ثانيا).

#### أولا - برنامج تبادل الزيارات:

يرتفع صوت في المخيمات لمسار السلام، وإبعاد الفرضية الخاطئة للكثير من الملاحظين والوسطاء في النزاع وهي أن اللاجئين الصحراويين يعيشون في ظروف غير مريحة، وهذا يستعمل كحجة للضغط على جبهة البوليساريو<sup>(1)</sup>.

التفتح الاقتصادي في السنوات الأخيرة، جعل اللاجئين أكثر قوة وتركيز لبناء حياة شريفة وكريمة في المخيمات وهم ليسوا مستعدين لقبول أي مخطط سلام لا يمنح لهم الاستقلال التام.

ستواجه منظمة الأمم المتحدة حقيقة ألا وهي أنّ اللاجئين سيعيشون في المنفى بظروفه القاسية على العودة إلى الصحراء الغربية بمستقبل غامض ومجهول<sup>(2)</sup>.

حماية اللاجئين هي بالدرجة الأولى مسؤولية الدول، التي يتطلب الأمر تعاونها الكامل والفعال، وحسن أدائها، وإظهار عزمها السياسية، كي تمكن المفوضية من القيام بالمهام الموكلة إليها في إطار البحث عن حلول دائمة لمشاكل اللاجئين، مع التأكيد على أن العودة الطوعية إلى الوطن تبقى هي الحل الأفضل، ويجب تعزيزها بإعادة التأهيل والمساعدة الإنمائية لتسهيل إعادة إدماج اللاجئين في مجتمعاتهم الأصلية<sup>(3)</sup>.

بعد محاولات متعددة من بعثة (المينورسو) والمحافظة السامية للاجئين توصلت في

(1) ZUNES Stephen and MUNDY Jacob, op.cit, P 137.

(2) Ibid.

(3) أيت قاسي حورية، مرجع سابق، ص 327.

سنة 2004 المحافظة السامية للاجئين وبعد مشاورات مع الأطراف إلى برنامج لتبادل الثقة بين الطرفين<sup>(1)</sup>.

عاش في مخيمات للاجئين في جنوب الجزائر منذ بداية النزاع حوالي نصف سكان الصحراء الغربية، والحكومة المغربية تدعي بأنها "سجون البوليساريو للمغاربة"، وهذا الإدعاء كان محل امتحان في برنامج لتبادل الزيارات العائلية.

أتى اللاجئون من كل جهة وشاركوا في برنامج لتبادل الزيارات لأول مرة منذ 1976، ومنحت العائلات الصحراوية إمكانية رؤية الواقع في الأراضي المحتلة ومخيمات اللاجئين<sup>(2)</sup>.

بالفعل بدأت في سنة 2004 مجموعة من الزيارات لـ 05 أيام لمخيمات اللاجئين وإقليم الصحراء الغربية، وهذه الزيارات نظمتها المحافظة السامية للاجئين بين المخيمات والإقليم الصحراوي ودعمته بعثة (المينورسو) من الناحية اللوجيستكية<sup>(3)</sup>.

استفاد في نهاية 2009 حوالي 8 آلاف زائر صحراوي من البرنامج، مع العلم أنّ المحافظة أحصت مجموع 27 ألف زائر ينتظرون الاستفادة، كما أنشئت مراكز لخدمة الهاتف في المخيمات لاستخدامها، والاستفادة من خدمة الهاتف مجانية، مع العلم أن خدمة الهاتف النقال أفضل<sup>(4)</sup>.

حاولت المحافظة السامية للاجئين تنظيم لقاءات بين الصحراويين في المخيمات والصحراء الغربية حول مواضيع لمناقشتها دون المواضيع السياسية، وإنشاء خدمة البريد بين الطرفين، والعمل على إنشاء طرق برية لتبادل الزيارات بين الطرفين في المستقبل<sup>(5)</sup>.

تصف السلطات المغربية ومقربيهها (مثل المجلس المغربي الأمريكي للسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية) بأنّ المخيمات ليست جنة، ولكن هم بعيدين عن الواقع في

(1) DUNBAR Charles, Sahara Occidental: no ignorar a los Saharanis, AFKAR/Ideas, N°25, Primavera 2010, Madrid P 42.

(2) ZUNES Stephen and MUNDY Jacob, Western Sahara War, Nationalism and Conflict, irresolution, Syracuse university Press, New York, 2010, P 112.

(3) DUNBAR Charles, op.cit, P 43.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

المخيمات، فيرى أنصار جبهة البوليساريو أنّ البرنامج الوطني في المخيمات يحاول صنع « Nation-State » « دولة - أمة » في المنفى.

والدولة-الأمة شبه مجتمع ديمقراطي ومثالي تحاول الدفع للأمام للخروج من الظروف القاسية، كالحرمان، و الظروف الطبيعية غير المشجعة<sup>(1)</sup>.

بالرغم من المجهودات المبذولة من المحافظة السامية وبعثة (المينورسو) إلا أنّ ما يلاحظ أن الصحراويين في المخيمات ليسوا متحمسين كثيراً لهذه الزيارات وهذا دليل على تمسكهم بفكرة الوطنية، ووسائل القمع التي تستعملها مصالح الأمن المغربية جعلت من الإقليم مكاناً أقل جاذبية كما يتراءى للملاحظين الأجانب<sup>(2)</sup>.

هناك برنامج تبادل آخر في مخيمات اللاجئين، وهو برنامج تبادل "عطلة في سلام" "Vacaciones en Paz"، وهو برنامج بدأ تنفيذه في بداية التسعينات وهو يمس الأطفال بين 07 و12 سنة لقضاء العطلة لدى العائلات الإسبانية لمدة شهرين (جويلية وأوت)<sup>(3)</sup>.

يمنح البرنامج بين 07 آلاف و10 آلاف مكان في العام وهو يسمح لكل طفل صحراوي أن يستفيد أكثر من مرة، في سنة 2005، أكثر من 8 آلاف طفل استفاد من البرنامج، ليصل إلى 10 آلاف تقريبا في 2007<sup>(4)</sup>.

البرنامج تنظمه وفود البوليساريو بالتضامن مع جمعيات أصدقاء الصحراء في إسبانيا وهناك العديد من جمعيات أصدقاء الصحراء في كل أرجاء إسبانيا وقد يصل عددها إلى أكثر من 200 جمعية ويعمل لديها أكثر من 5 آلاف متطوع.

هدف البرنامج هو منح الأطفال الصحراويين فرصة التمتع بالصيف بعيداً عن أجواء التوتر، ونقص الإمكانيات في المخيمات في ظل درجات الحرارة المرتفعة، وتكفل العائلات الإسبانية بهؤلاء الأطفال من جميع النواحي<sup>(5)</sup>.

(1) ZUNES Stephen and MUNDY Jacob, op.cit, p 112.

(2) Dunbar Charles, op.cit, P 43.

(3) SAN MARTIN Pablo, Western Sahara the refugee nation university of Wales Press, Cardiff, U.K, 2010, P 158.

(4) Idem, P 159

(5) Ibid.

التعليم أولاً، ثم التحرير، من أهم الإستراتيجيات التي اعتمدها قادة البوليساريو لبناء مستقبل أفضل، فكيف يمكن لهم تسيير الإقليم والموارد الطبيعية إذا لم يكن لهم إمكانيات لفعل ذلك.

يعاني الصحراويين في مخيمات اللاجئين من البرامج التعليمية المعتمدة فهي لا تتماشى مع تطلعات الصحراويين ولكن هذا لا يعني عدم محاولة تحديث البرامج التعليمية للأجيال الصاعدة للاجئين<sup>(1)</sup>.

يرى المعلمون الصحراويون أن الأطفال هم المستقبل، فيجب تعليمهم القراءة والكتابة، لأنهم هم جنود المستقبل، وقادة جبهة البوليساريو بذلوا مجهوداً كبيراً منذ اللجوء إلى المخيمات، لإنشاء نظام تربوي عام بتوظيف المعلمين، وإجراء نقاشات مستمرة على البرامج الوطنية<sup>(2)</sup>.

### ثانياً - ترقية دور المرأة في مخيمات اللاجئين:

يشيد دائماً الملاحظين والمؤيدين لجبهة البوليساريو، بالاستعانة بالمرأة في الكفاح الوطني وفي إدارة المخيمات، والمرأة متواجدة في كل المستويات لحكومة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية فبذلت جبهة البوليساريو جهوداً لدمج النساء في الكفاح من أجل الاستقلال.

تتصيب المرأة الصحراوية في مناصب المسؤولية في الحكومة والمخيمات هو دليل أيضاً للتواجد الواسع للمرأة الصحراوية<sup>(3)</sup>.

منحت التقاليد الصحراوية المرأة الصحراوية نفس حقوق الرجل في الميراث والطلاق ولها حق الاحتفاظ باسمها بعد الزواج، وهذا بخلاف معظم التقاليد في الدول العربية.

ومناضلي جبهة البوليساريو يحاولون الربط بين تنظيمهم السياسي والاجتماعي بالمفاهيم التقليدية مع أنه هناك من يعارض هذا الاتجاه، فحسب القاضي محمد عبد الخارج

(1) SAN MARTIN Pablo, op.cit, P 136.

(2) Idem, p 137.

(3) ZUNES Stephen and MUNDY Jacob, op.cit, P 133.

في مخيم الدخلة في الجزائر، ما يقوم به البوليساريو ليس بجديد<sup>(1)</sup>.

ويضيف القاضي أن برنامج جبهة البوليساريو ينحرف على التقاليد التاريخية، فالدستور والبرامج لها مصادر من القوانين الإسلامية وهذا جديد، ولوقت مختلف، وبالتالي هناك مصطلحات جديدة. الصراع بين الشباب والكبار في بعض الدول يؤدي إلى اختلاف الإيديولوجيات، ولكن في المخيمات ليس لديهم هذا النوع من الصراع، فيمكن أن يكون هناك اختلاف في الأدوار ولكن لديهم نفس الأهداف<sup>(2)</sup>.

النساء الصحراويات مسؤولات عن معظم الوظائف الإدارية في الدوائر، هن المسؤولات عن التعليم في المدارس، والمدارس مختلطة، وهن مسؤولات على النظافة وإطعام العائلة، وتوزيع المساعدات الإنسانية عند وصولها بالإضافة إلى الوظائف الأخرى.

التعليم يتم في المخيمات، والتعليم الجامعي خارج المخيمات، فيتم بفضل الاتفاقات التي وقعتها الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية مع بعض الدول كالجزائر وكوبا وليبيا<sup>(3)</sup>.

تأسس الإتحاد الوطني للنساء الصحراويات في سنة 1974، وهذه المنظمة تكونت من الحشود المرتبطة بجبهة البوليساريو، التي أبرزت حاجة الشعب الصحراوي للإتحاد من أجل تقرير المصير، ولمعرفة أهمية تعليم المرأة الصحراوية في المجتمع.

تملك المرأة الصحراوية في المخيمات اليوم الحرية الكاملة لاختيار الزوج والخطيب والطلاق من طرف المرأة ولو رفض الزوج<sup>(4)</sup>. التغيير الآخر الذي يعيشه المجتمع والثقافة الصحراوية في مجتمعات اللاجئين، هو تأخر سن الزواج الذي يكون بين 25 و30 سنة، بينما سن الزواج في الماضي كان بين 10 إلى 14 سنة.

(1) ZUNES Stephen and MUNDY Jacob, op.cit, P 134.

(2) Ibid.

(3) AOMAR BUHALI Fatimetu, La mujer saharaoui y su papel en los campamentos de refugiados saharauis de tinduf, ilm la mujer musulmana : desde la traduccion a la realidad, edicion kabjia tores calzada, coleccion estudios Arabes e islamico, Arcibel Editors, 2010, P 195.

(4) Idem, P196.

لا يعد الطلاق مكروه في المجتمع الصحراوي ولا يؤدي إلى عزل المرأة اجتماعيا عكس بعض المجتمعات العربية الأخرى<sup>(1)</sup>.

ظهر بعد سنوات من اللجوء إلى الجزائر مدى قدرة المرأة الصحراوية على مجابهة الصعاب، الوضع في مخيمات اللاجئين كان صعبا، لكن النساء أظهرن القدرة على تحمل البيئة الثقافية والسياسية والعملية. منذ وصولهن إلى مخيمات اللاجئين بتندوف.

كانت هناك حملة واسعة لمحو الأمية طول المدة الماضية في المخيمات، والتي ساهمت في تطوير مختلف القطاعات ويرجع الفضل الكبير للنساء<sup>(2)</sup> و أثرت عوامل أخرى في نفس المضمار، كالخروج المنتظم للأولاد والبنات الصحراويين إلى المدارس الأساسية في الجزائر، الذي خلق نوع من الفراق بين العائلات ولكن في نفس الوقت، ساهم في تسهيل التعليم لدى هؤلاء وتطور الاعتماد على النفس لديهم<sup>(3)</sup>.

والعامل الثالث الذي طور الثقافة لدى الصحراويين، هو خروج المرأة الصحراوية للدراسة في الجامعات الأجنبية.

والنتيجة الحتمية لمسار تطور حقوق المرأة الصحراوية منذ تأسيس الإتحاد العام للنساء الصحراويات، الذي تزامن مع تأسيس جبهة البوليساريو، ساهم في صول المرأة الصحراوية إلى مستوى عال من الاستقلالية والقدرة على تقرير المصير والذي نجده لدى بعض الشعوب العربية<sup>(4)</sup>.

حاول قادة جبهة البوليساريو أن يجعل للمرأة مكانة هامة في مشروع بناء الأمة، وتجديد الخطاب في الوثائق الرسمية، ويستمر البوليساريو التمسك بمبدأ المساواة بين المرأة الصحراوية والرجل الصحراوي، والتمتع بكل الحقوق التي تستحقها<sup>(5)</sup>.

قدمت قضية المرأة الصحراوية، كقضية ناجحة والتي تعكس الطابع الخاص لحركة

(1) AOMAR BUHALI Fatimetu, op.cit, P 196.

(2) BERISTAIN Carlos, op.cit, P 24.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) ALLAN. J, Imagining Saharawi woman: the question of gender in Polisario discourse, the journal of north African studies, vol 15, N 02 june 2010, P 192.

الثورة الوطنية الصحراوية، والاستمرار في استخدام الصوت الإيجابي للمرأة الصحراوية على المستوى الدولي.

يرى الرئيس الصحراوي الراحل أحمد عبد العزيز بأن: «المجتمع الصحراوي صنع مزايا لا يمكن التراجع عنها»<sup>(1)</sup> ووسط تقدم وتطور المجتمع الصحراوي، ما الذي يمكن للمرأة الصحراوية أن تتمناه أكثر من رؤية علمها يرفرف في السماء، لاستنشاق أكسجين الاستقلال، وأن تكون طرفا في دولة حرة ومستقلة<sup>(2)</sup>.

عمل قادة جبهة البوليساريو على احترام والحفاظ على حقوق الشعب الصحراوي كلاجئين في مخيمات تندوف رغم الظروف الصعبة في الداخل أو الخارج، فالظروف المحيطة لا تساعد على الحفاظ طويلا على الوضع، التحديات كبيرة أمام الجبهة والعراقيل كثيرة.

## المطلب الثاني

### العراقيل التي تعترض الجبهة في المخيمات

يعاني اللاجئيين الصحراويين بسبب الظروف في المخيمات، من البطالة، من نقص المساعدات والظروف البيئية الصعبة، وعدم تمكن الشعب الصحراوي من تقرير مصيره بعد أربع عقود، جعله يطالب بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقرير المصير.

غضب اللاجئيين أدى إلى صدامات من وقت لآخر في المخيمات وبالتالي اتهام جبهة البوليساريو بانتهاك حقوق الإنسان في المخيمات سواء من السلطات المغربية أو المنظمات الحقوقية وحتى من منظمة الأمم المتحدة (الفرع الأول).

لم يظهر أي حل في الأفق في قضية الصحراء الغربية، فإجراء استفتاء حر وعادل لتقرير المصير، طال انتظاره، ولم يتحقق منذ سنة 1991 تعهد جبهة البوليساريو بانتهاج الطريق السلمي في الكفاح لنيل الاستقلال وعد صعب تحقيقه، فلا تغير في الأفق، مما يدفع

(1) ALLAN J, op.cit, P192.

(2) Ídem, P199.

الشعب الصحراوي في المخيمات خاصة فئة الشباب بالتهديد للعودة لحمل السلاح للتحرك والاستقلال والعودة إلى الديار (الفرع الثاني).

### الفرع الأول

#### اتهام جبهة البوليساريو بانتهاك حقوق الإنسان

ينتقد البعض خاصة المغاربة قادة جبهة البوليساريو بأنهم يتحكمون في المخيمات بطرق غير ديمقراطية وأنهم انتهجوا سياسة الحزب الواحد (أولا) وأصيب السكان الصحراويين بالإحباط الشديد جراء الأوضاع التي تزداد سوء في المخيمات (ثانيا).

#### أولا - انتهاك حقوق الإنسان في المخيمات:

ينقسم السكان في المخيمات إلى ولايات، وكل ولاية على رأسها والي والذي يعينه وزير الداخلية وهو نظام مركزي محض<sup>(1)</sup>. يدافع المغاربة على أنفسهم برفض كل الاتهامات خاصة في مجال خرق حقوق الإنسان، بل بالعكس يرون أن الانتهاكات تمارس في مخيمات تندوف، وهناك تجاوزات نشأ عنها حركات تمرد في الداخل والخارج.

تم إنشاء حركة معارضة للبوليساريو في 04 جوان 2011 في إسبانيا، أما في مخيمات تندوف الحديث عن خرق حقوق الإنسان، دفع السلطات المغربية للتعبير عن قلقها بمناسبة الجولة السابعة من المحادثات غير الرسمية في منهاست بين 06 و07 جوان 2011<sup>(2)</sup>.

يرى المغاربة أنه على البوليساريو وحلفاءه تحمل المسؤولية في مسار السلام، وعدم اللجوء للمفاوضات كحل لمعارضة خطط التسوية التي يقدمها المغرب، هذا سيؤثر على المغرب وشعوب المنطقة ككل، الذين يحتاجون أفضل من أي وقت مضى إلى استعمال طاقاتهم لمواجهة المخاطر الأمنية، الاقتصادية، الديمقراطية التي تتربص المنطقة<sup>(3)</sup>.

المتدخلين لصالح الموقف المغربي في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة عبروا

(1) HERNANDEZ Angela, Sahara : otras voces, Editorial al Algazara, Malaga, 2001, P115.

(2) EL MASLOUKI Abderrahim, Le différend Saharien, en devant l'organisation des nations unies, op.cit, P 234.

(3) BOUQENTAR El Hassan, op.cit, P 210.

عن الطابع الجاد والتميز لمنح الحكم الذاتي الذي وضعته الحكومة المغربية على طاولة المفاوضات.

شبه المتدخلين وضعية اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف بمخيمات السجناء فالصحراويين اللاجئين في المخيمات احتجزوا بالرغم عن إرادتهم ومنعوا من العودة إلى ديارهم<sup>(1)</sup>.

عبر ثلاث من المتدخلين عن الفصل الإجباري للأطفال الصحراويين عن أسرهم وإرسال بعضهم إلى كوبا للدراسة دون إمكانية عودتهم، والوفد الكوبي رفض هذه الاتهامات، وردت رئيسة الوفد الكوبي أن ظروفًا خاصة وتسهيلات تقدم من بلدها للطلبة الأجانب، وخاصة القادمين من الأقاليم غير المستقلة<sup>(2)</sup>.

عبرت رئيسة الوفد الكوبي عن رفضها لاتهام بلدها أمام اللجنة، و يتواجد في كوبا 500 طالب صحراوي إلى جانب 31 ألف طالب من مختلف دول العالم الثالث، والطلبة الصحراويين يتابعون تعليمهم مجانًا في كوبا. وأكدت رئيسة الوفد الكوبي بأن كوبا فيها إمكانيات بشرية هائلة، وليست بحاجة لإبقاء الشباب الأجانب لديها بعد تكوينهم<sup>(3)</sup>.

يتهم المغرب دائما جبهة البوليساريو بخرق حقوق الإنسان في مخيمات اللاجئين ففي 2010 ألقى شرطة البوليساريو القبض على مصطفى سلمي ولد سيدي مولود بعد عودته من المغرب بسبب تأييده لمخطط الحكم الذاتي<sup>(4)</sup>.

أكد عضو المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية السيد لحسن مهراوي أن: « موقف السيد مصطفى ولد سيدي مولود المفتش العام لشرطة البوليساريو من قضية الصحراء الغربية هو موقف إيجابي بالنسبة لمستقبل المغرب والمنطقة المتوسطة بأسرها ».

قال مهراوي أن مسؤول البوليساريو اختار المغرب للإعلان عن تصريحاته بخصوص

(1) Assemblée générale, CPSD/373, Quatrième commission, op.cit.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) (للمزيد انظر الفصل الأول من الباب الأول من هذه الرسالة).

الأوضاع في تندوف، والتحدث بحرية حول هذه القضية، لأنه لا يستطيع بأي حال من الأحوال فعل ذلك حيث هو (1).

ووصف السيد ولد سلمى سيدي مولود بالمبادرة الوجيهة مخطط الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب لحل قضية الصحراء، وأكد السيد ولد سلمى سيدي مولود أن الحكم الذاتي مبادرة جيدة وهو أفضل حل ممكن لقضية الصحراء، مشددا على عزمه الدفاع على مواقفه هذه في أوساط المحتجزين في مخيمات تندوف مهما كلفه ذلك من ثمن.

وقال السيد ولد سلمى سيدي مولود: « إنني أشرف من خلال مهامتي على جميع معتقلات تندوف، وبالتالي لا يخفيني أن أكون أحد نزلائها » (2).

بعثت منظمة العفو الدولية رسالة إلى جبهة البوليساريو، دعتها فيها إلى توضيح الوضع القانوني وكشف النقاب عن مكان وجود مصطفى سلمى ولد سيدي مولود الذي قبض عليه يوم 2010/09/21 إثر زيارته إلى المغرب (3).

خشيت المنظمة أن يكون محتجزا بسبب أرائه التي عبر عنها علنا عن تأييد لإقامة حكم ذاتي في الصحراء الغربية تحت الإدارة المغربية ووفقا للصيغة الأخيرة من قانون العقوبات في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والتي تعود إلى سنة 1996، عقوبة أفعال الخيانة المختلفة هي السجن لمدة تتراوح بين 05 سنوات و15 سنة بينما يعاقب على جريمة إفشاء الأسرار بالسجن لمدة تتراوح بين 05 و10 سنوات.

ذكر بيان صادر عن جبهة البوليساريو أن فعل الخيانة الذي ارتكبه مصطفى سلمى ولد سيدي مولود يمثل خطأ أخلاقيا وقانونيا خطيرا نظرا لحالة وقف إطلاق النار بين جبهة البوليساريو والمغرب والذي ظل ساريا منذ سنة 1991 (4).

(1) لحسن مهراوي في تصريح للصحافة المغربية سبتمبر 2010 [www.corcas.com](http://www.corcas.com) ; in

(2) المرجع نفسه.

(3) وثيقة رقم MDE 03/002/2010 منظمة العفو الدولية، مرجع العفو الدولية، مرجع سابق، ص 01.

(4) المرجع نفسه.

حثت منظمة العفو الدولية في الرسالة الموجهة إلى رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والأمين العام لجهة البوليساريو محمد عبد العزيز على ضمان حماية مصطفى سلمى ولد سيدي مولود من الاعتقال التعسفي وغيره من التدابير الانتقامية.

تعتقد منظمة العفو الدولية أن التأييد السلمي للحكم الذاتي للصحراء الغربية يجب ألا ينظر إليه على أنه عمل يقوض أمن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ويبرر فرض قيود على الحق في حرية التعبير ما لم توجه له تهمة ارتكاب جرائم جنائية معترف بها<sup>(1)</sup>.

دعت المنظمة بالسماح فورا لمصطفى سلمى ولد سيدي مولود بالاتصال بمحاميه وعائلته وبالوصول على الرعاية الطبية التي قد يحتاج إليها.

كانت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية قد التزمت باحترام حق كل شخص في نشر أفكاره وآرائه والتعبير عنها وفقا للقانون عندما صادقت على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب سنة 1986<sup>(2)</sup>.

أصدرت منظمة (Human Rights Watch) هيومن رايتس ووتش الغير حكومية تقرير عن الصحراء الغربية، ويتكون هذا التقرير من جزئين، الجزء الأول منه يناقش أوضاع حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، ويناقش الجزء الثاني أوضاع حقوق الإنسان في مخيمات اللاجئين الصحراويين التي تديرها الجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو)، المنظمة الاستقلالية الصحراوية، بالقرب من تندوف في الجزائر<sup>(3)</sup>.

تركزت تحقيقات منظمة هيومن رايتس ووتش في الصحراء الغربية على حق الأشخاص في التعبير والتجمع، وتكوين الجمعيات ضمن جهود تحديد المصير للشعب الصحراوي وفي سياق حقوقهم الإنسانية.

(1) وثيقة رقم MDA 03/002/2010 منظمة العفو الدولية، مرجع سابق، ص 02.

(2) المرجع نفسه.

(3) حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين:

in:Human Rights Watch,1-56432-421-4, United States of America, décembre 2008, P 02 [www.hrw.org](http://www.hrw.org)

خلصت منظمة هيومن رايتس ووتش إلى أن السلطات المغربية تقمع هذا الحق عبر القوانين التي تُجرم المس بـ"وحدة الأراضي" المغربية، وعبر الاعتقالات التعسفية والمحاكمات غير العادلة والقيود على الحق في تكوين الجمعيات والتجمع، وعنف ومضايقات الشرطة التي تمر دون عقاب<sup>(1)</sup>.

تركزت الأبحاث في مخيمات اللاجئين في تندوف على حرية التعبير والتنقل وخلصت منظمة هيومن رايتس ووتش إلى أنه في الوقت الحالي تقوم جبهة البوليساريو فعلياً بتهميش من يتحدون قيادتها أو توجهها السياسي العام بشكل مباشر، لكنها لا تقوم بحبسهم، كما تسمح للسكان بانتقاد الإدارة اليومية لشؤون المخيم.

يمكن السكان من حيث الممارسة من مغادرة المخيمات إذا أرادوا ذلك بالعبور من موريتانيا. إلا أن الخوف والضغط الاجتماعي تدفع من يعترض الانتقال للسكن بالصحراء الغربية إلى عدم الكشف عن مقصدهم هذا قبل مغادرة المخيمات<sup>(2)</sup>.

ما زالت حقوق سكان مخيمات تندوف عرضة للانتهاكات بسبب عزلة المخيمات وعدم وجود حركة مراقبة ميدانية لحقوق الإنسان، وغياب الإشراف من قبل الدولة المضيفة (الجزائر) من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان الخاصة بالصحراويين الذين يعيشون داخل مخيمات البوليساريو على الأراضي الجزائرية.

أعد مجلس الأمن بالأمم المتحدة آلية للمراقبة الدورية والكتابة عن أوضاع حقوق الإنسان في كل من الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين<sup>(3)</sup>.

يرى رئيس الجمعية الصحراوية في إشبيلية (Sevilla)، أن عند حديث السياسيين عن الشعب الصحراوي يشيرون إلى الصحراويين القاطنين في مخيمات اللاجئين، مع أن هناك الكثير من الصحراويين في المناطق المحتلة من المغرب.

(1) حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين: Human Rights Watch, 1-56432-421-4، مرجع سابق، ص 02.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه.

طلب رئيس الجمعية من إسبانيا متابعة مساعدة اللاجئين الصحراويين في المخيمات لكن برقابة صارمة، ويجب الحديث عن طريقتين مساندة البوليساريو، ولكن البوليساريو يعني الحكومة الحالية.

لا انتخابات في الأفق، فالمؤتمر الأخير انتخبت فيه 1400 شخص وأنتخب الرئيس محمد عبد العزيز<sup>(1)</sup>، و يراه معارضيه بأنه الرئيس الذي حكم أكثر من فيدال كاسترو ومعمر القذافي.

يجب مساندة الشعب الصحراوي بإجبار جبهة البوليساريو إتباع المسار الديمقراطي، والديمقراطية تعني انتخاب الأغلبية هناك الكثير من الناس، وهناك الكثير من الأصوات من الشعب الصحراوي إلى جانب جبهة البوليساريو<sup>(2)</sup>.

### ثانيا - شعور اللاجئين بالإحباط في المخيمات:

وسط الحركات الشعبية التي تسعى إلى إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية في العالم العربي، بما في ذلك بلدان المغرب العربي. نظمت مجموعة من الشباب في مخيمات تندوف احتجاجا في مارس 2011، وتردد أنهم طالبوا بمزيد من المشاركة الديمقراطية من الحكومة الصحراوية<sup>(3)</sup>.

بدأت تثار تساؤلات بشأن الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية الراهنة، وخاصة لدى سلطات جبهة البوليساريو، ففي اجتماعات متعاقبة عقدت مع موظفي الأمم المتحدة ومسؤولين في الجبهة، أصبح معالجة احتياجات سكان المخيمات أمرا متعذرا.

يحاول قادة جبهة البوليساريو البحث عن سياسات للاعتماد على الذات بالنسبة إلى سكان المخيمات مع استمرار البحث عن حل النزاع<sup>(4)</sup>.

(1) عين محمد عبد العزيز أمينا عاما لجبهة البوليساريو في 30 أوت 1976 وهو احد مؤسسي الجبهة ،وانتخب كأول رئيس للجمهورية العربية الصحراوية في اكتوبر 1976 و ظل في منصبه إلى غاية وفاته في 31 ماي 2016 في مستشفى أمريكي اثر مرض عضال عن عمر 68 سنة، وخلفه في هذا المنصب إبراهيم غالي.

(2) PUYUELO Luis comez, ABURTO Fátima, España y el futuro del sahara occidental in Universidad y sahara occidental : reflexiones para la solucion de un conflicto, op.cit, P111.

(3) S/ 2011/249, 1 Avril 2011, Para 15.

(4) S/ 2014 258\*, 10 April 2014, para 08.

الاستياء كبير بين السكان في المخيمات، لاسيما في أوساط الشباب، وهناك شعور متنام بالإحباط إزاء عدم إحرار تقدم في الميدان السياسي، والظروف الاجتماعية الاقتصادية الصعبة ساهمت في تفاقم الأوضاع.

انخفض حجم المساعدة الإنسانية بسبب عقبات لدى الجهات المانحة، وتأثرت قدرة الصحراويين للعثور على عمل في أوروبا وإرسال تحويلات مالية إلى المخيمات بسبب الانكماش الاقتصادي.

ترتب أثر اقتصادي على التدابير الأمنية المشددة التي اتخذت في الآونة الأخيرة على طول الحدود بين الجزائر وموريتانيا<sup>(1)</sup>. و اعتبرت شريحة من سكان المخيمات الذين يعتمدون على الإيرادات المتأتية من التجارة عبر الحدود، التدابير تقييدا لحرية حركتها، وإن كانت السلطات الجزائرية وجبهة البوليساريو اعتبرتها مجرد تنظيم للحركة لا تقييدا لها<sup>(2)</sup>.

أفادت تقارير صدرت من جهات منها، مسؤولون في جبهة البوليساريو، عن حدوث مظاهرات محدودة الحجم في المخيمات، وقد جرت إحدى هذه المظاهرات أمام مجمع يضم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بالقرب من مقر جبهة البوليساريو<sup>(3)</sup>.

قام 15 متظاهرا بإنشاء مخيم صغير، مطالبين بإعمال حقوق الإنسان في الإقليم ومخيمات اللاجئين، وبحرية التنقل، وانطلق الاحتجاج بعد حادث وقع في جانفي 2014 قتل فيه صحراويان.

وقتل الصحراويان جراء إطلاق النار عليهما أثناء عملية تتعلق بمكافحة التهريب قامت بها قوات أمن جزائرية بالقرب من معبر حدودي يقع بين الجزائر وموريتانيا. واجتمع رئيس مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الجزائر في وقت لاحق بالمتظاهرين واقنعهم بوقف إضراب عن الطعام كانوا قد بدأوه<sup>(4)</sup>.

ما فتئ الشعور بالإحباط ينمو لدى شرائح من اللاجئين بعد مضي 40 عاما من العيش في المخيمات، وازدياد صعوبة الظروف الاقتصادية وانعدام أي تقدم ملموس صوب

(1) S/ 2014 /258\*, 10 April 2014, Para 09.

(2) Ibid.

(3) S/ 2014 /258 \*, 10 April 2014, Para 10.

(4) Ibid.

التوصل إلى حل سياسي، كما أن الأشخاص العائدين من دراستهم الجامعية العليا بالخارج يحملون معهم وعيا مدنيا وسياسي أكبر.

يقارن الأشخاص العائدين بين ضائقة العيش في المخيمات ومستويات المعيشة في الأماكن الأخرى، فيضغطون على قيادة جبهة البوليساريو من أجل تأمين أفضل لسكان المخيمات.

نبهت جبهة البوليساريو بعثة (المينورسو) إلى مئات ومئات الشباب العاطلين، الذين يتأثرون ببيئة تتطوي على القرب من طرق التهريب وأنشطة المتطرفين في منطقة الساحل<sup>(1)</sup>.

تشير هذه الأوضاع انشغالات اقتصادية وسياسية وأمنية، وقد نظمت مظاهرتان اثنتان في مخيم العيون و5 مظاهرات في ترابوني في 2015.

تدخلت قوات الأمن التابعة لجبهة البوليساريو لمنع المتظاهرين من دخول مقر الأمين العام لجبهة البوليساريو، وقامت سلطات الجبهة فيما بعد، بالاستجابة لانشغالات المتظاهرين من خلال عمليات تشاوريه، جامعة واسعة، عنيت بشؤون الحكم<sup>(2)</sup>.

وقعت أربع حوادث لإضرار النيران في مباني عمومية في مخيمات السمارة والدخلة والعيون و أوسرد، وخاضت مجموعة من الشباب نقاشا عنيفا مع والي مخيم العيون. أضرم الشباب النار في مكتب والي مخيم العيون، وقذفوا سيارته بالحجارة، وجرى احتجاز عدة أشخاص يشتبه في مسؤوليتهم عن ذلك وأخلي سبيلهم لاحقا<sup>(3)</sup>.

كانت الحياة العامة والأنشطة الاجتماعية في مخيمات اللاجئين قرب تندوف بالجزائر، تمضي سلميا وفي مناخ هادئ نسبيا، غير أن صعوبة العيش ازداد من جراء تخفيضات المعونة الإنسانية الدولية، واستمر سكان المخيمات يعانون من نقص مزمن في فرص العمل.

(1) S/ 2015/246, 10 April 2015, Para 09.

(2) Idem, Para 10.

(3) Idem, Para 11.

حث الأمين العام الأممي بان كي مون المجتمع الدولي على تقديم تمويل إضافي عاجل من أجل الولاية البرنامجية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مخيمات اللاجئين الواقعة بالقرب من تندوف نظراً إلى الفجوات القائمة في مجالات رئيسية للمساعدة، من قبيل الحماية، الصحة، التغذية، الأمن الغذائي، المأوى، المياه...<sup>(1)</sup>.

يتوقع من البعثات وغيرها من أشكال التعاون في المستقبل بين الطرفين والمفوضية وآليات حقوق الإنسان الأخرى التابعة للأمم المتحدة أن تساهم في فهم مستقبل ومحاذ لحالة حقوق الإنسان في كل من الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين بهدف كفالة الحماية للجميع<sup>(2)</sup>.

يساهم كذلك في تنفيذ شامل ومطرد لمعايير حقوق الإنسان فحقوق الإنسان لا تحدها حدود، وبالتالي فإن جميع أصحاب المصلحة ملزمون باحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان لجميع الأشخاص.

ومن الأهمية بمكان سد جميع الثغرات في مجال حماية حقوق الإنسان ومعالجة مسائل حقوق الإنسان الأساسية في حالات النزاعات الطويلة الأمد، فهذا من شأنه أيضاً المساهمة في تهيئة بيئة مواتية<sup>(3)</sup>.

## الفرع الثاني

### تهديد الصحراويين بالعودة لحمل السلاح

تهديد جبهة البوليساريو لمنظمي سباق رالي دكار (Rally Dakar) سنة 2003 في حال مرورهم بالأراضي الصحراوية خلق أزمة كبيرة، حيث قرر منظمي السباق تغيير وجهته بسبب مخاوفهم من تهديدات الجبهة<sup>(4)</sup>.

اقتربت جبهة البوليساريو والمغرب منذ حادثة "رالي دكار" كثيراً للعودة إلى القتال المسلح وتنامت تهديدات جبهة البوليساريو للعودة إلى حمل السلاح بين سنة 2003 وسنة 2016.

(1) S/ 2015/246, 10 April 2015, Para 11.

(2) Ibid.

(3) Idem, Para 71.

(4) ZUNES Stephen and MUNDY Jacob, op.cit, P 27.

لاحت حرت جديدة في الأفق بعد انهيار عملية السلام في السنوات الأخيرة، ويرى المغاربة أنّ المغرب، لا يحتاج إلى الحرب وسيخوضها فقط للسيطرة على باقي الأراضي الصحراوية المحررة<sup>(1)</sup>.

فشل المفاوضات بين الطرفين المغربي والصحراوي أدى إلى صعوبة تطبيق حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، ولا يمكن تخيل قبول المغرب ذلك بسهولة. وإذا طبقنا مقولة الكاتب (Holbrooke Richard) هولبروك ريشارد على القضية الصحراوية فنجد أنّ المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو بدون اللجوء الحقيقي لجبهة البوليساريو للقوة لا أمل في تحقيقها<sup>(2)</sup>.

اللجوء إلى القوة قد يكون طويلاً يسوده الألم والمعاناة، والعودة إلى النزاع المسلح، لن يكون الحل الأنسب، للمشكل المطروح، وسيؤدي تفاقم الوضع إلى زعزعة المنطقة بأسرها<sup>(3)</sup>.

اعتمدت الدبلوماسية المغربية منذ سنة 2005 على مساندة الدول الكبرى لها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، واقترحت مشروعاً للحكم الذاتي واعتمدته وقدمته لمنظمة الأمم المتحدة في 2007، وتنتظر إجماعاً دولياً على المشروع وبالتالي لن تقوم بأي اعتداء على الصحراويين، لأن ذلك سينقص من المكاسب الدبلوماسية للمغرب في السنوات الأخيرة<sup>(4)</sup>. لكن هذا لا يعني أن المغرب لن يكون في موقف قتالي، إذا أعلنت جبهة البوليساريو الحرب أولاً، فالجيش المغربي مستعد في الصحراء الغربية.

يرى المغاربة أن الصحراويين لا يمكن لهم اللجوء إلى استعمال القوة ولو أنهم يهددون بذلك، لأن الجيش المغربي سيطر على الإقليم تماماً، ولا يمكن التسلل إلى الصحراء الغربية بسبب سور الدفاع المغربي<sup>(5)</sup>.

كافح الشعب الصحراوي بكل شجاعة وحزم في سبيل التحرر ونيل الاستقلال، إلا أن جبهة البوليساريو بدأ دورها ومركزها بالتقلص، لأن قادة جبهة البوليساريو كانوا تابعين دائماً

(1) ZUNES Stephen and MUNDY Jacob, op.cit, p 27.

(2) « Negotiation without the credible threat of force is useless », cited by JENSEN Erik, op.cit, P 119.

(3) Ibid.

(4) ZUNES Stephen and MUNDY Jacob, op.cit, P 27.

(5) BOUQENTAR El Hassan, op.cit, P 212.

لقوى أعظم منهم، وقادة البوليساريو يجب أن يحاربوا ولكنهم لا يستطيعون قتال الجيش المغربي، وفي حالة المحاولة سيتأثر استقرار المنطقة وبالتالي سيبقى لهم القليل من الأصدقاء لمساندتهم في قضيتهم<sup>(1)</sup>.

سيعتمد القتال والحرب الجديدة في الصحراء الغربية على التعبئة الوطنية لجبهة البوليساريو، فالبوليساريو إذا خاض الحرب سوف يعتمد أولاً وأساساً على الحكومة الجزائرية، فبدون دعم الحكومة الجزائرية فجبهة البوليساريو ليس بإمكانها إعداد مقاتلين.

أما التسليح فيمكن في السوق السوداء، ففي السنوات الأخيرة كثرت الحروب في غرب إفريقيا وشمالها، ويمكن الحصول على الأسلحة بكل سهولة، وستصل إلى الجبهة إذا احتاجوها<sup>(2)</sup>.

بإمكان جبهة البوليساريو أن تحصل على الدعم المالي من الصحراويين المتواجدين بأوروبا، والأهم من الأسلحة هو الحماس، فبعد سنوات من الوعود الخاطئة للمجتمع الدولي، اللاجئيين الصحراويين وبعض قادة البوليساريو يؤمنون بأن النظام المغربي لن يخضع لهم إلا بالقوة أما باقي القادة في الجبهة يحاولون بكل قواهم إقناع اللاجئيين أن الدبلوماسية حل يجب إتباعه، فلم يحن الأوان للحرب<sup>(3)</sup>.

بقاء الوضع على حاله يولد التخوف من التحاق الصحراويين بمقاتلي الطوارق في المالي لأن لهم روح القتالية كما أن الحل للخروج من الأزمة تحت الرعاية الأممية، هو إجراء استفتاء حر وفي حالة لم يتحقق ذلك فالعودة لحمل السلاح، فيرى أريغوني مايكل (Arrigoni Mickael) أن: «هناك سيناريو واحد وهو للخروج من الأزمة أو العودة إلى النزاع المسلح»<sup>(4)</sup>.

(1) JENSEN ERIK, op.cit, p 120.

(2) ZUNES Stephen and MUNDY Jacob, op.cit, P 27.

(3) Idem, P 28.

(4) « Alors que l'intransigence des parties bloquait la recherche d'une solution négociée, seule la perspective d'un référendum pouvait décongestionner la situation. En effet, certains conseillers du trône Marocain proche de l'armée, ainsi que les cercles dirigeants de l'appareil politique Sahraouie faisant partie de la ligne « dure » espérai une reprise des combats afin d'imposer leur vue par la force », cité par ARRIGONI Mickael, la dimension militaire du conflit au Sahara occidental, enjeux et stratégies, université de Lille III, Doctorat nouveau régime, 97/Reims/D002, 1997.

يرى المغاربة أنّ عدم إيجاد حل لا يخدم كلا الطرفين وإنما يخدم فقط النظام الجزائري، فالجزائر تنتظر الفرصة للإطالة على المحيط الهادي وإنّ لم تحصل عليه في الحاضر ستحصل عليه في المستقبل. و سيمنع النظام الجزائري أي اتفاق بين الطرفين يتعارض مع مصالحه، فحفاظ الجزائر على الحالة الراكدة، حالة اللاحرب واللاسلم، لا يؤثر على اقتصادها ولكن هذه الحالة تؤثر على الاقتصاد المغربي وعلى سبيل نموه<sup>(1)</sup>.

يرى المغاربة بأنهم يعانون من كونهم شعب منقسم بين الانفصاليين (مؤيدي الجبهة) والموحدين (أي طالبي الوحدة)، وحين الوقت للمصالحة بين الإخوة كما يرى المغاربة أن هذه الوضعية ستؤدي إلى مشاكل خطيرة، فالبوليساريو لا يمكن له أن يسير شعبه في تندوف بعود خاطئة وأمال خاطئة في جمهورية أصبحت أكثر افتراضية<sup>(2)</sup>.

سيستفيد من هذا الوضع الراكد والخطير، الحركات الإسلامية المتطرفة وعلى رأسها القاعدة التي تؤمن فقط بدار الإسلام، رافضين كل الوطنيين الذين يتهمونهم بالانتماء للاستعمار الغربي أو من خلقه.

يحاول الاستعمار الغربي حسب أنصار القاعدة تفرقة المسلمين ونظراً لنتامي التيار الإسلامي في المغرب الكبير، وإهمال الحكومات لهذا المد الإسلامي، وتسهيل مشروع المغرب الإسلامي هي حقيقة ستمتد إلى النيجر، المالي، السنغال<sup>(3)</sup>.

تؤثر قضية الصحراء الغربية كثيرا على سياسة المغرب على المستوى الداخلي، ليس على الوحدة الترابية فقط أو الأعباء العامة، بل تؤثر على الديمقراطية، فلا يمكن الحديث عن دولة القانون أو التعددية الحزبية والديمقراطية، في وقت هناك إقليم محتل يبحث عن حل لتصفية الاستعمار وتقرير المصير<sup>(4)</sup>.

أثار النزاع على الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي لا يمكن نكرانه سواء لجبهة البوليساريو أو المغرب، وغياب أي اتفاق معقول قد يؤدي إلى عودة جبهة البوليساريو إلى القتال و سينعكس ذلك سلبا على المنطقة وزيادة الضغط من الجزائر ومضاعفة التكاليف

(1) MECHBAL Jamal El Dine, op.cit, P 41.

(2) Ídem, P 42.

(3) Ibíd.

(4) GONZALEZ Del Mino Paloma, op.cit, P 140.

العسكرية وامتداد الإرهاب<sup>(1)</sup>. دفع هذا الوضع بالمغرب إلى التفكير الفردي في البحث عن ضمانات وتحالفات في مجال الأمن خارج المنطقة العربية والمغربية.

شارك المغرب في مسار برشلونة، الشراكة الأوروبية المتوسطية في نوفمبر 1995 والحوار المتوسطي مع حلف الناتو في 1994 ليتحول إلى شراكة في سنة 2004 ويبدل هذا على تطور النظرة المغربية في مجال الدفاع على ضوء الجيوسياسي المتوسطي ومدى الأهمية الممنوحة للمصالح المشتركة في التعاون الأمني وضرورة التفكير الجماعي للتصدي للمخاطر المشتركة<sup>(2)</sup>.

ترتكز سياسة الدفاع المغربية حالياً على الدفاع على الصحراء الغربية في إطار استرجاع الوحدة الترابية كلية والدفاع عن المصالح الوطنية، وسياسة المغرب ستكون محل إعادة نظر، إذا حلت قضية الصحراء الغربية، وإذا تحول المغرب الكبير سياسياً، فالتوازن الإستراتيجي مع الجزائر الذي كان من أولويات السياسة الدفاع المغربية، سيتحول إلى تطوير الجيش المغربي وتحديثه وإعداده بالعتاد التكنولوجي الحديث<sup>(3)</sup>.

التغيير لمصلحة الأجيال القادمة، مبادرة فرنسية لحمل الدول المغاربة على التضامن كمفتاح للنجاح، مهما حدث ففرنسا تبقى مهتمة بحاجات وتوقعات المغرب في هذه المرحلة الخطيرة للمملكة المتأثرة بالتغيرات ومحاولة القاعدة في المغرب ضرب استقرار المنطقة برمتها. الصلح بين الجزائر والمغرب سيفتح الطريق للاندماج الجهوي الذي عرقل كل محاولات التعاون الجهوي<sup>(4)</sup>.

تزايد التوتر في الأراضي الصحراوية المحتلة ونمو الرغبة لدى الصحراويين في القتال، سيجد قادة جبهة البوليساريو صعوبة لكبح قواته وأكثر من ذلك في حالة قيام حرب جديدة يسهل قيادتها نحو الإرهاب وبالتالي إلى حرب في الصحراء الغربية<sup>(5)</sup>.

(1) GONZALEZ Del Mino Paloma, op.cit, P 140.

(2) SAIDY Brahim, op.cit, P 131.

(3) Ibid.

(4) GRIMAUD Nicole, Eléments pour l'interprétation des relations France Algérie, où a chaque président son Algérie Maghreb –Machrek ,N° 197, Automne 2008, P 66.

(5) ZUNES Stephen an MUNDY Jacob, op.cit, P 28.

يشعر مراقبي البعثة الأممية في الصحراء الغربية لوقف إطلاق النار بعثة (المينورسو) بأنه يجب أخذ بالحسبان وبجدية القوات الصحراوية في مخيمات اللاجئين فاننتقال المعرفة من المحاربين الصحراويين القدامى إلى المحاربين الجدد سيكسبهم القوة والثقة بالنفس للقتال<sup>(1)</sup>.

الجدير بالذكر أن في إطار مخطط التسوية الأممية يسمح لقوات جبهة البوليساريو التدريب يوميا، فالجنود الجدد والأقل خبرة يتدربون مع محاربين على سابق تجربة ومحترفين<sup>(2)</sup>.

ثلاثي قوات جبهة البوليساريو هم على استعداد دائم لأداء واجبهم وينظرون إلى المغاربة في الجهة المقابلة، ومن الصعب تصور تطور طموح قادة جبهة البوليساريو، لأنه إذا اندلعت الحرب فالأهم هو الموقف الغربي وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، اللتان ستساندان المغرب<sup>(3)</sup>.

استقرار المغرب هو أولوية لهذه الدول، والسؤال هو هل الوضع الراهن حالة اللاحرب واللاسلم، سيؤدي إلى حرب جديدة؟ وما هو دور فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحرب؟ وهل ستأتي هذه الدول لنجدة المغرب كما حدث في السبعينات والثمانينات بالدعم العسكري والدبلوماسي للمغرب عند احتلاله للإقليم الصحراء الغربية.

تزايد القوات العسكرية المغربية في الصحراء الغربية، ومطالبة الناشطين الحقوقيين الصحراويين داخل الأراضي الصحراوية تحت الاحتلال المغربي، بالحرية والاستقلال، يقابله رفض المغرب بشدة اتهامات الناشطين الحقوقيين الصحراويين بانتهاكها لحقوق الإنسان، ولكن الرفض المغربي يأتي لكي يبعد الأنظار للممارسات اليومية للمغاربة في الإقليم المحتل<sup>(4)</sup>.

ابتداء من سنة 2003 عاد الحديث مرة أخرى إلى مسألة حمل السلاح بسبب توقف المسار الدبلوماسي وقادة البوليساريو كانوا أمام موقفين، الاستجابة لمطالب اللاجئين في

(1) ZUNES Stephen an MUNDY Jacob, op.cit, P 28.

(2) Ibid.

(3) ZUNES Stephen an MUNDY Jacob, op.cit, P 28 .

(4) SHELLEY TOBY, ENDGAME in the Western Sahara what a future for african's last colony? Zed books, New York, 2004, P 196.

المخيمات الذين انتظروا لعدة عقود في حالة الاحرب واللاسلم، أو تهدئة الحركة واقتيادها إلى المرحلة السياسية<sup>(1)</sup>. لا أمل لانتظار جبهة البوليساريو، فالولايات المتحدة الأميركية وفرنسا لن تسمحا بتهديد استقرار المغرب والمنطقة بأكملها.

قرر قادة جبهة البوليساريو عدم العودة إلى حمل السلاح وأكدوا أن الحل يجب أن يتم في إطار دولي، خاصة بعد اجتياح العراق<sup>(2)</sup>. رغم شرعية مطالب الشعب الصحراوي على أساس مبدأ حق تقرير المصير المقرر والمكرس قانونا، فإن الوضع الراهن في الصحراء الغربية يظل متميزا بالتوتر الدائم والمستمر منذ عدة سنوات بسبب عدم تجسيد هذا المبدأ بسبب معارضة المغرب على الخصوص والذي من شأنه إطالة عمر النزاع ومعه معاناة الشعب الصحراوي<sup>(3)</sup>.

(1) SHELLEY TOBY, op.cit, P 196.

(2) Ibid.

(3) سي علي أحمد، مرجع سابق، ص 84.

## الفصل الثاني

### حق الشعب الصحراوي الثابت وغير قابل للتصرف في تقرير المصير

تمتد جذور حق تقرير المصير إلى ماضٍ بعيد، إلا أن مفهوم حق تقرير المصير لم يكن واضحاً، ووجد هذا المفهوم تطوراً معتبراً من خلال ميثاق الأمم المتحدة، بعد أن كان حق تقرير المصير يعني التحرر من الاستعمار فقط<sup>(1)</sup>.

امتد حق تقرير المصير إلى حق الشعوب الكامل، والحرية المطلقة في تقرير مصيرها دون أي تدخل أجنبي، ولكل شعب أن يختار بحرية سلطاته ونظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يرتضيه وأن يتمتع بالسيادة الكاملة<sup>(2)</sup> لم يتوقف مبدأ تقرير المصير عن التطور.

يحق للشعب الصحراوي ممارسة حقه في تقرير المصير والسعي بكل حرية لتحديد مركزه السياسي، من خلال حقه في الكفاح والمقاومة والتي يجب ألا توصف بالإرهاب، كما يحق له تقرير مصيره الاقتصادي من خلال حقه المطلق في استغلال ثرواته الطبيعية (المبحث الأول).

سجلت منظمة الأمم المتحدة إقليم الصحراء الغربية في قائمة الأقاليم والشعوب المستعمرة التي لها حق تقرير المصير منذ 1963، وإسبانيا لم تلتزم بأحكام المادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة بعد انسحابها من الإقليم.

وتلتقي قضية الصحراء الغربية مع بعض القضايا الدولية كقضيي تيمور الشرقية (تيمور ليشتي) وقضية فلسطين، في الكثير من النقاط كالتنازل عن الإقليم من القوة الاستعمارية، واحتلال الإقليم وضمه من دولة أخرى، وسياسة القمع التي صاحبت الاحتلال، وطول فترة النزاع إلا أن مواطن التداخل بين هذه القضايا، هي الحق في تقرير المصير.

(1) سعد الله عمر، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، العلاقة والمستجدات القانونية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994، ص 22.

(2) رجب عبد المنعم متولي، حرب الإرهاب الدولي والشرعية الدولية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئ القانون الدولي العام، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 409.

وقضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار، ويحق للشعب الصحراوي تقرير مصيره كباقي الشعوب من خلال إجراء استفتاء حر وعادل (المبحث الثاني).

## المبحث الأول

### تطور مفهوم حق تقرير المصير

تطور مصطلح تقرير المصير عبر التاريخ، فكان عرفاً ثم تحول إلى مبدأ سياسي ثم إلى مبدأ قانوني، وبناء على ذلك فإنه من حق كل شعب مستعمر أن يعبر عن رأيه في تقرير مصيره، واختيار نظامه السياسي دون أي تدخل أجنبي على أن يتم ذلك بالطرق السلمية.

تحررت معظم الشعوب، وتمتعت بحقها في تقرير المصير، ثم تطورت طبيعة حق تقرير المصير، وأصبحت من أهم مبادئ القانون الدولي المعاصر وأصبح الحق يشمل جميع الشعوب المستقلة وغير المستقلة كما حدده ميثاق الأمم المتحدة (المطلب الأول).

طراً تغير كبير على السياسة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، و أثرت بشكل كبير على بعض المبادئ في القانون الدولي ، كحق المقاومة للحركات التحررية، التي لم تستثنى من هذا الوصف، (كحركتي حماس وحزب الله اللتين اتهمتاهما الولايات المتحدة الأمريكية سابقاً بأنهما حركتان إرهابيتان).

حق تقرير المصير ومقاومة الاستعمار مبدأ من مبادئ القانون الدولي على أساسه يطالب الشعب الصحراوي بتقرير مصيره السياسي، وهذا غير كاف، فله حق مقاومة الاستعمار ونيل الاستقلال وإذا قام بأعمال مقاومة، يجب أن لا توصف بالأعمال الإرهابية.

كما يحق للشعب الصحراوي تقرير مصيره الاقتصادي، عن طريق حرية التصرف في استغلال الموارد والثروات الطبيعية بكل حرية، إذ تتحكم المغرب بهذه الثروات منذ سنوات هو خرقاً لحقوق الشعب الصحراء الغربية (المطلب الثاني).

### المطلب الأول

#### تغير مفهوم حق تقرير المصير

وضع مبدأ حق تقرير المصير لتسوية أوضاع شعوب في الأقاليم الواقعة تحت هيمنة قوى أجنبية وورد ذكر حق تقرير المصير في الكثير من المواثيق الدولية، وساهم هذا الحق في استقلال العديد من الشعوب (الفرع الأول).

ومع انهيار الإتحاد السوفياتي سابقا وتفككه، ظهر معنى جديد لمفهوم تقرير المصير وهو حق تقرير المصير بالانفصال عن الدولة الأم، وأصبحت الدول تنقسم إلى أجزاء كما حدث في إقليم الكوسوفو، جنوب السودان، شبه جزيرة القرم، ومحاولة شعب الباسك الانفصال عن إسبانيا (الفرع الثاني).

## الفرع الأول

### مفهوم حق تقرير المصير

اختلفت التعاريف التي وضعت لحق تقرير المصير (أولا) كما ساهمت منظمة الأمم المتحدة في تجسيد مبدأ الحق في تقرير المصير (ثانيا).

#### أولا - تعريف مبدأ الحق في تقرير المصير:

تتباين وجهات نظر فقهاء القانون الدولي ومواقف الدول من تقرير المصير<sup>(1)</sup>، يظهر بأن ليس من السهل وضع تعريف جامع ومانع لحق تقرير المصير مع أنه اقترن منذ القرن 17 بتعبير حرية الإرادة (Free Will). و يمكن تعريف حق تقرير المصير على أنه: « حق شعب ما في أن يختار شكل الحكم الذي يرغب العيش في ظلّه والسيادة التي يريد الانتماء إليها»<sup>(2)</sup>.

يرجع ظهور مبدأ الحق في تقرير المصير على الساحة الدولية إلى الحقبة التي سادت فيها مفاهيم سلطة الشعب التي رافقت الثورتين الأمريكية سنة 1776 والفرنسية 1789، يهدف تمكين الشعوب من التخلص من الأنظمة الاستبدادية<sup>(3)</sup>.

وقد ورد ذكر مبدأ تقرير المصير من قبل الرئيس الأمريكي **مونرو جيمس** (MONROE James) في سنة 1823 في سياق رفضه التدخل الأجنبي، وتحديدا الأوروبي في شؤون بلاده الداخلية.

(1) يقابلها باللغة الفرنسية autodétermination، وباللغة الإنكليزية self-determination وباللغة الإسبانية autodeterminación

(2) محمد عزيز شكري، حق تقرير المصير، الموسوعة العربية، المجلد السادس دمشق، ص 763.

(3) طوزان أحمد محمد، التحول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير بين تحقيق الاستقلال والانفصال مع دراسة تطبيقية لحالة انفصال جنوب السودان)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29- العدد الثالث 2013 ص 459.

إلا أن تجسيد المبدأ جاء في المادة الخامسة من مقترحات الرئيس الأميركي "ويلسون" التي أعلنها في سنة 1918 لتسوية أوضاع شعوب الأقاليم الواقعة تحت هيمنة قوى أجنبية، كما عرفه الرئيس الأميركي ويلسون في رسالة أرسلها للكونغرس الأميركي بأنه: « احترام للمطامح القومية وحق الشعوب في أن تحكم بإرادتها، وأن هذا الحق ليس مجرد تعبير بل هو مبدأ ضروري للعمل »<sup>(1)</sup>.

ظل مبدأ تقرير المصير يصطبغ بالطابع السياسي إلى أن بدأ يأخذ مكانته بوصفها مبدأ من مبادئ القانون الدولي المعاصر، بعد أن أشارت إليه الدول في ميثاق منظمة الأمم المتحدة سنة 1945.

تعززت تلك المكانة القانونية أكثر بعد وروده في نصوص العديد من المواثيق الدولية<sup>(2)</sup>. و مفهوم تقرير المصير كان خاضعا لمواقف سياسة وليست قانونية وأن طرحه على الصعيد العالمي، كان يدخل ضمن نطاق الجهود الرامية نحو إنشاء دول جديدة على أسس قومية.

يعتبر حق تقرير المصير في ميثاق الأمم المتحدة من جهة أساسا لإقامة علاقات الصداقة بين الأمم، وحلقة وصل بين العلاقات الودية والتعاون الدولي، ومن جهة الأخرى يعد أساسا لتنمية احترام المبدأ الوارد في أحكام ميثاق منظمة الأمم المتحدة<sup>(3)</sup>.

ثار خلاف بين الفقهاء حول طبيعة، مبدأ حق تقرير المصير، وقيمه القانونية، وهل هو فعلاً حق كما أطلق عليه، أم أنه مبدأ استعماري قصد به إنهاء الأوضاع الاستعمارية التي نشأت في ظروف معينة.

أدرج الإعلان 1514 في ميثاق الأمم المتحدة<sup>(1)</sup>، ليتحول إلى مبدأ اتفاقي فكان منسجماً مع أهم مقاصدها (المادة 2/1) التي حرصت على ضرورة تمكين الشعوب من تقرير مصيرها<sup>(2)</sup>.

(1) طوزان أحمد محمد، مرجع سابق، ص 459.

(2) للمزيد انظر نص المادة 2/1 ونص المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، مرجع سابق، [www.un.org](http://www.un.org) ; in و انظر نص المادة 1/1 من العهدين الدوليين لحقوق الإنسان ، مرجع سابق ; in

[www.un.org](http://www.un.org).

(3) سعد الله عمر، مرجع سابق، ص ص 22-23.

كما أنّ هذا المبدأ ذاته يعتبر أبرز اتفاق رتبته الميثاق بموجب المادة (103) منه ويعتبر الإعلان 1514 مثال عن أمثلة القواعد الحتمية المطلقة المنصوص عليها في اتفاقية فيينا لسنة 1969.

يعطي المفهوم المتقدم، أولوية على جميع الالتزامات الدولية الأخرى، ولعل مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها من هذه الزاوية يرتقي مع غيره من المبادئ ذات الصلة ما أصبح يعرف بـ"النظام العام الدولي"<sup>(3)</sup>. والأكيد أن بروز حقوق الإنسان بهذا الشكل في الحياة الدولية المعاصرة، وتشكل فرع قانوني دولي قائم بذاته (القانون الدولي لحقوق الإنسان)، و ظهور فكرة التراث المشترك للإنسانية، قضت نهائياً عن نظرية الأراضي بدون سيد (Terra Nullius)<sup>(4)</sup>.

التوجه أكثر نحو عالمية حقوق الإنسان وإمكانية اعتباره شخصاً من أشخاص القانون الدولي، كلّها قواعد جديدة تجد أساسها ومنطلقها المباشر في الإعلان رقم 1514 المتضمن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة<sup>(5)</sup>.

رغم النص على مبدأ الحق في تقرير المصير في الميثاق في المادة 2/1 والمادة 55، إلا أنّ هذه النصوص قد شابها الكثير من الغموض والإبهام، مما جعل فريقاً من الفقهاء ينكر على هذا المبدأ وصف الحق، ويرى أنه مجرد مبدأ سياسي قصد به إنهاء أوضاع استعمارية نشأت في ظروف معينة وليس له سمة الحق<sup>(6)</sup>.

(1) تعتبر اللائحة 1514 للجمعية العامة للمنظمة المتحدة من أهم اللوائح التي أصدرت في إطار المنظمة حول تقرير مصير الشعوب للمزيد أنظر اللائحة 1514 (د-15) للجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤرخة في 14 ديسمبر 1960، مرجع سابق.

(2) بويحيي جمال، القانون الدولي في مواجهة التحدي الأمريكي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014/05/05، ص 73.

(3) بويحيي جمال، مرجع سابق، ص 74.

(4) المرجع نفسه.

(5) المرجع نفسه.

(6) رجب عبد المنعم متولي، مرجع سابق، ص 410.

يستند هذا الفريق في رأيهم على أنّ قرارات الأمم المتحدة لا تعتبر قرارات ذات صفة قانونية ملزمة، لأن المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية تدرجها ضمن مصادر القانون الدولي.

يرى الفريق الآخر أن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة وما صدر عنها من قرارات بالإجماع أو بالأغلبية الساحقة يجعل من الحق في تقرير المصير، مبدأً معترفاً به ومستقراً في العلاقات الدولية بين الدول<sup>(1)</sup>.

**ثانياً - دور منظمة الأمم المتحدة في تجسيد مبدأ الحق في تقرير المصير:** كان للأمم المتحدة دوراً عظيماً في إرساء مبدأ الحق في تقرير المصير خاصة بعد العناية بحقوق الإنسان والمناداة بضرورة احترامها وعقد العديد من الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الإنسان كالعهدين الدوليين لحقوق الإنسان<sup>(2)</sup>.

أضحى مبدأ الحق في تقرير المصير بعد النص عليه في الميثاق والقرارات والاتفاقيات الدولية أحد المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها التنظيم الدولي العالمي، كالإعلان الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا بإشراف الأمم المتحدة<sup>(3)</sup>.

أخذ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في اعتباره الحالة الخاصة للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو غير ذلك من السيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي، يسلم بحق الشعوب في اتخاذ أي إجراء مشروع، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة لإعمال حقها، الذي لا يقبل التصرف في تقرير المصير<sup>(4)</sup>.

(1) رجب عبد المنعم متولي، مرجع سابق، ص 411.

(2) المرجع نفسه.

(3) تنص المادة الثانية من الإعلان على أنه « لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير، وهي بمقتضى هذا الحق تحدد مركزها السياسي وبحرية وتسعى إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية » للمزيد انظر إعلان وبرنامج فيينا، صدر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا من 14-25 جوان 1993، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، مرجع سابق.

(4) رجب عبد المنعم متولي، مرجع سابق، ص 411.

يعتبر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان إنكار الحق في تقرير المصير انتهاكا لحقوق الإنسان، ويؤكد أهمية الأعمال الفعلية لهذا الحق (1).

دار خلاف واسع في اللجنة التي كلفت بتعيين مبادئ الصداقة والتعاون حول علاقة الحق بالشعوب المستعمرة، اتجه رأي قوي إلى القول بأن نص ميثاق الأمم المتحدة الذي أورد المبدأ إنما ينصرف إلى الشعوب الموجودة تحت سيطرة أجنبية أو حكم استعماري.

بينما ذهب الرأي الراجح إلى ضرورة توسيع تطبيق المبدأ ليشمل هؤلاء وغيرهم، وانتهى الأمر بالقول بأن هذا الحق له صفة عالمية، وأن كافة الشعوب تتمتع بصرف النظر عما إذا كانت اكتسبت استقلالاً أم لا (2).

الخط بين حق الشعوب في تقرير مصيرها وبين السيادة والاستقلال السياسي للدول، السيادة تعني في القانون الدولي، جميع الحقوق التي تملكها الدول طبقاً للقانون الدولي.

تشير المادة 4/2 من ميثاق الأمم (3) المتحدة إلى الاستقلال السياسي، و يتعلق بالحرية التي تملكها الدول فيما يتعلق باختيار نظامها، في حين أن حق الشعوب في تقرير مصيرها يتعلق بالشعوب وليس بالدولة (4). أما بالنسبة للقانون الداخلي يمكن اعتبار الديمقراطية تعبيراً يجيز تعدد النظم السياسية والاجتماعية وعليه فإن حق الشعوب في تقرير مصيرها يتعلق بالنظم الداخلية كما يتصل بالوضع الدولي للجماعات (5).

يقوم جوهر حق تقرير المصير من الناحية القانونية على فكرة جوهرية مفادها الإقرار بحق كل شعب بتحديد شكل الكيان الذي يمثله وهذا الحق يتضمن شقين، فالشق الأول هو

(1) رجب عبد المنعم متولي، مرجع سابق، ص 411.

(2) مصطفى أحمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، اشترك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006 ص 180.

(3) تنص المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: « يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد "الأمم المتحدة" ». «

(4) مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص 180.

(5) المرجع نفسه.

حق تقرير المصير الخارجي والذي أتى في سياق تمكين الشعوب التي كانت واقعة تحت الاستعمار من الحصول على كيانها الخاص بها على المستوى الدولي<sup>(1)</sup>.

أما الشق الثاني فهو حق تقرير المصير الداخلي، وينطلق من منطلقات وطنية داخلية يتصل بواجب الدول في تمكين شعوبها من تحديد نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بما يضمن لهم تحقيق الرفاهية والنماء<sup>(2)</sup>.

عدت محكمة العدل الدولية في آرائها الاستشارية مبدأ الحق في تقرير المصير مبدأ قانونيا دوليا ملزما، كقضية ناميبيا 1971 ، والصحراء الغربية سنة 1975 ، وتيمور الشرقية (تيمور ليشتي) 1995<sup>(3)</sup>.

خلصت محكمة العدل الدولية إلى أن مبدأ حق تقرير مصير الشعوب هو مبدأ من مبادئ القانون الدولي المعاصر، فقواعده قواعد أمر، بالنظر إلى علاقتها بالمبادئ الأمرة المنصوص عليها في ميثاق منظمة الأمم المتحدة ولوائح الجمعية العامة<sup>(4)</sup>.

أعلن قضاة محكمة العدل الدولية حول ناميبيا سنة 1976 وبأغلبية ساحقة عن وجوب إلغاء انتخابات فردية جرت في جنوب غرب إفريقيا، قبل 05 سنوات من تنظيمها من منظمة الأمم المتحدة. يظهر التصرف القانوني جليا بتدخل مختلف أجهزة منظمة الأمم المتحدة (مجلس الأمن، الجمعية العامة، محكمة العدل الدولية) طيلة 05 سنوات<sup>(5)</sup>.

يجب الاعتراف بأن التقدم الذي حدث لمبدأ الحق في تقرير المصير نلتسمه أيضا في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول الصحراء الغربية في سنة 1975، وجزء كبير من هذا التطور للمبدأ يعود لاحقا لرئيس المحكمة القاضي محمد بجاوي، الذي قدم حجج قانونية كمستشار في هذه القضية<sup>(6)</sup>.

(1) طوزان أحمد محمد، مرجع سابق، ص 464.

(2) المرجع نفسه.

(3) طالبت حكومة تيمور الشرقية بعد الاستقلال أن يكون الاسم الرسمي في كل اللغات تيمور ليشتي (تيمور الشرقية باللغة البرتغالية República Democratica de Timor لكن لم يتم تبني هذا الاسم في البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية

حيث استخدم اسم East Timor)

(4) MC WHINNEY Edward, Self détermination of people and plural Ethnic states in contemporary international law, martinus Nijhoff publishers, U.S.A, 2007, P 06.

(5) MC WHINNEY Edward , op.cit, P 07.

(6) Ibid.

هناك الكثير من الطرق إلى روما في وضع القوانين الدولية (making International Law) والعديد من صناعات القرار (Key players)، عليهم ارتداء قبعات مختلفة لأوقات مختلفة وللعب أدوار مختلفة<sup>(1)</sup>، المستشارين القانونيين والمشرعين الوطنيين والقضاة في مشاركتهم المختلفة في التطوير، تدريجياً للقانون الدولي بهذه الطريقة، لا أحد سيجد صعوبة في أي قضية، والاستنتاج بأن التأثير ممارس على محكمة العدل الدولية، ففي قضية تيمور ليشتي (بين البرتغال وأستراليا في سنة 1995 بأن مبدأ حق تقرير المصير هو من أهم المبادئ الأساسية للقانون الدولي المعاصر<sup>(2)</sup>)، لأن هناك جمود في القضية، فيجب النظر منطقياً إلى تعارض الموقف مع المبادئ الأخرى للقانون الدولي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة<sup>(3)</sup>.

التمييز بين حق الإقليم وحق الشعوب جسد في الكثير من الأحكام بداية من قضية ناميبيا، والرأي الاستشاري حول الصحراء، والقرار حول تيمور ليشتي منحت نظرة حية وجادة للدور الكبير للسلطة الدولية التي تحاول تحديد تصور المفهوم تقرير المصير في إطار قواعد القانون الدولي<sup>(4)</sup>.

يلاحظ في الفترة الاستعمارية، أن القانون الدولي العام ترك التناقض بين الوحدة الإقليمية وتقرير المصير بدون حل، وأدى ذلك إلى محاولة تقرير الحق قدر الإمكان.

تعريف الشعوب لم يكن ثابتاً، بعيداً عن حق تقرير المصير، فالمجتمع يعرف على أساس "شعب" عندما يمتلك فقط هذا الحق (تقرير المصير)<sup>(5)</sup>.

تستخدم السلطات المغربية مصطلح "السكان المحليين" في الأقاليم الجنوبية، عند الحديث عن الصحراء الغربية، دون التمييز، فهل يتعلق الأمر بالصحراويين أو آلاف

(1) MC WHINNEY Edward, op.cit , P 07.

(2) Ibid.

(3) Idem, P 08.

(4) KNOLL Bernard, The legal status of territories subject to administration by international organisations, Cambridge University press, Now York, 2008, P 115.

(5) تطبيق الأولى يعود إلى استقلال وسط وشرق أوروبا، أما الثانية في التطبيق ساعدت في استقلال المستعمرات الأوروبية في موجة حد الإمبريالية بعد الحرب العالمية الثانية، للمزيد انظر: KNOLL Bernard, op.cit, P 117

المغاربة الذين استقروا في المنطقة، أما قادة جبهة البوليساريو فيستخدمون مصطلح "شعب الصحراء الغربية"<sup>(1)</sup>.

## الفرع الثاني

### تطور مفهوم حق تقرير المصير

عدم الدقة في إيجاد تعريف محدد لمفهوم الشعب، دفع بعض الفقهاء إلى استبعاد أي وصف قانوني له<sup>(2)</sup>. فإذا كان صحيحا أن استحالة إيجاد تعريف قانوني لعبارة شعب حضي بالإجماع فإن هذا لم يمنع القانون الدولي من الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو ما سجله الميثاق في مادتيه الأولى والخامسة والخمسون<sup>(3)</sup>.

التحديد الوحيد الذي نجده ونلمسه هو أن المعني بالشعب هو الشعب الواقع تحت الاستعمار دون التعرض للجماعات الأخرى نظرا لأن هذه الشعوب حسب ميثاق الأمم المتحدة لها نظام دولي ولا تعتبر قسما أو جزءا من أقاليم الدولة المستعمرة ولا هي تحت سيادتها، وهذا ما يتبين من لوائح الجمعية العامة من بينها اللائحة 1514 لسنة 1960 التي تحدد الشعوب المستفيدة بهذا الحق والتمثلة في شعوب المستعمرات وبصفة أوضح الشعوب الواقعة تحت التبعية والاستغلال الأجنبي<sup>(4)</sup>.

حق تقرير المصير هو ممنوح في الأخير للأغلبية الواقعة تحت السيطرة الأجنبية، وبالتالي فليس للأغلبية باسم تقرير المصير أن تنتزع لنفسها دولة مستقلة عن دولة الأصل، كما أن موقف التعامل الدولي من الحركات الانفصالية هو موقف سلبي، إذ لا يعترف بشرعية نضال الأقليات من أجل تقرير المصير، غير أنه يلاحظ أنه إذا نجحت حركة انفصالية واستطاعت أن تكون دولة مستقلة فإن المنظمات الدولية تقبل هذا الأمر الواقع،

(1) QUARANTE Olivier, op.cit.

(2) يرى الأستاذ (SOULIER) أن: « الشعب ليس مصطلحا قانونيا»، « Le peuple n'est pas une notion juridique »، بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة الجزائر، نوفمبر 1982، ص 82.

(3) بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، المرجع السابق، ص 82.

(4) المرجع نفسه، ص 85.

وهذا يعني أن الواقعية لها الأولوية على مفهوم الشرعية في مواقف التعامل الدولي في الحركات الانفصالية<sup>(1)</sup>.

الحق في حرية تقرير مصير الشعوب، تطور خلال نصف قرن أو أكثر ولا زال يتطور إلى يومنا هذا، فيعد من أكثر المسائل جدلاً وأهمية في القانون الدولي، مع أنّ الجدل حول المخاطبين به، يبدو أنه تجاوزه الزمن.

تطبيق حق تقرير المصير بقي محدوداً على الشعوب السائرة في مخطط تصفية الاستعمار، إلا أن الأكد أن استقلال الجمهوريات عن الإتحاد السوفياتي، وتفكك يوغسلافيا إلى دول، قد أتى بفكرة جديدة لتجسيد مبدأ حق تقرير المصير<sup>(2)</sup>.

بدأ مفهوم حق تقرير المصير يتغير، ولا يمكن اعتبار الحق في تقرير مصير الشعوب في ضوء هذه التحولات، كمثّل كلاسيكي في حق تقرير المصير، إلا في حالة تطبيقه لتصفية الاستعمار من إقليم محتل كقضية الصحراء الغربية<sup>(3)</sup>.

حق تقرير المصير قد يكون برؤى مختلفة، فالرؤية الأولى نستنتجها من حقيقة وجود فعلي للحركات التحررية من أجل الاستقلال الذي ميّز سياسات العالم خلال القرن الماضي. أما الرؤية الثانية متصلة بطريقة تطور استخدام وترجمة مصطلح تقرير المصير، عادة بالتباس وغموض كبيرين، وسط تضارب للأفكار والآراء<sup>(4)</sup>.

اختلف الفقهاء في تفسير حق تقرير المصير، وهناك اتجاهين، فيرى الاتجاه الأول، أنّ تفسير حق تقرير المصير يجب أن يكون في إطار حق تقرير المصير الداخلي وهو الحرية في اختيار المركز السياسي داخل كيان الدولة ومؤسساتها (أولاً).

يرى الاتجاه الثاني من الفقهاء في تفسير حق تقرير المصير عكس الاتجاه الأول، وهو أنّ حق تقرير المصير يجب أن يكون في إطار حق تقرير المصير الخارجي (ثانياً).

(1) بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص 85.

(2) SORAETA LICERAS Juan, El Conflicto del Sahara Occidental, op.cit, P 23.

(3) Ibid

(4) VALPY FITZ Gerald, Frances Stewart and Venugopal Rajesh, globalization, violent conflict and Self-Determination, Plagrane, Macmillan, England, 2006, P 03.

## أولاً - الاتجاه الأول في تفسير حق تقرير المصير:

يرى هؤلاء الفقهاء أنّ حق تقرير المصير يضمن الحق للأقليات في الحصول على تمثيل لها في الحكومة المركزية لمنحها حق الحكم الذاتي أو الفيدرالية ضمن حدود الدولة يضمن لها مركزاً مزدوجاً (قانونياً وسياسياً)<sup>(1)</sup>، إلى حد الانفصال معتبرين أنه لا القانون الدولي ولا الممارسة الدولية تعترف للكيانات المؤلفة لدول مستقلة كاملة السيادة بحق الانفصال ويستند أنصار هذا الرأي إلى قضية الإحالة بشأن مقاطعة الكبيك الكندية في العام 1998.

أجابت المحكمة الكندية أن القانون الدولي لا يمنح لأجزاء الدولة ذات سيادة حقاً قانونياً للانفصال أحادي الجانب عن الدولة الأم، وأنّ حق تقرير المصير الذي يقره القانون الدولي العام لا ينشئ سوى حق تقرير المصير الخارجي في حالات المستعمرات السابقة والاحتلال العسكري الأجنبي، أو حينما يحال بين مجموعة محددة وحقها في الوصول إلى الحكم على نحو مجد للسعي نحو النمو السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي<sup>(2)</sup>.

أضافت المحكمة في حكمها أن في جميع الحالات السابقة يتمتع الشعب المعني بحق تقرير المصير الخارجي، لأنه قد منع من أن يمارس داخليا حقه في تقرير المصير، غير أنّ هذه الظروف الاستثنائية لا تنطبق على الكيبك، ومن ثم فإنه لا سكان مقاطعة كيبك، وإن وصفوا بالشعب، ولا المؤسسات الممثلة للمقاطعة تملك حق انفصال أحادي الجانب عن كندا بموجب أحكام القانون الدولي العام<sup>(3)</sup>.

وقد تم تبني هذا التفسير في دول أخرى تضم بين سكانها مجموعات متميزة قومياً وعرقياً، مثل نيوزلندا، وسويسرا والعراق، إذ اعتمدت ترتيبات دستورية تتيح لمواطنيها بمختلف انتماءاتهم تقاسم السلطة أو المشاركة بها دون أن يصل الأمر إلى حد منحهم الحق بالمطالبة بالانفصال<sup>(4)</sup>.

واكب حق تقرير المصير مرحلة تصفية الاستعمار، عندما كان الحق مرتبطاً بالمستعمرات الأوروبية التي استرجعت معظمها السيادة، وبالتالي أغلق النقاش حول الخلاف بين مفاهيم

(1) طوزان أحمد محمد، مرجع سابق، ص 467.

(2) طوزان أحمد محمد، مرجع سابق، ص 467.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه، ص 468.

تقرير المصير " والسيادة"، من جهة أخرى بدأ هذا النقاش يفتح من جديد حول (Indigenous People)، السكان المحليين الذين يطالبون بالحق في إدارة شؤونهم (Self-government) (1).

تقرير المصير في هذه الحالة لا يعني سيادة دول كانت موجودة، أو تصفية الأقاليم من الاستعمار، ويجب التمييز بين الاعتراف للسكان المحليين (الأصليين) بتقرير المصير، وحق الأقليات في تقرير المصير، والسكان المحليين يصبحون أقلية كنتيجة للاستعمار (2).

يشكل السكان المحليون بين 4% و 6% من سكان العالم ويختلفون، تماماً في الثقافة ونمط المعيشة، مع أنّ هناك منهم من يعاني، إلا أنّ هناك أمثلة لاعتراف بعض الدول لهؤلاء بالحكم الذاتي، كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، نيوزلندا، نيكاراغوا (3).

تطور قواعد القانون الدولي المتعلقة بحق السكان الأصليين، هو امتداد للقانون الدولي لحقوق الإنسان، في النصف الثاني من القرن العشرين خاصة الاتفاقية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 1996، التي أدرجت في نصوصها، حق تقرير المصير، وعدم التمييز الذي سهل وبدون شك في تدويل حركة السكان المحليين (الأصليين) والذي ساعد للكفاح من أجل الحصول على الحقوق الجماعية (4).

مع نهاية الحرب الباردة، العديد من التطورات جاءت لتقويض الجهود التي بذلت من أجل الدفع للاعتراف الواسع "بحقوق الشعوب".

تحولت العديد من الحركات التحررية التي كان كفاحها مهما ومستمداً من الشعوب إلى حكومات (كناميبيا، جنوب إفريقيا، وإريتريا، تيمور الشرقية) أو كدول في الانتظار (State in waiting) (كفلسطين، والصحراء الغربية)، وأهمية الحركات التحررية كالبوليساريو، زالت مع نهاية الحرب الباردة للدول الكبرى (5).

قال الملك الحسن الثاني في لقاء صحفي: « إنني أوجه ندائي للسيد بطرس غالي وأقول له ما يلي: « قرارات الأمم المتحدة لها كلها نفس القيمة، إذًا لماذا السهر على تنفيذ

(1) PEMBERTON Jo-Anne, Sovereignty, Self-determination and the rights of indigenous peoples, Sovereignty Interpretations, Palgrave Macmillan, London, 2009, P 126.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Idem, P 127.

(5) ALSTON philip, People's rights : their rise and fall, the collected courses of the Academy of European Law, Oxford University Press, Oxford, 2001, P 268.

بعضها تنفيذًا دقيقًا كالتي تخص العراق وليبيا وعمل عكس ذلك فيما يخص الصحراء الغربية، أليس هذا كليل بمكيالين.»

حق التدخل لتطبيق الشرعية الدولية، كتدخل الأمم المتحدة في البحيرات الكبرى لأسباب إنسانية وتدخل حلف الناتو في الكوسوفو، لم نلمسه في إقليم الصحراء الغربية الذي عانى من وطأة الاحتلال لعقود<sup>(1)</sup>.

الاهتمام ببعض الشعوب، كالشعب الكردي، وجمهوريات الإتحاد السوفياتي سابقا، والإتحاد اليوغسلافي، لم يؤدي إلى الاعتراف لشعوب تلك الدول بالاستقلال فقط، بل نمت فكرة تخوف بعض الحكومات من مخاطر التفكك الزائد عن الحد<sup>(2)</sup>.

ستفكر المزيد من الجماعات التي لم تكن دولاً، في الانفصال كخيار فعال وجدي، وهذا ما رفضه البعض، كبطرس بطرس غالي المعروف بمساندته للحركات التحررية، وحق تقرير المصير و لكنه غير رأيه عندما حذر من تفكك الدول<sup>(3)</sup>.

يرى بطرس بطرس غالي بأنه: « إذا كل مجموعة إثنية، أو دينية تطالب بالانفصال وتكوين دولة، فلن يكن هناك حد للتفكك وذلك سيؤثر سلبا على السلم والأمن والاقتصاد التي ستصبح صعبة المنال والتنفيذ». <sup>(4)</sup>

اعترف المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بحق جميع الشعوب في تقرير المصير، وبمقتضى هذا الحق تحدد مركزها السياسي وتسعى إلى تحقيق تتميتها، ولكن وفقا لإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يجب عدم تفسير هذا بأنه يرخص أو يشجع أي عمل من شأنه أن يمزق أو أن يمس كليا أو جزئيا السلامة الإقليمية<sup>(5)</sup> أو الوحدة السياسية للدول ذات السيادة المستقلة التي

(1) حدوش ووردية، قضية الصحراء الغربية: حق غير قابل للتنازل يبحث عن آفاق، المرجع السابق، ص 07.

(2) ALSTON Philip, op.cit, P 269.

(3) Ibid .

(4) « If every ethnic, religions or linguistic group claimed state hood, there would be no limit to fragmentation, and peace, security and economic well-being for all would become even more difficult to achieve », cited by ALSTON Philip, op.cit, P 269

(5) إعلان وبرنامج فينا، صدر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، مرجع سابق.

تتصرف على نحو يتماشى مع مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير مصير الشعوب وبالتالي لديها حكومة تمثل جميع السكان المنتمين إلى الإقليم دون تمييز من أي نوع<sup>(1)</sup>.

أخذ مفهوم تقرير المصير بعد الحرب الباردة منحى آخر واتجه إلى معنى جديد وهو الحق في الديمقراطية، وبدأ التمييز بين تقرير المصير الداخلي وتقرير المصير الخارجي<sup>(2)</sup>.

### ثانياً - الاتجاه الثاني في تفسير حق تقرير المصير:

يرى الاتجاه الثاني من الفقهاء في تفسير حق تقرير المصير عكس الاتجاه الأول، وهو أنّ حق تقرير المصير يجب أن يكون في إطار حق تقرير المصير الخارجي.

و يرى أنصار الاتجاه الثاني أن حق تقرير المصير الداخلي يتضمن حق الجماعات المتميزة قومياً في دولة ما بالانتقال من حق تقرير المصير الداخلي إلى حق تقرير المصير الخارجي من خلال منحها حق المطالبة بالانفصال<sup>(3)</sup>.

تبنت جماعات قومية عديدة هذا التفسير عبر العالم، في محاولاتها للانفصال عن الدول التي توجد على أراضيها كالأكراد في شمال العراق، وجنوب تركيا، والكشميريين في الهند، والتاميل في سيريلانكا، والتببوت في الصين، وبعض القبائل في جنوب السودان وشرقه، وسكان إقليم الكورس في فرنسا والباسك في إسبانيا<sup>(4)</sup>.

يرى أنصار هذا الاتجاه حجة تدعم تفسيرهم من خلال رجوعهم إلى السلوك الدولي المتمثل بإقرار المجتمع الدولي لانفصال السنغال عن مالي عام 1960 وسنغافورة عن ماليزيا عام 1956 وبنغلاديش عن باكستان 1974، واريتريا عن أثيوبيا في العام 1993<sup>(5)</sup>.

التفكك الذي حدث لبعض الدول بعد انهيار المعسكر الشرقي تختلف أسبابه. بدأت بعض الشعوب التي كانت أقليات في وحدة سياسية، تتحلل من تلك الوحدة، وتؤلف دولاً

(1) إعلان وبرنامج فينا، صدر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، مرجع سابق.

(2) ALSTON Philip, op.cit, P 270.

(3) طوزان أحمد محمد، مرجع سابق، ص 468.

(4) المرجع نفسه.

(5) المرجع نفسه.

خاصة بها، وهذا ما حدث للإتحاد السوفياتي مثلاً فقد انقسم إلى دول، وبعضها استقل تماماً، وابتعد عن الدولة السلف في كل شيء مثل أستونيا<sup>(1)</sup>.

أما الإتحاد اليوغسلافي فقد انقسم إلى دول وذلك حدث باسم تقرير المصير، ولكن في بعض الحالات هناك فرق بين السببين الإثني (العرقى) والديني الذي يؤدي إلى التمسك والانفصال باسم تقرير المصير، كصرب البوسنة، وأكراد العراق.

تدخل الدول الغربية المسلح في كردستان العراق لوقف الانتهاكات التي تعرض لها الأكراد طبقاً لعملية "توفير الراحة"، يعتبر من أهم أمثلة تدخل الدول المسلح لأسباب إنسانية رغم معارضة البعض له باعتباره يشكل مساساً بسيادة الدول<sup>(2)</sup>.

إن تدخل الولايات المتحدة المسلح في العراق، ليس بالعمل الجديد في المجال الدولي، وفي هذا كان قد أشار "بطرس بطرس غالي" إلى أن التدخل العسكري في كوسوفو قد تم بدون موافقة مجلس الأمن وقد صفت الدول لهذا التدخل دون علمها بأنه يشكل سابقة للتدخل بمثل تلك الطريقة<sup>(3)</sup>.

تم اتخاذ اللائحة رقم 688<sup>(4)</sup> دون الإشارة بصفة صريحة إلى الفصل السابع من الميثاق، كما سمح بموجبها مجلس الأمن للدول الأعضاء القيام بعمليات إنسانية وإنشاء مناطق إنسانية داخل التراب العراقي (Enclaves humanitaires) لحماية الأكراد فيها. ومن هنا ولأول مرة تم تدويل العمل الإنساني تحت رعاية الأمم المتحدة، علماً بأن "المناطق الإنسانية" المشار إليها تم فرضها على العراق دون رضاه، الأمر الذي يبين اقتران استعمال القوة بالعمل الإنساني، وهي مبادرة لم يسبق لها مثيل في تطبيقات الأمم المتحدة التي بموجبها يقوم مجلس الأمن بتنظيم مساعدة إنسانية كبيرة عن طريق قوات مسلحة تابعة للحلفاء<sup>(5)</sup>.

ويذهب الأستاذ جوفري روبنسون (Geoffrey Robinson) إلى أن إنشاء المناطق الآمنة رغم أنه يتعارض مع المادة 7/2 بسبب كون الحلفاء تصرفوا بدون موافقة مجلس الأمن

(1) شكري محمد عزيز، مرجع سابق، ص 736.

(2) موساوي أمال، التدخل الدولي لأسباب إنسانية في القانون الدولي المعاصر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 256.

(3) المرجع نفسه، ص 267.

(4) انظر اللائحة رقم 688 في موقع الأمم المتحدة: [www.un.org](http://www.un.org)

(5) خلفان كريم، دور مجلس الأمن في مجال القانون الدولي الإنساني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2007/11/06، ص 31.

إلا أن إنشائها يمكن تبريره تحت مبدأ الضرورة الإنسانية كما ذهب البعض إلى تبرير التدخل العسكري في شمال العراق بالقول أنها تهدف إلى منح الأقلية الكردية حق تقرير المصير.

بينما يرى البعض انه حتى إن لم يكن هناك سندا قانونيا للتدخل العسكري الذي قامت به الدول المتحالفة في كردستان العراق، فانه يجد تبرير كاف لكسب شرعيته في سوء نية العراق وتحاييله ضد تنفيذ القرار 688 واضطهاده للأكراد.

سهرت الدول المتحالفة والتي هي أعضاء في الأمم المتحدة على تنفيذ هذا القرار الذي عجز مجلس الأمن عن اتخاذ إجراءات كفيلة لتنفيذه بسبب معارضة بعض الدول الدائمة العضوية<sup>(1)</sup>.

عرفت العشريتان الماضيتان تنشيط عمل مجلس الأمن في مجالات عديدة كمجال ضمان تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني والسهر على إعمال حقوق الإنسان، وربطهما بمهمته الأساسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، إلا أن الحاجة الملحة تفرض تنظيم كل هذه المعطيات الجديدة في الواقع الدولي ووضع الإطار القانوني المناسب لها لضمان سيادة القانون وحماية المصالح الأساسية للمجتمع الدولي<sup>(2)</sup>.

حمى الانفصال التي اجتاحت أوروبا الشرقية في أوائل التسعينات من خلال انفصال جمهوريات البلطيق الثلاث (لاتفيا، استونيا، ليتوانيا) وكذلك أرمينيا وأذربيجان وأوزبكستان وجورجيا وتركمستان، وبيلاروسيا وأوكرانيا ومولدافيا وقرغيزستان سابقا. فضلا عن تفكك جمهورية يوغسلافيا الاتحادية إلى أربع دول هي مقدونيا وكرواتيا وسلوفينيا والبوسنة والهرسك<sup>(3)</sup>.

إعلان كوسوفو المنفرد للاستقلال عن صربيا في 2008، اعترفت به 69 دولة، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية. انفصال جنوب السودان عام 2011، وكان السودان أول دولة تعترف بجنوب السودان كدولة مستقلة، في ذات اليوم، وشبه جزيرة القرم انفصلت عن أوكرانيا في 16 مارس 2014 والانضمام لروسيا الاتحادية، جاء نتيجة الاستفتاء لصالح الانضمام لروسيا بنسبة 95%.

الممارسة الطويلة للمجتمع الدولي، دولاً ومنظمات دولية بينت أن طبيعة تقرير المصير، قد تطورت فصارت تعني أحد أهم الحقوق التي تقرها مبادئ القانون الدولي

(1) موساوي أمال، مرجع سابق، ص 262.

(2) خلفان كريم، مرجع سابق، ص 229.

(3) طوزان أحمد محمد، مرجع سابق، ص 468.

المعاصر، فهو يرتب للشعوب حقوقاً ويرتب على الدول التزامات ذات طبيعة دولية وهي حق دولي جماعي وعام في آنٍ معاً<sup>(1)</sup>.

حق تقرير المصير هو حق دولي جماعي بمعنى أنه مقرر للشعوب وهو حق دولي عام لأنه مقرر لمصلحة جميع الشعوب من دون أن يقتصر على فئة دون أخرى من شعوب العالم.

نظرياً يشمل جميع الشعوب المستقلة وغير المستقلة، وفقاً للمعنى السياسي، القانوني لتعبير الشعب، كما تحدد في ميثاق الأمم المتحدة وليس وفقاً للأقليات<sup>(2)</sup>.

لا زال مفهوم حق تقرير المصير في منظمة الأمم، يميز بين حق تقرير مصير الشعوب عن طريق الحركات التحررية، وحق تقرير المصير للدول المستقلة<sup>(3)</sup>.

ممارسة حق تقرير المصير يمر بأوقات صعبة، إذ حل الشعب الإثني بدل عن الشعب السياسي والاجتماعي<sup>(4)</sup>.

## المطلب الثاني

### حقوق الشعب الصحراوي في إطار تقرير المصير

احترام المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة بشأن التقيد الصارم بمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، لا يمنع الحركات التحررية كجبهة البوليساريو باللجوء إلى كل الوسائل المشروعة لتقرير مصير شعوبها.

حق الشعوب في تقرير المصير يسمح لها بنيل استقلالها سواءً بطرق سلمية، كالتفاوض، أو استعمال القوة المسلحة إذا استنفذ كل الطرق السلمية، ولكن ظهر خلط بين المقاومة المشروعة لتقرير المصير والإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 (الفرع الأول).

(1) شكري محمد عزيز، مرجع سابق، ص 736.

(2) المرجع نفسه.

(3) للمزيد انظر وثيقة الجمعية العامة الصادرة عن الدورة 27 لمجلس حقوق الإنسان حول استخدام المرتزقة بهدف الإطاحة بحكومات دول أعضاء في الأمم المتحدة، ولاسيما حكومات البلدان النامية، أو بهدف محاربة حركات التحرير الوطني. وتضيف الوثيقة أن المرتزقة والأنشطة المتصلة بهم، بصرف النظر عن طريقة استخدامهم أو الشكل الذي يتخذونه لاكتساب بعض مظاهر الشرعية، خطراً يهدد سلام الشعوب وأمنها وحقها في تقرير مصيرها، وعقبة في سبيل

تمتع الشعوب بحقوق الإنسان: أنظر وثيقة الجمعية العامة A/HRC/27/L17 of 20 September 2014  
in; [www.un-org](http://www.un-org)

(4) شكري محمد عزيز، مرجع سابق، ص 736.

عملاً بمبدأ تقرير المصير، يحق لجميع الشعوب أن تحدد بحرية وضعها السياسي وأن تبقى بحرية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عن طريق استغلالها لثرواتها ومواردها الطبيعية بكل حرية (الفرع الثاني).

## الفرع الأول

### حق المقاومة والإرهاب

يجب التمييز بين المقاومة والإرهاب (أولاً) وعدم الخلط بين المقاوم والإرهابي عند وضع قوانين لمكافحة الإرهاب، وعدم إدراج الحركات التحررية كحركات إرهابية (ثانياً).

#### أولاً - التمييز بين المقاومة والإرهاب:

تتمتع المقاومة المسلحة ضدّ الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية بشرعية قانونية بموجب قواعد القانون الدولي، ويحاول البعض عمداً الخلط بين أفعال الإرهاب التي تستهدف المدنيين وتنتشر الرعب والقتل والابتزاز، وبين أفعال المقاومة وحركات التحرر الوطني<sup>(1)</sup>.

إذا كانت مسألة التمييز بين الإرهاب وبين المقاومة المسلحة المشروعة أمر ضروري، فإنّ الأهمية تبدو أكثر لزوماً خاصة في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب وما خلفته من اعتداء على سيادة الدول وانتهاك لمبدأ الدفاع الشرعي عن النفس بموجب قواعد القانون الدولي العام<sup>(2)</sup>.

ميثاق الأمم المتحدة اخذ بمفهوم الدفاع عن النفس واعتبره حقاً طبيعياً للدول ذات السيادة إلا أنه اغفل بيان حق الشعوب والأقاليم التابعة في الدفاع عن نفسها، لكن اعترفت منظمة الأمم المتحدة بمشروعية حروب التحرير<sup>(3)</sup>.

مطالبة منظمة الأمم المتحدة الدول لتقديم المساعدة المادية والمعنوية، يعني إقرار المنظمة للشعوب فرادى أو جماعات بحقها في الدفاع المشروع عن النفس إعمالاً بقواعد

(1) حوية عبد القادر، الوضع القانوني للمقاتلين في القانون الدولي الإنساني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، تخصص القانون الدولي الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص 150.

(2) المرجع نفسه، ص 152.

(3) العباسي كهيبة، المفهوم الحديث للحرب العادلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع تحولات الدولة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011/12/20، ص 43.

العدالة، وأضافت بذلك صورة جديدة للاستخدام المشروع للقوة المسلحة، باعتبار حق التحرير الوطني امتدادا لحق الدفاع عن النفس<sup>(1)</sup>.

لكن في حقيقة الأمر، يكفل القانون الدولي للشعوب الحق في المقاومة المسلحة انطلاقا من حق الشعوب في تقرير المصير، فقد تضمنت اتفاقيات القانون الدولي إقرارا بالحق في المقاومة وشرعيتها<sup>(2)</sup>.

يشارك الدفاع الشرعي مع بعض الصور الأخرى لاستخدام القوة في انه مباح ويمثل استثناء عن مبدأ تحريم استخدام القوة، وتتمثل هذه الصور في: حالة الضرورة، المقاومة الشعبية المسلحة، حق تقرير المصير<sup>(3)</sup>.

يشارك الدفاع الشرعي مع حق تقرير المصير في إنهما حقان معترف بهما دوليا وكلاهما ذو مفهوم غير مضبوط بعد بصورة كلية بسبب اختلاف المصالح وهما وسيلتان لرد الاعتداء أما نقاط الاختلاف بينهما<sup>(4)</sup> تكمن في أن:

حق الدفاع الشرعي حق مكرس للدول، أما حق تقرير المصير فهو حق للشعوب والأمم والدفاع الشرعي رد فعل على جريمة العدوان، أما حق تقرير المصير فهو رد على جرائم الاستعمار<sup>(5)</sup>.

يمارس حق الدفاع الشرعي باستخدام القوة المسلحة، أما حق تقرير المصير فقد يستخدم بالطرق السلمية كالاستفتاء مثلا، والدفاع الشرعي مرتبط بفترة زمنية محددة تتوقف بتدخل مجلس الأمن واتخاذ التدابير اللازمة، أما حق تقرير المصير فلا يتوقف إلا بزوال الاستعمار<sup>(6)</sup>.

(1) العباسي كهينة، المرجع السابق، ص 43.

(2) المرجع نفسه.

(3) غبولي منى، العدوان بين القانون الدولي العام والقانون الدولي الجنائي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، تخصص القانون الدولي الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 13 جوان 2015، ص 52.

(4) نستنتج نقاط الاختلاف بين الدفاع الشرعي مع حق تقرير المصير بمقارنة المادة 51 بالمادة 55 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

(5) غبولي منى، مرجع سابق، ص 54.

(6) غبولي منى، مرجع سابق، ص 55.

يتكامل حق الدفاع الشرعي مع مشروعية المقاومة، ويظهر هذا كنتاج منطقي لإقرار القانون الدولي بمنح الدول والشعوب التي تتعرض للعدوان الحق في استخدام المقاومة كجزء شرعي وأصيل من أدوات ووسائل الدفاع الشرعي<sup>(1)</sup>.

حق المقاومة هو حق من حقوق الشعوب الخاضعة للاستعمار، ولا يجوز وضع الإجراءات التي تهدف إلى حرمانها من حقها في تقرير مصيرها، وهذه المقاومة لا تستبعد اللجوء إلى القوة ويعد ذلك استثناء على قاعدة حظر استعمال القوة<sup>(2)</sup>.

وفقاً للتسميات المستخدمة حالياً فإنّ الإرهاب والمقاومة، إنما ينتميان إلى العنف، بحيث يمكن القول أن كل إرهاب هو عنف بينما ليس كل عنف إرهاب، بمعنى أن هناك عنف مبرر ومشروع، أتفق على تسميته مقاومة، وعنف غير مشروع، توافق الناس على تسميته بالإرهاب بالرغم من عدم الاتفاق على معنى المقاومة أو معنى الإرهاب<sup>(3)</sup>.

عرف مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي الإرهاب بأنه ممارسة الضغط على الحكومة أو المدنيين أو إرغامهم، والغاية السياسية للفعل يعبر عنها في شكل ديني أو إيديولوجي<sup>(4)</sup>.

تبدو الأهمية في وضع حدود فاصلة بين الإرهاب وحق المقاومة، إنّ مفهوم المقاومة مرتبط أساساً بحق الشعوب في مقاومة الاحتلال والسيطرة على مواردها وأرضها.

تترجم المقاومة طبيعة مرحلة لنظام في مواجهة الاحتلال الذي يتخذ من الوسائل العسكرية ما يحاول أن يضمن به سيطرته على هذه الشعوب واستعبادها، وتستند مشروعية مقاومة الاحتلال إلى عدم مشروعية الاحتلال ذاته، طبقاً لقواعد القانون الدولي<sup>(5)</sup>.

الاحتلال في القانون الدولي، مرحلة من مراحل الحرب تلي الغزو وهو جريمة وعمل غير مشروع، وحتى كان من المسلم به أنّ احتلال أراضي الغير هو انتهاك غير

(1) درامنة صباح، العنف الدولي وحق الشعوب في المقاومة بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي العام، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الشريعة والقانون، قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 141-142.

(2) السيد مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص 177.

(3) أحمد عبد الله علي أبو العلا، تطور ودور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين، دار الكتب القانونية، مصر، 2005، ص 300.

(4) المرجع نفسه، ص 299.

(5) المرجع نفسه، ص 301.

مشروع لسيادة وسلامة أراضي الدولة، فإن مقاومة الاحتلال حتى يتم إجلاؤه يعد عملاً مشروعاً تبرره نصوص القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المختلفة<sup>(1)</sup>.

إذا كان الاحتلال العسكري هو عمل غير مشروع ويشكل جريمة ضد السلام والأمن العالمي، فإنه يترتب على ذلك ثبوت الحق المشروع للشعوب المحتلة أراضيها في مقاومة الاحتلال ولعل ذلك أكسب حركات التحرر الوطني التي قامت في بلدان العالم الثالث ضد الاستعمار شرعية<sup>(2)</sup>.

مكافحة الإرهاب بلغت أوجها، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة حلف الناتو تكافح الإرهاب والدول التي تموله، فغزت أفغانستان والعراق بحجة مكافحة الإرهاب.

ترى الحكومات في الغرب أن الجزائر أحسن نموذج ناجح للحرب على الإرهاب، فقد كافحت السلطات الجزائرية الإرهاب في التسعينات، فأنقذت البلد من الوقوع في أيدي الإسلاميين المتشددين، ففكرة الجهاد قد انقلبت على أصحابها والجماعات المتطرفة أصبحت تكافح بعضها، وأصبح ينظر إليها بنظرة سيئة سواء داخل الجزائر وخارجها<sup>(3)</sup>.

فشل الغزو الإسرائيلي للبنان في سنة 2006، دفع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، لاختيار ثورة الجزائر على الإرهاب، كنموذج لمحاربة الإسلاميين المتشددين، خاصة في العراق، لبنان وفلسطين.

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على تجاربها في أمريكا اللاتينية لمحاربة الشيوعية والتحدي كان في الدول الغربية، لكن الإيديولوجية السياسية الإسلامية هو نتاج لكل الجنوب، وما زالت غير مفهومة للقادة السياسيين والعسكريين الأمريكيين<sup>(4)</sup>.

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية، جماعات إسلامية لمحاربة جماعات إسلامية أخرى، فنجدها إذا استعملت طرقاً مشابهة للحرب على الإرهاب في الجزائر، أكثر من تجاربها في أمريكا اللاتينية.

(1) أحمد عبد الله علي أبو العلا، المرجع السابق، ص 302.

(2) المرجع نفسه.

(3) SLISLI Fouzi, The Algerian civil war : Washington's new counterinsurgency model, the journal of North African Studies, Vol 14, N°2, June 2009, P 150.

(4) Idem , P 145

هناك خلافات بين الجماعات الإسلامية في الجزائر، والجماعات الإسلامية في الشرق الأوسط، إلا أنّ الإدارة الأمريكية استخدمت نفس الأساليب في حربها على الإرهاب في الشرق الأوسط، فواشنطن عليها الكثير لتتعلمه من الجزائر في طرق مكافحة الإرهاب، (وهذا ما ذكره سكرتير الدولة الأمريكي وليام بيرنز (William Burns) في سنة 2002)<sup>(1)</sup>.

وللتذكير فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية بعد فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية في 2006، سمح الرئيس الأمريكي جورج بوش لكوندوليزا رايس و أليوت أبراهام، لإشعال فتيل الحرب الأهلية في فلسطين<sup>(2)</sup>. ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية، بعد فشل الغزو الإسرائيلي للبنان في 2006، رفيق الحريري للتجهيز العسكري لمحاربة حزب الله، ونجحوا إذ أقيمت حكومة حماس وبقيت في غزة، وخرج حزب الله من بيروت في 2008 إلى جنوب لبنان<sup>(3)</sup>. لم يستطع أحد تجريم الحركات التحررية لأنها ارتبطت بإنهاء الاحتلال وطرد المستعمر خارج أراضيها، أما على المستوى الإقليمي فيمكن الإشارة إلى الرؤية العربية للإرهاب ومقاومة الاستعمار<sup>(4)</sup>.

تناولت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عام 1958 مسألتين، تحديد مصطلح الإرهاب، والجريمة الإرهابية من ناحية، ومشروعية حق الشعوب في الكفاح والمقاومة ضدّ الاحتلال الأجنبي<sup>(5)</sup>.

استتنت المادة الثانية من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة 1998، حالات الكفاح من الإرهاب ونصت على: « لا تعد جريمة، حالات الكفاح بمختلف الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح ضدّ الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير، وفقا لمبادئ القانون الدولي، ولا يعتبر في هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية »<sup>(6)</sup>.

(1) SLISLI Fouzi, op.cit, P 145.

(2) Idem, P 152.

(3) Ibid.

(4) أحمد عبد الله علي أبو العلا، مرجع سابق، ص 302.

(5) المرجع نفسه، ص 303.

(6) تنص المادة 2/1 من الاتفاقية العربية على: «الإرهاب هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو =

أصبح إيضاح الرؤية العربية للإرهاب ومقاومة الاحتلال أمراً هاماً في ظل الإصرار الأمريكي-الإسرائيلي بالصاق وصف العمل الإرهابي بحركات مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وما ترتب على ذلك من إدراج المنظمات الإسلامية في الأراضي المحتلة والجنوب اللبناني ضمن القائمة الثالثة بالمنظمات الإرهابية، التي شملت 25 جماعة ومنظمة التي أعلنتها الإدارة الأمريكية في حربها على الإرهاب<sup>(1)</sup> كحركة حماس وحزب الله اللبناني.

حذفت الولايات المتحدة إيران وحزب الله من قوائم الإرهاب، حسب التقرير السنوي الذي قدمه مدير الاستخبارات جيمس كلاير إلى مجلس الشيوخ الأمريكي في 26 فيفري 2015، وسبب حذف إيران من قائمة التحديات الإرهابية التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية هو جهود السلطات الإيرانية في مكافحة التنظيم الإرهابي، الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف "بداعش".

أكدت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب على حق الشعوب في الكفاح ضد الاحتلال، وهو ما يعني مشروعية المقاومة من أجل تحرير الأرض وتحقيق الاستقلال، وتقرير المصير، فإنها تنفي صفة "الجريمة الإرهابية" عن حالات الكفاح بمختلف الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي<sup>(2)</sup>. حالياً وزراء الخارجية والداخلية العرب أعلنوا حزب الله كحزب إرهابي. (ماعداء الجزائر والعراق ولبنان).

رغم هيمنة الطابع الاقتصادي والمالي فإنّ الجديد في الشراكة الأورومتوسطية أنها تكمل الجانب الاقتصادي بجوانب سياسة وأمنية واجتماعية ثقافية وإنسانية، اهتمت كلها ببعد حقوق الإنسان<sup>(3)</sup>.

---

=تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر». وعرفت المادة 3/1 الجريمة الإرهابية بأنها: « أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة، أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي »، انظر الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة بالقاهرة في 1998/04/22، نص الاتفاقية في : [www.Lawjo.net](http://www.Lawjo.net)

(1) أحمد عبد الله علي أبو العلا، مرجع سابق، ص 303.

(2) المرجع نفسه، ص 304.

(3) حور عبد العالي، حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 143، أبوظبي، 2009، ص 28.

نص إعلان برشلونة على الحقوق ذات الأولوية التي يلتزم بتشجيعها حيث تم التطرق إلى حرية التعبير، وحرية التجمع، لأهداف سلمية وحرية التفكير والدين فرديا وجماعيا، عدم التمييز بسبب العنصر أو اللغة أو الدين أو الجنس ومكافحة العنصرية وكره الأجانب وحق الشعوب في تقرير مصيرها(1).

المغزى من النص على حق الشعوب في تقرير مصيرها كان بضغط من الدول العربية التي تحتل إسرائيل أراضيها، لكن الإعلان لم يشير إلى الحق في المقاومة المسلحة للاحتلال ولا إلى ضرورة التمييز بين المقاومة المشروعة والإرهاب(2).

### ثانيا - مكافحة الإرهاب والاحتلال:

تعد ظاهرة الإرهاب مظهرا من مظاهر العنف الذي يتفشى في المجتمعات الدولية أو في المجتمع الداخلي، رغم تنامي خطورة هذه الظاهرة، فإن وضع تعريف دقيق وجاد لها، واجهته عدة صعوبات ومشكلات تحكمها الخلفيات الأيديولوجية والمصلحة سواء بالنسبة للباحثين أو المفكرين أو حتى الدول التي حاولت محاربة هذه الظاهرة(3).

هذا ما يثير عدة إشكاليات وصعوبات عند تصنيف الإرهاب أو عند تحديد إطار قانوني أو اتفاقي لمكافحته، كما أن الإرهاب باعتباره عملا من الأعمال التي تمس حقوق الإنسان وحياته الأساسية يدخل في علاقة عكسية مع حقوق الإنسان، إلا أن هذا يجوز أن يكون مبررا لخرق حقوق الإنسان عند محاربة الإرهاب(4).

أعلن الشركاء المتوسطيين التزامهم بالوقاية من الإرهاب ومحاربه وذلك منذ إعلان برشلونة، وفي كل الإعلانات الصادرة عن المؤتمرات الوزارية التي تلتها، إلا أن أيا منهم لم يحاول تقديم تعريف لهذه الظاهرة وتحديد المقصود بها مما جعل المسألة تلتبس وتختلط ببعض المفاهيم والظواهر الأخرى، وتسمح بتأويلات تكون لها نتائج عكسية على المنطقة

(1) حور عبد العالي، مرجع سابق، ص 29.

(2) حور عبد العالي، المرجع سابق، ص 33.

(3) حور عبد العالي، المرجع سابق، ص 46.

(4) المرجع نفسه.

وعلى مستقبلها، ولاسيما الخلط بين الظاهرة الإسلامية وبين الإرهاب من جهة، والخلط بين حق مقاومة الاحتلال وبين الإرهاب من جهة<sup>(1)</sup>.

التطابق مع قيم الفكر الديمقراطي الذي يفتخر الغرب بانتمائهم إليه، يتطلب أن تكون المعركة ضد الإرهاب، مطابقة للقانون ومبادئ العدالة والقانون الدولي، بما فيها الاعتراف بحق مقاومة الاحتلال الذي كرسته موثيق القانون الدولي، وأكد عليه كذلك إعلان برشلونة من خلال الدعوة لضمان حقوق الشعوب في تقرير مصيرها<sup>(2)</sup>.

جعل للرئاسة الأمريكية في حربها الشاملة على الإرهاب العديد من المساندين في الدول العربية والإسلامية للتعاون في مكافحة الإرهاب، وبعد أعوام من نهاية الحرب الباردة، هناك حرب جديدة للمواجهة الدولية، ترمي بظلالها على الصحراء الغربية.

إيجاد حل سلمي ليس بقريب، وهذا يزيد من معاناة اللاجئين في المخيمات مع أمل ضئيل، والسؤال الأهم من يقرر في مصير الصحراء الغربية؟<sup>(3)</sup>.

لم تسلم جبهة البوليساريو من الاتهامات بالإرهاب، فقد تناولت وكالات الأنباء الفرنسية في ديسمبر سنة 2010 عن تفكيك شبكة لتهرب المخدرات وأسمنتها نفس الوسائل شبكة البوليساريو.

فككت قوات الأمن المالية التي تكافح تجارة المخدرات في المنطقة الصحراوية، شبكة معروفة تحت اسم البوليساريو، وهذه التسمية حسب الصحفيين الفرنسيين توضح التقارب بين المهربين والحركة التحررية للصحراء الغربية، وابتعد من ذلك قدم هؤلاء الصحفيين أسماء بعض المهربين على أساس أنهم من جبهة البوليساريو أو متعاطفين معها<sup>(4)</sup>.

نفث جبهة البوليساريو وجود أي علاقة تربطها بالمتاجرة بالمخدرات مبرزة إدانتها لمثل هذه الاتهامات التي تحاول الدعاية المغربية الترويج لها لتشوية كفاح الشعب الصحراوي.

(1) حور عبد العالي، مرجع السابق ص 46.

(2) حور عبد العالي، المرجع سابق ، ص 48.

(3) JENSEN ERIK, op.cit, P 121.

(4) Démantèlement du réseau de trafic de drogue nommé Polisario, jeune Afrique, 20/12/2010 in; [www.jeuneafrique.com](http://www.jeuneafrique.com)

تحاول بعض الأوساط إصاق مثل هذه الممارسات المشينة بكفاح الشعب الصحراوي لأهداف سياسية، مثل الإرهاب، المتاجرة بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود في منطقة الصحراء والساحل التي تدينها جبهة البوليساريو بشدة<sup>(1)</sup>.

تستحق هذه المخاطر الجديدة عناية وحذر شديدين، فعرض القاعدة لإستراتيجيتها الهجومية له نتائج وخيمة على المنطقة فالمنطقة الساحلية الصحراوية تحولت إلى مكان مناسب لتطور الإرهاب<sup>(2)</sup>.

ضعف رقابة الحدود، وانتشار الراديكالية الدينية، يزيد التخوف من ربط القاعدة بجبهة البوليساريو، وذلك نتيجة الضغط الذي يعيشه قادة ولاجئيين المخيمات، والتغيرات الجيوسياسية في المنطقة تدافع عن إيجاد إستراتيجية لاحتواء كل هذه الانزلاقات التي ستؤدي إلى بلقنة «Balkaniser» المنطقة<sup>(3)</sup>.

بالنسبة لحمل البوليساريو السلاح في مواجهة الجيش المغربي فهذا يدخل ضمن الدفاع الشرعي، إذ أن المغرب يعتبر أجنبيا حاز بالقوة على الأراضي الصحراوية، كما أن المغرب يعتبر هنا منتهكا للقانون الدولي وفي مقدمته ميثاق الأمم المتحدة<sup>(4)</sup>.

## الفرع الثاني

### حق استغلال الثروات والموارد الطبيعية

يحق للشعب الصحراوي السيادة على ثرواته وموارده الطبيعية (أولا) وهذا ما أكدته محكمة العدل الأوروبية في قرارها (ثانيا).

#### أولا - حق الشعب الصحراوي في استغلال الموارد الطبيعية:

حقق تقرير المصير لعدد متزايد من الشعوب استقلالها السياسي غير أن قلة من الدول المستعمرة استمرت تسيطر على ثرواتها وفوائدها الاقتصادية لتبعيتها اقتصاديا داخل دائرة الاستعمار.

اتضح أن إزالة تسلط الاستعمار سياسيا، يجب أن يتبعه إزالة التسلط الاقتصادي، ومن

(1) وكالة الأنباء الصحراوية، 2010/12/20.

(2) Bouqentar El Hassane, op.cit, P 120.

(3) Ibid.

(4) بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص 245.

خلال رؤية الاستعمار في جانبه الاقتصادي برزت فكرة السيادة الاقتصادية وحق تقرير المصير الاقتصادي ومبدأ السيادة على الموارد الطبيعية<sup>(1)</sup>. وقد استندت بعض الدول إلى حق تقرير المصير الاقتصادي، حين لجأت إلى تأميم ثرواتها ومواردها الطبيعية ولاسيما النفط.

اقترحت لجنة حقوق الإنسان على الجمعية العامة سنة 1954 إنشاء لجنة خاصة لدراسة حق الشعوب في السيادة على ثرواتها ومواردها الطبيعية، وبعد جدل طويل أقرت الجمعية العامة في 1958 إنشاء هذه اللجنة وبناء على اقتراحها اعتمدت الجمعية لائحته 1803 (الإعلان 1803)<sup>(2)</sup>.

تقرير المصير كمبدأ ديمقراطي، يحق به لكل الشعوب اختيار شكل الحكم والمشاركة فيه بكل حرية، وعرف تقرير المصير أيضا كآلية لتصفية الاستعمار، وجسد تقرير المصير في المواثيق الدولية<sup>(3)</sup>.

وسعت منظمة الأمم المتحدة من نطاق تطبيق حق تقرير المصير وجعلته أحد حقوق الإنسان الأساسية من ناحية، وحقا اقتصاديا من ناحية أخرى<sup>(4)</sup> والإشارة إلى حق تقرير المصير الاقتصادي في لوائح الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، يجعل حق تقرير

(1) شكري محمد عزيز، مرجع سابق، ص 736.

(2) نصت اللائحة 1803 على أنه: « يتوجب أن تتم ممارسة حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية وفقا لمصلحتها القومية ورفاه شعب الدولة المعنية » كما نصت اللائحة على أنه: « ينبغي أن يتماش التتقيب عن تلك الموارد وإنماؤها والتصرف فيها وكذلك استيراد رأس المال الأجنبي اللازم لهذه الأغراض مع القواعد والشروط التي ترى الشعوب والأمم بمطلق حريتها أنها ضرورية أو مستحسنة على صعيد الترخيص تلك الأنشطة أو تقييدها أو حظرها » و أكدت اللائحة على أن: « انتهاك حقوق الشعوب والأمم في السيادة على ثرواتها ومواردها الطبيعية، منافيا لروح ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومعرقلا لإنماء التعاون الدولي وصيانة السلم » للمزيد انظر لائحة الجمعية العامة 1803 (د-17) المؤرخة في 14 ديسمبر 1962 حول السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، مرجع سابق.

(3) GUIMON Julien, el derecho de autodeterminacion, el territorio Y Sus Habitantes, Universidad de Densto, bilbao, 1995, P 240.

(4) تنص المادة 2/1 من العهدين الدوليين لحقوق الإنسان على أنه: « لجميع الشعوب سعيًا وراء أهدافها الخاصة التعرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية، دونما إخلال بأي التزامات منبثقة من مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة »، العهدين الدوليين لحقوق الإنسان، مرجع سابق.

المصير ممكنا بممارسة السيادة على الموارد الطبيعية كمجهود لمنح المستعمرات السابقة الاستقلال الفعلي وليس الشكلي<sup>(1)</sup>.

هذه الوقائع القانونية الأساسية لها نتائج على استغلال المغرب للثروات الطبيعية للصحراء الغربية لصالحها فقط، وأكثر من ذلك أي اتفاق تبرمه المغرب مع الدول الأخرى لا يعني التسليم بأن إقليم الصحراء الغربية جزء من المغرب، وهذا لا يعني أن المغرب لا يمكن له أن يمس الثروات الطبيعية للصحراء الغربية.

الحديث العادل أن المغرب قوة محتلة لها كل الحقوق والواجبات الخاصة بالدول المحتلة وفق قواعد القانون الدولي، وأهم المبادئ التي تحكم الاحتلال هو أن القوة المحتلة لا يمكن لها أن تغير الإطار القانوني والسياسي للإقليم المحتل، وعليها أن تعمل على أن يكون احتلالها مؤقت<sup>(2)</sup>.

تذبذب مداخيل الصيد في المغرب بين السنوات الجيدة والسنوات السيئة تمثل للمغرب بين 1000 و1500 مليون دولار، وتقريبا 500 مليون دولار من الصيد البحري في الصحراء الغربية، تقديرات المكتب الوطني للصيد في المغرب<sup>(3)</sup> بين 2006 و2007، بأنه بلغت قيمة الصيد الحديث والتقليدي في موانئ الصحراء الغربية حوالي 200 مليون دولار، نصف الصيد يعود للصحراويين والنصف الآخر يمكن اعتباره كفاءة ب 75 مليون دولار، نزاع الصحراء أصبح عائقا أمام تطور المغرب<sup>(4)</sup>.

استخدمت الحكومة السويدية المصطلحين، الاحتلال (occupation) والقوة المحتلة (Occupying power) منذ 1979 للإشارة إلى مغرب كقوة محتلة، ولم يتغير موقف الحكومات السويدية، منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا. واستخدم العديد من الفقهاء الدوليين نفس المصطلحات للإشارة للنزاع في الصحراء الغربية، ولا يوجد مصطلح قانوني آخر مناسب لوصف الوضع في إقليم<sup>(5)</sup>.

(1) GUIMON Julien, op.cit, P 241.

(2) WRANGE pal, op.cit, P 300.

(3) ABDELMOUMNI Fouad, El conflicto del Sahara Occidental: un obstáculo decisivo par el desarrollo de Marruecos, in, consecuencias económicas y ecológicas, op.cit, P 231.

(4) Ibid.

(5) WRANGE Pal, The swedish position on Western sahara and international law, in arts Karin, pedro leite v international low and the question of western sahara, op.cit, P 300.

لا يحق للدولة المحتلة أن تحدث تغييرات دائمة في الإقليم، وحق الشعوب في السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية ينطبق على قضية الصحراء الغربية (1) و مسؤولية المغرب على إقليم الصحراء الغربية هو توفير كل حاجات الشعب الصحراوي من الثروات الطبيعية والحفاظ عليها، كالصيد المعقول.

يقر مبدأ تقرير المصير بحق الشعب الصحراوي بالتأثير على الاتفاقيات التي تبرم في هذا المجال، وهذا الموقف مطابق للنتائج التي توصل إليها بعناية، المستشار القانوني هانس كوريل (2).

(1) WRANGE Pal, op.cit , P 301.

(2) طلب رئيس مجلس الأمن من وكيل الأمين العام للشؤون القانونية ، المستشار القانوني هانس كوريل (Hans Corell) إعطاء رأيا في شرعية الإجراءات التي قيل أن السلطات المغربية اتخذتها والمتمثلة في عرض عقود على شركات أجنبية وتوقيعها معها للتقريب عن الموارد المعدنية في الصحراء الغربية وذلك في سياق القانون الدولي.

رد المستشار القانوني هانس كوريل (Hans Corell) في رسالة مؤرخة في 29 جانفي 2002 إلى رئيس مجلس الأمن أن مسألة شرعية العقود التي يبرمها المغرب في المياه البحرية تستلزم تحليلا لمركز إقليم الصحراء الغربية، ومركز المغرب بالنسبة للإقليم، والمسألة تستلزم أيضا تحليلا لمبادئ القانون الدولي النازمة للأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

أجاب المستشار القانوني هانس كوريل (Hans Corell) أن السؤال الذي وجهه إليه مجلس الأمن والمتعلق تحديدا بشرعية الإجراءات التي قيل أن السلطات المغربية اتخذتها والمتمثلة في عرض عقود على شركات أجنبية وتوقيعها معها للتقريب على الموارد المعدنية في الصحراء الغربية، قد جرى تحليله باعتماد القياس، وذلك في إطار سؤال أشمل عما إذا كانت أنشطة الموارد المعدنية التي تقوم بها الدولة القائمة بإدارة إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي هي أنشطة غير مشروعة في حد ذاتها أم أنها تعتبر غير مشروعة فقط في حالة عدم مراعاتها لاحتياجات ومصالح شعب هذا الإقليم.

يؤيد تحليل الأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الجمعية العامة والسوابق القانونية لمحكمة العدل الدولية، وممارسات الدول، الاستنتاج الأخير، أي أنها أنشطة غير مشروعة في حالة عدم مراعاتها لاحتياجات ومصالح شعب هذا الإقليم.

أرسي المبدأ القاضي بأن مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تأتي في المقام الأول وأن رفاه تلك الشعوب وتنميتها، أمانة مقدسة في أعناق الدول القائمة بالإدارة في ميثاق الأمم المتحدة ثم تبلور بشكل أفضل في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمسألة إنهاء الاستعمار والأنشطة الاقتصادية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

للتصرف لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الموارد الطبيعية الموجودة في أراضيها، باستغلال تلك الموارد ونهبها وبأي أنشطة اقتصادية تضر بمصالح شعوب تلك الأقاليم أو تحرمها من حقوقها المشروعة في مواردها الطبيعية، ومع ذلك فقد اعترفت الجمعية العامة بأهمية الأنشطة الاقتصادية التي تتم وفقا لرغبة شعوب تلك الأقاليم وبدورها في تنمية تلك الأقاليم.=

يعتبر المغرب المنتج الثالث عالميا في الفوسفات والمصدر الأول عالميا ويراقب المغرب 4/3 احتياطي العالمي من الفوسفات الصخري. ويستغل المغرب الفوسفات في منطقة بوكراع بالصحراء الغربية بنسبة إنتاج 2,4 مليون طن في السنة أي 10 % من الإنتاج الإجمالي للمغرب من الفوسفات، و ما يميز فوسفات منطقة بوكراع أنه يمكن استخلاص اليورانيوم منه (1).

يستغل المغرب فوسفات بوكراع في الصحراء الغربية بالتواطؤ مع الشركات الإسبانية، و تستغل مناجم الفوسفات في إقليم الصحراء الغربية المحتل بدون استفادة الشعب الصحراوي، فالمغرب مسؤول دوليا على الاستغلال غير المشروع للثروات الطبيعية في الإقليم. إذا حدث الاستغلال مستقبلا يمكن للصحراويين المطالبة بالتعويضات. يجب الإشارة هنا، إلى إزالة السلبية، فيما يتعلق بمنظمة الأمم المتحدة، ففي نزاع ناميبيا، توصلوا إلى التتديد ببعض الشركات بينما في قضية الصحراء الغربية لم تثار المسألة (2).

تنطبق نفس الملاحظة على الثروة السمكية والفوسفات على البترول، فيجب توقيف كل النشاطات المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية للإقليم الصحراء الغربية دون مساعدة وموافقة الشعب الصحراوي، فلا تقع المسؤولية الدولية على المغرب فقط بالاستغلال غير المشروع بل يقع على الشركات الأجنبية أيضا.

يحق للحكومة المستقبلية للإقليم في حالة الاستقلال، المطالبة بالتعويضات على كامل الانتهاكات على حق الشعب الصحراوي في سيادته على ثرواته الطبيعية (3).

منحت جبهة البوليساريو في 2006 تراخيص استغلال البترول لـ 8 شركات عالمية ومنح المغرب تراخيص لشريكتين في 2008 (1).

=وخلص المستشار القانوني هانس كوريل في رسالته إلى الاستنتاج التالي:

« رغم أن العقود المحددة التي تشكل موضوع طلب مجلس الأمن، لا تعتبر غير مشروعة في حد ذاتها، فإن القيام بأنشطة أخرى في مجال التنقيب أو الاستغلال دون مراعاة لمصالح شعب الصحراء الغربية ورغباته، سيشكل انتهاكا لمبادئ القانون الدولي المنطبقة على أنشطة الموارد المعدنية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي». للمزيد انظر نص الرسالة في:

S/ 2002/161, 12 February 2002, Para 01-03-21- 22-25, in [www.un-org](http://www.un-org)

(1) CONZALEZ SANCHEZ María, El Sahara Occidental, la titularidad de sus recursos naturales Universidad Internacional de Andalucía (unia) 2011, P92.

(2) Ibid.

(3) Idem, P 97.

طالبت جبهة البوليساريو في مارس 2011 من شركة كوسموس العاملة في مجال الطاقة من وقف كافة أنشطتها الاستكشافية في الصحراء الغربية، ويرى الصحراويين أن المغرب يواصل احتلاله غير المشروع للصحراء الغربية ولا يملك الصفة القانونية للتصرف في الشواطئ الصحراوية معتبرين ذلك التصرف خرقاً لمعاهدة الأمم المتحدة المتعلقة بقانون البحار لسنة 1982 (معاهدة مونتي غوبي)<sup>(2)</sup>.

يرى محمد علي سالم بواليط، نائب رئيس جمعية صحراوية تناضل على حق الشعب الصحراوي في استغلال الموارد الطبيعية في الإقليم عن أهمية منجم بوكراع للفوسفات بالنسبة للمغرب، فالموقع ينتج 10% من الفوسفات من قبل المكتب المغربي للفوسفات وينتظر أن يتضاعف الإنتاج بحلول 2020.

خاطر السيد محمد سالم بواليط بالحديث علانية عن نهب موارد والثروات التي هي ملك للشعب الصحراوي، والجمعية الصحراوية تناضل في مسألة الموارد الطبيعية في الصحراء، ورئيسها لمجايد سيد أحمد رئيس الجمعية ألقى عليه القبض في 2010/12/25 في قضية مخيم كديم إيزيك وحكم عليه بالسجن المؤبد، وهذه الجمعية ممنوعة من النشاط<sup>(3)</sup>.

يتمنى إبراهيم صبار، رئيس جمعية ضحايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الممارسة من الدولة المغربية أن: « تبني منظمة الأمم المتحدة قراراً يمنع استغلال الموارد الطبيعية من المغرب سيخلق ظروفاً مواتية للتقدم نحو إيجاد حل للنزاع ».

سمح انقسام المجتمع الدولي في الحقيقة للمغرب الاستيلاء على إقليم الصحراء الغربية الذي يتربع على 270 ألف كلم<sup>2</sup>، والنقاش الحالي يدور حول مدى انتفاع الشعب الصحراوي أو عدم انتفاعه من الاستغلال الاقتصادي للمغرب لثرواته وموارده الطبيعية<sup>(4)</sup>.

(1) الشركات الثمانية التي تعاقدت معها جبهة البوليساريو هي: =

=Ophir Energy, premier oil limited, Europa oil, comet, petroleum ltd, Maghreb exploration limited, osceola Hydrocarbon limited, night hawt energy limited

أما الشركات التي تعاقدت معها المغرب هي:

Petroleras Kosmos Energy, Island oil and gas.

(2) وكالة الأنبياء الصحراوية 22 مارس 2011، مرجع سابق.

(3) QUARANTE Olivier, si riche le Sahara Occidental, le Monde diplomatique, Mars 2014, in;[www.monde-diplomatique.fr](http://www.monde-diplomatique.fr)

(4) Ibid.

كانت الاستثمارات المغربية والدولية في ذلك الجزء من الأراضي الواقعة تحت السيطرة المغربية، وكذلك في المياه الإقليمية المتاخمة للصحراء الغربية، موضع خلاف بين المغرب وجبهة البوليساريو، بسبب الحالة التي طال أمدها للصحراء الغربية بوصفها إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي.

### ثانيا - مدى شرعية اتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب:

اتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب حول استغلال الثروة السمكية، التي أبرمت في مارس سنة 2007 لمدة أربع سنوات إلى غاية 2011، هي خرق لحق الشعب الصحراوي في سيادته الدائمة على موارده الطبيعية، وبالتالي خرق للقانون الدولي.

أثار إمضاء هذه الاتفاقية استياء جبهة البوليساريو إذ أن هذه الاتفاقية لم تنص على أي حدود لاحترامها بل تركت المجال للمغرب في تحديد مناطق صيد السفن الأوروبية<sup>(1)</sup>.

انتهاك السيادة الدائمة حول الموارد الطبيعية للصحراء الغربية هي نتيجة خطيرة أخرى لاحتلال الإقليم من المغرب، فالمغرب مسؤول دولياً عن الاستغلال غير المشروع للثروات الطبيعية لإقليم الصحراء الغربية المحتل لأنه إذا تمكن الإقليم من الاستقلال، فالحكومة الجديدة يمكن لها المطالبة بالتعويضات المناسبة<sup>(2)</sup>.

يسري الأمر نفسه على الإتحاد الأوروبي، فتقع على عاتقه مسؤولية الاستغلال غير المشروع لإقليم الصحراء الغربية المحتل. المفاوضات مع المغرب حول الصيد البحري، تتم دون النظر في مصالح الشعب الصحراوي أو قبوله أو تعاونه، فإذا حدث الاستقلال في الإقليم فيمكن للحكومة الصحراوية الجديدة مطالبة الإتحاد الأوروبي بالتعويضات<sup>(3)</sup>.

(1) تنص المادة الثانية من اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب على:

« Zone de pêche marocaine, les eaux relevant de la souveraineté ou de la juridique du royaume du Maroc. Accord e partenariat dans le secteur de la pêche entre la communauté Européenne et le royaume du Maroc », journal officiel de l'union Européenne L141/5, 2005, 2006. In ; [eur-lex.europa.eu/collection/eu-law.html](http://eur-lex.europa.eu/collection/eu-law.html)

(2) CONZALEZ SANCHEZ Maria, op.cit, P 88.

(3) Ibid.

إلى جانب الثروة السمكية، هناك الثروة المنجمية التي تحوي احتياطي المحروقات، الحديد، الغاز وخاصة الفوسفات.

وقع في الربع الأخير من عام 2013، بروتوكول جديد لاتفاق الشراكة المتعلق بمصائد الأسماك بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المغربية، ودخل حيز النفاذ في فبراير 2014، عقب تصديق المغرب عليه<sup>(1)</sup>.

لكن هل توقيع اتفاقية الشراكة حول الصيد البحري بين المغرب والإتحاد الأوروبي يبين اعتراف الإتحاد الأوروبي بسيادة المغرب على إقليم الصحراء الغربية؟.

وجه الأمين العام لجبهة البوليساريو، رسائل مرارًا وتكرارًا يدين فيها استغلال المغرب موارد الإقليم، وأعلن عزمه على النظر في إمكانية تقديم طعن قضائي، ضد ذلك الاتفاق، وكان الاتفاق أيضا محل بعض المظاهرات للصحراويين<sup>(2)</sup>.

كما وجهت جبهة البوليساريو رسائل إلى الأمين العام الأممي، تشير فيها إلى شعورها بالقلق لأن المغرب قام بتجديد عقود مع شركات نفط أجنبية أعلنت عن نيتها التعجيل بحفر آبار استكشافية وتقييمية في المياه الإقليمية والدولية ومناطق قاع البحار التابعة للصحراء الغربية<sup>(3)</sup>.

أصبحت مسألة استغلال الثروات الطبيعية كاستعراض للقوة بين أطراف النزاع، المغرب يقوم باستغلال الموارد والثروات في الإقليم وجبهة البوليساريو تندد بنهب ثروات وموارد الشعب الصحراوي.

صادق أغلبية أعضاء البرلمان الأوروبي في 10 ديسمبر 2013 على تجديد اتفاقية الشراكة للصيد التي ستمدد من 2014 إلى 2017 اتفاق 2007-2011 مع أن البرلمان الأوروبي رفض تجديد العقد في سنة 2011، وهذا الانتخاب الجديد هو دليل على دعم الحكومة المغربية وسياستها الإصلاحية<sup>(4)</sup>.

(1) S/2014/258\* 10 April 2014, Para 11.

(2) S/2014/258\* 10 April 2014, Para 11.

(3) Idem, Para 12.

(4) Ibid.

تناول القسم القانوني في البرلمان الأوروبي مسألة مصالح الشعب الصحراوي، باعتبار أن المغرب يمكن له استغلال مياه الصحراء الغربية، ومثل هذا الاتفاق شرعي، في حال أن المملكة ستعمل على احترام واجباتها إزاء شعب الصحراء الغربية<sup>(1)</sup>.

رفعت جبهة البوليساريو دعوى قضائية أمام المحكمة الأوروبية لإلغاء اتفاق التبادل الحر، التجاري والزراعي بين الإتحاد الأوروبي والمغرب، الموقع في مارس 2014، يتضمن الصحراء الغربية، وأول حجة قدمها قادة جبهة البوليساريو هو غياب استشارة الشعب الصحراوي<sup>(2)</sup>.

صدر قرار محكمة العدل الأوروبية في 10 ديسمبر 2015<sup>(3)</sup> بإلغاء قرار مجلس الإتحاد الأوروبي الصادر في 08 مارس 2012<sup>(4)</sup>، بخصوص عقد الاتفاق الوارد على شكل تبادل

(1) QUARANTE Olivier, op.cit.

(2) Ibid.

(3) Arrêt du tribunal (huitième chambre), de la Cour européenne de justice Dans l'affaire T-512/12, Front populaire pour la libération de la Saguia-el Hamra et du rio de Oro (Front Polisario), contre le conseil de l'Union Européenne, Luxembourg, 10 décembre 2015. In; [curia.europa.eu/juris/document/document.jsf?](http://curia.europa.eu/juris/document/document.jsf?)

(4) صدر قرار محكمة العدل الأوروبية في 43 صفحة تحوي على 251 فقرة، وبدأ القرار بتوضيح المركز الدولي للصحراء الغربية، أين تعرض إلى خلفيات النزاع، منذ احتلال الصحراء الغربية من طرف إسبانيا إلى غاية وقف إطلاق النار، وإنشاء بعثة (المينورسو) بموجب القرار 690 لمجلس الأمن (الفقرات من 1-16 من القرار).

نكر قرار محكمة العدل الأوروبية بالاتفاقية الأوروبية المتوسطية التي أنشأت شراكة بين المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة، والمملكة المغربية من جهة ثانية، الذي تحول إلى اتفاق للشراكة تم التوصل إليه في 26 فيفري 1996 في بروكسل، كما ذكر القرار بكل المراحل التي مر بها اتفاق الشراكة إلى غاية الوصول إلى قرار مجلس الإتحاد الأوروبي الصادر في 08 مارس 2012 والذي هو محل الدعوى التي رفعتها جبهة البوليساريو (الفقرات من 17-21 من القرار).

تناول قرار محكمة العدل الأوروبية الإجراءات التي اتخذها الطرفين (جبهة البوليساريو والإتحاد الأوروبي) والنتائج التي توصل إليها كل طرف (الفقرات من 22-33 من القرار)، أما عن أهلية (حق) جبهة البوليساريو في رفع الدعوى أمام محكمة العدل الأوروبية، بين القرار الحجج التي دفعت المحكمة لقبول الدعوى. وجاء في نص الفقرة 37 من القرار على:

Dans la requête, le requérant relève qu'il est « un sujet de droit international, qui dispose de la personnalité juridique internationale reconnue aux mouvements nationaux de libération en droit international ». Il fait en outre valoir, en invoquant plusieurs textes qu'il a joints à la requête, qu'il a été « reconnu comme représentant du peuple sahraoui [...] par les instances de l'ONU, de l'Union européenne et par le [Royaume du] Maroc, pour les négociations ».

يفهم من الفقرة 37 أن رافع الدعوى (أي جبهة البوليساريو) هو شخص من أشخاص القانون الدولي، يتمتع بالشخصية القانونية الدولية المعترف بها للحركات التحررية في القانون الدولي، وأثبتت جبهة البوليساريو عن طريق الوثائق المقدمة للمحكمة أنها معترف بها كممثل للشعب الصحراوي من أجهزة منظمة الأمم المتحدة، ومن الإتحاد=

الرسائل بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المغربية<sup>(1)</sup> بشأن تدابير تحرير التجارة المتبادلة فيما يتصل بالمنتجات الزراعية وبالمنتجات الزراعية المصنعة والسمك والمنتجات البحرية بدلا عن البروتوكولات رقم 1 و 2 و 3 وملحقاتها، وبدلا عن التعديلات التي وضعت على الاتفاقية الأوروبية المتوسطة التي أنشأت شراكة بين المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة، والمملكة المغربية من جهة ثانية<sup>(2)</sup>.

=الأوروبي، ومن المملكة المغربية من خلال المفاوضات التي تشرف عليها منظمة الأمم المتحدة بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو (الفقرات من 34- 60 من القرار).

وضح قرار محكمة العدل الأوروبية تأثر جبهة البوليساريو بقرار مجلس الاتحاد الأوروبي الصادر في 08 مارس 2012، بشكل شخصي بحكم الصلاحيات القانونية التي تتمتع بها جبهة البوليساريو كونها الممثل الشرعي للشعب الصحراوي معترف بها من منظمة الأمم المتحدة، ومن الاتحاد الأوروبي، فقرار مجلس الاتحاد الأوروبي نتج عليه آثار مباشرة على الوضعية القانونية للشعب الصحراوي، فيحق له التمتع بثرواته الطبيعية بشكل مستقل عن المغرب. وجاء نص الفقرة 114 من القرار على:

«Il convient donc de conclure que, dès lors que le Front Polisario est directement et individuellement concerné par la décision attaquée, il n'existe de ce point de vue aucun doute quant à la recevabilité du recours, contrairement à ce que font valoir le Conseil et la Commission».

يفهم من الفقرة 114 من القرار أن المحكمة توصلت إلى نتيجة و هي أن جبهة البوليساريو هي معنية بشكل وشخصي بالقرار محل الدعوى، وبالتالي لا يوجد أدنى شك في قبول دعوى جبهة البوليساريو عكس ما يدعيه مجلس ولجنة الاتحاد الأوروبي. (الفقرات من 61- 114 من القرار).

جاء في القرار أن في موضوع الدعوى التي رفعتها جبهة البوليساريو، اعتمدت (أثارت) الجبهة 11 وسيلة (حيثية) للطعن في القرار وتناولت المحكمة هذه الحيثيات بالتحليل والتعليق عليها والرد عليها. (الفقرات من 115- 248 من القرار) وقررت المحكمة في الأخير أن يتحمل كل من مجلس ولجنة الاتحاد الأوروبي تكاليف الدعوى التي رفعتها جبهة البوليساريو. (الفقرات من 249- 251 من القرار) للمزيد أنظر:

Arrêt du tribunal (huitième chambre), Dans l'affaire T-512/12, op.cit.

(1) «Les éléments probants confirmant l'exploitation et la spoliation des richesses naturelles du Sahara Occidental par le Royaume du Maroc ont guidés la Cour européenne de justice a ordonné le 11 décembre 2015 l'annulation de cet accord commercial entre le Maroc et l'Union Européenne, puisqu'il inclut le territoire du Sahara occidental. "Une décision importante dans l'histoire de l'occupation du Sahara Occidental», cité par KACHER Abdelkader Le droit des peuples à l'autodétermination, Un droit inaliénable conditionné Par la volonté des Grands ? In: le conflit du Sahara Occidental au regard du droit international, Journée d'étude sur le Sahara Occidental, faculté de droit, faculté de droit et des sciences politiques, université Mouloud Mammeri Tizi-Ouzou, Lundi 15 février 2016, P 08, in [www.fdsp.ummt.dz](http://www.fdsp.ummt.dz).

(2) LE TRIBUNAL (huitième chambre) déclare et arrête: جاء في نص اللغة الفرنسية ما يلي:

1 - La décision 2012/497/UE du Conseil, du 8 mars 2012, concernant la conclusion de l'accord sous forme d'échange de lettres entre l'Union européenne et le Royaume du Maroc relatif aux mesures de libéralisation réciproques en matière de produits agricoles, de produits agricoles transformés, de poissons et de produits de la pêche, au remplacement des protocoles n<sup>os</sup> 1, 2 et 3 et de leurs annexes et aux modifications de l'accord euro-méditerranéen établissant une =

في ضوء الاهتمام المتزايد بالموارد الطبيعية الموجودة في الصحراء الغربية، فقد حان الوقت المناسب لدعوة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة للاعتراف بالمبدأ القاضي بأنّ مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول<sup>(1)</sup> وفقاً للمادة 73 من الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة<sup>(2)</sup>.

اتفاق الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي يتعارض مع المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة<sup>(3)</sup>. كما يخالف هذا الاتفاق الإعلان 1514 للجمعية العامة الخاصة بإعلان منح الاستقلال للأقاليم والشعوب المستعمرة والتي اعترفت بحق تقرير مصير الشعوب ويتعارض هذا الاتفاق مع المادة 53 من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات<sup>(4)</sup> التي صادق عليها المغرب. قررت الحكومة المغربية تعليق التواصل مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي باستثناء ما يتعلق بالاتصالات المرتبطة بملف الطعن ضد الاتفاق الزراعي المبرم بين المغرب والاتحاد الأوروبي، وذلك رداً على القرار الصادر عن محكمة الاتحاد الأوروبي القاضي باستثناء منتجات الأقاليم الصحراوية من الاتفاقية<sup>(5)</sup>.

=Association entre les Communautés européennes et leurs États membres, d'une part, et le Royaume du Maroc, d'autre part, est annulée en ce qu'elle approuve l'application du dit accord au Sahara occidental.

2 - Le Conseil de l'Union européenne et la Commission européenne supporteront chacun leurs propres dépens ainsi que ceux exposés par le Front populaire pour la libération de la saguia-el-hamra et du rio de oro (Front Polisario).

Arrêt du tribunal (huitième chambre), Dans l'affaire T-512/12, op.cit,

(1) S/2015/246 du 10 Avril 2015, Para 80.

(2) تنص المادة 73 على أن: « الدول التي تضطلع بإدارة أقاليم لم تتل شعوبها قسماً كاملاً من الحكم الذاتي، ملزمة بتعزيز التدابير الإنسانية للرفي والتقدم، ويشجعون البحوث، ويتعاون فيما بينهم لتحقيق المقاصد الاجتماعية والاقتصادية والعلمية المفصلة في هذه المادة تحقيقاً عملياً... ».

(3) تنص المادة 103 من الميثاق: « إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء « الأمم المتحدة » وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالالتزامات المترتبة على هذا الميثاق ». للمزيد اطلع على ميثاق الأمم المتحدة، مرجع سابق.

(4) تنص المادة 53 من الميثاق: « تكون المعاهدة باطلة إذا كانت وقت عقدها تتعارض مع قاعدة أمرة من القواعد العامة للقانون الدولي. لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بالقاعدة الأمرة من القواعد العامة للقانون الدولي القاعدة المقبولة والمعترف بها من قبل المجتمع الدولي ككل على أنها القاعدة التي لا يجوز الإخلال بها والتي لا يمكن تعديلها إلا بقاعدة لاحقة من القواعد العامة للقانون الدولي لها ذات الطابع «، للمزيد اطلع على اتفاقية فينا لقانون المعاهدات، مكتبة حقوق الإنسان جامعة منيسوتا، مرجع سابق.

(5) المغرب لأوروبيين: وحدة أراضينا قبل الطماطم والسمك، موقع العرب للأخبار، 27/02/2016 [www.alarab.com](http://www.alarab.com)

قرار المغرب تعليق الاتصالات مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، على خلفية قرار المحكمة الأوروبية بإلغاء اتفاق لتجارة المنتجات الزراعية، يعكس رغبة الرباط في بناء علاقة متكافئة يراعي فيها كل طرف المصالح الإستراتيجية للطرف الآخر، وخاصة ما تعلق بقضية الصحراء ووحدة أراضي المغرب<sup>(1)</sup>.

اعتبر سعيد الصديقي، (أستاذ العلاقات الدولية بجامعة العين بأبو ظبي)، أن المقصود من قطع المغرب اتصالاته مع الاتحاد الأوروبي هو مقاطعة كل اللقاءات التي تشرف عليها أجهزة الاتحاد الأوروبي، وأن ذلك لن يطل مجموع علاقاته مع الاتحاد الأوروبي.

كان مجلس وزراء الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي قد صادق بالإجماع على طلب استئناف قرار المحكمة الأوروبية بإلغاء الاتفاق الزراعي. وهو ما اعتبره محمد الغالي (أستاذ علم السياسة بجامعة القاضي عياض بمراكش)، نوعا من الاستدراك، وتعبيرا عن عدم الارتياح للقرار والطريقة التي اتخذ بها<sup>(2)</sup>.

وأشار الأستاذ سعيد الصديقي إلى أنه يمكن تفسير الموقف المغربي باعتباره ضغطا على أجهزة الاتحاد الأوروبي لإقناع محكمة العدل الأوروبية بعدم تأكيد الحكم الابتدائي.

يرجع تأخر المغرب في اتخاذ قرار وقف الاتصال بالمؤسسات الأوروبية إلى الرغبة في ترك المجال للمساعي الدبلوماسية التي يبدو أنها لم تنجح حتى الآن في تبديد مخاوف المغرب من حكم جديد لمحكمة العدل الأوروبية تؤيد فيه الحكم السابق<sup>(3)</sup>.

(1)المغرب للأوروبيين: وحدة أراضينا قبل الطماطم والسّمك، موقع العرب للأخبار، 27/02/2016 [www.alarab.com](http://www.alarab.com)

(2)المرجع نفسه

(3) المرجع نفسه.

## المبحث الثاني

### تمسك الشعب الصحراوي بحق تقرير المصير

تحررت معظم شعوب العالم وقررت مصيرها، ونالت الاستقلال كالتيمور ليشتي (الشرقية)، ما عدا بعض الشعوب، كالشعب الفلسطيني والشعب الصحراوي.

على عاتق المجتمع الدولي في قضية الصحراء الغربية، القيام بواجبين، الأول هو تصفية الاستعمار من الإقليم، لأنّ المغرب يرفض التخلي عن احتلال إقليم الصحراء الغربية، أما الواجب الثاني للمجتمع الدولي هو الضغط على المغرب كما تم الضغط على اندونيسيا التي رضخت في الأخير وسمحت بإجراء الاستفتاء في 1999 حول الاستقلال وبموجبه استقلت تيمور الشرقية.

إقليم الصحراء لم يكن أرضاً شاغرة وإعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (RASD) في 27 فيفري 1976، واعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بها في 1982 كدولة عضوة فيها، واعتبارها من الدول المؤسسة للإتحاد الأفريقي، أضفى عليها طابع المشروعية وعلى حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير كباقي الشعوب (المطلب الأول).

اعتراف المجتمع الدولي بجهة البوليساريو كممثل وحيد وشرعي للحركة الوطنية الصحراوية، ساعد جبهة البوليساريو على مجابهة الصعاب، لكن يبقى الحل هو حق الشعب الصحراوي غير قابل للتصرف في تقرير المصير، عن طريق إجراء استفتاء حر وعادل في إطار منظمة الأمم المتحدة (المطلب الثاني).

### المطلب الأول

#### تشابه بعض القضايا الدولية بقضية الصحراء الغربية

لمقارنة قضية الصحراء الغربية بقضايا دولية مماثلة في إطار تقرير المصير هناك قضية تيمور ليشتي لأنها الأقرب للقضية الصحراوية.

أما القضية الفلسطينية، فهي قضية لدولة عربية وعند مقارنتها بالقضية الصحراوية، نجدتها تلقت الدعم العربي عكس القضية الصحراوية (الفرع الأول).

يحق للشعب الصحراوي تقرير مصيره ونيل الاستقلال، كباقي الشعوب التي مارست هذا الحق، كما يحق له تلقي المساندة الدولية، كفلسطين التي لازالت تحت الاحتلال الإسرائيلي، مع الإشارة إلى انفصال جنوب السودان عن السودان، لأنه انفصال في إطار إفريقي-أممي لدولة إفريقية عربية، وقضية انفصال جنوب السودان جسدت تطور مفهوم حق تقرير المصير (الفرع الثاني).

### الفرع الأول

#### نجاح قضية تيمور ليشتي والمساندة الدولية للقضية الفلسطينية

تعتبر قضية تيمور ليشتي الأقرب للقضية الصحراوية (أولاً) وتحوز القضية الفلسطينية على الدعم الكامل من معظم دول العالم عكس قضية الصحراء الغربية (ثانياً).

#### أولاً - تمكين الشعب التيموري من ممارسة حق تقرير المصير:

منع الاعتداء على حق الشعوب في تقرير مصيرها كان أولوية من أولويات قواعد القانون الدولي، ويعود ذلك إلى عدّة أسباب أهمها المكانة الأساسية والهامة لحق تقرير المصير في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين<sup>(1)</sup>.

اعتبرت محكمة العدل الدولية، واجب احترام الحقوق الأساسية للإنسان من القواعد الآمرة (Erga Omnes) في القانون الدولي، وبالتالي منحت مكانة أساسية لحق تقرير المصير وممارسته الفعلية، والتمتع بالحقوق الشخصية للإنسان<sup>(2)</sup>.

لا يمكن التهرب من واجب احترام حق تقرير المصير الذي يعتبر من قواعد (Erga Omnes) أكثر من ذلك في قضية تيمور الشرقية المحكمة قضت بأنّ واجب احترام تقرير المصير هو نفسه حق احترام قواعد «Erga Omnes»، وأكدت المحكمة أنّ حق الشعوب في تقرير المصير من أهم مبادئ القانون الدولي المعاصر<sup>(3)</sup>.

ترى المحكمة أنّ حق الشعوب في تقرير مصيرها على النحو الذي تطور به من خلال ميثاق الأمم المتحدة، وممارسته يتسم بحجية مطلقة تجاه كافة أمر لا مرأى فيه، فمبدأ تقرير

(1) RAIČ David, Statehood and the law of self-Determination developments in International law, Volume 43, Kluwer Law international, the Hague, 2002, P 145.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

مصير الشعوب أقره ميثاق الأمم المتحدة والاجتهاد القضائي للمحكمة، وهو مبدأ من المبادئ الأساسية في القانون الدولي المعاصر<sup>(1)</sup>.

اتفق القاضي رانجيفا في رأيه المستقل حول فتوى المحكمة الدولية كليا مع المحكمة عندما ذكرت بأن حق الشعوب في تقرير مصيرها مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي المعاصر<sup>(2)</sup>. واتفق القاضي ويرامان تري في رأيه مع المحكمة في تشديدها على أهمية تقرير المصير، باعتباره أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي المعاصر<sup>(3)</sup>.

احتلت تيمور الشرقية من البرتغال لمدة طويلة، ثم احتلتها اليابان خلال الحرب العالمية الثانية، واجتاحت إندونيسيا الجزيرة في 1975/12/07 لجعلها قاعدة عسكرية. نتيجة الاجتياح قتل 200 ألف تيموري أي 3/1 الشعب التيموري آنذاك وهذا الاجتياح لم يكن ممكنا لولا موافقة الولايات المتحدة الأمريكية وواشنطن سلحت ودربت مدة 20 سنة وحدات الجيش المقاتلة ضد الاستقلالين التيموريين<sup>(4)</sup>.

أثبتت الأحداث أن عشية اجتياح جاكرتا لتيمور الشرقية، سكرتير الدولة الأمريكي **هنري كيسنجر** ( Henry Kissinger ) الذي كان في زيارة إلى إندونيسيا مع الرئيس، أعطى موافقة الولايات المتحدة الأمريكية بمباركة رئيسها **جيرالد فورد** ( Gerald Ford )، وبالتالي أعطى الرئيس الإندونيسي سوهارتو أوامر للجيش لاحتلال تيمور الشرقية<sup>(5)</sup>.

عرفت قضية تيمور الشرقية منعرجاً هاماً في سنة 1996، عندما قررت لجنة تحكيم جوائز نوبل، منح جائزة نوبل للسلام للسيد كارلوس فيليب أكسيمنس بيلو و**جوزيه راموس - هورتا** ( José Ramos-Horta ) شخصيتان غير معروفتان للعالم، وأصبحت معروفة، وأصبح

(1) القضية المتعلقة بتيمور الشرقية (البرتغال ضد أستراليا) الحكم الصادر في 30 جوان 1995، الفقرات (23-35)، موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1996-1992) الأمم المتحدة، نيويورك 1998، ص 94.

(2) القضية المتعلقة بتيمور الشرقية (البرتغال ضد أستراليا) مرجع سابق، ص 95.

(3) المرجع نفسه، ص 96.

(4) BOURRIER Any, Sous l'égide des Nations Unies, Naissance réussie d'un état au Timor, le monde diplomatique, Juin 2002, in [www.monde-diplomatique.fr/2002/06/Bourrier](http://www.monde-diplomatique.fr/2002/06/Bourrier).

(5) Ibid.

لها مكانة على المستوى الدولي، ومن ذلك الوقت ملتقيات واجتماعات من كل صنف تضاعفت<sup>(1)</sup>.

انعقد مؤتمر في كوالالمبور بعد أسابيع من قرار لجنة تحكيم جائزة نوبل حول المأساة التيمورية، استقبل الرئيس نلسن منديلا ( Nelson Mandela ) بعد عام علينا كسانا قوسماو ( Xanana Gusmao )، قائد المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، وتم تأسيس موقع خاص على شبكة الإنترنت. وبدأت بعملية جمع التوقيعات، ونجحت بجمع الآلاف من التوقيعات، وجهت إلى الأمين العام كوفي عنان لصالح الحق في تقرير المصير وإنشاء محكمة جنائية دولية خاصة بالتيمور<sup>(2)</sup>.

أثمرت لغة الرأي العام والسياسي الدولي، بالإطاحة بالرئيس الإندونيسي سوهارتو، فهذه الإطاحة سارعت في التطور الدبلوماسي الذي حركته بقوة الرأي العام الدولي. ما لم يتم في عقود من الدبلوماسية، تحقق في أشهر، من خلال الوضع الجديد، أين الدول والقضاء العام الدولي أصبحت أكثر فعالية، قبل الرئيس الإندونيسي الجديد "بشار الدين حبيبي" ( Bacharudin Habibi )، في جانفي 1999 بمبدأ تقرير مصير الشعب التيموري<sup>(3)</sup>.

استدعت مادلين أولبرايت (Madeline Albright) (وزيرة خارجية)، ( Secretary of state )، إلى مقرها في 17/02/1999، مجموعة من الأكاديميين الأمريكيين المختصين في الشؤون الإندونيسية، بالإضافة إلى السفير الأمريكي في اندونيسيا ( Paul Walfowitz ). سألت مادلين أولبرايت أسئلة معينة حول التطور في اندونيسيا البلد الذي كانت تحضر لزيارته في مارس 1999، وآخر موضوع للنقاش كان حول تيمور الشرقية<sup>(4)</sup>.

عين جوفري روبنسون ( Geoffrey Robinson )، مؤرخ في جامعة كاليفورنيا - لوس أنجلوس، للحديث عن الأمر، أخبر ممثل عن وزارة الخارجية ( A state Department representative )، روبنسون أنه جاء للحديث عن بديل للاستفتاء في تيمور الشرقية<sup>(5)</sup>.

(1) BERTRAND Badie, La diplomatie des droits de l'homme, l'espace du politique, Fayard, 2002, P 297.

(2) Ibid.

(3) Idem, P 298.

(4) NEVINS JOSEPH, a not - so - distant horror, Mass Violence in East Timor, Cornell University Press, Ithaca and London, 2005, P 113.

(5) Ibid.

وشرح ما هي الخيارات الأخرى الممكنة بدلاً من خيار الانتخاب، فهناك أشخاص داخل وزارة الخارجية ( State department )، لا يساندون خيار الانتخاب بالرغم من هذه التعليمات، إلا أن روبنسون وضع في ملاحظاته، أنه لن يرضى الشعب التيموري إلاّ تصرف عادل لتقرير مصيرهم وفق قرارات منظمة الأمم المتحدة، وأكدّ روبنسون عن عدم وجود خيارات أخرى<sup>(1)</sup>.

ورد السفير الأمريكي إلى إندونيسيا (Paul Walfowitz) كان سريعا إذ أخبر مادلين أولبرايت وباقي الضيوف أنّ الاستقلال في تيمور الشرقية ليس خياراً واقعياً، واستند في كلامه إلى الخطابات الرسمية التي تستخدمها حكومة جاكرتا، وهي قيام الحرب الأهلية في تيمور الشرقية إذا انسحبت إندونيسيا<sup>(2)</sup>.

الصراع الحقيقي في تيمور هو الاختلاف القبلي (Tribal) ، بين سكان تيمور الشرقية، فالجيش الإندونيسي الوحيد القادر على إيقاف القتال بين هذه القبائل، واختتمت الجلسة برد جوفري روبنسون الذي أخبر السفير الأمريكي إلى أندونيسيا خطأ تحاليله<sup>(3)</sup>.

لم تكن الإدارة الأمريكية الوحيدة التي لها التأثير على الأحداث داخل وخارج تيمور الشرقية، لكن السياسة الخارجية الأمريكية ستصبح ذات أهمية، في قضية تيمور الشرقية، كان للدول علاقات جيدة ومنتينة مع جاكرتا ولم تكن معروفة بمساندتها لاستقلال تيمور الشرقية<sup>(4)</sup>.

هذه الدول هي الأعضاء الخمسة في منظمة الأمم المتحدة، أستراليا، اليابان، نيوزلندا الجديدة، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، بالتعاون مع الأمين العام كوفي عنان، أصبح لها دور محوري في تفعيل نشاط منظمة الأمم المتحدة تجاه تيمور الشرقية في سنة 1999.

تم التوقيع في أبريل 1999 على اتفاق بين إندونيسيا والبرتغال تحت لواء منظمة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في السنة نفسها<sup>(5)</sup>.

(1) NEVINS Joseph, op.cit, P 113.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Idem, P 116.

(5) Idem, P 117.

والمثير للدهشة أن أستراليا التي فضلت منح حكم ذاتي فقط للإقليم، انضمت بعد أسابيع لفكرة تقرير المصير، وتقدمت طواعية لتنظيم وقيادة تحالف عسكري موجه لاحترام الخيار الذي سينتج عن عملية الاستفتاء في شهر أوت<sup>(1)</sup>.

رغم تهديدات الناخبين من الميليشيات الموالية لإندونيسيا، إلا أن الاستفتاء نظم في أوت 1999 لاختيار بين الحكم الذاتي ضمن إندونيسيا أو الاستقلال النهائي، اختار 78,5% من الناخبين للاستقلال واندلعت اشتباكات عنيفة.

تحرر الإقليم من الميليشيات التيمورية المؤيدة للانضمام لإندونيسيا وبعد حمام الدم الذي تابع الاستفتاء في أوت 1999، نجحت منظمة الأمم المتحدة وبمساعدة تحالف دولي لوضع حد للخرق المستمر وانتهاك حقوق الأشخاص من الجيش الإندونيسي<sup>(2)</sup>.

تصميم الأمين العام الأممي كوفي عنان في 20 سبتمبر 1999، عندما تطوع شخصيا في معركة " شبه وحيد" لفائدة تيمور الشرقية، من جهة المعركة شارك فيها ضد سوء نية الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ومن جهة ثانية ضد الرئيس الإندونيسي والجنرال (Wiranto)، اللذان أنكرا مشاركة وحدات من الجيش الإندونيسي في المجازر بعد الاستفتاء الذي أودى بحياة الآلاف من التيموريين<sup>(3)</sup>.

ميلاد دولة جديدة وديمقراطية في 20 ماي 2002 وعاصمتها "ديلي"، وبرلمان أعضاؤه يمثلون 12 حزب من أصل 16 حزب تيموري، منذ الانتخابات التشريعية لأوت 2001.

صلاحيات الرئيس محدودة، أنتخب ديمقراطيا، ووضع دستورا، الجمعية التأسيسية اختارت نظام شبه رئاسي وحكومة منحدر من الحزب الذي يملك الأغلبية على مستوى البرلمان، وهو حزب الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية<sup>(4)</sup> وطالبت الحكومة أن يكون الاسم الرسمي في كل اللغات "تيمور ليشتي".

أعلنت الحكومة التيمورية في 11 فيفري 2008 عن حالة الطوارئ إثر الاعتداءات في العاصمة ديلى التي أصيب فيها الرئيس خوزيه راموس - هورتا بجروح بليغة ونجاة رئيس

(1) BERTRAND Badie, op.cit, P 298.

(2) BOURRIER Any, op.cit

(3) Ibid.

(4) Ibid.

الحكومة كسانا قوسما وإصابته بجروح طفيفة. اهتز الإقليم باستمرار منذ الاستقلال بعد حرب طويلة مع الاحتلال الإندونيسي، ووضع البلد تحت رقابة منظمة الأمم المتحدة، وأعمال العنف سببها توقيف العديد من العسكريين في الجيش في 2006، وانتخابات تمت في 2007 سجلت مرحلة جديدة، لكن المسألة الأمنية كانت تحديًا كبيرًا للحكومة في تيمور ليشتي<sup>(1)</sup>.

نشر القرار النهائي حول أحداث 1999 من لجنة الحقيقة والصدقة في سنة 2008 التي وضعت بالتنسيق بين إندونيسيا وتيمور-ليشتي الرئيس خوزيه راموس هورتا حاول تبرير قرار العفو في حق أحد قادة الميليشيات التيمورية (Joni Marquez) بقتل مجموعة من الرهبان تطوعوا في المساعدة الإنسانية بفأس<sup>(2)</sup>.

صرح أهالي الضحايا بأنهم متفهمون لقرار الرئيس العفو عن ماركيز ولكن ليس من المعقول وغير محبذ شخص محكوم عليه بـ 33 سنة سجن، يعيش بأمان وبحرية بالقرب من الضحايا.

تم العفو على 16 متهما من الرئيس، من بينهم أربعة من مليشيا (Tim Alpha)، بقيادة ماركيز، وكان محكوماً عليهم بجرائم ضد الإنسانية<sup>(3)</sup>.

يرى الرئيس خوزيه راموس-هورتا الذي نجا من محاولة اغتيال بأن البلد يجب أن يجد حلا لمسألة الماضي عن طريق العفو، وعلى التيمورين تحمل مسؤولياتهم، فطريق الانتقام لن يؤدي بالتيمورين إلى أي مكان. لم يلق العفو الذي أعلن عنه الرئيس رضا الضحايا، ولم يلقى أيضا دعم منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في تيمور ليشتي<sup>(4)</sup>.

استقلال تيمور الشرقية، وميلادها كدولة ذات سيادة في 2002، كان نموذجا لنجاح الشعب التيموري في تحقيق مصيره، لكن هذا النجاح لم يعشه الشعب الفلسطيني، لكن الشعب الفلسطيني، رغم عدم تمكنه من تقرير مصيره إلا أنه تلقى مساندة دولية لا مثيل لها. لم يتلقاها شعب الصحراء الغربية طوال سنوات معاناته و كفاحه.

(1) Confusion à Timor, le Monde Diplomatique, in [www.monde-diplomatique.fr](http://www.monde-diplomatique.fr) /carnet 2008-02-12.

(2) ROBSON Angela, entre justice et réconciliation, Au Timor, des amnisties qui divisent, Decembre 2008, in [www.monde-diplomatique.fr](http://www.monde-diplomatique.fr) /2008/12/Robson.

(3) Ibid.

(4) Confusion à Timor, le Monde Diplomatique, op.cit.

## ثانيا - مساندة المجتمع الدولي للقضية الفلسطينية:

لا يوجد قضية جذت الدول والمجتمعات في العالم العربي، كالقضية الفلسطينية، فالنزاع بين إسرائيل وفلسطين، مس كل العرب ويعتبر حجر أساسي للهوية العربية الموحدة<sup>(1)</sup>.

المخرج للقضية الفلسطينية في المشرق والمغرب العربي هو كفاح اعتداء الإسرائيليين، والمعاناة المستمرة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، والتي تبثها مختلف وسائل الاتصال الوطنية والدولية<sup>(2)</sup>.

ساهمت مختلف الوسائل الإعلامية الدولية والوطنية في تعبئة الجماهير في المغرب العربي وتزايد غضبها وتضامنها مع الشعب الفلسطيني. و للأسف، القضية الفلسطينية، يدرجها البعض في الخطابات السياسية دون النظر في أبعاد القضية، ودون المساهمة في التخفيف مما يعانيه الفلسطينيون منذ سنوات<sup>(3)</sup>.

تبنّت الجمعية العامة في 29 نوفمبر اللاحقة 181 (د-2) بشأن حكومة فلسطين المستقلة، باعتماد مشروع التقسيم، وتنفيذه على النحو المحدد في اللائحة إلى دولتين مستقلتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، وإنشاء نظام دولي خاص لمدينة القدس.

أعلنت إسرائيل استقلالها في 14 ماي 1948، ورفض السكان العرب في فلسطين، وكذلك الدول العربية هذا المشروع محتجين بأنه غير متوازن ولم ينفذ مشروع التقسيم إلى يومنا هذا واكتفى الفلسطينيون، بالحكم الذاتي بعد التوقيع على اتفاق أوسلو في سبتمبر 1993.

عانى الفلسطينيون لسنوات من الحصار الإسرائيلي، والاعتداءات المتكررة رغم تمتعهم بالحكم الذاتي، وأكثر من ذلك قامت إسرائيل ببناء جدار عازل.

(1) P.ENTELIS John, the democratic Imperative U.S, the authoritarian impulse : the Maghreb State between transition and terrorism, in the middle east journal, V59, N°04, Autumn 2005, P 548.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

قدمت محكمة العدل الدولية فتوى بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة الصادرة في جوان 2004<sup>(1)</sup>.

خلصت المحكمة إلى أن تشييد الجدار يشكل عملاً لا يتفق مع مختلف الالتزامات القانونية الدولية المنوطة بإسرائيل التي تعتقد أن تشييد الجدار يتماشى مع المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، ومع حقها الأصلي في الدفاع عن النفس، ومع قراري مجلس الأمن 1368 (2001) و1373 (2001)<sup>(2)</sup>.

تنص المادة 51 من الميثاق: « ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم، إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي...»<sup>(3)</sup>.

وهكذا تقر المادة 51 من الميثاق بوجود حق طبيعي في الدفاع عن النفس في حالة شن دولة اعتداء مسلح على دولة أخرى بيد أن إسرائيل لا تدعي أن الاعتداءات عليها يمكن أن تنسب لدولة أجنبية<sup>(4)</sup>.

لاحظت المحكمة أيضا أن إسرائيل تمارس السيطرة في الأرض الفلسطينية المحتلة وأن التهديد الذي تعتبره حسبما ذكرت إسرائيل نفسها، مبرراً لتشييد الجدار ينبع من داخل تلك الأرض وليس خارجها، وبذلك تكون بصدد حالة مختلفة عن الحالة التي يتناولها قراري مجلس الأمن 1368 (2001) و1373 (2001) وبالتالي لا يمكن لإسرائيل بأي حال تأييد إدعاء بأنها تمارس الحق في الدفاع عن النفس<sup>(5)</sup>.

هناك عدة محاولات لتفسير المادة 51 من الميثاق إلا أن محكمة العدل الدولية في فتواها حول الجدار العازل علمت ببساطة على تكرار التفسير المقبول للهجوم المسلح،

(1) A/ES-10/273 of 13 July 2004 , Para 138.

(2) للمزيد عن القرارين 1368 (2001) و1373 (2001) اطلع على قرارات مجلس الأمن في موقع منظمة الأمم المتحدة، مرجع سابق.

(3) ميثاق منظمة الأمم المتحدة، مرجع سابق.

(4) A/ES-10/273 of 13 July 2004, Para 139.

(5) Ibid.

فالتفسير التقليدي للدول حول المادة 51 من الميثاق، أن الهجوم المسلح، يكون بين الدول فقط<sup>(1)</sup>.

هناك حركة لإدراج تصرفات غير ممثلي الدول في الهجوم المسلح كأعمال إرهابية، أي لن يقتصر على الدول فقط، وهناك انقسام واضح ظهر من خلال قرارات مجلس الأمن وفتوى محكمة العدل الدولية حول الجدار العازل الفلسطينية 2004، وتصرفات بعض الدول كالهجوم الأمريكي المستمر على الدول بدعوى الرد على الهجوم الإرهابي<sup>(2)</sup>.

أكد مجلس الأمن أن الأعمال الإرهابية تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين ويؤكد على الحق الراشد للفرد أو الجماعة في الدفاع عن النفس، كما هو معترف به في ميثاق الأمم المتحدة، وكما هو مؤكد في القرار 1368 (2001) التي توجهها الأعمال الإرهابية للسلام والأمن الدوليين<sup>(3)</sup>.

أعلن الإتحاد الأوروبي بعد دراسة الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول الجدار العازل الإسرائيلي. إن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية يجب دراسته بكل عناية وتعود الأولوية للأجهزة السياسية لمنظمة الأمم المتحدة أن تقرر الخطوات الواجب اتخاذها.

قررت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بعد نقاشات حادة، التصويت على لائحة الجمعية العامة في 21 جويلية 2004، بقبول المواقف الأساسية التي تبنتها محكمة العدل الدولية<sup>(4)</sup>.

أعلن **خافيير سولانا** (Javier Solana) الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة بالإتحاد الأوروبي أن هذا التصويت يترجم تعهد الإتحاد لصالح القيم الجماعية، وتعطي أهمية أساسية للأجهزة الثلاث لمنظمة الأمم المتحدة (الجمعية العامة، مجلس الأمن، محكمة العدل الدولية)<sup>(5)</sup>.

(1) WILLIANSO Myra, Terrorism, war and international law, the legality of the use of force against Afghanistan in 2001, the Ashgate international law series, England, 2009, P 153.

(2) Idem, 158

(3) S/Res/1373 (2001) du 28 septembre 2001.

(4) Un bilan des droits de l'homme dans les relations, UE Israël engagements à agir 2003-2004, réseau Euro-méditerranéen des droits de l'homme (REMDH) Copenhague, décembre 2004, P 61.

(5) Un bilan des droits de l'homme dans les relations, UE Israël, op.cit, p 61.

يرى الأوروبيون أن منظمة الأمم المتحدة يجب أن تلعب دورا أكثر أهمية والتصويت الجماعي للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على اللائحة خلف موجة من التنديد والصدمة في إسرائيل.

وضع الإتحاد الأوروبي منذ هذا التصويت أنه لا يعتبر الجدار العازل مسألة سياسية، أو تهديد للسلم والأمن الدوليين ولا يحتاج الأمر المتابعة أمام أجهزة الأمم المتحدة<sup>(1)</sup>.

صرح دبلوماسي أوروبي « نحن لا نتمنى معالجة مسألة الجدار الأمني في إطار الأمم المتحدة، فرأي محكمة العدل الدولية حول الجدار استشاري ولا يحتاج لمتابعة مناقشة الجمعية العامة »<sup>(2)</sup>.

ما لا يدعو للشك أن الإتحاد الأوروبي لم يكن مستعدا لتناول هذه المسألة بطريقة قانونية محضة، وبدت دول الإتحاد الأوروبي صامته إزاء ما جاء في الرأي الاستشاري حول التزامات الدول في علاقاتها مع إسرائيل<sup>(3)</sup>.

طرح سؤال وكان من بين أكثر الأسئلة إلحاحا بين صناع القرار في المنطقة الأوروبية سنة 2008، وهو كيف ستتأثر العلاقات الأورومتوسطية عامة، ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط خاصة، بعد الحرب التي شنتها إسرائيل على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة المحتل بين 2008/12/27 و 2009/01/17<sup>(4)</sup>.

تسببت الاعتداءات الإسرائيلية في سقوط أكثر من 1400 شهيد، وأكثر من 5 آلاف جريح غالبيتهم الساحقة من الأطفال والنساء والشيوخ. والتقى وزراء خارجية دول الإتحاد المغربي، أثناء الحرب في طرابلس الليبية (التي ترأس الإتحاد آنذاك).

استمع وزراء الخارجية للإتحاد لنداء ليبي يدعو إلى الانسحاب من الإتحاد المتوسطي، لأن إسرائيل عضو فيه، وفي أمانته العامة، فكيف ستتأثر العلاقات المغربية العربية

(1) Un bilan des droits de l'homme dans les relations, UE Israël, op.cit, p 61.

(2) Ibid.

(3) Idem, p62.

(4) بن يونس كمال، المنطقة العربية بعد الحرب على غزة: الحرب على غزة قتلت مشروع الإتحاد المتوسطي، دراسات دولية، تونس، عدد 110، مارس 2009، ص 19.

الأوروبية ببروكسل وبمسار برشلونة 03<sup>(1)</sup>. وخاصة أن الجزائر لوحث رسميا بدورها بالانسحاب منه، احتجاجا على بعض المواقف السياسية والإعلامية الأوروبية المساندة للعدوان الإسرائيلي<sup>(2)</sup>.

يجب التمسك بخيار برشلونة 03، ومنح فرصة للإتحاد المتوسطي لأنه ينبغي على هندسة مختلفة على هندسة مسار برشلونة، إذ أن الدول العربية مشاركة في صنع القرار من داخل الأمانة للإتحاد من أجل المتوسط الذي وضع ملفات منطقة البحر المتوسط مجددا على الخارطة وجعلها بندا دائما في جدول أعمال الإتحاد الأوروبي<sup>(3)</sup>.

ربط رئيس الوزراء الجزائري الأسبق سيد أحمد غزالي، نجاح الإتحاد من أجل المتوسط في المستقبل بشرطين أساسيين، أولهما إنعاش الإتحاد المغاربي وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي<sup>(4)</sup>.

قرارات الأمم المتحدة التي أقرت حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، أو تلك القرارات التي أجازت حقه في استخدام القوة من أجل استقراره واستقلاله وكل الأساليب التي تبناها هذا الشعب للحصول على أرضه سواء أكان ذلك بالطرق الدبلوماسية، والحوار السياسي أو من خلال الكفاح والنضال تكتسي كلها بطابع الشرعية الدولية.

من هذا المنطلق فإن من واجب الأمم المتحدة أن تكف عن دورها السلبي تجاه حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ويتم ذلك بترجمة قراراتها عمليا، وعن طريق استخدام مجلس الأمن للقوة<sup>(5)</sup>.

تكمن حقيقة المشكلة في الواقع في الدور الأمريكي المتحيز دائما لإسرائيل والمسيطر على منظمة الأمم المتحدة هذا الدور الذي يضيف ضعفا جديدا إلى ضعف الأمم المتحدة،

(1) بن يونس كمال، مرجع سابق، ص 19.

(2) المرجع نفسه.

(3) بن يونس كمال، مرجع سابق، ص 21.

(4) المرجع نفسه.

(5) عبد الناصر قاسم القراء، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية، علوم سياسية، جامعة القدس

المفتوحة، غزة فلسطين [www.quo.edu](http://www.quo.edu) in,

ولكي تتخلص منظمة الأمم المتحدة من ضعفها ومن سيطرة القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، يجب إلغاء حق الفيتو.

تلجأ أمريكا لحق الفيتو وتستغل هذا الحق في تحقيق مصالحها الخاصة، وفي تحيزها لإسرائيل مع العلم بأن ميثاق الأمم المتحدة وضع في ظروف غير ظروفنا الحالية<sup>(1)</sup>.

من الملاحظ أنه منذ وقع العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، لم يتخذ مجلس الأمن ولا الجمعية العامة حتى الآن خطوة إيجابية في سبيل إنصاف هذا الشعب، أو ردع العدوان الواقع عليه. بل على العكس من ذلك فهي تدين أعمال المقاومة الفلسطينية وتصنفها بالإرهاب وتدافع عن أعمال إسرائيل الإرهابية في حق هذا الشعب، زاعمة أن إسرائيل حق الدفاع عن نفسها.

يجب أن يتمسك الشعب الفلسطيني بالحق في الدفاع الشرعي المنصوص عليه في المادة 51 من الميثاق حيث يحق له أن يلجأ إلى كل الوسائل الممكنة بما فيها استعمال القوة لصد عدوان وقع عليه في ظل عجز وتخاذل من المنظمة الدولية عن اتخاذ أية تدابير لردعه وتطبيق المبادئ التي وجدت من أجلها<sup>(2)</sup>.

## الفرع الثاني

### حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير كباقي الشعوب

أصرت محكمة العدل الدولية في قضية تيمور الشرقية أن الشعوب "People" وليس الدول أو كنايات أخرى تملك الحق في تقرير المصير، واحترام هذا الحق له طابع القواعد الأمرة (Erga Omnes)، وهذا الحق يمنح للشعوب المطالبة الدولية عندما ينتهك حقهم في تقرير المصير<sup>(3)</sup>.

يحق للقوة المستعمرة ممارسة السلطة على الإقليم المستعمر ولكن في إطار القانون الدولي المعاصر فمن واجبات الدولية المستعمرة نقل السيادة لسلطات ذلك الإقليم في أقرب الآجال<sup>(4)</sup>.

(1) عبد الناصر قاسم القراء، المرجع السابق.

(2) درامنة صباح، المرجع السابق، ص 142.

(3) Raic David, op.cit, P 13.

(4) Raic David, op.cit, P 103.

أعلنت محكمة العدل الدولية في قضية الصحراء الغربية وبدون تردد شعب الإقليم الصحراء الغربية المطالب بتقرير المصير لديه الحق لتقرير مستقبله السياسي، والتعبير بكامل حريته عن ذلك<sup>(1)</sup>.

أثبتا الاستفتاء والاستقلال في تيمور الشرقية الأبعاد الدولية لجهود المغرب و أندونيسيا في توسعها الإقليمي الذي كان ناجحا بسبب مساندة الدول الكبرى عن طريق مجلس الأمن. بذلت منظمة الأمم المتحدة جهودا لتخفيف الضغط على المغرب و أندونيسيا أين اكتفى مجلس الأمن من خلال قراراته بالتأسف لاحتلال « Invasion » الإقليمين، وهذا المصطلح يعكس لغة ضعيفة بالمقارنة مع وضع الإقليمين. دعا مجلس الأمن بالمقابل إلى انسحاب القوات المغربية والأندونيسية والتفاوض على حل النزاع من خلال التأكيد على حق تقرير المصير للشعبين ونداء لإنهاء القتال<sup>(2)</sup>.

شجع معظم التيموريين والصحراويين الاستقلال التام في كلا الإقليمين المحتلين، الجيل الذي كبر تحت الاحتلال تبنى في الأخير فكرة تقرير المصير وأنه متمسك بالاستقلال<sup>(3)</sup>.

تخلص الملايين من الأشخاص من الاستعمار بنجاح، وبقيت الصحراء الغربية وتيمور الشرقية سنوات طويلة، أقاليم غير مستقلة معترف بها من منظمة الأمم المتحدة، وهي قضيتين من القضايا التي لم ينتهي فيها الاستعمار بالسلام أو استشارة سكانها الأصليين كما تنص عليه قواعد القانون الدولي<sup>(4)</sup>.

احتلا الإقليمين في أواخر 1975، في موجة الاعتراف دوليا بالاستقلال وبقي الإقليمين أكبر إقليمين تحت وصاية لجنة تصفية الاستعمار، احتلت كل من الصحراء الغربية وتيمور الشرقية من دول الجوار لينتهي بضم المغرب للصحراء الغربية وضم أندونيسيا لتيمور الشرقية، واحتلال الإقليمين كان بالقوة مع أعداد هائلة من اللاجئين<sup>(5)</sup>.

(1) Raic David, op.cit, P 132.

(2) Zunes Stephen, op.cit, P 119.

(3) Idem, P 129.

(4) Zunes Stephen, East timor and Western sahara : A comparative analysis on prospects for self determination, in international low and the question of werstern sahara, op.cit, P 109.

(5) Zunes Stephen, East Timor and Western Sahara ..., op.cit, p 109.

الدولتين المحتلتين (أندونيسيا والمغرب)، كانتا تحديا لمجلس الأمن من خلال القرارات المختلفة، فالتدخل الفعلي لحل النزاع عرقل من الأعضاء الدائمين في المجلس (بريطانيا، فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية) بالرغم من أن المحتلين خرقوا قواعد القانون الدولي، إلا أنهم توسعوا في هذه الأقاليم بسبب العدد الضئيل للسكان. أشار معظم المهتمين بالقضيتين إلى مدى ضخامة الإمكانيات العسكرية والمصالح الاقتصادية للدول المحتلة<sup>(1)</sup>.

أصبحت تيمور الشرقية مستقلة وخارج الحكم الأندونيسي بعد استفتاء حر وعادل تحت رعاية الأمم المتحدة، . حق تقرير المصير مارسه الشعب التيموري برعاية منظمة الأمم المتحدة، وبما أن قضية التيمور الشرقية الأقرب إلى قضية الصحراء، فيجب أن ينال الشعب الصحراوي استقلاله تحت الرعاية الأممية عن طريق تمكينه من حقه في تقرير المصير عن طريق إجراء الاستفتاء.

والسؤال كيف يمكن للدول أن تدين الوجود المغربي في الصحراء الغربية وتواجهه غير القانوني هناك؟.

الإجابة يمكن استخلاصها مباشرة من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2004 حول بناء الجدار العازل، فالقضيتين الصحراوية والفلسطينية متشابهتين.

الأصل أن الاحتلال يقف عائقا في ممارسة الشعبين الصحراوي والفلسطيني لتقرير المصير، فإسرائيل بنت الجدار العازل ولازالت تحافظ عليه بين إقليمها وإقليم فلسطين، وهذا الجدار لا يعزل فقط الحدود المرسومة بين الطرفين فقط، بل يتعدى إلى الحدود الفلسطينية واقتطاع أراضي فلسطينية<sup>(2)</sup>.

عزل الجدار 16 % من أراضي قطاع غزة، وتحجبت إسرائيل بالجدار لأسباب أمنية، أي حماية إسرائيل في الهجمات الإرهابية، وأنها ستزيل هذا الجدار بمجرد نهاية الخطر<sup>(3)</sup>.

أقرت محكمة العدل الدولية لعدم شرعية بناء الجدار العازل، واستنتجت بأن بناء الجدار يعيق بشدة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير وإسرائيل مجبرة لاحترام هذا، وعلى إسرائيل احترام التزاماتها في القانون الدولي الإنساني<sup>(1)</sup>.

(1) Zunes Stephen, East Timor and Western Sahara ..., op.cit, p 109

(2) HANNIKAINEN Lauri, op.cit, P 70.

(3) Ibid.

اتضح القوة المحتلة للإقليمين، المغرب وإسرائيل، يسهل علينا إيجاد النظام القانوني المطبق على الإقليمين، فقرار محكمة العدل الدولية حول الجدار العازل في سنة 2004، عالج المسألة بأربع أسئلة مهمة وهي منع استعمال القوة في العلاقات الدولية، القانون الدولي الإنساني، القانون الدولي لحقوق الإنسان، والحق في تقرير مصير الشعوب<sup>(2)</sup>. وعند التمعن بهذه الوسائل نرى بأنها تنطبق تماما على إقليم الصحراء الغربية، وعلى جبهة البوليساريو محاولة الدفاع عن حق الشعب الصحراوي بمقارنته بالشعب الفلسطيني، وخاصة أن الجدار العازل المغربي أكبر بكثير من جدار إسرائيل في الأراضي الفلسطينية.

الاستفتاء والاستقلال في تيمور الشرقية تسببا في أزمة سياسية واقتصادية لأندونيسيا، والاقتصاد المغربي ضعيف، فمن صالح الحركة الوطنية الصحراوية استغلال هذا الضعف في أمل تكرار سيناريو تيمور الشرقية، لتغيير السياسة المغربية إزاء الصحراء الغربية<sup>(3)</sup>.

يواجه قادة جبهة البوليساريو صعوبة أخرى وهي الموازنة بين الجبهة الداخلية للكفاح والجبهة الخارجية للكفاح، أي شعب الصحراء داخل الأراضي الصحراوية المحتلة، وشعب المخيمات بتندوف.

أظهر الصراع في فلسطين من الانتفاضة الأولى إلى اليوم بين الصراع القوى بين أعضاء حركة فتح الذين كونوا هيئة في الخارج (المنفى) وبين حركات انفصالية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. قرر قادة حركة فتح التفاوض في إطار اتفاق أوسلو من أجل التحكم وبسط النفوذ والرقابة على الحركات الوطنية<sup>(4)</sup>.

ضمانات منظمة الأمم المتحدة ستكون محل امتحان، لتفادي تكرار الأحداث العنيفة التي صاحبت استفتاء تيمور الشرقية، بالإضافة إلى معركة الانتخاب التي ستقرر مستقبل الصحراء الغربية.

(1) HANNIKAINEN Lauri, op.cit, P 70 .

(2) SOROETA Liceras Juan, Palestina y sahara occidental in, persistencia de las violaciones de los derechos de un un pueblo, op.cit, P 21.

(3) TOBY Shelley , op.cit, P 203.

(4)TOBY shelley, op.cit, P 203.

الناشطين في مجال حقوق الإنسان داخل المغرب والناشطين داخل الأراضي الصحراوية المحتلة، قد يلتقون يوما و يقومون ببناء مجتمع مدني وقد يؤثرون في المغاربة ويزرعون فيهم بذرة الثورة (Germ Of Rebellion) (1).

بناء المجتمع المدني حاجة ملحة للصحراويين للكفاح في سبيل حقوقهم ويجب التحضير لعودة اللاجئين بعد التفاوض وتحت حماية دولية، فقد يكونون ملزمين بالعودة إلى الأراضي الصحراوية في إطار التفاوض وعودتهم كجزء من مخطط قد يفضي إلى الاستقلال، وهنا على الحركات الوطنية الصحراوية استقبالهم ومعالجة النزاع في ظروف جديدة، وسط وحدة وتضامن للحركة الوطنية الصحراوية(2).

الحديث عن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير كغيره من الشعوب دفعنا لتناول القضية الفلسطينية كونها دولة عربية ولاقت مساندة عربية، وتطرقنا إلى قضية تيمور الشرقية لأنها الأقرب لقضية الصحراء الغربية وتحصلت على الاستقلال.

وسنشير أيضا إلى القضية السودانية لأنها دولة إفريقية وعربية، أين الدول الإفريقية والعربية سمحت بانفصال السودان وتكوينه لدولة مستقلة. الدول الإفريقية وليس كلها تحاول مساعدة الشعب الصحراوي لنيل استقلاله بينما الدول العربية فترفض المبدأ تماما.

تفاقت الأزمات بعد الاستقلال في السودان بين شماله وجنوبه، وتوالت حلقات تلك الأزمات صراعات وحروباً بين الحكومة المركزية والمتمردين الجنوبيين المطالبين بالانفصال. بدأت مفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان على الأراضي الكينية، وتواصلت حتى عام 2004 حيث تم التوصل لاتفاق السلام الموقع في نيفاشا في 2005 بعد إبرام عدد من البروتوكولات(3).

أقر اتفاق السلام الشامل حق الجنوب في تقرير المصير بين الانفصال أو البقاء تحت السيادة السودانية باستفتاء شعبي يجري بعد مرحلة انتقالية مدتها ست سنوات لتبدأ بعد ذلك المشاورات لوضع الدستور المؤقت للبلاد(1).

(1) TOBY shelley, op.cit, P 206.

(2) Ibid.

(3) طوزان أحمد محمد، مرجع سابق، ص 171.

تم الاتفاق على أن يتولى جون قرنق منصب النائب الأول للرئيس السوداني وعلي عثمان محمد طه، نائبا ثانيا للرئيس، وشكلت حكومة انتقالية موحدة في انتظار إجراء الاستفتاء على مصير الجنوب.

لقي جون غرنق مصرعة في سنة 2005 في تحطم طائرته فوق إقليم الجنوب وتولى مهامه خلفا له برئاسة إقليم الجنوب نائبة سلفاكبير ميارديت، كما تولى باقان أموم، منصب الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان<sup>(2)</sup>.

أجريت أول انتخابات رئاسية وتشريعية تعددية في السودان في إطار تنفيذ اتفاق السلام بإشراف مفوضية الانتخابات القومية السودانية وبمراقبة دولية في أبريل 2010.

أثمرت تلك الانتخابات عن فوز الرئيس البشير بولاية رئاسية جديدة وفوز سلفاكبير ميارديت زعيم الحركة الشعبية برئاسة إقليم الجنوب<sup>(3)</sup>.

باركت الأمم المتحدة ما توصلت إليه المفاوضات من اتفاقات ولكنها تجنبت التطرق صراحة لموقفها القانوني من فكرة منح شعب جنوب السودان الحق في الانفصال.

أجري الاستفتاء في الفترة الممتدة من 9 إلى 15 سنة 2011 واختار الجنوبيين بأغليبيتهم الساحقة الانفصال عن دولتهم الأم وإنشاء دولة مستقلة خاصة بهم سميت دولة جنوب السودان، حيث أعلن الانفصال رسميا في 2011/08/09، وكان السودان أول دولة تعترف بدولة الجنوب كدولة مستقلة في اليوم نفسه<sup>(4)</sup>.

تمكن شعب جنوب السودان من تقرير المصير والانفصال عن الدولة الأم وبرعاية ومباركة منظمة الأمم المتحدة، بينما الشعبين الفلسطيني والصحراوي في انتظار حقهم في تقرير المصير منذ عقود، وتصفية الاستعمار نهائيا من أقاليمهم ولكن بدون جدوى.

(1) طوزان أحمد محمد، مرجع سابق، ص 171.

(2) طوزان أحمد محمد، مرجع سابق 172.

(3) طوزان أحمد محمد، مرجع سابق، ص 472

(4) المرجع نفسه.

## المطلب الثاني

### تفعيل حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير

أكدت لوائح وقرارات منظمة الأمم المتحدة عن حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير منذ سنة 1991، ومنذ ذلك التاريخ، جبهة البوليساريو تحاول قادتها إقناع المجتمع الدولي بضرورة إجراء استفتاء لتقرير المصير وتحاول بعثة المينورسو جاهدة إيجاد الظروف الملائمة لإجراء الاستفتاء (الفرع الأول).

إجراء الاستفتاء حق للشعب الصحراوي لتقرير مصيره، وبالرغم من التماطل في إجراءه والعراقيل التي تعترضه، يبقى الأمل موجود، ولو كان ضئيلاً لأنه الحل لإنهاء معاناة شعب الصحراء الغربية المنقسم بين إقليم الصحراء الغربية المحتل، ومخيمات اللاجئين، والاستفتاء حق غير قابل للتصرف وهو حق ثابت للشعب الصحراوي يبحث عن تفعيل (الفرع الثاني).

### الفرع الأول

#### الاستفتاء كحل نهائي لتقرير المصير

إقليم الصحراء الغربية مستعمرة إسبانيا ومن واجب إسبانيا تمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير المصير (أولاً) وعلى المجتمع الدولي توفير الظروف الملائمة لإجراء الاستفتاء (ثانياً).

#### أولاً - واجب إسبانيا التاريخي اتجاه الشعب الصحراوي:

حق تقرير المصير له عدّة وسائل لممارسته، إلا أن أهم هذه الوسائل، الاستفتاء الشعبي ويقصد به حرية الشعب في اختيار حكومته ووضع نظامه السياسي وتقرير مستقبله السياسي وبمنتهى الحرية قبولاً أو رفضاً دونما أدنى ضغط أو تأثير عليه من قبل أية جهة أجنبية أو ضغوط خارجية.

يعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب الديمقراطية شيوعاً وبه نالت العديد من الدول الإفريقية والآسيوية استقلالها، وذلك باختيارهم الحرية والاستقلال وتشكيل دولة مستقلة ذات سيادة<sup>(1)</sup>.

(1) رجب عبد المنعم متولي، مرجع سابق، ص 297.

رغم نجاح هذا الأسلوب في ممارسة الحق في تقرير المصير إلا أنّ الدول الاستعمارية غالباً ما تقاوم وتمارس قدرًا من الضغوط على الشعوب الذي تتبعه فتنشأ حركات المقاومة أو التحرير من أجل التحرر من قيود المستعمر وفرض السيادة والاستقلال لدولهم<sup>(1)</sup>.

تعتبر حروب التحرير التي تخوضها الشعوب ضد القوى الأجنبية المستعمرة أو السيطرة حروباً مشروعة وذات طابع دولي وليست حروباً محلية فإذا ما لجأت الدول الاستعمارية إلى القوة ضدّ الشعوب لحرمانها من حقها في تقرير مصيرها تعتبر انتهاكاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وخاصة المتعلقة بالحق في تقرير المصير. وأكدت الجمعية العامة ذلك في لوائحها التي أصدرتها بشأن الصحراء الغربية منذ 1973 ورأت ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم استفتاء تحت رعاية الأمم المتحدة بقصد تمكين السكان الأصليين من ممارسة حقهم في تقرير المصير بكل حرية<sup>(2)</sup>.

تحصلت 80 مستعمرة على الاستقلال منذ نشأة منظمة الأمم المتحدة، وتتابع لجنة تصفية الاستعمار مراقبة 16 إقليم، لازال مستعمراً، وتعمل هذه اللجنة على تسهيل تقدم الشعوب نحو تقرير المصير في الأقاليم التي لم تنل الاستقلال، ومن بينها إقليم الصحراء الغربية الذي يعتبر آخر إقليم مستعمر في إفريقيا<sup>(3)</sup>.

يجب أن يركز الحل القانوني الدولي لنزاع الصحراء الغربية، على احترام مبدأ حرية تقرير مصير الشعوب. في الواقع إقليم الصحراء الغربية، إقليم غير مستقل ووضع القانوني الدولي النهائي يختاره شعب الإقليم أي شعب الصحراء الغربية من خلال التعبير بكل حرية عن مصيره<sup>(4)</sup>.

تقرير مصير شعب الصحراء الغربية سيتم بالسماح له بإبداء رأيه بكل حرية عن رغبته في اكتساب مركز قانوني دولي محدد<sup>(5)</sup>، كالانضمام إلى دولة موجودة فوق الإقليم، أو الحكم مع هذه الدولة الموجودة فوق الإقليم أو إنشاء دولة أخرى، أو أي حل آخر، المهم

(1) رجب عبد المنعم متولي، مرجع سابق، ص 298.

(2) المرجع نفسه.

(3) للمزيد انظر: تصفية الاستعمار، اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار، 2008/02/28، [www.un.org](http://www.un.org)

(4) FUENTE Cabo Ignacio, Y M.MARINO MENENDEZ Fernando, El Conflicto del Sahara Occidental, Ministerio de defensa, Madrid, 2006, P 177.

(5) FUENTE Cabo Ignacio, Y M.MARINO MENENDEZ Fernando, op.cit, p 177.

هو الاختيار الحر، والحل الوحيد لمعرفة رغبة الشعب الصحراوي بكل حرية، هو إجراء استفتاء لتقرير المصير<sup>(1)</sup>.

يرى الأستاذ صدوق عمر أن سلطة الاستفتاء لا يمكن منحها للمغرب، لأنه يجب تعيين سلطة دولية لهذه العملية والمغرب ليس دولة قائمة بالإدارة كما يدعي، فالحل المغربي لا يضمن موضوعية الاستفتاء، وعلى كل حال فقد أعلن المغرب مقدماً هذه النتائج، وهي تأكيد الاحتلال<sup>(2)</sup>.

اقترح متراض مفاده انه يمكن تكليف الإدارة المؤقتة المحايدة بعملية الاستفتاء باشتراك المغرب وجبهة البوليساريو، وان هذا الحل الذي له الفضل في معاملة المغرب وجبهة البوليساريو على قدم المساواة وله سيئة واحدة وهي انه لا يضمن بالضرورة نزاهة عملية التصويت لأنه سيسبب نزاعات بين الأطراف المعنية في الساحة. وبالإضافة إلى ذلك ربما يعترض المغرب على اشتراك جبهة البوليساريو على قدم المساواة<sup>(3)</sup>.

على عاتق الحكومة الإسبانية واجب قانوني، سياسي وأخلاقي لاتخاذ جميع الوسائل الضرورية لضمان تقرير المصير الفعلي للشعب الصحراوي والمساهمة بذلك في استقرار المنطقة<sup>(5)</sup>.

لا تنتهي مسؤولية إسبانيا تجاه الشعب الصحراوي إلى غاية ممارسة هذا الشعب حقه في تقرير المصير، فإجراء استفتاء حر لتقرير المصير وحده سيكون الضمان لتطبيق الشرعية في الصحراء الغربية<sup>(1)</sup>. يرى بعض المؤلفين الأسبان أنه على الحكومة الإسبانية الامتثال لأحكام المادة 73<sup>(4)</sup> من الفصل الحادي عشر من الميثاق الأممي. ويؤكد هؤلاء المؤلفين أن على إسبانيا نقل المعلومات حسب المادة 73 هـ<sup>(1)</sup>.

(1) FUENTE Cabo Ignacio, Y M.MARINO MENENDEZ Fernando, op.cit, p 177.

(2) صدوق عمر، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، بحث مقدم لنيل دبلوم الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، المركز الجامعي، تيزي وزو، 1982، ص 296.

(3) المرجع نفسه.

(5) SOROETA LICERAS Juan, Palestina y Sahara Occidental, op.cit, P 29.

(1) تنص المادة 73 من الميثاق الأممي على: « يقرر أعضاء الأمم المتحدة، الذين يوظفون في الحال أو في المستقبل بتبعات عن إدارة الأقاليم لم تتل شعوبها قسماً كاملاً من الحكم الذاتي - المبدأ القاضي بأن =

بالرغم من انسحاب إسبانيا من الإقليم لا زالت القوة الإدارية للإقليم<sup>(2)</sup>، والمغرب احتلت الإقليم بطريقة غير شرعية (Illégale) (3). نلاحظ أن إسبانيا تخلت عن واجباتها التاريخية، بعدم احترام لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

كانت الصحراء الإسبانية، محمية إسبانية منذ 1884، وأدرجت عام 1963 في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بموجب الفصل الحادي عشر من الميثاق، وابتداء من عام 1962، أحالت إسبانيا بوصفها الدولة القائمة بالإدارة معلومات تقنية وإحصائية عن الإقليم بموجب المادة 73/هـ من ميثاق الأمم المتحدة<sup>(4)</sup>.

مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول، ويقبلون أمانة مقدسة في عنقهم، الالتزام بالعمل على تنمية رفاة أهل هذه الأقاليم إلى أقصى حد مستطاع في نظام السلم والأمن الدولي الذي رسمه هذا الميثاق...».

(2) تنص المادة 73/هـ على: « يرسلون إلى الأمين العام بانتظام يحيطونه علماً بالبيانات الإحصائية وغيرها من البيانات الفنية المتعلقة بأمور الاقتصاد والاجتماع والتعليم في الأقاليم التي يكونون مسئولين عنها... ». للمزيد انظر الميثاق الاممي، مرجع سابق.

(3) والمادة 73/ب من الميثاق الأممي تنص على: « ينمون الحكم الذاتي، ويقدرن الأمانى السياسية لهذه الشعوب قدرها ويعاونوها على إنماء نظمها السياسية الحرة نمواً مطرداً، وفقاً للظروف الخاصة بكل إقليم وشعبه، مراحل تقدمها المختلفة ». ».

والفقرة ب من المادة 73 لها علاقة مع المادة 103 من الميثاق التي تنص: « إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء "الأمم المتحدة" وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق ». للمزيد انظر الميثاق الاممي، مرجع سابق.

وفيهم في تطبيق نص المادتين على إقليم الصحراء الغربية، أن إسبانيا هي القوة الإدارية على الصحراء الغربية، وكان لزاماً عليها توفير الإمكانيات للشعب الصحراوي لتقرير مصيره، وتنفيذ التزاماتها التاريخية إزاء الشعب الصحراوي.

و تنص المادة 74 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: « يوافق أعضاء الأمم المتحدة أيضاً على أن سياستكم إزاء الأقاليم التي ينطبق عليها هذا الفصل كسياستهم في بلادهم نفسها يجب أن تقوم على مبدأ حسن الجوار وأن تراعي حق المراعاة مصالح بقية أجزاء العالم ورفاهيتها في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والتجارية ». ».

كما تنص المادة 3/1 المشتركة من العهدين الدوليين على: « على الدول الأطراف في هذا العهد، بما الدول التي تقع على عاتقها مسؤولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية، أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم هذا الحق وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة» للمزيد انظر العهدين الدوليين لحقوق الإنسان، مرجع سابق .

(4) SOROETA Liceras Juan, op.cit, P 20.

(4) S/2002/161 of 12 February 2002, Para 5.

قامت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بدراسة هذه المعلومات، وفي سلسلة من اللوائح الصادرة عن الجمعية العامة بشأن مسألة الصحراء الإسبانية/الصحراء الغربية، أعيد تأييد انطباق إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على الإقليم<sup>(1)</sup>.

أبلغت إسبانيا الأمين العام في 26 فبراير 1976، أنها قامت اعتباراً من ذلك التاريخ بإنهاء تواجدتها في الصحراء الغربية والتنازل عن مسؤولياتها على الإقليم، وقام المغرب بإدارة الإقليم الصحراء الغربية<sup>(2)</sup>.

يبدو أن المغرب ليس مدرجا كدولة قائمة بإدارة الإقليم في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ولهذا فإنه لم يحل معلومات عن الإقليم طبقاً للمادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة<sup>(3)</sup>.

المسؤولية القانونية والتاريخية والأخلاقية لإسبانيا، تدفعها لإعادة النظر في مواقفها إزاء وضع الشعب الصحراوي، إسبانيا تملك السلطات الإدارية في الإقليم، الحكومة الإسبانية ملامة لعدم اتخاذ العديد من الإجراءات في صالح شعب الصحراء الغربية<sup>(4)</sup>.

التدخل لإيقاف الاعتداءات العديدة والمتكررة التي تمارس ضد الصحراويين في إقليم الصحراء الغربية، سوف تكون أهم خطوة ستتخذها الحكومة الإسبانية لمساعدة الشعب الصحراوي في تقرير المصير<sup>(5)</sup>.

يجب أن يتدخل المجتمع الدولي خاصة إسبانيا، لإيقاف انتهاكات حقوق الإنسان في إقليم الصحراء الغربية، ولتفادي عودة النزاع المسلح بين المغرب وجبهة البوليساريو والذي سيؤدي إلى زعزعة استقرار هذه المنطقة الحساسة.

### ثانيا - توفير الظروف الملائمة لإجراء الاستفتاء:

من الضروري التنبيه أن المغرب سيواجه مسؤولياته اتجاه الشعب الصحراوي واتجاه المجتمع الدولي، وعلى منظمة الأمم المتحدة إيجاد مekanزمات فعالة لضمان في حالة كانت

(1) S/2002/161 of 12 February 2002, Para 5 .

(2) Idem, Para 7.

(3) Ibid.

(4) Sahara Occidental? hasta cuando ?, op.cit, P 84.

(5) Idem, P 85.

نتيجة استفتاء الاستقلال وإعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية دولة ذات سيادة<sup>(1)</sup>.

لن يواجه استقلال الصحراء الغربية المصاعب والعراقيل في حالة واحدة فقط وهي الشراكة السلمية بين الدول المستقلة، المغرب والصحراء الغربية، وعلى المغرب مواجهة ما ارتكبه في الصحراء الغربية، وتحمل المسؤولية<sup>(2)</sup>.

يلاحظ أن المغرب بعيد عن ذلك، فقد نددت الرباط بالقرار الإسباني في أبريل 2015 ملاحقة 11 مسؤولا مغربيا بتهمة ارتكاب أعمال إبادة جماعية بين 1975 و1991 في الصحراء الغربية، وعبرت السلطات المغربية عن استنكارها للاستغلال السياسي للقضية تزامنا مع اجتماع مجلس الأمن حول الصحراء الغربية<sup>(3)</sup>.

تذكرنا قضية الصحراء الغربية، بوجود علاقة وطيدة، بقضية تيمور ليشتي، التي جرى فيها الاستفتاء لتقرير المصير بعد مدة طويلة من الاحتلال الاندونيسي (بعد الاستعمار البرتغالي) والنتيجة الإيجابية للاستفتاء 74% من الأصوات لصالح الاستقلال<sup>(4)</sup>.

حصل الشعب التيموري على الاستقلال بعد تطبيق مبدأ من مبادئ القانون الدولي وهو حق تقرير المصير، وتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره كمثله الشعب التيموري، سيغير المسار، كما تغير مصير تيمور الشرقية، وتعال الصحراء الغربية الاستقلال<sup>(5)</sup>.

تدخل مجلس الأمن ضروري، فالشروط الدولية التي تسمح للشعب الصحراوي بالتعبير عن رأيه من خلال تقرير المصير، متوفرة، فمن غير المقبول عمليا انتهاك حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير لأنه لازال خاضعا للسيطرة الاستعمارية.

(1) FUENTE Cobo Ignacio y M.MARINO MENÉNDEZ Fernando, op.cit, p179.

(2) Ibid

(3) France 24, 10/04/2015 in; [www.france24.com/ar/](http://www.france24.com/ar/)

(4) BERNABE López García, Marruecos, singularidad de una relación histórica ,op.cit ,p 228

(5) Ibid.

## الفرع الثاني

### صعوبة إجراء الاستفتاء

أمام تمسك المغرب بحقه السيادي على إقليم الصحراء الغربية (أولا) في ظل الظروف الدولية الراهنة يصعب إجراء الاستفتاء (ثانيا).

#### أولا - تمسك المغرب بفكرة الوحدة الترابية:

وضع القانون الدولي ضمانات أساسية لممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، وهي أساسا الوصول إلى الإرادة الحقيقية للشعب، إذ أنه من الممكن تزوير هذه الإرادة وقد أكدت على ذلك محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري في قضية الصحراء الغربية<sup>(1)</sup>. رأت محكمة العدل الدولية أنه من الواجب أن يأتي التعبير عن إرادة الشعب من خلال استشارات شعبية مصحوبة بجميع الضمانات الضرورية لضمان تمتع هذا الشعب بحرية التعبير<sup>(2)</sup>.

من المتفق عليه أن الشعب الواقع تحت سيطرة أجنبية لا يستطيع أن يعبر عن إرادته بحرية في عملية اقتراح أو استفتاء انفرادي بتنظيمها والإشراف عليها السلطة الاستعمارية. التعبير عن إرادة الشعب يجب أن تكون بحرية صادقة، والاستفتاء بحق، يعتبر الأساس الديمقراطي الذي يتحقق التعبير وفقاً له<sup>(3)</sup>. لا يظهر بأن هذه الحرية ستطبق حقيقة وبجدية تحت الرقابة العسكرية للمغرب على إقليم الصحراء الغربية وشعبه غير المستقلين.

قال الملك محمد السادس في 06 نوفمبر 2014 الموافق لذكرى المسيرة الخضراء التي جرت عام 1975 إن: « الصحراء ستبقى جزء من المغرب إلا أن يرث الله الأرض ومن عليها ». أما فيما يتعلق بعملية التفاوض، فقد قال « إن اختيار المغرب للتعاون مع جميع الأطراف بصدق وحسن نية لا ينبغي فهمه على أنه ضعف أو اتخاذ كدافع لطلب المزيد

(1) السيد مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص 177.

(2) المرجع نفسه.

(3) السيد مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص 178.

من التنازلات". وتابع قوله " فمبادرة الحكم الذاتي، هي أقصى ما يمكن أن يقدمه المغرب من أجل إيجاد حل نهائي لهذا النزاع الإقليمي « (1).

وأعرب الملك محمد السادس عن رفضه « لأي محاولة لمراجعة مبادئ ومعايير التفاوض، ولأي محاولة لإعادة النظر في مهام البعثة أو توسيعها بما في ذلك مسألة مراقبة حقوق الإنسان « (2).

رد جبهة البوليساريو كان في 08 نوفمبر 2014، وانتقدت الجبهة انتقاداً شديداً خطاب الملك واعتبرته « إعلاناً صريحاً للتمرد على ميثاق الأمم المتحدة ورفض قراراتها التي تحدد طبيعة مشكلة الصحراء الغربية وإطار الحل وقاعدة التفاوض... وتحدد بشكل قاطع لا لبس فيه أن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار، طرفاها هما جبهة البوليساريو والمملكة المغربية، وأن حلها يكمن في تمكين هذا الشعب في حقه، غير القابل للتصرف، في تقرير المصير والاستقلال « (3).

دعت جبهة البوليساريو، المجتمع الدولي إلى المسارعة باتخاذ المواقف والإجراءات اللازمة للتصدي لهذا التعنت الخطير وإلزام المملكة المغربية بالامتثال لمقتضيات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

دعت الجبهة أيضا الأمم المتحدة إلى تطبيق خطة التسوية لعام 1991 التي وضعتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، وإلى وضع حد لعمليات نهب الثروات الطبيعية للصحراء الغربية (4).

عمل الطرفان المغربي والصحراوي على تيسير التفاوض، وذلك باحترام طلب المبعوث الشخصي للأمين العام الأممي، بإجراء نقاش مفتوح وصريح على أن يتسم بالاحترام، وأثناء المناقشات أكد الطرفان من جديد التزامهما بالعملية وبدا أنهما عازمان على عدم التسبب في انهيار للمفاوضات، ورغم أنهما أكدا، كلاهما، احترامهما لمبدأ تقرير المصير وقبلا قرار

(1) S/2015/246 of 10 April 2015, Para 6.

(2) Ibid.

(3) S/2015/246 of 10 April 2015, Para 6.

(4) Ibid.

مجلس الأمن 1754 (2007) بوصفه صك ولاية المفاوضات، مع ذلك ضلت مواقفهما متباعدة فيما يخص تعريف تقرير المصير<sup>(1)</sup>.

ولازال الطرفان متمسكان برأيهما إلى يومنا هذا، جبهة البوليساريو متمسكة بحق تقرير المصير والمغرب لا يريد التفريط في الوحدة الوطنية، والاكتفاء بمنح الصحراويين الحكم الذاتي.

يرى المؤيدين للموقف المغربي بأنه أكثر من 35 سنة من إصدار الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول قضية الصحراء الغربية ورحيل المستعمر الإسباني لازال الوضع في طريق مسدود، حسب ما تشير إليه مختلف المؤشرات وذلك في محاولة غير مناسبة و غير موفقة في تحديد "مفهوم تقرير المصير".

حل الاستفتاء المعتمد مبدئياً، غير مجدي، فإذا كان هناك انسداد، فهذا نتيجة الإجابة عن أسئلة صياغتها خاطئة<sup>(2)</sup>. فيرى المغاربة أن مبدأ القانون في إطار منظمة الأمم الذي عالج قضية الصحراء الغربية منذ 1966 هو "قانون الشعوب".

(Droit des peuples à disposer d'eux-mêmes) أو بالأحرى "الحق في تقرير المصير" والذي قورن بالاستقلال أو بالانفصال وفي بداية القرن 21 ، قراءة مفهوم تقرير المصير، يبدو بشكل عام غير مناسب وغير متناسق مع حالة الصحراء الغربية<sup>(3)</sup>.

وضع هذا المفهوم في وقت الاستعمار، فهناك تشابه بين تقرير المصير والاستقلال، ويشكل في يومنا هذا ابتذال وتهديد لحق الدول للحفاظ على استقرارها وسيادتها الإقليمية وبالتالي استقرار المجتمع الدولي. كما حدث في قضية جورجيا عام 2008، أين أكدّ الإتحاد الأوروبي تمسكه العميق بالوحدة الإقليمية لهذا البلد، والرفض القاطع للاعتراف بانفصال أبخازيا المدعومة من روسيا<sup>(4)</sup>. ويضيف المؤيدين للموقف المغربي بأنّ المجتمع أصبح أكثر حذراً لقبول دول جديدة لأنها تهدد الأمن وتصبح وكراً للإرهاب، لذا لا يمكن الاعتراف بتقرير المصير ولو كان موجوداً، لا يمكن أن يكون مرادف للاستقلال، أو إنشاء دويلات جديدة<sup>(5)</sup>.

(1) S/2007/385 of 29 June 2007, Para 7.

(2) ROUVILLOIS Frederic, op.cit, P 07.

(3) Idem, P 09.

(4) ROUVILLOIS Frederic, op.cit, P 07.

(5) Idem, P 07.

ينطبق هذا على حال الصحراء الغربية، إذ يؤكد المؤيدين للموقف المغربي أن الأمم المتحدة أخطأت عندما منحت حق تقرير المصير للصحراء الغربية، ووضعت في خانة تصفية الاستعمار وبالتالي الاستقلال مع أن المغرب أراد استرداد الإقليم.

تبنّت مفهوم تصفية الاستعمار جبهة البوليساريو، وقد اعتبره بعض الملاحظين، غير واقعي، فقد صرّح السفير الأمريكي في منظمة الأمم المتحدة سنة 2008، دولة صحراوية مستقلة ليست خيار واقعي لحل النزاع<sup>(1)</sup>.

وأضاف بان كي مون في تقريره لشهر أبريل 2011، « أنه من الواضح أن الشعب الصحراوي إذا لم تتاح له الفرصة للتعبير عن رأيه بشكل واضح ومقنع سنجازف بخلق ضغوطات في الصحراء الغربية والمنطقة ».

فالجواب على السؤال الذي صياغته خاطئة، ستكون إجابة غير مناسبة فالركود يستحيل تفاديه.<sup>(2)</sup> حسب رأي المؤيدين للموقف المغربي.

### ثانيا - استقلال الصحراء الغربية صعب التحقيق في الظروف الدولية الراهنة:

حررت الحقوقية (Gilonne D'origny) مذكرة أمام لجنة تصفية الاستعمار الرابعة حول تطبيق القانون الدولي في الصحراء الغربية وذكرت فيها بأن إسبانيا تبقى القوة المسؤولة عن الإقليم، كما أضافت وتساءلت هل غزو العراق للكويت يعني اقتراح أن يتحول استقلال الكويت إلى مجرد نظام للحكم الذاتي<sup>(3)</sup>.

ينطبق الأمر على البوسنة، و تيمور الشرقية، يجب أن ينتخب الصحراويين ليختاروا بحرية بين الاستقلال والحكم الذاتي، وذكرت الحقوقية (Gilonne D'origny) بأن مهام لجنة تصفية الاستعمار هو تمكين الشعوب من السيادة، فلا يمكن تبرير تقرير المصير الذي ينفى الاستقلال<sup>(4)</sup>.

حركة راكدة وغير عملية، بعد سنة من تعيين الأمين العام الأممي بان كي مون كريستوفر روس (Christopher Ross) كمبعوث شخصي له، بعد خروج ( Peter Van

(1) ROUVILLOIS Frederic, op.cit, P 09 .

(2) « Une question mal formulée, une réponse inappropriée : l'enlisement était inévitable, et pourtant, alors que l'histoire semble s'être accélérée, jamais on n'a été aussi proche d'un dénouement, susceptible de mettre un point final au différend Saharien », cité par ROUVILLOIS Frédéric, op.cit, P 12.

(3) Assemblée Générale, CPSD/373, op.cit.

(4) Assemblée Générale, CPSD/373, op.cit.

Walsun) والذي يستحق الذكر، لأنه طرح قضية الصحراء الغربية بطريقة منطقية وفقا للواقع.

يرى المبعوث الخاص (Peter Van Walsun) من جهة: « أن استقلال الصحراء الغربية صعب التحقيق وغير ممكن » مما أثار غضب الصحراويين<sup>(1)</sup>. ويرى من جهة أخرى أنّ دعم فكرة الشرعية الدولية من جهة جبهة البوليساريو غير صحيحة، لأن مجلس الأمن ليس مستعدا للجوء إلى الفصل السابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وإمكانية استخدام القوة لتجسيد حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير<sup>(2)</sup>.

نظرا لعدم قدرة منظمة الأمم المتحدة ضمان حق تقرير المصير. البديل الوحيد لضمان تقدم طرفي النزاع لإيجاد حل هو البدء في المحادثات المباشرة بين الطرفين دون تدخل منظمة الأمم المتحدة أو أي منظمة أو طرف أجنبي، أي لا داعي لطرف ثالث في المحادثات<sup>(3)</sup>. التحاور دون وسطاء قد يدفع بالمغرب وجبهة البوليساريو التخلي عن فكرة مشاوره المجتمع الدولي في كل خطوة بينهما، وأكثر من ذلك قد يؤدي ذلك للتفاوض على الكثير من المبادئ.

تقرير المصير والسيادة المغربية، ليست فقط المسائل العالقة في هذا النزاع، ولكنهما فقط محل نقاش تحت الوساطة الأممية، وباقي المبادئ عالقة، كمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار (التي دافعت عليه الجزائر بقوة)<sup>(4)</sup>.

عدم ممارسة الضغط على الطرفين، الطريقة الوحيدة التي ستسمح للطرفين، بمناقشة كل الاحتمالات والعمل على إيجاد أي حل يكون محل التفاوض المباشر دون وسطاء ولا شروط ولا قيود<sup>(5)</sup>.

واجب أصدقاء المملكة المغربية في مجلس الأمن، دعوة حكومة الرباط للقيام بالخطوة الأولى، بمبادرة جديدة يوجهها لخصومه التاريخيين وهذه المبادرة تكون باقتراح يوجه بالدرجة الأولى إلى جبهة البوليساريو ثم يوجه إلى الجزائر، وقد يؤدي إلى اتفاق بين الأطراف.

(1) BALLESTEROS García Ángel, op.cit, P 136.

(2) Ibid.

(3) HUGH Roberts, Sahara Occidental: es hora de replanteamientos, Afkar/Ideas, Num.21, primarera 2009, Madrid, P 55.

(4) HUGH Roberts, op.cit , P 55.

(5) Ibid.

يجب أن يكون اللقاء بمباركة الإدارة الأمريكية وباريس، وبعض الدول الأوروبية وبالتالي هذا سيؤدي إلى إيجاد حل للنزاع، والصحراويين في تندوف قد يتمكنون في النهاية من العودة إلى الديار<sup>(1)</sup>.

التحدي الحقيقي الذي يواجه اليوم المبعوث الخاص الأممي هو كيفية استعمال أساليبه لإقناع الطرفين، وأول ما يبدأ به هو محاولة إعادة تفعيل التفاوض بين الطرفين للتوصل إلى اتفاق فائز - فائز (gagnant-gagnant)، يفتح آفاق جديدة للدفع بالبناء المغربي<sup>(2)</sup>.

هل سيتمكن فعلاً السيد كريستوفر روس، على خلاف سابقه التفوق على العقبات وتفعيل المفاوضات، فقد بدأ المجتمع الدولي يتراجع عن الضغط على الأطراف المعنية لإيجاد حل نهائي لهذا النزاع.

الفنييس (La genèse) الذي عرفته قضية الصحراء الغربية يرجع إلى عام 1975، ولصالح المنطقة يجب أن تغطي العقلانية لصالح الشعوب المغربية، فيجب التقريب بين وجهات النظر المختلفة بين الطرفين لمصالحهما الجيوسياسية<sup>(3)</sup>.

ذكر الأستاذ الإسباني (Bernabé Lopez Garcia) في مارس 2000، أن تاريخ الاستفتاء سيكون في جويلية 2000، وسيتم بعد أشهر قليلة تقسيم 130 ألف لاجئ صحراوي في تندوف، وجهزت المفوضية السامية للاجئين، مخطط لتقسيم اللاجئين الصحراويين الذين لهم حق الانتخاب مع عائلاتهم كما طالبت به جبهة البوليساريو<sup>(4)</sup>.

وأكد الأستاذ (Bernabé Lopez Garcia) أن التحدي كان صعباً، فالانتخاب يشمل الصحراويين في الأراضي المحتلة ومخيمات اللاجئين والصحراويين في الخارج كموريطانيا، جزر الكناري، كوبا، وهنا يمكن افتراض التعايش في الأشهر التي ستسبق الاستفتاء<sup>(5)</sup>.

(1) HUGH Roberts, op.cit, P 55.

(2) BOUQUENTAR El Hassan, op.cit, P 211.

(3) BOUQUENTAR El Hassan, op.cit, P 211.

(4) BERNABÉ Lopez Garcia, Marruecos, singularidad de una relacion historica El Marruecos de Mohamed VI, in Magreb : Percepcion Espanola de la Estabilidad en El Mediterraneo, Prospectiva hacia el 2010, cuadernos de Estrategia 106, instituto Espanol de Estudios Estratégicos, ministerio de defensa, Madrid 2002, P 228.

(5) BERNABÉ Lopez Garcia, op.cit, P 228.

الأشخاص المنقسمين إيديولوجيا مع وجود فجوة عميقة مفتوحة لأكثر من ربع قرن بين موقفين مختلفين، لذلك يرى الأستاذ (Bernabé Lopez Garcia) أنّ الصحراويين سيمرون بفترة صعبة، أين يحتاج مدافعي كل موقف ضمان حقهم في الدفاع علانية وهذا غير ممكن في المغرب ولا في مخيمات اللاجئين بتدوف منذ 1976<sup>(1)</sup>.

توقع الأستاذ (Bernabé Lopez Garcia)، ان تنظيم الاستفتاء في سنة 2002 سيواجه مجموعة من الأفكار تتمثل في الصعوبات التي سيعرفها تنظيم استفتاء في الصحراء الغربية، ولكن للأسف، الاستفتاء لم يتم إجراؤه لا في سنة 1992 ولا في سنة 1994 ولا في سنة 1998 ولا في سنة 2000 ولا حتى في سنة 2016.

نجحت الأمم المتحدة في ضمان تنظيم استفتاء تقرير المصير في أقاليم أخرى، و لكنها فشلت في تحقيق ذلك عندما تعلق الأمر بالصحراء الغربية. وفي بداية الأمر كأنها اعتبرت سيطرة المغرب على الإقليم أمرا واقعا. في بداية النزاع سنة 1975 أصدرت قرارات متضارين: الأول دعا إسبانيا لمنح شعب الصحراء الغربية الحق في تقرير مصيره تحت مراقبة الأمم المتحدة، والثاني طلب من الإدارة الثلاثية (إسبانيا والمغرب وموريطانيا) المؤقتة للإقليم القيام بالشيء نفسه<sup>(2)</sup>.

الكفاح من أجل تحرير شعب الصحراء الغربية أصبح الآن في مرحلة حاسمة، فهو ليس من أجل العيش فقط، لكنه تعبير عن الوجود. الكفاح من أجل التحرير هو الذي ساعد على معرفة شعوب العالم بقضية الصحراء الغربية، من قبل لم يكن الكثير من هذه الشعوب يعرف أين تقع الصحراء الغربية<sup>(3)</sup>.

لكن اليوم ورغم عدم معرفة حقيقة النزاع عند بعض هذه الشعوب فإنّ أغلبية دول العالم وشعوبها. أصبحت تعرف هذا الإقليم، وحكوماتها أصبحت مهمته بهذا النزاع المعقد خاصة

(1) BERNABÉ López García, op.cit, P 228 .

(2) شعنان مسعود، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية، حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)، سبتمبر 2007، ص 248.

(3) هناك تأييد شعبي وتحرك للمجتمع المدني والحركات غير الحكومية في عدّة دول في العالم من أجل مساندة شعب الصحراء الغربية في قضيته، خاصة الشعب الإسباني.

الدول الإفريقية ودول المغرب العربي والدول الأوروبية التي لها علاقة مباشرة مع المنطقة خاصة فرنسا وإسبانيا(1).

كان يتحتم على إسبانيا حين تخلت على الإقليم أن تسلمه للشعب الصحراوي المعني، وفي حالة العكس فإنه يلزم عليها أن ترجع إدارة الإقليم إلى منظمة الأمم المتحدة لتقوم هذه الأخيرة بتسليمه إلى الصحراويين(2).

كان على الإدارة الإسبانية بصفتها وصية على الإقليم تطبيق للمادة 73 من الميثاق أن تراعي مصالح هذا الإقليم وإعطائها الأولوية ومصصلحة الشعب الصحراوي تتمثل في تمكينه في الوصول إلى الاستقلال، وإن كانت المادة 73 من الميثاق لم تنص صراحة على حق هذه الشعوب في تقرير مصيرها، إلا أن القرارات التي أصدرتها الجمعية فيما بعد أبعدت كل تأويل غير حق الشعوب في تقرير مصيرها.

عرف العمل الدولي عدّة سوابق في إنشاء حكومات مؤقتة ثم الاعتراف بها من طرف دول ومنظمات كثيرة، وأصبح القانون الدولي يقر لهذه الحكومات ويعترف لها بكيان قانوني يخولها حق التحدث باسم الشعب المكافح حتى وإن كانت هذه الحكومات ليست لها ممارسات فعلية على الإقليم، إذ طالما أن الجهاز الشعبي مستمر على كفاحه، فإنّ هذا يكفي للاعتراف به كسلطة شرعية في المنفى وهذا ما تؤكد السوابق الدولية(3).

اعترفت الحكومة البريطانية بحكومات بولندا والنرويج ويوغسلافيا، التي لم تكن سلطة فعلية على إقاليمها أثناء الحرب العالمية II ومع ذلك سمحت الحكومة البريطانية لها بالإقامة في لندن واعتبرتها السلطات القانونية، رغم أنها كانت رمزاً أكثر منها واقعاً.

يرتكز قيام الجمهورية الصحراوية على أساس و هو نابع من حقها في تقرير المصير، إذ لا يشترط أن يكون الاستفتاء هو الطريق الوحيد لقيام الجمهورية الصحراوية ، فكما نعلم

(1) شعنان مسعود، مرجع سابق، ص 252.

(2) بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص ص 249 - 250.

(3) بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص ص 250 - 251.

أن الاستفتاء لا يشكل إلا وسيلة من وسائل ممارسة حق تقرير المصير، وبالتالي فإنّ التعبير عنه يكون بالاستفتاء كما قد يكون بطرق أخرى<sup>(1)</sup>.

يرى الأستاذ بن عامر تونسي أنه بقيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، والاعتراف بها من طرف منظمة الوحدة الإفريقية ومجموعة من الدول، وتبني الجبهة الشعبية والشعب الصحراوي لهذه الجمهورية جعل اللجوء إلى عملية الاستفتاء المراد تطبيقه عملية تعسفية، هدفها تمديد الاحتلال إلى أطول فترة ممكنة لاستغلال ثروات المنطقة وخاصة الفوسفات.

وانطلاقاً من هذه المعطيات فإننا نؤمن بأن الحل الأسلم للقضية الصحراوية هو الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كدولة مستقلة والقول بغير ذلك، سيؤدي إلى إطالة النزاع وهذا ليس في صالح المغرب ولا الشعب الصحراوي<sup>(2)</sup>.

البوادر كلها تشير إلى شبه استحالة تنظيم الاستفتاء، إذا استمر الوضع الراهن، أين يكتفي مجلس الأمن في قراراته بتمديد مهمة بعثة (المينورسو) من سنة إلى سنة، ويدعو الأطراف في كل مرة للتفاوض لإيجاد حل عادل ونهائي للنزاع في إطار الشرعية الدولية<sup>(3)</sup>.

(1) بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص ص 250 - 251.

(2) بن عامر تونسي، المرجع السابق، ص 262.

(3) « En somme, le rapport de force est, dans les faits, plutôt en faveur du Maroc alors qu'en théorie, du point de vue juridique, l'avantage est au Front Polisario. Dès lors, si la résolution de ce conflit respecte le strict cadre des principes onusiens, un referendum serait –enfin réalisé et le Sahara occidental deviendrait certainement indépendant. A l'inverse, si les Etats membres dessaisissent l'ONU de ce dossier ou la réduisaient à acter une décision définitive prise en son dehors, l'annexion marocaine serait probablement consacrée. Ces deux hypothèses semblent partagées par les deux parties tant elles déploient d'efforts pour faire Évoluer le dossier dans la direction qui leur est la plus favorable». cité par DEDENIS Julien, Sahara Occidental, essai d'approche géopolitique, Laboratoire ailleurs, Université de Rouen, mars 2007, P 51.

## خاتمة

أظهر الصراع في الصحراء الغربية، اتساع الهوة في العلاقات الدولية من جهة، والقانون الدولي من جهة أخرى، مما دفع الباحثين إلى دراسة هذا النزاع، واستخدامه كنموذج لتوضيح الأسس والتغيرات التي طرأت على الجانب النظري والتطبيقي لحق تقرير مصير الشعوب.

يتضح من خلال دراسة قضية الصحراء الغربية أن إسبانيا جزء من النزاع ويجب أن تكون جزءا من الحل، وعليها ورقة الحل العادل والنهائي للنزاع في مستعمراتها القديمة "الصحراء الإسبانية" « Sahara Español » بالمساهمة في تمكين الشعب الصحراوي في تقرير مصيره من خلال إجراء استفتاء<sup>(1)</sup>.

بالغت المغرب في استخدام المادة 7/2 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، أين تتصرف المغرب وهي دولة محتلة على الإقليم وكأنه إقليمها، وتتصرف بمحض إرادتها دون الرجوع إلى سكان الإقليم.<sup>(2)</sup>

حسب ممثل الجزائر محمد بحاوي أمام محكمة لاهاي في 1975، أن اللائحة رقم 1514 للجمعية العامة أشارت إلى تجزئة الدول بفعل الاستعمار، ولكن استعمار الصحراء الغربية من قبل إسبانيا لم يؤدي إلى تجزئة المغرب ولم يمس بوحده الترابية.

أكد محمد بحاوي في مرافعاته أمام محكمة العدل الدولية أن المطالب الإقليمية لم تؤثر على الحق في تقرير المصير. "مصير الشعوب يقرره الإقليم وليس للشعوب أن تقرر مصير الإقليم"<sup>(1)</sup> وهذه الفكرة جسدها القاضي هاردي ديلار (Hardy Dillard) في رأيه الانفرادي في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول الصحراء الغربية.<sup>(2)</sup>

(1) يرى مالك بوعلام بأنه إضافة إلى المبادئ المعلنة من قبل الدول الثلاث الموقعة على اتفاقية مدريد الثلاثية، هناك بنود حقيقية تتعلق بحفاظ إسبانيا على حقها في الصيد وتعويض الأسبان الذين غادروا إلى جزر الكناري والحفاظ على قاعدة عسكرية في الصحراء الغربية فضلا عن ذلك وضع اتفاق مدريد خطة لاستغلال مناجم بوكراع بمشاركة المغرب 65% وإسبانيا بـ 35% وبالمقابل عدم حديث المغرب على مدينتي سبتة ومليلة. للمزيد انظر، MALEK Boualem , op.cit, P167.

(2) حدوش وردية، قضية الصحراء الغربية: حق غير قابل للتنازل يبحث عن آفاق مرجع سابق، ص ص 48-49.

استقرت اللوائح والقرارات لمنظمة الأمم المتحدة على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، فيجب التأكيد عليها ووضعها حيز التنفيذ بدون تأخير. عدم تطبيق هذه اللوائح والقرارات أدى إلى خرق حقوق الإنسان للشعب الصحراوي سواء من الحكومة المغربية أو اتهام جبهة البوليساريو بالقيام بذلك.

يجب متابعة أقرب لوضع حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين في تندوف، فعلى منظمة الأمم المتحدة أن تستغل مع كل الأطراف المعنية أفضل السبل لحماية حقوق الإنسان في المنطقة، وعلى الأطراف المعنية التعاون الكامل مع منظمة الأمم المتحدة لبلوغ هذا الهدف.

يجب أن تلقى هذه الحلول الدعم الكامل والدائم، ضف إلى ذلك على الأطراف المعنية اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لضمان حقوق الإنسان والحماية الكاملة لهذه الحقوق وإبعادها قدر الإمكان عن السياسة.

أكدت لوائح الجمعية العامة مرارا ذلك ونادت بالأعمال العالمي لحق جميع الشعوب بما فيها الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الخارجية والأجنبية، شرط أساسي لضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على نحو فعال وللحفاظ على تلك الحقوق وتعزيزها<sup>(3)</sup>.

تمت المصادقة على الصكوك القانونية التي وضعتها اللجنة الإفريقية. و تمت المصادقة على جميع الصكوك الملزمة من 19 دولة، والدول التي لم تصادق على أكثر من 03 صكوك هي 09 دول من بينها الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وهذا ليس في صالحها.

أدت ديناميكية العولمة إلى تشكيل فضاءات اقتصادية، تتضمن مسار للإدماج الجهوي والتي زعزعت المعنى الرمزي للحدود وسيادة الدول. نتج عن كل ذلك فروق اجتماعية واقتصادية في عدة دول وظهر الفقر والطبقات المحرومة التي سهل تجنيدها من الحركات

(1) «It is for the people to determine the destiny of the territory and not the territory is the destiny of the people »

(2) حدوش وردية، قضية الصحراء الغربية: حق غير قابل للتنازل يبحث عن آفاق مرجع سابق، ص ص 48-49.

(3) A/Res/63/ 163 of 13 February 2009.

المتطرفة. يرى بربر بنجامين (BARBER Benjamin) أن: «العولمة تهدد ثقافات الشعوب وبالتالي تسبب الصراعات».<sup>(1)</sup>

نوه صاموئيل منتجنون إلى أن السياسة الدولية تتواجد في حالة إعادة ترسيمها، حسب الحدود الثقافية بالدرجة الأولى ويؤكد أن أساس التقدم أساسه التاريخ، اللغة، الثقافة، العادات وخاصة الدين. الشعوب التي لها نفس العادات الدينية ستتوحد بينما الأمم بثقافات مختلفة ستفترق، وأضاف منجتون أن صراعات المستقبل ستتدلع بين الحضارات خاصة بين العالم والغرب ويعتبر نزاع البوسنة أول نزاع من هذا القبيل<sup>(2)</sup>.

أثرت كل هذه التغيرات على مفهوم حق تقرير المصير بشكل عام وعلى قضية الصحراء الغربية بشكل خاص، فجبهة البوليساريو في خضم العراقيل التي تواجهها تحاول هادئة الحفاظ على السلم والكفاح السلمي.

تتلخص الوسيلة الوحيدة لتفعيل التكامل في خلق كيان إقليمي مغاربي، وقد يساعد إحياء اتحاد المغرب العربي في خلق هذا الكيان الجديد، لكن تصميمه الذي يتجه من القمة إلى القاعدة يعيق فعاليته، والخلاف الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية، يعرقل التعاون المغربي.

القانون الدولي كغيره من فروع القانون الأخرى لا يتوقع حدوث حالات معينة ولا يستبقها، بل يقتصر على معالجتها. وعليه فإن تعديل الميثاق يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات ويمنح للمنظمة الوسائل التي تمكنها من تجسيدها في الميدان، وهذا من شأنه تعزيز مصداقية عمل المجلس والمنظمة<sup>(3)</sup>.

تدعيم فعالية وفعالية قواعد القانون الدولي الإنساني في حالات الحرب والسلم، وإلى أن يتم ذلك، يجب تشجيع ودعم مبادرة محكمة العدل الدولية، باعتبارها الجهاز القضائي

(1) « Re-tribalisation des grands pans de l'humanité, d'une balkanisation des états nations où l'on verra de dresser culture contre culture, peuple contre peuple, tribu contre tribu», cité par DE SENARCLENS Pierre, La mondialisation (Théories, enjeux et débats, 2<sup>ème</sup> Edition), Armand colin, P174.

(2) Ibid.

(3) خلفان كريم، مرجع سابق، ص 229.

الأساسي للمنظمة، في رقابة مدى شرعية قرارات مجلس الأمن في هذا المجال ودورها في تفسير وتطوير قواعد القانون الدولي الإنساني التي اعتبرتتها من بين قواعد القانون الدولي التي لا تقبل الخرق (Des règles intransgressibles du droit international)<sup>(1)</sup>.

انتخاب الأمين العام الأممي الجديد انطونيو غوتيريس يعتبر خطوة هامة في المجال الإنساني، و سيساهم في تدعيم فعلية وفعالية قواعد القانون الدولي الإنساني، كما سيساعد الأمين العام الأممي الجديد انطونيو غوتيريس بحكم خبرته على حل مشاكل اللاجئين في العالم. و لعل ذلك سيكون في صالح اللاجئين الصحراويين.

جهود المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن والأمين العام الأممي تتقاطع لمساعدة الأطراف لإيجاد حل سياسي عادل ونهائي ومقبول من الطرفين، والذي يتوج بتقرير الشعب الصحراوي لمصيره.

قضية الصحراء الغربية تبقى قضية تصفية استعمار، مهما تعددت الحلول البديلة المقدمة، طرفاها جبهة البوليساريو، والمملكة المغربية، وحلها يكمن في تمكين شعب الصحراء الغربية في حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. وذلك عن طريق إجراء الاستفتاء يعبر فيه الشعب الصحراوي بكل حرية على ثلاث خيارات:

(1) الانضمام إلى المغرب: يمكن للشعب الصحراوي أن يقرر الانضمام إلى المغرب وعدم الاستقلال.

(2) الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية: أي الانتخاب لصالح الحكم الذاتي في إطار مشروع المملكة المغربية فيما يسمى بتفعيل الجهوية المتقدمة وذلك بتفويض المزيد من الصلاحيات على المستوى المحلي.

(3) الاستقلال: يحق للشعب الصحراوي التعبير بكل حرية عن مصيره وذلك بالانتخاب يوم الاستفتاء بالاستقلال عن المغرب، كما حدث في قضيتي تيمور الشرقية وانفصال جنوب السودان.

(1) خلفان كريم، مرجع سابق، ص 229.

كل الاحتمالات واردة في هذه القضية، صحيح أن الميل كبير للاستقلال، لكن الخوف من أن الضغوطات المستمرة للمغرب والمساندة الدولية لها قد يؤدي إلى استمرار الركود و غضب الشعب الصحراوي خاصة الشباب.

الانتظار طال أمده، فالاستفتاء وسيلة من وسائل تقرير المصير، ولكن الوضع الراهن، حالة اللاسلم واللاحرب قد تدفع الصحراويين إلى حمل السلاح للتحرك. محاولة رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الراحل محمد عبد العزيز لم الشمل الصحراوي وإبقاء الأوضاع تحت السيطرة لحين موعد الاستفتاء، أصبح أمرا صعبا خاصة مع مطالب الشباب الصحراوي بتجديد قيادته.

حاول قادة جبهة البوليساريو، إدخال فئة الشباب في النظام السياسي خاصة العنصر النسوي، لكن هذا لم يكفي، فمطالب تجديد القيادة الصحراوية وتبديلها بعناصر شابة، مطلب يعود في كل مؤتمر لجبهة البوليساريو.

انتخاب إبراهيم غالي أمينا عاما جديدا لجبهة البوليساريو لم يحدث تغييرا في نظام وتوجه الجبهة. وأمام السيد إبراهيم غالي في خضم التطورات والتغيرات الدولية الجديدة بحلول عام 2017 تحديات كبيرة سواء على المستوى الداخلي أو الدولي و التي ستزيد معاناة الصحراويين قيادة وشعبا. (1)

عبرت ضحية من مجازر صبرا وشاتيلا في عام 1982 عن أن حياتها قد انتهت ذلك اليوم وأنها كرهت نفسها وأنها تريد فقط أن تغادر المخيم، وتريد البدء في مكان آخر، ولكنها تيقنت أنها مجرد ضحية فلسطينية، من سيرغب في مساعدتها. (2)

(1) « My life Ended that day, now I just exist. I hate my life, I hate myself. I just want to leave this camp, this country. I want to start somewhere else. But I'm only a Palestinian. Who would help Me», cited by Le droit de retour du peuple palestinien in [www.members-tripod.com](http://www.members-tripod.com)

(2) « What is sure is that we will not stay here. I have spent twenty nine years in the desert. I have three daughters and they will not grow up in the desert. We are not condemned for the rest of our lives to be refugees, especially when we can make a change and we can make a change», cited by Toby Shelley, op.cit, P 198.

بعد سنوات وبالتحديد في سنة 2003 تحدث براهيم مختار مسؤول من جبهة البوليساريو عن رغبته في الرحيل عن المخيمات وتمنى لبناته عدم العيش في الصحراء وأضاف أن الصحراويين لن يظلوا لاجئين إلى الأبد، لأنهم يستطيعون تغيير مصيرهم.

وهذا ما أشار إليه الأمين العام الاممي بان كي مون : «...غير أن ما أود تأكيده بشدة في نهاية المطاف هو أن النزاع على الصحراء الغربية، و ما يصاحبه من معاناة إنسانية مفرجة حقا، يجب أن ينتهي من أجل رفاه أبناء الصحراء الغربية و من أجل تحقيق الاستقرار و الأمن في منطقة شمال أفريقيا و خارجها.

طلب مجلس الأمن في عام 2007، إلى الطرفين التفاوض لإيجاد حل، و لم يتمكننا من القيام بذلك على الرغم من مرور تسع سنوات. و قد باتت الحاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى إلى أن يدخل الطرفان في حوار حقيقي و أن يقدم المجتمع الدولي كل مساعده ممكنة في هذا الصدد».(1)

انتخاب الحكومة الجديدة في اسبانيا بقيادة **مريانو راخوي** بعد انسداد سياسي دام سنة واحدة ، و انتخاب الأمين العام الاممي الجديد **انطونيو غوتيريس**، و انتخاب الرئيس الأمريكي الجديد **دونالد ترامب** ، و ترقب انتخابات رئاسية في فرنسا في شهري أبريل-ماي 2017 هل ستؤثر أفكار هذه القيادة الجديدة في مسار قضية الصحراء الغربية وتفعيل حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

(1) S/2016/355 du 19 avril 2016 para 104

## قائمة المراجع

أولا - باللغة العربية:

أ - الكتب:

1. أحمد عبد الله علي أبو العلا، تطور ودور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلام الدوليين، دار الكتب القانونية، مصر، 2005.
2. بوخريسة بوبكر، الدولة والمجتمع: من مشروع الوحدة المغاربية إلى الدولة القطرية دار هومة، الجزائر، 2012
3. رجب عبد المنعم متولي، حرب الإرهاب الدولي والشرعية الدولية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئ القانون الدولي العام، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
4. سعد الله عمر، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، العلاقة والمستجدات القانونية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994.
5. لويس أليثوندو، مشاريع في الصحراء الغربية، لجوء ونمو، ترجمة إلى العربية شيخنا محمد المهدي، بيلباو إسبانيا، 2010.
6. مانع جمال عبد ناصر، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2006.
7. المساري محمد العربي، 30 سنة مسيرة من لاهاي إلى بيكر، البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع، القنيطرة /المملكة المغربية، 2005.
8. مصطفى أحمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، اشتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

## ب - الرسائل والمذكرات الجامعية:

## - الرسائل الجامعية:

1. أيت قاسي حورية ، تطور الحماية الدولية للاجئين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 20 مارس 2014.
2. بويحيي جمال، القانون الدولي في مواجهة التحدي الأمريكي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014/05/05.
3. جغلول زغدود، حقوق الإنسان وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه في القانون، قسم الحقوق، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011
4. حوبة عبد القادر، الوضع القانوني للمقاتلين في القانون الدولي الإنساني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، تخصص القانون الدولي الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.
5. خلفان كريم، دور مجلس الأمن في مجال القانون الدولي الإنساني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2007/11/06
6. شengan مسعود، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية، حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)، سبتمبر 2007.
7. غبولي منى، العدوان بين القانون الدولي العام و القانون الدولي الجنائي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، تخصص القانون الدولي الإنساني،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 13  
جوان 2015

8. **موساوي أمال**، التدخل الدولي لأسباب إنسانية في القانون الدولي المعاصر، أطروحة  
مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم  
السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.

#### - المذكرات الجامعية:

1. **العباسي كهينة**، المفهوم الحديث للحرب العادلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع  
تحولات الدولة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري،  
تيزي وزو، 20/12/2011

2. **أومايوف محمد**، دور منظمة الأمم المتحدة في تمكين الشعب الصحراوي المتمتع بحقه  
في تقرير المصير، بحث لنيل درجة الماجستير في القانون، كلية  
الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2001-2002.

3. **بن عامر تونسي**، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، بحث لنيل شهادة الماجستير  
في القانون الدولي والعلاقات الدولية، معهد العلوم القانونية والإدارية،  
جامعة الجزائر، نوفمبر 1982.

4. **حدوش وردية**، قضية الصحراء الغربية: حق غير قابل للتنازل يبحث عن آفاق، مذكرة  
لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية  
الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2004.

5. **درامنة صباح**، العنف الدولي وحق الشعوب في المقاومة بين الفقه الإسلامي والقانون  
الدولي العام، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الشريعة والقانون،  
قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج  
لخضر، باتنة، 2009-2010

6. **صدوق عمر**، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، بحث  
مقدم لنيل دبلوم الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، معهد  
الحقوق والعلوم الإدارية، المركز الجامعي، تيزي وزو، 1982

## ج - المقالات والملتقيات:

## - المقالات:

## 1-المجلات:

1. بن عامر تونسي، "الدور الجديد لمجلس حقوق الإنسان"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، العدد 02، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2009، ص ص 45-69.
2. بن يونس كمال، "المنطقة العربية بعد الحرب على غزة: الحرب على غزة قتلت مشروع الإتحاد المتوسطي"، دراسات دولية، تونس، عدد 110، مارس 2009، ص ص 19-27 .
3. بوغزالة محمد ناصر، "الجزائر والاتحاد الإفريقي"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، العدد 01، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2011، ص ص 07-39
4. حدوش (زعروري) وردية، قضية الصحراء الغربية حق ثابت يبحث عن تفعيل، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، عدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، ص ص 249-267.
5. حور عبد العالي، "حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية متوسطة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 143، أبو ظبي، 2009، ص ص 7-77 .
6. سي علي أحمد ، قضية ريو دو أورو بين مبدأ حق تقرير المصير ومبدأ الوحدة الإقليمية، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، عدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2008، ص ص 71-85.
7. طوزان أحمد محمد، "التحول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير بين تحقيق الاستقلال والانفصال مع دراسة تطبيقية لحالة انفصال جنوب السودان"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29- العدد الثالث 2013.

8. عابد شريط، "واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 21، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص ص 107-122.

9. عبد الناصر قاسم القراء، "حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية"، علوم سياسية، جامعة القدس المفتوحة، غزة فلسطين in, [www.quo.edu](http://www.quo.edu)

10. مانع جمال عبد ناصر، "الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية في إطار الأمم المتحدة"، مجلة العلوم القانونية، العدد 11، عدد خاص، عنابة، جوان 2007، ص ص 9-43.

11. محمد عزيز شكري، حق تقرير المصير، الموسوعة العربية، المجلد السادس، دمشق. in [www.arab-ency.com](http://www.arab-ency.com)

12. هاملي محمد، "تحديات مجلس السلم والأمن الإفريقي في مواجهة النزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان والمصالح السياسية للدول"، مجلة العلوم القانونية، العدد 11، عدد خاص، عنابة، جوان 2007، ص ص 138-153.

## 2- الصحافة اليومية

1. لويس شاربونو، الإتحاد الإفريقي يطالب بمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، رويترز، 08 أفريل 2015 [in www.reuters.com](http://www.reuters.com)

2. صواليلي حفيظ، لا استثمارات ولا حرية تنقل الأشخاص ولا هم يحزنون، جريدة الخبر، العدد 7817، السنة الخامسة والعشرون، الثلاثاء 09 جوان 2015، الجزائر.

3. لحسن مهراوي في تصريح للقناة الدولية للإذاعة الوطنية المغربية سبتمبر 2010 in [www.corcas.com](http://www.corcas.com)

4. وكالة الأنباء الصحراوية، 2010/12/20.

5. كرونولوجيا المفاوضات، 7 نوفمبر 2010، وكالة الأنباء الصحراوية، الموقع (واص) [www.spsrasd.info](http://www.spsrasd.info)

6. وكالة الأنباء الصحراوية، ديسمبر 2010، in [www.spsrasd.info](http://www.spsrasd.info)

7. وكالة الأنباء الصحراوية 22 مارس 2011، [www.spsrasd.info](http://www.spsrasd.info) in
8. داودي هبة، "القضية الصحراوية...المأساة المنسية"، جريدة الخبر، العدد 8083،06 مارس 2016.
9. د.مصطفى، قلق مغربي من الموقف الأمريكي والبريطاني من الصحراء الغربية، جريدة الخبر، العدد 8107، 30 مارس 2016
10. بان كي مون يدعو إلى مزيد من الاهتمام بقضية الصحراء الغربية، نشر بتاريخ: 06 مارس 2016، [www.Sudhorizons.dzSud](http://www.Sudhorizons.dzSud) Horizons in
11. بان كي مون غاضب من مظاهرة في المغرب «استهدفته شخصياً»، رويترز 2016/03/15 in [www.ara.reuters.com/](http://www.ara.reuters.com/)
12. المغرب يغلق المكتب الاممي العسكري بالصحراء الغربية، الجزيرة.نت، in [www.aljazeera.net/news/arabic/](http://www.aljazeera.net/news/arabic/)
13. المغرب يدين موقف السويد.. ويتعهد برد مماثل، سكاى نيوز عربية، أبو ظبي [www.skynewsarabia.com](http://www.skynewsarabia.com) in: 01/10/2015
14. المغرب للأوروبيين: وحدة أراضينا قبل الطماطم والسماك، موقع العرب للأخبار، [www.alarab.com](http://www.alarab.com) 27/02/2016
15. الأمين العام يعرب عن خيبة الأمل والغضب إزاء مظاهرة يوم الأحد في المغرب، مركز أنباء الأمم المتحدة، In: [www.un.org/arabic/news/story.asp](http://www.un.org/arabic/news/story.asp); 2016/3/15
16. مانيول إلياس، أنطونيو غوتيريس الأمين العام المقبل للأمم المتحدة بالتزكية، مركز أنباء الأمم المتحدة، 2016/10/13 ، In: [www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=27137](http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=27137)

## -الملتقيات-

1. أبو العينين محمود، الاتحاد الإفريقي و مستقبل القارة الإفريقية، مؤتمر دولي، مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، 2001.

2. بن مبارك صالح الدين، الذكرى العشرون لقمة مراكش: أي آليات للعمل المغربي المشترك؟ ملتقى حول: «اتحاد المغرب العربي بعد عشرين سنة: رهانات الحاضر وتطلعات المستقبل»، دراسات دولية، جمعية الدراسات الدولية، العدد 111، تونس، جوان 2009، ص ص 15-20.
3. بن يونس كمال، بعد قمة دمشق الرباعية وجولة رايس المغاربية التنافس الفرنسي الأمريكي حول جنوب المتوسط، دراسات دولية، جمعية الدراسات الدولية، العدد 108، تونس، أكتوبر 2008، ص ص 38-52.
4. التركماني عبد الله، جدل التنمية والديمقراطية في المغرب العربي المؤتمر السادس والعشرون لمنتدى الفكر المعاصر حول دور المجتمعات المدنية في النظام المغربي الجديد في القرن 21، منشورات مؤسسات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، أبريل 2009، ص ص 35-52.
5. دولسي رحمان ريتا، الديمقراطية المستديرة والعولمة في منتدى الفكر المعاصر حول دور المجتمعات المدنية في النظام المغربي الجديد في القرن 21، منشورات مؤسسات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، أبريل 2009، ص ص 17-22.
6. عبد الجليل التميمي، إحلال الديمقراطية الهادئة، بمغربنا الكبير: حتمية تاريخية للتنمية الشاملة، في منتدى الفكر المعاصر حول دور المجتمعات المدنية في النظام المغربي الجديد في القرن 21، منشورات مؤسسات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، أبريل 2009، ص ص 9-13.
7. العتروس آسيا، الإتحاد من أجل المتوسط: حلم ساركوزي أم خيار إستراتيجي للمنطقة؟ في التعاون في البحر الأبيض المتوسط: الآفاق والتحديات، دراسات دولية، عدد 108، جمعية الدراسات الدولية، تونس 2008، ص ص 53-57.
8. فؤاد المبرّغ، المغرب العربي بعد عشرين سنة: الواقع والآفاق، جمعية دراسات دولية، عدد 111، جوان 2009، تونس، ص ص 9-14.

9. محمد حاتمي، المالك الحسن الثاني وإدارة ملف العلاقات المغربية الإسرائيلية، في أعمال المؤتمر العالمي السابع للدراسات البورقيبية حول دولة القانون واتخاذ القرار في تونس البورقيبية وفي المغرب العربي (1955-2005) إشراف أ.د عبد الجليل التميمي، السلسلة الثالثة، الحركة التونسية والمغربية رقم 18، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات تونس، 2009، ص ص 55-63.
10. مواءة محمد، إشكالية المسألة الديمقراطية في المغرب العربي في أعمال المؤتمر العالمي السابع للدراسات البورقيبية حول دولة القانون واتخاذ القرار في تونس البورقيبية وفي المغرب العربي (1955-2005) إشراف أ.د عبد الجليل التميمي، السلسلة الثالثة، الحركة التونسية والمغربية رقم 18، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2009، ص ص 169-178.
11. المولدي قسومي، هل يمكن للمغرب المدني أن يكون بديلا للمغرب السياسي في منتدى الفكر المعاصر حول دور المجتمعات المدنية في النظام المغربي الجديد في القرن 21، منشورات مؤسسات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، أفريل 2009، ص ص 73-96.
12. الإفتاحية: الإتحاد من أجل المتوسط: منعطف تاريخي جديد أم نسخة مكررة لمسار برشلونة، في التعاون في البحر الأبيض المتوسط: الآفاق والتحديات، دراسات دولية، عدد 108، جمعية الدراسات الدولية، تونس 2008، ص ص 5.

#### د - الوثائق:

1. مرسوم رئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، يتضمن دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جريدة رسمية عدد 76، الصادرة في 08/12/1996. المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10/04/2002، جريدة رسمية عدد 25، الصادرة في 14/04/2002، والقانون رقم 08-19، المؤرخ في 15/11/2008، جريدة رسمية عدد 63، الصادرة في 16/11/2008، والقانون رقم 16-

- 01 المؤرخ في 06 مارس 2016، جريدة رسمية عدد 14، الصادرة في 07 مارس 2016.
2. دستور المملكة المغربية 2011، إصدارات مركز الدراسات وأبحاث السياسة الجنائية سلسلة نصوص قانونية، عدد 19، وزارة العدل، المملكة المغربية، 2011.
3. ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. [www.un.org](http://www.un.org) in,
4. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة 2200 (د-21) المؤرخ في 16 ديسمبر 1966، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، [www.un.org](http://www.un.org), A.94.XIV-Vol 1، صادقت عليه الجزائر في 1989/05/16، جريدة رسمية عدد 20، الصادرة في 1989/05/17.
5. الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة بالقاهرة في 1998/04/22، صادقت عليها الجزائر في 1998/12/07، نشرت في الجريدة الرسمية عدد 93، ليوم 1998/12/13 نص الاتفاقية في: [www.Lawjo.net](http://www.Lawjo.net)
6. ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية
7. إعلان مراكش (إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي)، مراكش، 17 فبراير 1989م in [www.maghrebarabe.org](http://www.maghrebarabe.org)
8. ميثاق جامعة الدول العربية لـ 22 مارس 1945، وملحقاته في [www.lasportal.org](http://www.lasportal.org)
9. اللائحة (الإعلان) 1514 (د-15) الصادرة عن الجمعية العامة، في تاريخ 1960/12/14، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا. in [www1.umn.edu/humanrts/arabic](http://www1.umn.edu/humanrts/arabic)
10. لائحة الجمعية العامة 1803 (د-17) المؤرخة في 14 ديسمبر 1962 حول السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، [www1.umn.edu/humanrts/arabic](http://www1.umn.edu/humanrts/arabic)
11. الرأي الاستشاري الصادر في 16 أكتوبر 1975 عن محكمة العدل الدولية حول الصحراء الغربية، موجز للأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية 1948-1991، ST/Leg/Ser.F/1، منشورات الأمم المتحدة، 1992، [www.icj-cij.org](http://www.icj-cij.org) in

12. الحكم الصادر في 30 جوان 1995، في القضية المتعلقة بتيمر الشرقية (البرتغال ضدّ أستراليا) الفقرات (23-35)، موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1992-1996) الأمم المتحدة، نيويورك 1998. [www.icj-cij.org](http://www.icj-cij.org)
13. قرار مجلس الأمن، رقم 690 المتعلق بالصحراء الغربية، موقع منظمة الأمم المتحدة: [www.un.org](http://www.un.org)
14. إعلان وبرنامج فيينا، صدر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا من 14-25 جوان 1993، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، [www1.umn.edu/humanrts/arabic](http://www1.umn.edu/humanrts/arabic)
15. النص الكامل لمشروع الحكم الذاتي في الموقع الإلكتروني للمجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية: [www.Corcas.com](http://www.Corcas.com)
16. منظمة العفو الدولية، مؤيد خطة الحكم الذاتي يجب ألا يواجه الانتقام في مخيمات تندوف بالجزائر، وثيقة رقم MDE 03 /002/2010، 2010/09/23.
17. خطاب الملك محمد السادس أمام الدورة الـ 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة نيويورك، 2004/09/21، وكالة المغرب العربي للأنباء (MPA) [www.mpa.m/ar](http://www.mpa.m/ar)
18. محاضر اجتماع أجهزة المجلس منذ الدورة السادسة بتونس، جوان 2005، إتحاد المغرب العربي، مجلس الشورى، الجزائر، ديسمبر 2006.
19. منظمة العفو الدولية، يتعين على المغرب إجراء تحقيق في مقتل صبي صحراوي، عمره 14 عاما في موقع الاحتجاج، وثيقة: Pr01/360/2010: Ai Index [www.amnesty.org](http://www.amnesty.org)
20. تصفية الاستعمار، اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار، 2008/02/28، [www.un-org](http://www.un-org)

ثانيا -باللغة الفرنسية:

### A – Ouvrages :

1. ALAOUI Mohamed Ben Al Hassan , la coopération entre l'Union Européenne et les pays du Maghreb, Edition Nathan, Paris, 1994.

2. **BENJELLOUN Mohamed Othman**, Projet national et identité au Maroc, l'Harmattan, Paris, 2002.
3. **BERTRAND BADIE**, la diplomatie des droits de l'homme, l'espace du politique, Fayard, 2002.
4. **DE SENARCENS Pierre**, La mondialisation (Théories, enjeux et débats, 2<sup>ème</sup> Edition, Armand colin
5. **EL MERINI Abdelhak**, L'armée Marocaine à travers l'histoire, traduit et révisé par Ahmed BENJELLOUN, Dar Nachr el Maarifa, Rabat, 2000,
6. **FATHALLAH Oualalou**, après Barcelone...Le Maghreb est nécessaire, L'Harmattan, Paris, 1996.
7. **MALEK Boualem**, la question du Sahara Occidental et le Droit International. O.P.U, Alger, 1983.
8. **POINTIER Laurent**, Sahara Occidental, La controverse devant les Nations Unies, Editions Karthala, Paris, 2004.
9. **STORA Benjamin**, Algérie, Maroc, histoires parallèles, destins croisés zellige, Paris, 2002.

#### **B – Thèses et Mémoires :**

1. **ARRIGONI Mickael**, la dimension militaire du conflit au Sahara occidental, enjeux et stratégies, université de Lille III, Doctorat nouveau régime, 97/Reims/D002, 1997.
2. **KACHER Abdelkader**, Principe « UTI Possidetis » Norme régionale ou universelle ? Sa contribution dans la mise en œuvre de l'union du Maghreb Arabe, thèse de doctorat d'état, faculté de droit, université Mouloud Mammeri Tizi-Ouzou, 2000, 2001.
3. **SETTOUTI Bochra**, La diplomatie Française et les intérêts Méditerranéens Maghrébins, thèse en vue de l'obtention du grade de docteur en droit (doctorat nouveau régime, mention science politique) faculté de droit, sciences économiques et gestion université Nancy 2 , 30 octobre 2008.
4. **SOUIBES-BOUGHERARA Amina-Hizia**, Les alliés euro-atlantiques dans l'après-guerre froide: Convergences et rivalités en Méditerranée, thèse de doctorat d'Etat en Sciences Politiques, Département des Sciences

Politiques, Faculté des Sciences Politiques et de l'Information et des Relations Internationales, Université d'Alger, Novembre 2006.

5. **HAMED SIAD Nabila**, Le Referendum au Sahara Occidental, Mémoire pour l'obtention du magister en droit, faculté de droit, Université Mouloud Mammeri –Tizi-Ouzou, 2003-2004.

## C – Articles :

### 1 – Revues

1. **BAGHZOUZ Aomar**, L'Algérie face à l'Europe: quelle place dans les dispositifs de coopération en méditerranée? Maghreb – Machrek, N°2000, Eté 2009, pp 45-56
2. **BEN ACHOUR Rafa**, Coopération en matière de pêche entre l'Europe et le Maghreb, in partenariat « union Européenne Maghreb », accords d'association, politique de voisinage et perspectives de statut avancé, Etudes internationales, N°112, Tunis, Octobre 2009, pp36-54
3. **BERNABE LOPEZ Garcia**, Les relations hispano-marocaines in, le Maghreb après le 11 Septembre, sous la direction de Leveau Rémy et MOHSEN - FINAN Khadija, Les notes de l'IFRI N°44, Paris, 2002, pp 107-115.
4. **BOUMGHAR Lotfi**, Le partenariat Euro – Méditerranéen : Situation et perspectives, in partenariat « Union Européenne/ Maghreb », Etudes internationales N°112, Tunis, Octobre 2009.
5. **BOUQENTAR El Hassane**, le Conseil de sécurité et la question du Sahara : les labyrinthes d'un processus de paix, in le différend Saharien devant l'Organisation des Nations Unies, centre d'études internationales (CEI), Rabat, Karthala, Paris, 2011, pp 187-214 .
6. **CALLIES DE SALIES Bruno**, Mohamed VI et la rénovation du champ politique, Maghreb, Machrek, N°197 Automne 2008, pp 103-114
7. **DEDENIS Julien**, Sahara Occidental, essai d'approchegéopolitique, Laboratoire ailleurs, Université de Rouen, mars 2007, pp

8. **DRIS AIT HAMADOUCHE Louisa**, Les incidences des politiques (16) étrangères Française et Algériennes sur les relations bilatérales MaghrebMachrek,N°197, Automne 2008, PP39-59.
9. **EL MASLOUHI Abderrahim**, l'affaire du Sahara au miroir de la diplomatie multilatérale,in, le différend Saharien devant l'Organisation des Nations Unies, centre d'études internationales (CEI), Rabat, Karthala, Paris, 2011, pp 17-26 .
10. **GOMEZ Martin Carmen**, "Sahara Occidental : quel Scénario après Gdeim Izik?" L'année du Maghreb [en ligne] VIII/2012, mis en ligne le 09/10/2012. [www.anneemaghreb.revues.org/1490](http://www.anneemaghreb.revues.org/1490).
11. **GRIMAUD Nicole**, Eléments pour l'interprétation des relations France Algérie, où a chaque président son Algérie Maghreb –machrek ,N° 197, Automne 2008, pp 61-66
12. **H.Zoubir Yahia**, Errements dans les relations France- Algérie : un point de vue Algérien, Maghreb –Machrek, N° 197, Automne, 2008.
13. **KACHER Abdelkader**, Le droit des peuples à l'autodétermination, Un droit inaliénable conditionné Par la volonté des Grands ? In: le conflit du Sahara Occidental au regard du droit international, Journée d'étude sur le Sahara Occidental, faculté de droit, faculté de droit et des sciences politiques, université Mouloud Mammeri Tizi-Ouzou, Lundi 15 février 2016, P 08, in [www.fdsp.ummtto.dz](http://www.fdsp.ummtto.dz).
14. **KACIMI Badr Jalal**, L'affaire du Sahara occidental devant l'organisation des nations unies : lecture dans l'attitude des secrétaires généraux, in le différent saharien devant l'Organisation des Nations Unies, centre d'études internationales (CEI), Rabat, Karthala, Paris, 2011, pp 215-228.
15. **MOHSEN-FINAN Khadija**, ZEGHAL Malika, Le Maroc, entre maintien de l'ouverture politique et « Fin du laxisme » in, Afrique du Nord, moyen orient, Espaces et conflits, sous la direction de Rémy Leveau, Editions 2004-2005, la documentation française, Paris, 2004.
16. **ROUVILLOIS Frédéric**, Le différend saharien devant l'Organisation des Nations Unies, centre d'études

internationales (CEI), Rabat, Karthala, Paris, 2011, pp 7-16.

17. **SAIDY Brahim**, La politique de défense Marocaine : Articulation de l'interne et de l'externe, Maghreb –Machrek, N°202, hiver 2009-2010, pp 117-131
18. **YAHIA H.Zoubir**, Les Etats- unies et l'Algérie : antagonisme pragmatisme, et coopération, Maghreb- Marchrek, N° 200, Été 2009, pp 71-90

## 2 – Presse

1. **BOURRIER Any**, Sous l'égide des Nations Unies, Naissance réussie d'un état au Timor, le monde diplomatique, Juin 2002, in [www.monde-diplomatique.fr/2002/06/Bourrier](http://www.monde-diplomatique.fr/2002/06/Bourrier).
2. Confusion à Timor, le Monde Diplomatique, in [www.monde-diplomatique.fr/carnet](http://www.monde-diplomatique.fr/carnet) 2008-02-12.
3. **GHARBI Samir**, « De l'OUA à l'Union Africaine, la transition en question », J. A/ l'intelligent N° 2158 du 20 mai 2000.
4. **GHORBALSamy**, Washington prend les choses en mains, J/A l'intelligent N° 2329 du 28 Aout au 03 septembre 2005, P28.
5. **QUARANTE Olivier**, si riche le Sahara Occidental, le Monde diplomatique, Mars 2014, in [www.monde-diplomatique.fr](http://www.monde-diplomatique.fr)
6. **ROBSON Angela**, entre justice et réconciliation, Au Timor, des amnisties qui divisent, Décembre 2008, in [www.monde-diplomatique.fr/2008/12/Robson](http://www.monde-diplomatique.fr/2008/12/Robson)
7. Démantèlement du réseau de trafic de drogue nommé Polisario, jeune Afrique, 20/12/2010 in [www.jeuneafrique.com](http://www.jeuneafrique.com)
8. Sahara Press service (SPSRASD) 17/11/2010 in [www.spsrasd.info](http://www.spsrasd.info)
9. Sahara press service, (SPSRASD), 17/03/2011, in [www.spsrasd.info](http://www.spsrasd.info).
10. Info soir, Vendredi le 07/11/2014, television2M, Maroc, 21h30
11. France 24, 10/04/2015 in [www](http://www).

## D – Documents:

1. La position du gouvernement Espagnol sur la question du Sahara Occidental, Publié au Journal officiel du congrès des députés du 24 Juin 2004 Madrid.

2. Le texte intégral du communiqué conjoint entre les états unies, d'Amérique et le Royaume du Maroc, (la rencontre au sommet le Vendredi 22/11/2013 à la maison blanche entre le roi Mohamed VI et le président Barak Obama), publié par Maliweb.net le 23/11/2013, in [www.maliweb.net](http://www.maliweb.net)
3. Un bilan des droits de l'homme dans les relations, UE -Israël engagements à agir 2003-2004 réseau Euro-méditerranéen des droits de l'homme (REMDH) Copenhague, décembre 2004.
4. Accord de partenariat dans le secteur de la pêche entre la communauté Européenne et le royaume du Maroc, journal officiel de l'union Européenne L141/5, 2005, 2006. In ;[eur-lex.europa.eu/collection/eu-law.html](http://eur-lex.europa.eu/collection/eu-law.html)
5. Sahara occidental : la commission octroie une aide humanitaire de 10 millions € aux « réfugiés oubliés », IP/09/871, Bruxelles, le 04 Juin 2009. In ;[http://europa.eu/rapid/press-release\\_IP-09-871\\_fr.htm](http://europa.eu/rapid/press-release_IP-09-871_fr.htm)
6. Arrêt du tribunal (huitième chambre), de la Cour européenne de justice Dans l'affaire T-512/12, Front populaire pour la libération de la Saguia-el Hamra et du rio de Oro (Front Polisario) , contre le conseil de l'Union Européenne, Luxembourg, 10 décembre 2015. In ; [curia.europa.eu/juris/document/document.jsf?](http://curia.europa.eu/juris/document/document.jsf?)
7. Le droit de retour du peuple palestinien in [www.members-tripod.com](http://www.members-tripod.com).

### **3-Travaux de LO.N.U in [www.un.org](http://www.un.org)**

#### **A-Résolutions du Conseil de Sécurité:**

1. S/RES/809 (1993) du 2 Mars 1993, sur la situation concernant le Sahara occidental.
2. S/RES/1133 (1997) du 20 octobre 1997, sur la situation concernant le Sahara occidental.
3. /RES/1204 (1998) du 30 octobre 1998, sur la situation concernant le Sahara occidental.
4. S/RES/1373 (2001) du 28 septembre 2001, adoptée par le conseil de sécurité sur la menace à la paix et à la sécurité internationales.
1. S/ 2002/161, 12 Février 2002, adoptée par le conseil de sécurité sur la lettre daté du 29 janvier 2002, adressé au président du conseil de sécurité, par le secrétaire général adjoint aux affaires juridiques, conseiller juridique, (Hans Corell).
2. S/RES/1570 (2004) du 28 Octobre 2004, sur la situation concernant le Sahara occidental.

3. S/RES/1598 (2005) du 28 Avril 2005, sur la situation concernant le Sahara occidental.
4. S/RES/1720 (2006) du 31 Octobre 2006, sur la situation concernant le Sahara occidental.
5. S/RES/1754 (2007) du 30 Avril 2007, sur la situation concernant le Sahara occidental.
6. S/RES/1783 (2007) du 31 Octobre 2007, sur la situation concernant le Sahara occidental.
7. S/RES /1871 (2009) du 30 Avril 2009, sur la situation concernant le Sahara occidental.
8. S/RES /1920 (2010) du 30 Avril 2010, sur la situation concernant le Sahara occidental.
9. S/RES/2218 (2015) du 28 Avril 2015, sur la situation concernant le Sahara occidental.
10. S/RES/2285 (2016) du 29 Avril 2016, sur la situation concernant le Sahara occidental.
11. S/RES /2311 (2016) du 06 Octobre 2016, Recommandations sur la nomination du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies

#### **B-Rapports du Secrétaire Général de l'ONU:**

1. S/2001/613 du 20 Juin 2001, sur la situation concernant le Sahara occidental.
2. S/2003/565 du 23 Mai 2003, sur la situation concernant le Sahara occidental.
3. S/2004/827 du 20 Octobre 2004, sur la situation concernant le Sahara occidental.
4. S/2007/202 du 13 Avril 2007, sur la situation concernant le Sahara occidental.
5. S/2007 /385 du 29 juin 2007, sur la situation concernant le Sahara occidental.
6. S/2007 /619 du 19 Octobre 2007, sur la situation concernant le Sahara occidental.
7. S/2008/ 45, du 25 Janvier 2008, sur la situation concernant le Sahara occidental.
8. S/ 2008/251 du 14 Avril 2008, sur la situation concernant le Sahara occidental.
9. S/2009/200/Carr du 14 Avril 2009, sur la situation concernant le Sahara occidental.

10. S/2010/175 du 6 Avril 2009, sur la situation concernant le Sahara occidental.
11. S/2010/175, 06 Avril 2010, sur la situation concernant le Sahara occidental.
12. S/ 2011/249 du 1 Avril 2011, sur la situation concernant le Sahara occidental.
13. S/ 2012 /197 \*\*\* du 05 Avril 2012, sur la situation concernant le Sahara occidental.
14. S/ 2013 /220 du 08 Avril 2013, sur la situation concernant le Sahara occidental.
15. S/2014/258\*, du 10 Avril 2014, sur la situation concernant le Sahara occidental.
16. S/ 2015/246, du 10 Avril 2015, sur la situation concernant le Sahara occidental.
17. S/ 2016/355, du 19 Avril 2016, sur la situation concernant le Sahara occidental.

### **C-Résolutions de l'Assemblée Générale:**

1. A/Es-10/273\* du 13 juillet 2004, Avis consultatif de la cour internationale de Justice sur les conséquences juridiques de l'édification d'un mur dans le territoire palestinien occupé.
2. Assemblée Générale, CPSD /373, quatrième commission, département de l'information service des informations et des accréditations, New York, 10/10/2007 in : [www.un.org](http://www.un.org).
3. A/Res/63/163 du 13 février 2009, Réalisation universelle du droit des peuples à l'autodétermination.
4. A/HRC/20/26/Add.2 du 2 mai 2012, Conseil des droits de l'homme 21<sup>e</sup> session, Rapport de l'experte indépendante dans le domaine des droits culturels, M<sup>me</sup> Farida Shaheed ,Additif, Mission au Maroc (5-16 septembre 2011).
5. A/HRC/WGEID/101/1 du 28 Janvier 2014, Conseil des droits de l'homme 101<sup>e</sup> session, Rapport du groupe de travail sur les disparitions forcées ou involontaires.
6. A/HRC/27/48/Add.5 du 04 Août 2014, Conseil des droits de l'homme 27<sup>e</sup> session, Rapport du groupe de travail sur la détention arbitraire Additif, Mission au Maroc.

7. A/HRC/27/L.17 du 19 septembre 2014, Conseil des droits de l'homme 27<sup>e</sup> session, l'utilisation de mercenaires comme moyen de violer Les droits de l'homme et d'empêcher l'exercice du droit des peuples à l'autodétermination.

#### 4-Travaux de l'Union Africaine:

1. Union Africaine, conseil de paix et de sécurité, 138<sup>ème</sup> réunion, Sharam El Sheikh, Égypte, 29 juin 2008, P.S.C/HSC/2.
2. Allocution de Sem Jean Ping : Président de la Commission de l'Union Africaine à l'ouverture de la 12<sup>ème</sup> session ordinaire de la conférence de l'Union Africaine, 2009, Addis-Abeba, Éthiopie.
3. Union Africaine, session spéciale de la conférence de l'union sur l'examen et le règlement des conflits en Afrique, Tripoli, Lybie, 13 aout 2009.
4. Union Africaine, Presse communiqué, 2010.
5. 1<sup>er</sup> rapport intérimaire de la présidente de la commission sur la situation au Sahara Occidental, Ex.cl/788 (XXIII), Rev. 1
6. Conseil exécutif (V.A) 23<sup>ème</sup> session ordinaire, Addis-Abeba, 19-23 mai 2013.
7. Rapport du conseil de paix et de la sécurité sur ses activités et l'état de la paix et de la sécurité en Afrique, Conférence de l'Union, 21 session ordinaire, Assembly/ AV/5, Addis-Abeba, 26-27 mai 2013.
8. Rapport intérimaire du groupe de haut niveau de l'union africaine pour l'Égypte, conseil de paix et de sécurité, 416<sup>ème</sup> réunion au niveau des chefs d'États et de gouvernement, PSH/AHG/4 Para 03, U.A Addis-Abéba, Éthiopie, 29/01/2014.

ثالثا - باللغة الانجليزية:

#### A – Works:

1. **AL SAYYID Said**, Muhammad, Arab political parties and human right, human rights in Arab thought, 2<sup>nd</sup>Edition, I.B Touris, London, 2011.
2. **ALSTON Philip**, People's rights: their rise and fall, the collected courses of the Academy of Euro pean Law, Oxford University Press, Oxford, 2001.
3. **BRUNEL Claire**, Political Economy of the Maghreb, Maghreb Regional and Global Integration:ADream to Be Fulfilled by HufbauerCLYDE Gary and BRUNEL Claire, Peterson Institute for International Economics, U.S.A, 2008.

4. **HANS GÜNTER Branch, MARQUINA Antonio and BIADA Abdelwahab**, Euro-Mediterranean Partnership for the 21 st century, St Martin's Press, New York, 2000.
5. **JENSEN Erik**, Western Sahara: Anatomy of a stalemate, Lynne Rienner Publishers, London, 2005.
6. **KNOLL Bernard**, the legal status of territories subject to administration by international organizations, Cambridge university press, Now York, 2008.
7. **MC WHINNEY Edward**, Self determination of people and plural Ethnic states in contemporary international law, martinusNijhoff publishers, U.S.A, 2007.
8. **NEVINS Joseph**, a not – so – distant horror, Mass Violence in East Timor, Cornell University Press, Ithaca and London, 2005
9. **PEMBERTON Jo-Anne**, Sovereignty, Self-determination and the rights of indigenous peoples, Sovereignty Interpretations, Palgrave Macmillan, London, 2009.
10. **RAIČ David**, Statehood and the law of self-Determination developments in International law, Volume 43, Kluwer Law international, the Hague, 2002,
11. **SAMUEL M. Makinda and WAFULA okumu**, the African Union Challenges of Globalization, Security and Governance, Routledge Global Institution, U.S.A, 2008
12. **SAN MARTIN Pablo**, Western Sahara the refugee nation university of Wales Press, Cardiff, U.K, 2010.
13. **SHELLEY Toby**, endgame in the Western Sahara what a future for African's last colony? Zed books, New York, 2004.
14. **TIMOTHY Murithi**, the African Union, Pan-Africanism, Peace building and development, Ashgate, England, 2005.
15. **VALPY FITZ Gerald**, Frances Stewart and Venugopal Rajesh, globalization, violent conflict and Self-Determination, Palgrave, Macmillan, England, 2006.
16. **WHITE Gregory**, A comparative Political Economy of Tunisia and Morocco, state university of New York Press, 2001,
17. **WILLIANSON Myra**, Terrorism, war and international law, the legality of the use of force against Afghanistan in 2001, the Ashgate international law series ,England , 2009.
18. **ZUNES Stephen and Mundy Jacob**, Western Sahara War, Nationalism and Conflict, irresolution, Syracuse University Press, New York, 2010.

## C – Articles:

1. **AL ATRASH Ahmed .A**, The changing interactions between Libya and the Maghreb: bilateral versus multilateral engagement in, JOFFE George and PAOLETTI Emanuela, Libya in the wider world, the journal of North African studies, volume 16, N°2, June 2011, pp251-262.
2. **ALLAN.J**, Imagining Saharawi woman : the question of gender in Polisario discourse , the journal of north African studies, vol 15, N 02 June 2010, pp 189-202
3. **BARWIG Andrew**, How electoral rules matter voter turnout, Morocco's 2007 parliamentary elections, the journal of north African studies, vol 14, N°2, 2009?, pp 289-307.
4. **BENSADOUN Mickael**, The (Re) fashioning of Moroccan National Identify, in, Maddy Weitzman and Zisenwine Daniel, The Maghrib in the New Century , University Press of Florida, USA, 2007, pp 13-35.
5. **CARDENAS Sonia and FLIBBERT Andrew**, Middle East journal, volume 59, N° 3 USA, summer 2005, pp 411-436
6. **GILLESPIE Richard**, European Union responses to conflict in the Western Mediterranean, the journal of North African Studies, Vol 15, N°01 March 2010, pp85-103.
7. **HANNIKAINEN Lauri**, The case of western Sahara from the Perspective of jus cogens in, ARTS Karin and PINTO LEITE Pedro, international law and the question of Western Sahara, the International Platform of Jurists for East Timor (IPJET) Oporto, 2007, pp 59-77.
8. **KALPAKIAN Jack**, managing morocco's image in united states domestic politics, the journal of North African studies, V11 N°01, Taylor and Francis, London, 2006, pp 55-69
9. **KELLY Sanja**, and BRESLIN Julia, women's rights in the middle East and North Africa, freedom house, rowman and Littlefield publishers inc, Washington, 2010, pp 311-336
10. **LARHOUSLI MARRAKCHI Nora**, a case study of women's education within the Moroccan development model, the journal of north African studies, vol 13, N°01, March 2008, pp 55-73
11. **LINN Rachel**, Change within continuity: the equity and reconciliation commission and political reform in morocco, the journal of north African studies, vol 16, N°1 march 2011, pp 1-17

12. **MADDY WEITZMAN Bruce**, Woman, Islam, and the Moroccan state: the struggle over the personnel status law, Middle East journal, volume 59, N° 3, USA, summer 2005,pp 393 – 410.
13. Morocco, the Middle East and North Africa, 2006, 52<sup>nd</sup>Edition, Routledge, London and New York, 2005,pp 805–828.
14. **P.ENTELIS John**, the democratic Imperative U.S, the authoritarian impulse: the Maghreb State between transition and terrorism, in the Middle East journal, V59, N°04, Autumn 2005,pp 537-558
15. **SADIQI Fatima**, morocco, in KELLYSanja and BreslinJulia, women's rights in the middle East and North Africafreedom house, rowman and Littlefield publishers inc, Washington,2010
16. **SLISLI Fouzi**, The Algerian civil war: Washington's new counterinsurgency model, the journal of North African Studies, Vol 14, N°2, June 2009,pp 145-154
17. **WHITE Gregory**, free trade as a strategic instrument in the war on terror? The 2004 U.S- Moroccan free trade agreement, middle east journal, v59,N°04 Autumn 2005,pp 597-616.
18. **WRANGE Pal**, The Swedish position on Western Sahara and International Law, in,ARTS Karin and PINTO LEITEPedro,international law and the question of Western Sahara,the International Platform of Jurists for East Timor (IPJET) Oporto, 2007,pp 299-303
19. **ZEMNI Samir and KOENRAAD Bogaert**, trade, security and neoliberal politics: Whither Arab reform? Evidence from the Moroccan case, the journal of North African studies, Vol.14, N°1 March 2009,pp 91-107
20. **ZISENWINE Daniel**, From Hassan II to Mohammad VI: plus ça change?, in Maddy – Weitzman Bruce and ZisenwineDaniel,TheMaghrib in the New Century ,University Press of Florida, USA, 2007,pp132-149.
21. **ZOUBIR H YAHIA**, Geopolitics and Realpolitik as impediments to the resolution of conflict and violations of International Law : the case of Western Sahara, in, Karin Arts, PINTO LEITEPedro,international law and the question of Western Sahara,the International Platform of Jurists for East Timor (IPJET) Oporto, 2007,pp 275-296.

22. **ZUNES Stephen**, East Timor and Western Sahara: A comparative analysis on prospects for self-determination, in Karin Arts, PINTO LEITE Pedro, international law and the question of Western Sahara, the International Platform of Jurists for East Timor (IPJET) Oporto, 2007, pp 109-130.

رابعاً - باللغة الإسبانية:

**A – Obras:**

1. **AFFAYA Nouredine** y **GUERRAOUI Driss**, La imagen de España en Marruecos, Fundación CIDOB, Barcelona, 2005.
2. **AGUEDA MERA Miyares**, El Sahara Occidental: Un conflicto Olvidado – institut de dretshumans de Catalunya, 2007.
3. **BALLESTEROS Ángel García**, La batalla de los tres contenciosos Gibraltar, Ceuta y Melilla y Sahara Occidental, Editorial Dossoles, Burgos 2001.
4. **BERISTAIN Carlos Martin**, Ni guerra, Ni Paz, Hegoa, instituto de estudios Sobre desarrollo y cooperación internacional, Bilbao, 2002.
5. **DE PINIES Y RUBIO Jaime**, La descolonización Española en Las Naciones Unidas, Centro de estudios políticos y constitucionales, Madrid, 2001.
6. **DEL MINO Paloma González**, cas relaciones entre España y marruecos, perspectivas para El Sido XXI, catarata, 2005.
7. **FUENTE CABO Ignacio**, Y **M. MARINO MENENDEZ Fernando**, El Conflicto del Sahara Occidental, Ministerio de defensa, Madrid, 2006.
8. **GUIMION Julien**, el derecho de autodeterminación, el territorio Y Sus Habitantes, Universidad de Densto, Bilbao, 1995.
9. **HERNANDEZ Ángela**, Sahara: otras voces, Editorial al Algazara, Málaga, 2001.
10. **SOROETA LICERAS Juan**, El Conflicto del Sahara Occidental reflejo de las contradicciones y carencias del derecho International, servicio editorial de la universidad del País Vasco, Bilbao, 2001.

**B – Artículos**

**A-Revistas:**

1. **ABDELMOUMNI Fouad**, El conflicto del Sahara occidental: un obstáculo decisivo para el desarrollo de marruecos, in, consecuencias económicas y ecológicas de los conflictos en el mundo árabe, Casa Árabe-IEAM, Madrid, 2009, pp 213-243.
2. **AOMAR BUHAALI Fatimetu**, La Mujer Saharaui y su papel en los campamentos de refugiados Saharauis de Tinduf, in la mujer musulmana: desde la traducción a la realidad, Edición kabjatorés calzada, colección estudios Árabes e Islámico, Arcibel Editores, 2010, pp 191-198.
3. **BEN HAMMOUDA Hakim**, El Magreb después de la crisis: reactivación o estancamiento? in Afkar/ Ideas, Estudios de Política Exterior SA, Madrid N°27, Otoño 2010, pp 60-64.
4. **BERNABE LOPEZ García**, aplazar la utopía, defender la dignidad, in Marruecos, autonomía de la región del Sahara, centro Mohammed VI para el dialogo de civilizaciones, Coquimbo, Chile, 2009, pp 55-58.
5. \_\_\_\_\_, Marruecos, singularidad de una relación histórica El Marruecos de Mohamed VI, in Magreb: Percepción Española de la Estabilidad en El Mediterráneo, Prospectiva hacia el 2010, cuadernos de Estrategia 106, instituto Español de Estudios Estratégicos, ministerio de defensa, Madrid 2002, pp 203-234
6. \_\_\_\_\_, España ante el problema del Sahara: por una solución magrebí, real instituto Elcano, Madrid, 21/03/2014.
7. **CONZALEZ SANCHEZ María**, El Sahara occidental, la titularidad de sus recursos naturales universidad internacional de Andalucía (unía) 2011.
8. **CRISIS GROUP**, Sahara Occidental: el coste económico, in consecuencias económicas y ecológicas de los conflictos en el mundo árabe, Casa Árabe – IEAM, Madrid, 2009. pp 245-250.
9. **CHAUI Abdelkader**, la Autonomía del Sahara Occidental: Un proyecto para pactar el consenso in Marruecos, autonomía de la región del Sahara, centro Mohammed VI para el dialogo de civilizaciones, Coquimbo, Chile, 2009, pp 51-54
10. **DUNBAR Charles**, Sahara Occidental: no ignorar a los Saharauis, AFKAR/Ideas, N°25, Primavera 2010, Madrid, pp 41-43

11. **FERRAN CIVIT i Marti**, Sahara  
l'Acctreballaràalsterritorisoccidentalsalliberats,  
cooperaciocat, N°04 Agencia Catalana de cooperacio al  
desenvolupament, Novembre, Decembre 2009.
12. **GALEANO Eduardo**, Altercom, «Muros», Red Voltaire, 25 April de  
2006, Uruguay, [www.voltairenet.org/Article\\_138273.html](http://www.voltairenet.org/Article_138273.html).
13. **HAIZAM AMIRAH Fernández**, España-Marruecos, sintonía real y  
mucho por hacer, real instituto Elcano, 25/07/2014 in  
[www.realinstitutoelcano.org](http://www.realinstitutoelcano.org).
14. **HUGH Roberts**, Sahara Occidental: es hora de replanteamientos,  
Afkar/Ideas, Num.21, primavera 2009, Madrid,pp 53-55
15. **HUGUES Steve**, España y Marruecos, in FIBLA GARCÍA-  
SALACarla ,España – Marruecos desde la orilla sur:  
opiniones e ideas, Al Fanar, 2005,pp 108-111.
16. **LOPEZ BARONI Manuel Jesús**, Apátridas Saharais en España:  
Europa y su Memoria, anuario mexicano de derecho  
internacional, Vol. XIV, instituto de investigaciones  
jurídicas 2014, in, [www.juridicas.unam.mx](http://www.juridicas.unam.mx).
17. **MECHBAL JamalEddine**, la autonomía y la legalidad internacional  
en la controversia Saharai, in Marruecos, autonomía de la  
región del Sahara,centro Mohammed VI para el dialogo de  
civilizaciones, Coquimbo, chile, 2009,PP 23-42
18. **MESA Beatriz**, El despegue de marruecos, in afkar, Ideas, N°27,  
otoño 2010,pp 87-89.
19. **PÉREZ MILLA Javier**, travesía hacia la Nacionalidad Española:  
oasis y Desiertos en El Sahara, Revista general de  
legislación y jurisprudencia, N°03, 2011, pp 417-454, in  
[www.sidi-ifni-com](http://www.sidi-ifni-com).
20. **PUYUELO Luis comez, Fátima Aburto**, España y el futuro del  
Sahara occidental in Universidad y Saharaoccidental:  
reflexiones para la solución de un conflicto.
21. **Sahara Occidental?** hasta cuándo?  
AFAPREDESA,colecciónGakoaliburuak, 62, Donostia,  
HirugarrenPrentsa, Bilbao,2005,PP 1-170.
22. **SAMBA K Hassé Sylla**, La nueva política africana de Marruecos,  
AFKAR/ideas, estudios de política exterior SA, Madrid,  
N°24, invierno, 2009-2010, pp 78-80.
23. **SOROETA LICERAS Juan**, Palestina y Saharaoccidental in,  
Persistencia de Las violaciones de los derechos de un

pueblo, AFAPREDESA, tercera prensa-  
Hirugarren Prentsa, Bilbao, 2008, pp 15-27.

24. **VALCARSEL Darío**, El Sahara Cambia por fin, in: Marruecos, autonomía de la región del Sahara, centro Mohammed VI para el dialogo de civilizaciones, Coquimbo, Chile, 2009, pp 58-60.

### **B-Prensa:**

- 1-**GAREA Fernando**, El Congreso rechaza por amplia mayoría el pacto de Sánchez y Rivera, EL PAIS, Madrid, [5 mar 2016](http://www.politica.elpais.com), in [www.politica.elpais.com](http://www.politica.elpais.com)
- 2-**MATEO Juan José**, Rivera a PP y Podemos: “Solo saben destruir”, EL PAIS, Madrid 4 mar 2016 in [www.politica.elpais.com](http://www.politica.elpais.com)
- 3-**SANTIAGO Sánchez**, Elecciones generales 2015: El PP gana las elecciones generales con 123 diputados pero queda un parlamento sin claras mayorías, Radio y Televisión Española (rtve), 20.12.2015 in [www.rtve.es/noticias](http://www.rtve.es/noticias)

### **C– Documentos:**

1. La Constitución Española, in [www.derechoshumanos.net](http://www.derechoshumanos.net)
2. El Código civil Español, in [www.noticias.juridicas.com](http://www.noticias.juridicas.com)
3. Sentencia 1026/1998, de 28/10/1998, Sección 1, Sala de la civil, Tribunal Supremo, Madrid
4. Barómetro del Real Instituto Elcano (Brie) 25a Oleada, resultados de Noviembre de 2010, Real Instituto Elcano, Madrid, Diciembre de 2010, in [www.realinstitutoelcano.org](http://www.realinstitutoelcano.org).
5. Barómetro del Real Instituto Elcano (Brie) 35a Oleada, Madrid, Mayo de 2014.

## فهرس

8	.....مقدمة
9	الباب الأول
	تطور قضية الصحراء الغربية من المنظور الدولي
	الفصل الأول
10	قضية الصحراء الغربية بين أجندة منظمة الأمم المتحدة وتباين مواقف
	الدول
12	.....المبحث الأول: الحلول الأممية المقترحة كبديل لحل النزاع
12	.....المطلب الأول: نظام الحكم الذاتي كبديل لحق تقرير المصير
13	.....الفرع الأول: مشروع نظام الحكم الذاتي
13	.....أولا: بواذر مشروع نظام الحكم الذاتي
15	.....ثانيا: محتوى مشروع نظام الحكم الذاتي
20	.....الفرع الثاني: تأييد مشروع نظام الحكم الذاتي
20	.....أولا: الترحيب الأممي بالمشروع
21	.....ثانيا: جهود المملكة المغربية في الترويج للمشروع
29	.....المطلب الثاني: فشل تجسيد بديل لحق تقرير المصير
29	.....الفرع الأول: رفض نظام الحكم الذاتي
36	.....الفرع الثاني: تفعيل المفاوضات لإيجاد حل للنزاع
36	.....أولا: المرحلة الأولى ( 2007 - 2009 )
42	.....ثانيا: المرحلة الثانية 2009 - 2012
52	.....المبحث الثاني: قضية الصحراء الغربية بين التردد الإسباني والترقب الدولي
52	.....المطلب الأول: الدور المزدوج لإسبانيا
53	.....الفرع الأول: إسبانيا، المغرب وقضية الصحراء الغربية
53	.....أولا: الخلافات المغربية الإسبانية
55	.....ثانيا: العلاقات الإسبانية المغربية بين التوتر والاستقرار

62	الفرع الثاني: اكتساب الصحراويين للجنسية الإسبانية.....
62	أولا: قرار المحكمة العليا الإسبانية رقم 1998/1026.....
66	ثانيا: قرارات المحكمة العليا في إسبانيا بعد قرار رقم 1998/1026.....
68	المطلب الثاني: تخاذل الدول الكبرى في قضية الصحراء الغربية.....
69	الفرع الأول: ثبات موقف الولايات المتحدة الأمريكية.....
69	أولا: توطيد العلاقات الأمريكية المغربية.....
74	ثانيا: الاهتمام الأمريكي المستمر بقضية الصحراء الغربية.....
77	الفرع الثاني: تذبذب دور الدول الأوروبية.....
77	أولا: دور فرنسا في مسار قضية الصحراء الغربية.....
80	ثانيا: الدور غير الفعال للإتحاد الأوروبي.....

## الفصل الثاني

86

### قضية الصحراء الغربية في الإطار الإقليمي

87	المبحث الأول: تأثير واقع الإتحاد الإفريقي على قضية الصحراء الغربية.....
88	المطلب الأول: منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي.....
89	الفرع الأول: الإتحاد كبديل للمنظمة.....
89	أولا: فشل منظمة الوحدة الإفريقية وميلاد الإتحاد الإفريقي.....
94	ثانيا: مبادئ الإتحاد الإفريقي.....
96	الفرع الثاني: التحديات التي تواجه الإتحاد الإفريقي.....
96	أولا: الصعوبات التي تعترض الإتحاد الإفريقي.....
98	ثانيا: فشل حلم مبادرة النيباد.....
100	المطلب الثاني: الإتحاد الإفريقي وحال الجهود في قضية الصحراء الغربية.....
101	الفرع الأول: المغرب والإتحاد الإفريقي.....
101	أولا: الانتماء الإفريقي للمملكة المغربية.....
103	ثانيا: تغير السياسة المغربية في إفريقيا.....
106	الفرع الثاني: الصحراء الغربية كتحد للإتحاد.....
112	المبحث الثاني: التعاون المغربي وقضية الصحراء الغربية.....
113	المطلب الأول: ضعف التعاون المغربي.....

114	.....	الفرع الأول: فشل إتحاد المغرب العربي
120	.....	الفرع الثاني: إمكانية الشراكة خارج الإتحاد
120	.....	أولا: مسار برشلونة وإتحاد المغرب العربي
124	.....	ثانيا: فشل الشراكة خارج الإتحاد
129	.....	المطلب الثاني: تعطيل المسار المغربي
129	.....	الفرع الأول: قضية الصحراء الغربية وتعطل المسار المغربي
129	.....	أولا: الخلافات الجزائرية المغربية
132	.....	ثانيا: استمرار الجزائر في دعم قضية الصحراء الغربية
138	.....	الفرع الثاني: ضرورة تفعيل الإتحاد المغربي
138	.....	أولا: تفعيل دور المجتمع المدني المغربي
141	.....	ثانيا: "ثمن ألا مغرب" يزيد في تعقيد الواقع المغربي

## الباب الثاني

146

### مستقبل قضية الصحراء الغربية: واقع وآفاق

#### الفصل الأول

147

#### معضلة حقوق الإنسان

148	.....	المبحث الأول: واقع حقوق الإنسان في المغرب والصحراء الغربية
148	.....	المطلب الأول: حقوق الإنسان في المغرب
149	.....	الفرع الأول: الحفاظ على الهوية الوطنية
149	.....	أولا: الخطاب الرسمي المغربي حول الهوية الوطنية
151	.....	ثانيا: مدى تأثير المغاربة بالخطاب الرسمي
154	.....	الفرع الثاني: ترقية وتطور حقوق الإنسان في المغرب
154	.....	أولا: ترقية حقوق المرأة
161	.....	ثانيا: هيئات ترقية حقوق الإنسان في المغرب
164	.....	المطلب الثاني: حقوق الإنسان في إقليم الصحراء الغربية
165	.....	الفرع الأول: انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية
165	.....	أولا: الأحداث المساهمة في انتفاضة الشعب

- 170 ..... ثانيا: انعدام تمثيل لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الإقليم.....
- 176 ..... الفرع الثاني: التنديد الدولي يخرق حقوق الإنسان في الإقليم.....
- 176 ..... أولا: الرفض الدولي لانتهاك حقوق في الإقليم.....
- 180 ..... ثانيا: المطالبة بمنح بعثة المينورسو صلاحية مراقبة حقوق الإنسان بالصحراء الغربية.....
- 184 ..... **المبحث الثاني: وضعية حقوق الإنسان في مخيمات اللاجئين**.....
- 184 ..... **المطلب الأول: الحفاظ على حقوق اللاجئين**.....
- 185 ..... **الفرع الأول: تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين**.....
- 185 ..... أولا: طرق تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الصحراويين.....
- 189 ..... ثانيا: تناقص المساعدات الممنوحة للاجئين.....
- 191 ..... **الفرع الثاني: ترقية حقوق الإنسان في مخيمات اللاجئين**.....
- 191 ..... أولا: برنامج تبادل الزيارات.....
- 194 ..... ثانيا: ترقية دور المرأة في مخيمات اللاجئين.....
- 197 ..... **المطلب الثاني: العراقيل التي تعترض الجبهة في المخيمات**.....
- 198 ..... **الفرع الأول: اتهام جبهة البوليساريو بانتهاك حقوق الإنسان**.....
- 198 ..... أولا: انتهاك حقوق الإنسان في المخيمات.....
- 203 ..... ثانيا: شعور اللاجئين بالإحباط في المخيمات.....
- 206 ..... **الفرع الثاني: تهديد الصحراويين بالعودة لحمل السلاح**.....

## الفصل الثاني

- 213 ..... **حق الشعب الصحراوي الثابت وغير قابل للتصرف في تقرير المصير**
- 215 ..... **المبحث الأول: تطور مفهوم حق تقرير المصير**.....
- 215 ..... **المطلب الأول: تغير مفهوم حق تقرير المصير**.....
- 216 ..... **الفرع الأول: مفهوم حق تقرير المصير**.....
- 216 ..... أولا: تعريف مبدأ الحق في تقرير المصير.....
- 219 ..... ثانيا: دور منظمة الأمم المتحدة في تجسيد مبدأ الحق في تقرير المصير.....
- 223 ..... **الفرع الثاني: تطور مفهوم حق المصير**.....

225	.....	أولاً: الاتجاه الأول في تفسير حق تقرير المصير
228	.....	ثانياً: الاتجاه الثاني في تفسير حق تقرير المصير
231	.....	المطلب الثاني: حقوق الشعب الصحراوي في إطار تقرير المصير
232	.....	الفرع الأول: حق المقاومة والإرهاب
232	.....	أولاً: التمييز بين المقاومة والإرهاب
238	.....	ثانياً: مكافحة الإرهاب والاحتلال
240	.....	الفرع الثاني: حق استغلال الثروات والموارد الطبيعية
240	الموارد	أولاً: حق الشعب الصحراوي في استغلال الموارد الطبيعية
246	.....	ثانياً: مدى شرعية اتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب
252	.....	<b>المبحث الثاني: تمسك الشعب الصحراوي بحق تقرير المصير</b>
252	.....	المطلب الأول: تشابه بعض القضايا الدولية بقضية الصحراء الغربية
253	.....	الفرع الأول: نجاح قضية تيمور ليشتي والمساندة الدولية للقضية الفلسطينية
253	.....	أولاً: تمكين الشعب التيموري من ممارسة حق تقرير المصير
259	.....	ثانياً: مساندة المجتمع الدولي للقضية الفلسطينية
264	.....	الفرع الثاني: حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير كباقي الشعوب
270	.....	المطلب الثاني: تفعيل حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير
270	.....	الفرع الأول: الاستفتاء كحل نهائي لتقرير المصير
270	.....	أولاً: واجب إسبانيا التاريخي اتجاه الشعب الصحراوي
274	.....	ثانياً: توفير الظروف الملائمة لإجراء الاستفتاء
276	.....	الفرع الثاني: صعوبة إجراء الاستفتاء
276	.....	أولاً: تمسك المغرب بفكرة الوحدة الترابية
279	.....	ثانياً: استقلال الصحراء الغربية صعب التحقيق في الظروف الدولية الراهنة
285	.....	خاتمة
291	.....	قائمة المراجع
316	.....	فهرس

## ملخص

الموقف غير المشروع الذي تمارسه المملكة المغربية إزاء إمكانية إجراء استفتاء حر و عادل في الصحراء الغربية حال دون تطبيق الشرعية الدولية و حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير الغير القابل للتنازل.

صمت و تواطؤ بعض الهيئات الدولية وتخليها عن واجبها تجاه الشعب الصحراوي يتعارض مع الالتزامات التي تقع على عاتق الدول وفقا للمادة 103 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة . تبقى قضية الصحراء الغربية تحديا للقانون الدولي و العلاقات الدولية و الذي يجعل من حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير حقا غير قابل للتنازل يبحث عن أفق.

## Résumé

L'Attitude illégale qu'observe le royaume du Maroc en anéantissant toute effectivité du référendum libre et équitable au Sahara Occidental entache grandement la légalité internationale et le droit inaliénable du peuple Sahraoui à l'autodétermination.

Le silence et la complicité de certaines institutions internationales et l'abandon de leurs obligations à l'égard du peuple Sahraoui remettent en cause les obligations qui incombent aux Etats conformément à l'article 103 de la Charte des Nations Unies.

La question du Sahara Occidental reste un défi au droit et aux relations internationales qui fait du droit du peuple Sahraoui à l'autodétermination un droit inaliénable a la recherche d'horizons.